مقدمة فى
النظرية الاقتصادية الكلية

أ. د. أحمد محمد مندور

أستاذ الاقتصاد - ووكيل الكلية
لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ. د. إيمان محب زكى
أستاذ الاقتصاد

د. إيمان عطيه ناصف
مدرس الاقتصاد

الناشر
قسم الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٣ - ٢٠٠٤

مقدمة

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم النظرية الاقتصادية الكلية للطلاب الذين قاموا بدراسة مبادئ الاقتصاد الكلى .

ويتناول هذا الفرع من الدراسة : دراسة سلوك الاقتصاد ككل ولذا فهو يعنى بالرواج والكساد ، الناتج الكلى من السلع والخدمات ، نمو الناتج الكلى ، معدلات التضخم والبطالة ، التقلبات فى الناتج الكلى ، ميزان المدفوعات ، وأسعار الصرف .

ولما كانت مشاكل وقضايا الاقتصاد الكلى تؤثر فى حياة معظم الأفراد والمؤسسات فى المجتمع فإن الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلى ومشكلاته يتزايد وخاصة فى فترات عدم الاستقرار الاقتصادى ، فعندما لا يجد الأفراد الوظائف أو فرص العمل بالرغم من امتلاكهم المهارات المطلوبة ، وعندما تتآكل قيمة مكتسباتهم وثرواتهم نتيجة ارتفاع معدلات التضخم - يكون من الضرورى دراسة مسلك المتغيرات التجميعية فى الاقتصاد ومعرفة كيفية تأثرها بسياسات الاقتصاد الكلى المختلفة .

ولذا فإن هذا الكتاب لا يهدف فقط إلى تقديم نظريات الاقتصاد الكلى وتطورها ولكن أيضاً يهدف إلى زيادة مهارات وقدرات الدارس لفهم ارتباط النظرية بالواقع بحيث يستطيع فهم وتحليل قضايا الاقتصاد الكلى وتقييم سياساته المختلفة .

ولقد راعينا - قدر الإمكان - التبسيط فى عرض المعلومات والنظريات حتى تناسب الدارس فى هذه المرحلة .

ولتحديد مدى فهم الدارس لمادة العلمية التى جاءت بالكتاب ، يوجد اختبار بسيط : هل يستطيع الاستفادة من هذه المعلومات لفهم المناقشات المعاصرة للقضايا المطروحة سواء على مستوى الاقتصاديات القومية أو الاقتصاديات الدولية .

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور / أحمد منـدور ، الدكتـورة / إيمـان محب زكى قاما بكتابة الفصل الأول . وقد قام الدكتور / أحمد مندور بكتابة الفصل الثانى والثالث والرابـع والخـامس مـن الكتـاب . وقـامت الدكتـورة / إيمان محب بكتابـة الفصـل السـابع ، وقـام الدكتـور / عبـد الرحمـن يسـرى بكتابة الفصلين التاسع والعاشر . وقد قامت الدكتورة / إيمان عطيـة بكتابـة الفصول السادس والثامن والحادى عشر .

والله نسأل التوفيق ،

المؤلفون

الإسكندرية فى أكتوبر ٢٠٠٣

الفصل الأول*

التعريف بالاقتصاد الكلى وقياس متغيراته الأساسية

أولاً - ماهية الاقتصاد الكلى

ثانياً - قياس أهم متغيرات الاقتصاد الكلى

١ - إجمالى الناتج المحلى

٢ - مكونات إجمالى الناتج المحلى

٣ - أوجه القصور فى مقياس إجمالى الناتج المحلى

٤ - الدخل القومى

٥ - الدخل الشخصى والدخل الشخصى المتاح

٦ - بعض متطابقات الحسابات القومية للدخل

٧ - قياس التغيرات فى الأسعار

٨ - الرقم القياسى لأسعار المستهلكين والمنتجين

٩- قياس التغيرات الدورية فى الناتج

---

* كتب هذا الفصل أ. د. أحمد مندور ، أ. د. إيمان محب .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الأول

التعريف بالاقتصاد الكلى وقياس متغيراته الأساسية

أولاً – ماهية الاقتصاد الكلى :

What is Macroeconomics ?

الاقتصاد الكلى هو أحد فروع علم الاقتصاد والذى يُعرفه الفريد مارشال بأنه " دراسة سلوك البشر فيما يختص بأعمال حياتهم اليومية ، ولاسيما التصرفات المرتبطة بكيفية الحصول على الوسائل المادية للرفاهية وكيفية استخدامها سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع " . ويهتم الاقتصاد الكلى بدراسة هذه الأعمال على المستوى الكلى .

وللتعرف على سلوك الاقتصاد وكيفية أداؤه يستخدم الاقتصاد الكلى متغيرات أساسية مثل الناتج الكلى ، المستوى العام للأسعار ، مستوى التوظف والبطالة ، أسعار الصرف الأجنبى ، ميزان المدفوعات . ويهتم بدراسة العوامل المحددة لها وبكيفية تغيرها عبر الزمن .

ويُعتبر الاقتصاد الكلى أحد فروع الاقتصاد التى ترتبط بالسياسات الحكومية " Policy-oriented " حيث يركز جزء كبير من التحليل الكلى على كيفية تأثر المتغيرات التجميعية الاقتصادية بهذه السياسات ومن الأمثلة على ذلك نجد الأسئلة التالية التى تقع فى دائرة اهتمام الاقتصاد الكلى :

- إلى أى مدى تؤثر السياسات الحكومية على مستوى الناتج والتوظف فى الاقتصاد ؟
- إلى أى مدى يمكن إرجاع التضخم إلى إتباع سياسات غير ملائمة ؟

- ما هى السياسات الحكومية المثلى أى التى تحقق السلوك المرغوب فيه لمتغيرات تجميعية مثل مستوى البطالة أو معدل التضخم ؟
- هل يجب أن تحاول السياسات الحكومية تحقيق مستوى مستهدف " Target " لمعدلات أسعار الصرف الأجنبى ؟

ومن المتوقع ألا نجد اتفاق تام بين الاقتصاديين بخصوص الإجابة على التساؤلات السابقة الذكر ، وذلك لاختلاف وجهات النظر بالنسبة لأهمية العوامل المحددة للمتغيرات التجميعية التى تتناولها السياسات الحكومية – طبقاً للنظريات أو النماذج المختلفة للاقتصاد الكلى التى يتم الاستناد إليها .

ومن الجدير بالذكر أن الاهتمام بقضايا الاقتصاد الكلى ومشكلاته تتزايد بدرجة أكبر فى فترات عدم الاستقرار الاقتصادى ، فعندما لا يجد الأفراد الوظائف أو فرص العمل بالرغم من امتلاكهم المهارات المطلوبة ، وعندما تتآكل قيمة مكتسباتهم وثرواتهم نتيجة ارتفاع معدلات التضخم . يكون من الضرورى زيادة الاهتمام بدراسة مسلك المتغيرات التجميعية فى الاقتصاد . أما فى حالات الاستقرار فإن التركيز يكون على القرارات الاقتصادية الفردية ، حيث تؤخذ المتغيرات التجميعية كأمر مسلم به .

ثانياً – قياس أهم متغيرات الاقتصاد الكلى (الناتج والدخل) :

Measurement of Macroeconomics Variables

نتناول فيما يلى تعريف وقياس أهم المتغيرات الاقتصادية التجميعية وبيان العلاقات الحسابية التى قد توجد بينها فى الواقع ، وهذا من شأنه أن يساعد فى فهم أفضل لنماذج ونظريات الاقتصاد الكلى التى تحاول اعطاء

صورة مبسطة لكيفية عمل الاقتصاد فضلاً عن تصوير العلاقات الافتراضية بين هذه المتغيرات .

توضح الحسابات القومية للدخل "National Income Accounts" وجود جانب " الناتج " حيث يقاس الإنتاج والمبيعات ، ومن أهم مقاييسه إجمالى الناتج المحلى ، إجمالى الناتج القومى – وجانب " الدخل " الذى يقيس كيفية توزيع العوائد وأهم مقاييسه الدخل القومى .

١ – إجمالى الناتج المحلى *Gross Domestic Product (GDP)*

يقيس إجمالى الناتج المحلى (GDP) قيمة كل السلع والخدمات النهائية التى تم إنتاجها فى اقتصاد معين خلال الفترة الجارية مقومة على أساس الأسعار السوقية السائدة فى هذه الفترة .

ويلاحظ على هذا التعريف ما يلى :

(أ) يشتمل (GDP) على السلع والخدمات المنتجة **خلال الفترة الجارية فقط** ، أى أنه مقياس لتدفق الناتج فى خلال فترة زمنية معينة . وعلى هذا فإن المبادلات السوقية التى تختص بسلع تم إنتاجها فى فترات سابقة لن تدخل ضمن حساب (GDP) ، وكذلك المبادلات فى الأصول المالية مثل الأسهم والسندات لعدم ارتباطها مباشرة بالإنتاج الجارى من السلع والخدمات .

(ب) يدخل ضمن (GDP) إنتاج السلع والخدمات **النهائية فقط** ، وعلى ذلك فإن السلع التى تستخدم فى إنتاج سلع أخرى بدلاً من بيعها للمستهلكين النهائيين ، وهى ما تسمى بالسلع الوسيطة "Intermediate Goods" لن تحسب ضمن (GDP) لأن إظهارها بصورة منفصلة سيؤدى إلى ازدواج فى الحساب . على سبيل المثال

لا يجب حساب قيمة الدقيق المستخدم فى إنتاج الخبز - بصورة منفصلة - ثم حسابه مرة أخرى عند بيع الخبز النهائى .

(حـ) يلاحظ وجود نوعين من السلع تستخدما فى عملية الإنتاج وتدخل ضمن حساب إجمالى الناتج المحلى ، الأول هو السلع الرأسمالية "Capital Goods" والثانى هو المخزون "Inventory" سواء من السلع النهائية أو المواد المستخدمة فى الإنتاج . وعند معالجة السلع الرأسمالية (مثل المصانع والتجهيزات) الجديدة يتم إدخال قيمتها بالكامل كبند مستقل فى (GDP) وحتى لا يحدث ازدواج فى الحساب يتعين أن نستبعد من إجمالى الناتج المحلى ذلك الجزء الذى استهلك فعلاً فى العملية الإنتاجية فى الفترة الجارية لأنه تم احتسابه ضمن قيمة السلع النهائية وهذا ما يُعرف بالإهلاك "Depreciation" وعندما يستبعد الإهلاك الرأسمالى من إجمالى الناتج المحلى فإننا نحصل على مقياس صافى الناتج المحلى . أما بالنسبة لكيفية معالجة المخزون فإن الإضافات إلى المخزون من السلع النهائية تعتبر جزء من إجمالى الناتج المحلى لأنها تخص إنتاج الفترة الجارية ولم يتم بيعها ، وبالمثل فإن الاستثمار فى مخزون السلع غير النهائية يجب إضافته إلى الناتج المحلى لأنه يمثل إنتاج تم فى الفترة الجارية ولم تدخل قيمته فى المبيعات الجارية للناتج النهائى . وبالتالى يضاف صافى التغير فى المخزون (مخزون آخر المدة - مخزون أول المدة) سواء من السلع النهائية أو غير النهائية . وقد يكون الاستثمار فى المخزون سالباً عندما تزيد المبيعات النهائية على الإنتاج حيث يتم السحب من المخزون .

(د) يقيس إجمالى الناتج المحلى قيمة السلع والخدمات النهائية على أساس أسعار السوق وذلك حتى نتمكن من إضافة سلع غير متجانسة (خبز ، سيارات ، ملابس ، ...) ، ويترتب على ذلك استبعاد السلع والخدمات النهائية التى لا تباع فى الأسواق أو يتم استهلاكها ذاتياً مثل خدمات ربات البيوت فى المنازل ، الاستهلاك الذاتى للمزارعين لجزء من المحصول ، أو الإنتاج غير المسجل نتيجة لعدم شرعية مصادره (مثل تجارة المخدرات) .

وعندما يُقَوّم الناتج المحلى بأسعار السوق نحصل على مقياس يسمى إجمالى الناتج المحلى الاسمى "nominal" أو الناتج بالأسعار الجارية .

ويلاحظ أن مقياس إجمالى الناتج المحلى الاسمى يمكن أن يتغير إما نتيجة التغيرات فى مستوى الإنتاج (الكميات) أو متوسط الأسعار . وعلى ذلك فإن تغيره لا يعكس النمو الحقيقى فى الاقتصاد القومى . ولتصحيح هذا المقياس يمكن حساب إجمالى الناتج المحلى الحقيقى "real" والذى يقيس قيمة الناتج المحلى فى فترات مختلفة باستخدام نفس الأسعار (أى الأسعار التى سادت فى سنة معينة تسمى سنة الأساس) . ويقيس التغير فى إجمالى الناتج المحلى الحقيقى التغير فى كميات الإنتاج فقط من فترة إلى أخرى دون التغير فى الأسعار .

٢ - مكونات إجمالى الناتج المحلى :

يمكن تجزئة إجمالى الناتج المحلى إلى عدة مكونات هى الاستهلاك والاستثمار ، والمشتريات الحكومية للسلع والخدمات وصافى الصادرات .

(أ) الاستهلاك *Consumption*

يتكون الاستهلاك من مشتريات القطاع العائلى للسلع والخدمات النهائية التى تم إنتاجها فى الفترة الجارية ، ويمكن تقسيم الاستهلاك (C) إلى سلع استهلاكية معمرة (مثل السيارات ، التليفزيونات ، ....) وسلع استهلاكية غير معمرة (مثل الغذاء ، المشروبات ، الملابس ، ...) بالإضافة إلى الخدمات الاستهلاكية (الخدمات الصحية ، قص الشعر ، الترفيه ، ...) ويمثل الاستهلاك المكون الأكبر من إجمالى الناتج المحلى فى معظم الاقتصاديات حيث تتراوح نسبته من ٦٠ - ٧٠ ٪ .

(ب) الاستثمار *Investment*

يتكون الاستثمار (I) من ثلاثة مكونات فرعية أكبرها الاستثمار فى رأس المال الثابت ويتكون من مشتريات المصانع والتجهيزات الجديدة (السلع الرأسمالية) . والمكون الثانى هو الاستثمار فى المبانى والعقارات ، أما المكون الأخير فهو الاستثمار فى المخزون أى التغير فى المخزون فى منشآت الأعمال المختلفة سواء كان موجباً أم سالباً . وغالباً ما يتم التفرقة بين الاستثمار الإجمالى "Gross" والصافى "Net" فالاستثمار الإجمالى يتضمن أقساط الإهلاك الرأسمالى بينما فى الاستثمار الصافى يتم خصم هذه الإهلاكات .

(حـ) المشتريات الحكومية *Government Purchases*

يُمثل هذا المكون ما تقوم الحكومة وهيئاتها بشرائه من السلع والخدمات النهائية (G) ، ويلاحظ أن الإنفاق الحكومى بالكامل لا يدخل ضمن إجمالى الناتج المحلى لأن جزء من هذا الإنفاق لا يمثل طلباً على السلع والخدمات النهائية فى الفترة الجارية ، ومن أمثلة ذلك ما تقوم به

الحكومة من مدفوعات تحويلية للأفراد (مثل مدفوعات الضمان الاجتماعى ، مدفوعات الفوائد الحكومية) ومثل هذه الإنفاقات يجب ألا تدخل ضمن حساب إجمالى الناتج المحلى .

(د) صافى الصادرات *Net Exports*

يمثل صافى الصادرات (N_x) الفرق بين إجمالى الصادرات "Exports" والواردات "Imports" ، ويمثل هذا المكون أثر المساهمة المباشرة للقطاع الأجنبي في إجمالى الناتج المحلى . فإجمالى الصادرات عبارة عن السلع والخدمات التى تم إنتاجها فى الفترة الجارية وتم بيعها للمشترين الأجانب ، ومن ثم فإنها جزء من إجمالى الناتج المحلى للبلد المصدر . أما الواردات فهى مشتريات المستهلكين المحليين للسلع والخدمات المنتجة فى الخارج بواسطة الأجانب . ولهذا يجب عدم احتسابها ضمن إجمالى الناتج المحلى ، وحيث أن الواردات قد تم احتسابها ضمن الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي فإنه يلزم استبعادها من إجمالى الناتج المحلى للوصول إلى السلع والخدمات المنتجة محلياً فقط . وهكذا فإن صافى الصادرات يقيس الأثر المباشر للتعامل مع العالم الخارجى ، ويكون موجباً عندما تزيد الصادرات عن الواردات ويكون سالباً عندما يحدث العكس .

أى أن :

$$GDP \equiv C + I + G + N_x$$

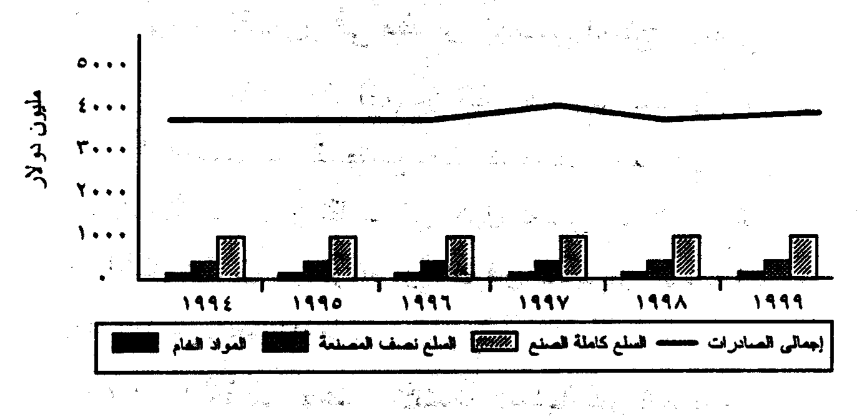
هذا ويوضح الجدول رقم (١) تطور التجارة الخارجية المصرية حسب مجموعات السلع الرئيسية خلال الفترة من يونيو ١٩٩٩ - فبراير ٢٠٠٠ . كما يوضح الشكل رقم (١) تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية غير النفطية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ .

جدول رقم (١) : التجارة الخارجية حسب مجموعات السلع الرئيسية (بيانات شهرية)

مليون دولار	يونيو ٩٩-	يوليو ٩٩-	أغسطس ٩٩-	سبتمبر ٩٩-	أكتوبر ٩٩-	نوفمبر ٩٩-	ديسمبر ٩٩-	يناير ٢٠٠٠-	فبراير ٢٠٠٠-
الميزان التجارى	١٢٥٣-	١٠٦٣-	١٠١٠-	١٠٥٠-	٨٧٦-	١٠١٤-	٩١٤-	٧٦٥-	٨٤٦-
إجمالى الصادرات	٢٨٦	٢٦٤	٢٨٢	٣١٠	٣٥٣	٣٢٥	٣٢٣	٣٣٩	٣٥٨
منها : صادرات الوقود	١٠٣	١٠٤	١٣٨	١٣١	١٤٩	١٣٥	١٣٨	١٥٧	١٢٢
نفط خام	١٨	١٨	٣٧	٣٩	٤٣	٢٥	٣٣	٣٢	١٣
منتجات أخري	٨٤	٨٦	١٠١	٩١	١٠٦	١١٠	١٠٥	١٢٥	١٠٨
صادرات غير الوقود	١٧٩	١٥٧	١٤٢	١٧٩	٢٠٣	١٨٧	١٨٥	١٨١	٢٣٥
القطن الخام	١٥	٢٠	١٦	١٢	٦	١٠	١٤	١٦	٢٨
مواد خام	٧	٦	٦	١٠	١٣	١٠	١٣	١٢	٢١
سلع نصف مصنعة	٣٧	٣٩	٢٩	٣٦	٥٧	٣٤	٣٣	٣٥	٤٦
سلع تامة الصنع	١١٣	٨٠	٧٨	١٠١	٩١	١٢٥	١١٧	١١٣	١٢٩
صادرات المناطق الحرة	٧	١٢	١٣	٢٠	٣٦	٨	٨	٥	١٣
المعاد تصديره	٤	٣	٢	٠	٠	٣	٠	١	٢
إجمالى الواردات	١٥٣٩	١٣٢٧	١٢٩٢	١٣٦١	١٢٢٩	١٣٣٩	١٢٣٨	١١٠٤	١٢٠٤
واردات الوقود	١٣٢	٤١	٤٨	٥٣	٣٧	٦٧	٦١	٨٢	٩٥
واردات غير الوقود	١٤٠٧	١٢٨٦	١٢٤٤	١٣٠٨	١١٩٢	١٢٧١	١١٧٧	١٠٢٢	١١١٠
مواد خام	١٩٩	١٠٨	١٠٠	٢٤٩	١١٣	١٥٦	١٤٢	١٣٤	١١٩
مواد وسيطة	٥٨٥	٦٣٠	٦٢٧	٥٥٥	٥٩٢	٦٠٩	٥٢٤	٤٤٥	٤٨٩
سلع استثمارية ورأسمالية	٣١٣	٢٧٩	٢١٩	٢٤٤	١٩٢	٢٢٩	٢٤٣	٢٢٢	٢٣١
سلع استهلاكية	٢٣٥	٢١٩	٢٢٧	١٨٢	٢٣٨	٢٢٣	٢٢٦	١٩٣	٢١٨
واردات المناطق الحرة	٧٥	٥٠	٧٢	٧٨	٥٧	٥٥	٤٢	٢٨	٥٣
سعر صرف الدولار بالجنيه	٣٫٣٩٦	٣٫٣٩٦	٣٫٣٩٦	٣٫٣٩٦	٣٫٣٩٦	٣٫٣٩٦	٣٫٤٠٥	٣٫٤٠٥	٣٫٤٠٥

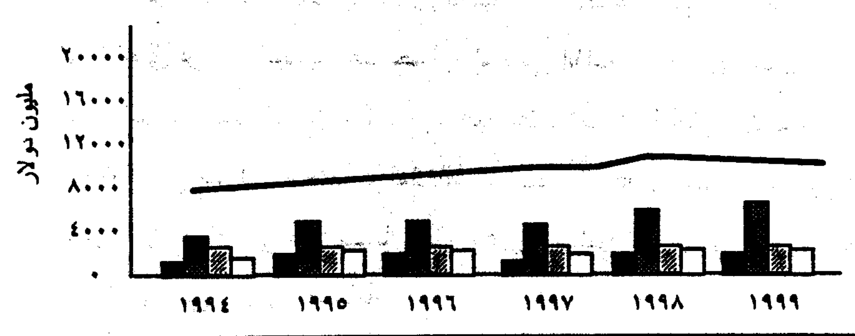
المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء والبنك المركزى المصرى .

ملحوظة : لأغراض توحيد البيانات مع الجهات الأخرى تم استخدام أسعار الصرف فى نهاية المدة بدلاً من متوسط سعر الصرف خلال الشهر .



الصادرات غير النفطية

(أ)



الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء

الواردات غير النفطية

(ب)

شكل رقم (١)

٣ - أوجه القصور فى مقياس إجمالى الناتج المحلى :

يُعتبر مقياس (GDP) من أكثر المقاييس شمولاً وشيوعا لمعرفة الأداء الاقتصادى فى المجتمع حيث تستخدم أرقامه فى بيان ما يعترى النشاط الاقتصادى من تقلبات فى الأجل القصير فضلاً عن اتجاهات النمو فى الأجل الطويل . وبالرغم من ذلك فإن العديد من أوجه القصور تحيط بهذا المقياس ولعل أهمها :

(أ) عدم الأخذ فى الاعتبار الأنشطة المنتجة غير السوقية :

فكما ذكرنا من قبل ، نظراً لأن السلع والخدمات النهائية يتم تقييمها على أساس الأسعار السوقية ، فإن العديد من الأنشطة التى لا تجد طريقها إلى السوق لن يتم تقييمها عند حساب إجمالى الناتج المحلى (مثل خدمات ربات البيوت فى المنازل) . ويلاحظ عند إجراء المقارنات بين أرقام (GDP) فى الدول المتقدمة والمتخلفة ، الحصول على تقديرات مبالغ فيها للفجوة بين الناتج فى كل منهما حيث يكون الناتج الزراعى غير السوقى أكثر أهمية فى الدول المتخلفة .

(ب) عدم الأخذ فى الاعتبار عمليات الاقتصاد غير الشرعى :

لا يأخذ مقياس إجمالى الناتج المحلى فى الاعتبار إنتاج الأنشطة الاقتصادية غير القانونية فضلاً عن عدم تسجيل بعض الأنشطة الشرعية . فعمليات تجارة المخدرات ، المقامرة تعتبر أمثلة للأنشطة غير الشرعية التى يصعب تقديرها [١] ، كما أن الرغبة فى التهرب من الضرائب لبعض

---

(١) يقدر البعض نسبة هذه الأنشطة فى إجمالى الناتج المحلى فى الولايات المتحدة بحوالى ٥ - ١٥ ٪ .

الأنشطة الاقتصادية قد يدفعها إلى إخفاء حقيقة نشاطها وخاصة فى الدول النامية .

(هـ) عدم ملائمة مقياس (GDP) كمقياس للرفاهية :

بالرغم من صلاحية مقياس إجمالى الناتج المحلى كمؤشر عام للدلالة على مستوى النشاط الاقتصادى فى المجتمع إلا أنه لا يعتبر مقياس دقيق أو ملائم للتعبير عن الرفاهية سواء بمفهومها المادى أو غير المادى والسبب فى ذلك هو عدم الأخذ فى الاعتبار أهمية وقت الفراغ والتكاليف غير الاقتصادية (الاجتماعية) فضلاً عن تجاهل التغيرات النوعية فى الناتج وتركيبته .

- فإذا تصورنا زيادة ساعات العمل الأسبوعى إلى ٦٠ ساعة ، فهل من المؤكد أن الزيادة في إجمالى الناتج المحلى تجعل المجتمع فى وضع أفضل من حيث الرفاهية !
- وإذا تصورنا أن إنتاج بعض السلع التى تدخل فى (GDP) يسبب زيادة التلوث فى المجتمع ، ومن ثم يتطلب تكاليف إضافية إذا ما أرادت الحكومة إزالة التلوث مثل هذه التكاليف لا تؤخذ فى الاعتبار عند قياس إجمالى الناتج المحلى .
- وأخيراً فإن استخدام إحصاءات الناتج المحلى فى المقارنات بين فترات زمنية مختلفة طويلة نسبياً – قد تحدث فيها تغيرات نوعية أو تحسينات فى السلع المنتجة أو تغيرات فى تركيبة الناتج المحلى – يكون غير دقيقاً . حيث لا تعكس إحصاءات الناتج المحلى هذه التغيرات .

٤ - الدخل القومى National Income (NI)

لحساب الدخل القومى نبدأ بإجمالى الناتج القومى Gross National Product (GNP) وليس المحلى (GDP) .

وحيث أن إجمالى الناتج القومى يشتمل على الدخول التى يكتسبها المواطنين فى الخارج ويستبعد المكتسبات التى يحصل عليها الأجانب فى الداخل ، وبالتالى فإن الحصول على (GNP) من (GDP) يستلزم إضافة ما يكتسبه المواطنين فى الخارج إلى إجمالى الناتج المحلى واستبعاد ما يحصل عليه الأجانب فى الداخل .

أى أن :

إجمالى الناتج القومى (GNP) = إجمالى الناتج المحلى (GDP)
+ عوائد المواطنين فى الخارج
– عوائد الأجانب فى الداخل

ويُعرف الدخل القومى بأنه مجموع العوائد أو المكتسبات التى يحصل عليها المواطنين نتيجة المساهمة فى الإنتاج الجارى من السلع والخدمات النهائية سواء تحققت فى داخل البلد أو خارجها .

ويلاحظ أن المكتسبات "Factor earnings" تمثل دخولاً لعوامل الإنتاج المختلفة ممثلة فى الأرض ، العمل ورأس المال . وإذا لم تكن هناك أى تكاليف أخرى لإجمالى الناتج القومى غير دخول عوامل الإنتاج ، فإن الدخل القومى لابد وأن يتساوى مع إجمالى الناتج القومى . أما فى حالة وجود مثل هذه التكاليف فإن تعديل إجمالى الناتج القومى يكون ضرورياً حتى يتساوى مع الدخل القومى .

ويمثل **الإهلاك الرأسمالى** أحد عناصر التكاليف التى تدخل ضمن إجمالى الناتج القومى بينما لا يعتبر جزء من الدخل القومى لأنه يمثل جزء من تكلفة الإنتاج ولا يمثل دخل لعوامل الإنتاج ، وعلى ذلك يجب استبعاده من إجمالى الناتج القومى لكى نحصل على صافى الناتج القومى Net National Product (NNP) .

أى أن :

صافى الناتج القومى = إجمالى الناتج القومى - الإهلاك الرأسمالى

يلاحظ أيضاً أن **الضرائب غير المباشرة** (مثل ضريبة المبيعات) تسبب انحرافاً بين القيمة السوقية للناتج (التى تشتمل على هذه الضرائب) وبين ما يحصل عليه البائع ومن ثم بين ما يُدفع كعوائد لعوامل الإنتاج . وعلى ذلك يجب استبعادها من صافى الناتج القومى (بسعر السوق) للحصول على الدخل القومى (صافى الناتج القومى بسعر التكلفة) . وبالمثل يجب **إضافة إعانات الإنتاج** .

أى أن العلاقة بين إجمالى الناتج القومى والدخل القومى تكون على النحو التالى :

xxx	**إجمالى الناتج القومى (بسعر السوق)**
x	- **الإهلاك الرأسمالى**
xx	= **صافى الناتج القومى (بسعر السوق)**
x	- **الضرائب غير المباشرة + الإعانات الإنتاجية**
x	= **الدخل القومى = صافى الناتج القومى (بسعر التكلفة)**

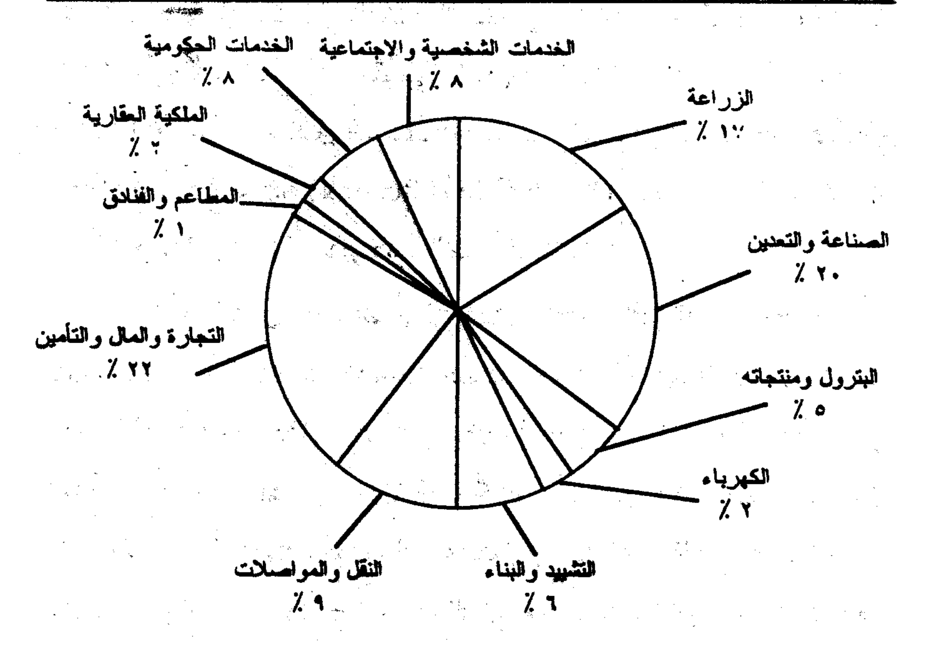
هذا ويوضح الجدول رقم (٢) الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٩٤/٩٣ - ١٩٩٩/٩٨ . ويبين الشكل رقم (٢) التوزيع النسبى للناتج المحلى الإجمالى بين القطاعات المختلفة فى ١٩٩٩/١٩٩٨ حيث نلاحظ تزايد الأهمية النسبية لقطاع التجارة والمال والتأمين والصناعة والتعدين .

جدول رقم (٢) : الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد

مليار جنيه	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
إجمالى الموارد	٢٢٤	٢٦٠	٢٨٩	٣٢٠	٣٤٦	٣٧٦
الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق	٢٧٥	٢٠٤	٢٢٩	٢٥٦	٢٨٠	٣٠٢
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج	١٦٣	١٩١	٢١٤	٢٤٠	٢٦٢	٢٨٣
صافى الضرائب غير المباشرة	١٢	١٣	١٥	١٧	١٨	١٩
إجمالى قيمة الواردات (السلعية والخدمية)	٤٩	٥٦	٦٠	٦٤	٦٥	٧٤
إجمالى الاستخدامات	٢٢٤	٢٦٠	٢٨٩	٣٢٠	٣٤٦	٣٧٦
الاستهلاك النهائى	١٤٩	١٧٣	٢٠٠	٢١٩	٢٣٦	٢٥٥
الاستهلاك العائلى	١٣١	١٥٢	١٧٧	١٩٣	٢٠٨	٢٢٤
الاستهلاك العام	١٨	٢٢	٢٤	٢٦	٢٨	٣١
الاستثمار والتراكم الرأسمالى	٢٩	٣٥	٣٨	٤٥	٥٧	٦٨
رأس المال الثابت	٢٩	٣٣	٣٧	٤٥	٥٥	٦٠
التغير فى المخزون	-	٢	١	٠,٢	٢,٧	٨
الصادرات السلعية والخدمية	٤٠	٤٦	٤٦	٥٢	٤٧	٤٩
الخطأ والسهو	٦,٦	٥,٨	٤,٣	٤,٢	٥,٠	٤,٠

المصدر : وزارة التخطيط .

أما عن التوزيع النسبى للناتج المحلى الإجمالى بين القطاعات المختلفة فى ١٩٩٩/١٩٩٨ فى مصر فيظهر فى الشكل رقم (٢) .



التوزيع النسبى للناتج المحلى الإجمالى (١٩٩٨/١٩٩٩)

شكل رقم (٢)

٥ - الدخل الشخصى والدخل الشخصى المتاح :

Personal and Personal Disposable Income

رأينا أن الدخل القومى هو مقياس للدخول المكتسبة نتيجة المساهمة فى الإنتاج الجارى من السلع والخدمات . ولأغراض معينة قد يكون من المفيد وجود مقياس لكل ما يحصل عليه الفرد من مكتسبات بغض النظر عن مصدرها ، فالاستهلاك على سبيل المثال يتأثر بأى مكتسبات حتى وإن لم تكن نتيجة المساهمة فى النشاط الإنتاجى .

ولمعرفة الجزء من المكتسبات الذى يمكن أن يستخدم فى تمويل الاستهلاك نحتاج إلى قياس ما هو متاح منها بعد خصم ضرائب الدخل

الشخصية . وعلى ذلك فإن الدخل الشخصى "Personal Income" هو أحد مقاييس حسابات الدخل القومى الذى يوضح المكتسبات التى يحصل عليها الأفراد من كل المصادر . أما الدخل الشخصى المتاح "Disposable (after-tax) personal Income" فهو عبارة عن الدخل الشخصى مطروحاً منه مدفوعات الضرائب الشخصية .

ولكن السؤال كيف نصل من الدخل القومى إلى الدخل الشخصى ؟ يتعين استبعاد أية عناصر موجودة ضمن الدخل القومى ولكن لا يحصل عليها الأشخاص ، مثل الضرائب على أرباح الشركات ، الأرباح غير الموزعة على المساهمين ، مدفوعات أقساط الضمان الاجتماعى . وبالمثل يجب إضافة أية عناصر تؤدي إلى حصول الأشخاص على مكتسبات من مصادر أخرى غير الإنتاج الجارى للسلع والخدمات ومن ثم تكون غير متضمنة فى الدخل القومى . ومن أمثلتها المدفوعات التحويلية "Transfer payment" (مثل مدفوعات الحكومة للضمان الاجتماعى والمعاشات) بالإضافة إلى تحويلات المنشآت إلى الأشخاص (المساعدات والهبات) . ويجب أن يضاف ما يحصل عليه الأشخاص من فوائد حكومية [1] نظير ملكيتهم لسندات حكومية سبق إصدارها . وإذا أجرينا استبعاد وإضافة العناصر السابقة إلى الدخل القومى نكون قد حصلنا على تقدير للدخل الشخصى ولحساب الدخل الشخصى المتاح نستبعد من الدخل الشخصى الضرائب الشخصية . ويمكن توضيح العلاقة بين الدخل القومى ، الدخل الشخصى ، الدخل الشخصى المتاح على النحو التالى :

---

[1] يلاحظ عدم إضافة الفوائد التى تدفعها المنشآت للأشخاص لأن هذه سبق إحتسابها ضمن الدخل القومى لكونها تمثل مدفوعات مقابل استخدام خدمات عوامل الإنتاج .

xxxx | الدخل القومي |

مطروحاً منه :

× الضرائب على أرباح المنشآت ، الأرباح غير الموزعة .

مضافاً إليه :

× مدفوعات أقساط الضمان الاجتماعي .

× المدفوعات التحويلية للأشخاص .

× الفوائد الحكومية للأشخاص .

xx | الدخل الشخصى |

مطروحاً منه :

× الضرائب الشخصية

xx | الدخل الشخصى المتاح |

ويلاحظ أن الدخل الشخصى المتاح قد يتم التصرف فيه بالإنفاق على الاستهلاك من السلع والخدمات وما يُدفع من فوائد لمؤسسات الأعمال على المشتريات بالأجل وأخيراً ما قد يقوم به الأشخاص من عمل تحويلات للأجانب (هبات ومساعدات) . وما يتبقى بعد ذلك من الدخل الشخصى المتاح يكون عبارة عن الادخار الشخصى . ويمكن توضيح مكونات الدخل الشخصى أو أوجه التصرف فيه على النحو التالى :

xxxx | الدخل الشخصى المتاح |

مطروحاً منه :

× الإنفاق الاستهلاكى الشخصى

× مدفوعات الفوائد لمؤسسات الأعمال

× المدفوعات التحويلية الشخصية للأجانب (صافى)

xx | الادخار الشخصى |

٦ – بعض متطابقات الحسابات القومية للدخل :

تمثل العلاقات المتداخلة بين مفاهيم الناتج والدخل أساساً لبعض التعريفات المحاسبية أو المتطابقات "identities" [١] الهامة فى مجال الحسابات القومية للدخل التى تكون أساسية فى بناء نماذج الاقتصاد الكلى . ويمكن تبسيط هيكل الحسابات للدخل بتجاهل بعض البنود وذلك على النحو التالى :

أ – حذف القطاع الخارجى : وهذا يتضمن استبعاد صافى الصادرات من مقياس إجمالى الناتج المحلى وكذلك صافى التحويلات الأجنبية من النفقات الشخصية عند تجزئة الدخل الشخصى المتاح . ويترتب على استبعاد القطاع الخارجى – استبعاد مكتسبات المواطنين فى الخارج ومكتسبات الأجانب فى الداخل ولذا فإن إجمالى الناتج المحلى وإجمالى الناتج القومى يكونا متساويان .

ب – تجاهل الضرائب غير المباشرة وأية مصادر أخرى تؤدى إلى اختلاف إجمالى الناتج والدخل القومى ومن ثم يستخدم المفهومين كمرادفين .

حـ – تجاهل الإهلاك ولذا فإن إجمالى الناتج القومى وصافى الناتج القومى يكونا متطابقان .

د – لتبسيط العلاقة بين الدخل القومى والدخل الشخصى المتاح نفترض أن كل أرباح المنشآت توزع على المساهمين ومن ثم لا توجد أرباح

---

[١] المتطابقات تختلف عن المعادلات ، فهى عبارة عن علاقات بديهية مستمدة من الحسابات أو التعريفات ولهذا تكون صحيحة دائماً ، أى أن طرفاها متساويان لأى ولكل قيم المتغيرات التى تشملها ويُرمز لعلاقة التطابق بالرمز ≡ .

محتجزة ولا توجد ضرائب على أرباح المنشآت . ونفترض كذلك أن القطاع المنزلي يقوم بدفع كل الضرائب بما فيها أقساط الضمان الاجتماعي ولا توجد مدفوعات تحويلية من قبل المنشآت . ويترتب على ذلك أن الدخل الشخصي المتاح يساوي الدخل القومي (الناتج القومي) مطروحاً منه مدفوعات الضرائب T_x ومضافاً إليه التحويلات الحكومية T_r والتي تشمل مدفوعات الفوائد للأشخاص .

إذا رمزنا لصافي الضرائب (T) Net Taxes ، فإن :

$$T \equiv T_x - T_r \qquad (1)$$

إذا رمزنا للدخل الشخصي المتاح بـ Y_D فإنه يساوي الدخل القومي Y مطروحاً منه صافي الضرائب ، أي أن :

$$Y_D \equiv Y - T_x + T_r \equiv Y - T \qquad (2)$$

يمكن تعريف إجمالي الناتج المحلي (أو القومي) Y على النحو التالي :

$$Y \equiv C + I_r + G \qquad (3)$$

حيث C تمثل الاستهلاك ، I_r الاستثمار المحقق "realized" ،

G هي مشتريات الحكومة من السلع والخدمات .

والهدف من إضافة صفة المحقق r إلى الاستثمار هو التمييز بين الاستثمار الكلي الذي يظهر في حسابات الدخل القومي والمستوى المرغوب فيه "desired" من الإنفاق الاستثماري .

وفي ظل الافتراضات المبسطة السابقة الذكر مع تجاهل الفوائد المدفوعة إلى مؤسسات الأعمال ، يمكن الحصول على المتطابقة التالية للدخل الشخصي المتاح :

$$Y_D \equiv Y - T \equiv C + S \qquad (4)$$

وتقرر المتطابقة (٤) بأن الدخل الشخصى المتاح Y_D والذى يساوى أيضاً الدخل القومى Y مطروحاً منه صافى الضرائب T ، سيذهب إلى الاستهلاك الشخصى C أو الادخار الشخصى S . ويمكن إعادة كتابة المتطابقة (٤) على النحو التالى :

$$Y \equiv C + S + T \qquad (5)$$

وطالما أن الدخل القومى والناتج القومى يعنيان نفس الشئ يمكن من المتطابقة (٣) ، (٤) الحصول على المتطابقة التالية :

$$C + I_r + G \equiv C + S + T \qquad (6)$$

وتقرر المتطابقة (٦) أن الإنفاق على إجمالى الناتج المحلى (GDP) أى $(C + I_r + G)$ يجب أن يتساوى بالتعريف مع استخدامات الدخل القومى $(C + S + T)$ ، وحيث أن C توجد فى طرفى المتطابقة (٦) فيمكن إعادة كتابتها على النحو التالى :

$$I_r + G \equiv S + T \qquad (7)$$

وتعنى أن الإنفاق الحكومى والاستثمار المحقق يتساويان مع الادخار وصافى الضرائب .

٧ - قياس التغيرات فى الأسعار (إجمالى الناتج المحلى الحقيقى والاسمى) :

رأينا أن إجمالى الناتج المحلى الاسمى "nominal GDP" يتغير عندما تتغير الأسعار ، وكذلك الحجم الفعلى للإنتاج الجارى ، ولأغراض كثيرة تحتاج إلى مقياس يعكس فقط التغير فى الكميات المنتجة من السلع

والخدمات ، مثل هذا المقياس الحقيقى للناتج يفيد فى حالات كثيرة منها ، الدلالة على مستويات التوظف [١] أو الدلالة على كيفية أداء الاقتصاد .

ويقاس إجمالى الناتج المحلى الحقيقى "real GDP" على أساس تقييم الناتج فى أى فترة زمنية بأسعار ثابتة (أى بأسعار سنة معينة) تسمى سنة الأساس . وعندئذ تعكس التغيرات فى قيمة إجمالى الناتج المحلى الحقيقى التغيرات الكمية أو الحقيقية التى حدثت خلال هذه الفترة . ويلاحظ أن مقارنة أرقام إجمالى الناتج المحلى الاسمى والحقيقى لنفس الفترة تتضمن وجود مقياس لمتوسط التغيرات فى الأسعار التى حدثت فى هذه الفترة ويُطلق على هذا المقياس " المكمش الضمنى للناتج Implicit Deflator " ويمكن تعريفه على النحو التالى :

المكمش الضمنى للناتج

$$= \frac{\text{إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية}}{\text{إجمالى الناتج المحلى بأسعار سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

ويلاحظ أن صفة " الضمنى " قد جاءت من أننا لا نقيس متوسط الأسعار بطريقة صريحة أو مباشرة لأنه لم يُستخدم كرقم قياسى للأسعار فى حساب إجمالى الناتج المحلى الاسمى أو الحقيقى وإنما تم استنتاجه بمقارنة قيم كل منهما .

كما أن صفة " المكمش " جاءت من محاولة تكميش إجمالى الناتج الاسمى للوصول إلى إجمالى الناتج المحلى الحقيقى وذلك باستبعاد أثر التضخم أو الارتفاع فى الأسعار ، أى أن :

---

[١] ليس من المعقول أن يزيد مستوى التوظف عندما يتم بيع نفس الإنتاج بأسعار أعلى ، ولذلك فإن مقياس إجمالى الناتج المحلى الاسمى يكون مضللاً للحكم على مستوى التوظف .

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

$$= \frac{\text{إجمالى الناتج المحلى الاسمى}}{\text{مكمش إجمالى الناتج المحلى / ١٠٠}}$$

مثال رقمى لحساب مكمش إجمالى الناتج المحلى :

دعنا نفترض اقتصاداً مبسطاً حيث يقوم المنتجون بإنتاج سلعتين فقط القمح والصلب . ويوضح جدول (٣) بيانات افتراضية عن الناتج والأسعار فى هذا الاقتصاد فى فترة سنتين .

جدول رقم (٣)

	الكميات المنتجة		الأسعار	
	القمح (الأردب)	الصلب (الطن)	القمح (دولار للأردب)	الصلب (دولار للطن)
السنة (١)	١٠٠	٢٠	١٠	٥٠
السنة (٢)	١١٠	١٦	١٢	٥٥

يوضح جدول (٤) حساب إجمالى الناتج المحلى الأسمى بإضافة القيم النقدية لإنتاج القمح والصلب فى كل سنة حيث يتم ضرب الكميات المنتجة × الأسعار الجارية .

جدول رقم (٤) : حساب إجمالى الناتج المحلى الاسمى

السنة (١) : (١٠٠ × ١٠) + (٢٠ × ٥٠) = ٢٠٠٠ دولار
السنة (٢) : (١١٠ × ١٢) + (١٦ × ٥٥) = ٢٢٠٠ دولار

يلاحظ من جدول (٤) زيادة إجمالى الناتج المحلى الاسمى فى السنة (٢) بالمقارنة مع السنة (١) بمقدار (٢٠٠) حيث كانت الزيادة فى قيمة القمح (٣٢٠) تفوق النقص فى قيمة الصلب (١٢٠) .

يوضح جدول (٥) إجمالى الناتج المحلى مقوماً على أساس تقييم الناتج فى كل من السنتين ١ ، ٢ باستخدام الأسعار فى السنة (٢) أى كسنة أساس .

جدول رقم (٥) : حساب إجمالى الناتج المحلى بأسعار السنة الثانية

السنة (١) :	(١٠٠ × ١٢) + (٢٠ × ٥٥) = ٢٣٠٠ دولار
السنة (٢) :	(١١٠ × ١٢) + (١٦ × ٥٥) = ٢٢٠٠ دولار

ويلاحظ من جدول (٥) أن إنتاج القمح قد زاد فى السنة (٢) بينما انخفض إنتاج الصلب بالمقارنة مع السنة (١) . ولكن بسبب استخدام أسعار السنة الثانية فإن النقص فى إنتاج الصلب كانت أكبر من قيمة الزيادة فى إنتاج القمح خلال السنة ١ ، ٢ . ولهذا نقص إجمالى الناتج المحلى الحقيقى .

ويوضح جدول (٦) حساب المكمش الضمنى للناتج الذى يقاس كنسبة من إجمالى الناتج المحلى الاسمى والناتج المحلى الحقيقى مضروباً فى ١٠٠ فى كل سنة .

جدول رقم (٦) : حساب المكمش الضمنى للناتج

السنة (١) :	(٢٠٠٠ ÷ ٢٣٠٠) × ١٠٠ = ٨٦,٩٦
السنة (٢) :	(٢٢٠٠ ÷ ٢٢٠٠) × ١٠٠ = ١٠٠

ويوضح جدول (٦) أن المكمش الضمنى يظهر زيادة مستوى الأسعار بنسبة ١٥ ٪ بين السنة (١) ، (٢) .

يوضح جدول (٧) العلاقة بين إجمالى الناتج المحلى الاسمى والحقيقى والمكمش الضمنى للأسعار فى الاقتصاد الأمريكى من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٩٤ .

جدول رقم (٧)

السنة	(١) إجمالى الناتج المحلى الاسمى (بليون دولار بالأسعار الجارية)	(٢) إجمالى الناتج الحقيقى (بليون دولار بأسعار ١٩٨٧)	(٣) المكمش الضمنى : $\frac{\text{عمود (١)}}{\text{عمود (٢)}} \times ١٠٠$
١٩٥٩	٤٩٤,٢	١,٩٣١,٣	٢٥,٦
١٩٦٠	٥١٣,٤	١,٩٧٣,٢	٢٦,٠
١٩٧٠	١,٠١٠,٧	٢,٨٧٥,٨	٣٥,١
١٩٧٣	١,٣٤٩,٦	٣,٢٦٨,٦	٤١,٣
١٩٧٤	١,٤٥٨,٦	٣,٢٤٨,١	٤٤,٩
١٩٧٥	١,٥٨٥,٩	٣,٢٢١,٧	٤٩,٢
١٩٧٨	٢,٢٣٢,٧	٣,٧٠٣,٥	٦٠,٣
١٩٧٩	٢,٤٨٨,٦	٣,٧٩٦,٨	٦٥,٥
١٩٨٠	٢,٧٠٨,٠	٣,٧٧٦,٣	٧١,٧
١٩٨٧	٤,٥٣٩,٩	٤,٥٣٩,٩	١٠٠,٠
١٩٩٠	٥,٥١٣,٨	٤,٨٨٤,٩	١١٢,٩
١٩٩٣	٦,٣٤٣,٣	٥,١٣٤,٥	١٢٣,٥
١٩٩٤	٦,٧٣٨,٤	٥,٣٤٤,٠	١٢٦,١

• يلاحظ من جدول (٧) استخدام أسعار عام ١٩٨٧ كسنة أساس ولذا يتساوى إجمالى الناتج المحلى الاسمى والحقيقى عام ١٩٨٧ . أما فى السنوات السابقة لعام ١٩٨٧ حيث الأسعار كانت أقل عن مستواها فى

عام ١٩٨٧ فإن إجمالى الناتج الحقيقى يكون أعلى من إجمالى الناتج الاسمى . وبالعكس ففى السنوات التالية لعام ١٩٨٧ يزيد إجمالى الناتج المحلى الاسمى على الحقيقى لارتفاع الأسعار .

- يعبر مسلك إجمالى الناتج المحلى الحقيقى بين فترة وأخرى عن التغيرات فى كميات الإنتاج فقط أما إجمالى الناتج المحلى الاسمى فيعكس التغيرات فى كل من كميات الإنتاج والأسعار السوقية . ولذا يكون الاختلاف بين المقياسين كبيراً كلما تغيرت الأسعار بدرجة أكبر . على سبيل المثال زاد إجمالى الناتج المحلى الحقيقى فى هذه الفترة ، وترجع زيادة الناتج الاسمى إلى الارتفاع السريع فى الأسعار بينما يرجع التناقص فى الناتج الحقيقى إلى تناقص مستوى الناتج الحقيقى .
- يبين المكمش الضمنى (عمود ٣) النسبة بين قيمة الإنتاج المحلى بالأسعار الجارية إلى قيمة نفس الإنتاج بأسعار سنة الأساس (١٩٨٧) ، وحيث أن كميات السلع والخدمات تظهر فى كل من البسط والمقام فإن هذا المقياس سيعبر عن النسبة بين مستوى أسعار السلع والخدمات فى الفترة الجارية إلى مستواها فى سنة الأساس . وبالتالى فإن مقارنة المكمش الضمنى للناتج فى السنوات المختلفة تبين التغيرات فى المستوى العام للأسعار فى هذه السنوات ، فالمقارنة بين عامى ١٩٩٤ وسنة الأساس عام ١٩٨٧ على سبيل المثال توضح أن المكمش عام ١٩٩٤ (١٢٦,١) يزيد عن قيمته عام ١٩٨٧ (١٠٠) بنسبة ٢٦,١ ٪ . أى أن إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الجارية عام ١٩٩٤ كان أعلى بمقدار ٢٦,١ ٪ من قيمته مقوماً بأسعار سنة الأساس ومن ثم فإن مستوى الأسعار زاد بنسبة ٢٦,١ ٪ بين عامى ١٩٨٧ ، ١٩٩٤ .

ويمكن أن نقارن بنفس الطريقة بين المكمش الضمنى للناتج فى أى فترتين حتى ولو لم تكن بينهما سنة الأساس .

هذا ويوضح الجدول رقم (٨) أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية للاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٩٤/٩٣ - ١٩٩٩/٩٨ .

جدول رقم (٨) : المؤشرات الاقتصادية والمالية

الاقتصاد العينى	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق بالمليار جنيه (أسعار جارية)	١٧٥	٢٠٤	٢٢٩	٢٥٦	٢٨٠	٣٠٢
الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق بالمليار جنيه (أسعار ثابتة)	١٤٩	١٥٦	١٦٤	١٧٣ *	٢٧١ **	٢٨٧ **
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى	٣,٩	٤,٧	٥,٠	٥,٣	٥,٧	٦,٠
معدل النمو الحقيقى لدخل الفرد	١,٩	٢,٥	٢,٩	٣,٤	٣,٧	٣,٧
معدل البطالة	٩,٨	٩,٦	٩,٢	٨,٨	٨,٣	٧,٩
المتوسط السنوى للتضخم	٩,١	٩,٤	٧,٣	٦,٢	٣,٨	٣,٨
التضخم السنوى فى نهاية السنة المالية	٦,٤	٩,٩	٨,٣	٤,٨	٤,١	٢,٩
الادخار والاستثمار	كنسبة من الناتج المحلى - ما لم يذكر غير ذلك					
إجمالى الادخار المحلى (مليار جنيه مصرى)	٢٦,٥	٣٠,٦	٢٩,١	٣٧,٠	٤٤,٠	٤٧,٠
إجمالى الاستثمارات المحلية (مليار جنيه مصرى)	٢٩,٠	٣٣,١	٣٦,٨	٤٥,٢	٥٤,٦	٦٠,٠
إجمالى الادخار المحلى	١٥,١	١٥,٠	١٢,٧	١٤,٥	١٥,٧	١٥,٦
إجمالى الاستثمارات المحلية	١٦,٦	١٦,٢	١٦,١	١٧,٧	١٩,٥	١٩,٩

المصادر : وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء وحسابات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

* تغير للأساس السنوى .

** للأسعار الثابتة لعام ٩٧/٩٦ وما غير ذلك للسنوات الأخرى بالأسعار الثابتة لعام ٩٢/٩١ .

٨ - الرقم القياسى لأسعار المستهلكين *(CPI)* والرقم القياسى لأسعار المنتجين *(PPI)*

يتميز المكمش الضمنى للناتج بأنه يقيس التغيرات فى أسعار كل السلع والخدمات المنتجة فى فترة معينة ، ومن ثم يعتبر من أكثر المقاييس تفضيلاً وشمولاً كمقياس لمعدل التغير فى الأسعار . ويمكن التمييز بين مؤشرين آخرين للأرقام القياسية للأسعار من حيث التركيز على مجموعات معينة من السلع والخدمات ، الأول هو الرقم القياسى لأسعار المستهلكين Consumer Price Index (CPI) ويقيس أسعار التجزئة لتشكيلة سوقية ثابتة تتكون من آلاف السلع والخدمات التى يقوم المستهلكون بشرائها . ويعتبر (CPI) رقم قياسى صريح للأسعار بمعنى أنه يقيس مباشرة التغيرات فى المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات التى تتكون منها التشكيلة السوقية خلال فترة زمنية معينة . وغالباً ما يتم ربط كثير من المزايا أو المنافع الحكومية مثل المعاشات ، إعانات الضمان الاجتماعى ، معدلات الأجور بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين بحيث تزيد قيمتها تلقائياً مع الزيادة فى (CPI) .

هذا ويوضح الجدول رقم (٩) تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى المناطق الحضرية فى مصر خلال ١٩٩٦-٢٠٠٠ . كما يوضح كل من الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (٣) التغير السنوى فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين طبقاً للمجموعات الرئيسية للسلع والخدمات .

جدول رقم (٩) : الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى المناطق الحضرية

(بيانات شهرية)

	الرقم القياسى					التغير على أساس سنوى (٪)				
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
يناير	٣٥٥,٥	٣٧٥,٧	٣٨٩,٩	١١٦,٤	١١٩,٨	٧,١	٥,٧	٣,٨	٣,٨	٢,٩
فبراير	٣٥٧,٣	٣٧٦,٥	٣٩٠,٦	١١٦,٦	١٢٠,١	٦,٣	٥,٤	٣,٧	٣,٧	٣,٠
مارس	٣٥٨,٨	٣٧٨,٧	٣٩١,٤	١١٦,٩	١٢٠,٤	٦,٧	٥,٥	٣,٤	٣,٨	٣,٠
إبريل	٣٦١,٦	٣٨١,٠	٣٩٤,٠	١١٧,٢		٧,٤	٥,٤	٣,٤	٣,٤	
مايو	٣٦٥,٢	٣٨٣,٠	٣٩٦,٦	١١٧,٦		٨,١	٤,٩	٣,٦	٢,٨	
يونيو	٣٦٥,٨	٣٨٣,٢	٣٩٧,٠	١١٨,٠		٨,٣	٤,٨	٣,٦	٢,٩	
يوليو	٣٦٩,٥	٣٨٤,٢	١١٤,٨	١١٨,١		٩,٤	٤,٠	٤,٣	٢,٩	
أغسطس	٣٦٩,٩	٣٨٥,٠	١١٥,٢	١١٨,٥		٧,٦	٤,١	٤,٣	٢,٩	
سبتمبر	٣٧١,٦	٣٨٦,٣	١١٦,٠	١١٨,٨		٧,٨	٤,٠	٤,٧	٢,٤	
أكتوبر	٣٧٢,٣	٣٨٧,٤	١١٦,٢	١١٨,٩		٧,٠	٤,١	٤,٤	٢,٣	
نوفمبر	٣٧٣,٤	٣٨٨,٣	١١٥,٨	١١٩,٣		٥,٧	٤,٠	٣,٨	٣,٠	
ديسمبر	٣٧٤,٢	٣٨٩,٠	١١٥,٩	١١٩,٦		٥,٤	٤,٠	٣,٦	٣,٢	
متوسط السنة المالية	٣٥٣,٩	٣٧٥,٨	١١٢,٢*	١١٦,٤*		٧,٣	٦,٢	٣,٨*	٣,٨	٢,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

ملحوظة : الفترة من يناير ١٩٩٦ حتى يونيو ١٩٩٨ ، تم حساب الرقم القياسى طبقاً للأوزان الترجيحية لبحث إنفاق واستهلاك الأسرة لسنة (٩١/٩٠) مع تحديد سنة الأساس ٨٧/٨٦ . واعتباراً من يوليو ١٩٩٨ تم حساب الرقم القياسى طبقاً للأوزان الترجيحية لبحث إنفاق واستهلاك الأسرة لسنة (٩٦/٩٥) مع تحديد سنة الأساس ٩٦/٩٥ .

* تم حساب هذا الرقم القياسى على أساس السلسلة من يوليو ١٩٩٤ حتى يوليو ١٩٩٨ للأوزان الترجيحية لبحث إنفاق واستهلاك الأسرة لسنة (٩١/٩٠) مع تحديد سنة الأساس ٨٧/٨٦ . بينما يبلغ المتوسط السنوى للتضخم ٤,١ ٪ باستخدام السلسلة الجديدة التى تعتمد على الأوزان الترجيحية لبحث إنفاق واستهلاك الأسرة لسنة (٩٦/٩٥) مع تحديد سنة الأساس ٩٦/٩٥ .

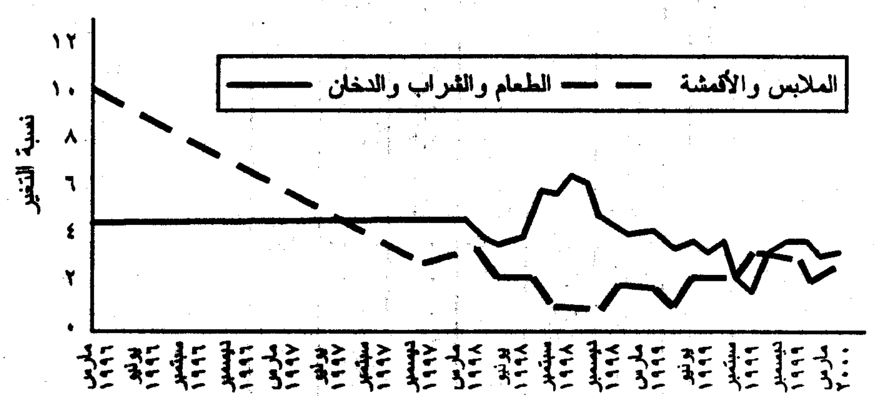
جدول رقم (١٠) : التغير السنوى فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين طبقاً للمجموعات الرئيسية للسلع والخدمات

(نسبة مئوية)

	يوليو ٩٩	أغسطس ٩٩	سبتمبر ٩٩	أكتوبر ٩٩	نوفمبر ٩٩	ديسمبر ٩٩	يناير ٢٠٠٠	فبراير ٢٠٠٠	مارس ٢٠٠٠
الرقم العام	٢,٩	٢,٩	٢,٤	٢,٣	٣,٠	٣,٢	٢,٩	٣,٠	٣,٠
الطعام والشراب والدخان ١/	٣,٢	٣,٣	١,٩	١,٤	٢,٩	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٣,٠
الملابس والأقمشة	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٨	٢,٨	٢,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٧
المسكن والوقود ١/	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٣,٠	٣,٠
الإناث ومواد النظافة والخدمات	١,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
الرعاية الطبية ١/	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٢	١,٨	١,٨
النقل والمواصلات	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٣,٩	٣,٩
التعليم والثقافة والترفيه	٣,٦	٤,٥	٥,٦	٦,٦	٦,١	٦,١	٧,٣	٧,٣	٦,٤
السلع والخدمات المتنوعة	٦,٢	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .

١/ تغير للأساس الربع سنوى وما لم يذكر غير ذلك هو الأساس الشهرى .



التغير السنوى لأسعار مجموعتى " الطعام والشراب والدخان " و " الملابس والأقمشة "

شكل رقم (٣)

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .

أما الرقم القياسي الثاني للأسعار فهو الرقم القياسي لأسعار المنتجين Producer Price Index (PPI) ويقيس أسعار الجملة للكثير من البنود قد تصل إلى حوالى ٣٠٠٠ بند وتشمل الكثير من المواد الخام والسلع شبه المصنعة . وتكون التغيرات فى الرقم القياسى لأسعار المنتجين بمثابة مؤشرات للتغيرات فى أسعار التجزئة فى المستقبل (CPI) .

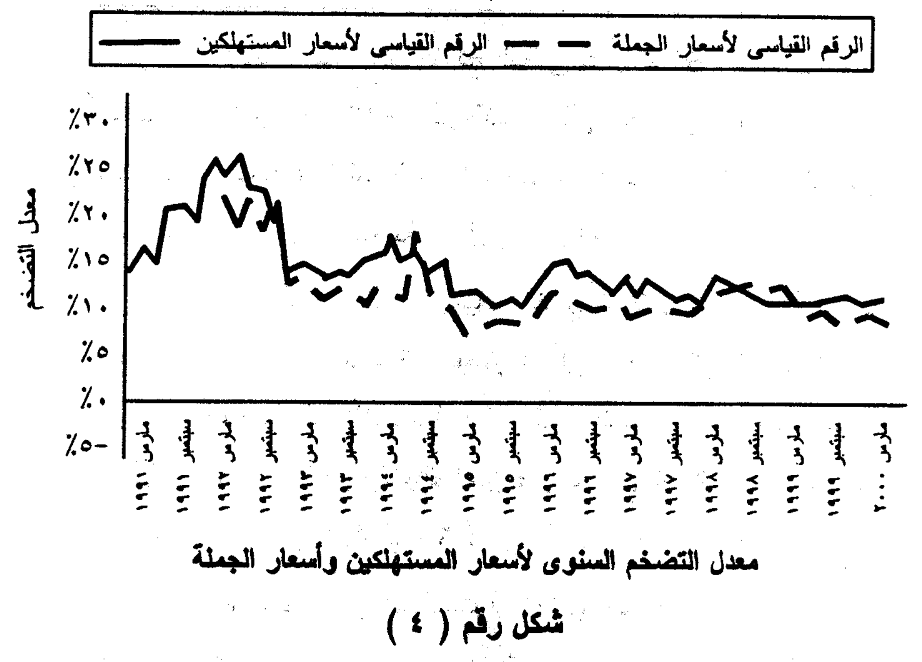
هذا ويوضح الجدول رقم (١١) معدل التضخم لأسعار الجملة فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من يوليو ١٩٩٩ - مارس ٢٠٠٠ . كما يوضح الشكل رقم (٤) معدل التضخم السنوى لأسعار المستهلكين وأسعار الجملة فى مصر خلال الفترة من مارس ١٩٩١ - مارس ٢٠٠٠ .

جدول رقم (١١) : معدل التضخم لأسعار الجملة

(نسبة التغير السنوى)

	يوليو ٩٩	أغسطس ٩٩	سبتمبر ٩٩	أكتوبر ٩٩	نوفمبر ٩٩	ديسمبر ٩٩	يناير ٢٠٠٠	فبراير ٢٠٠٠	مارس ٢٠٠٠
الرقم العام	١,٧	١,٧	٠,٨	٠,١-	٠,٩	١,٨	٠,٩	٢,١	٢,١
منتجات المزرعة	٥,١	٥,١	١,٦	١,٥-	١,٦	٥,٠	٠,٦-	٤,٠	٤,٣
المواد الغذائية	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٣	٢,٩
المشروبات والتبغ	٩,١	٩,١	٩,١	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٤,٣
الخيوط والمنسوجات	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٩	٨,٩	٨,٩
الملابس الجاهزة	١,٩	١,٩	١,٩	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
الجلود والأحذية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-
الخشب ومنتجاته	٠,٤	٠,٤	٠,٤	١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٤-	١,٤-	١,٤-
الورق والطباعة	١٦,٠-	١٦,٠-	١٦,٠-	١٢,٣-	١٢,٣-	١٢,٣-	١,٦	١,٦	١,٦
الكيماويات ومنتجاتها	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٤-	١,٤-	١,٤-	٠,١-	٠,١-	٠,١-
الوقود ومنتجاته	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-
منتجات المطاط والبلاستيك	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
منتجات تعدينية غير معدنية	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٧	١,٧	١,٧
المعادن	١٠,١-	١٠,١-	١٠,١-	٨,٣-	٨,٣-	٨,٣-	١,٤-	١,٤-	١,٤-
منتجات معدنية وماكينات ومعدات	١,٣	١,٣	١,٣	١,٥-	١,٥-	١,٥-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٥-
وسائل النقل	٧,٧-	٧,٧-	٧,٧-	٧,٧-	٧,٧-	٧,٧-	١٠,٢-	١٠,٢-	١٠,٢-
منتجات تحويلية أخرى	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,٢	٤,١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .



معدل التضخم السنوى لأسعار المستهلكين وأسعار الجملة

شكل رقم (٤)

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .

ويتميز كل من الرقم القياسى لأسعار المستهلكين والمنتجين بإتاحتهما شهرياً بينما المكمش الضمنى للناتج يتاح على أساس ربع سنوى .

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن استخدام المؤشرات الثلاثة السابق ذكرها فى تقدير معدلات التضخم السنوية ومعرفة تغييرها أو تطورها عبر الزمن ، وسيعطى استخدام المؤشرات الثلاثة أنماط متشابهة لمعدل التضخم .

٩ - قياس التغيرات الدورية فى الناتج :

يمكن التفرقة بين الناتج الفعلى "actual" والناتج المحتمل "potential" على أساس أن الناتج الفعلى هو الإنتاج الجارى الذى يتحقق فعلاً خلال فترة زمنية معينة فى اقتصاد معين . أما الناتج المحتمل فهو عبارة عن مستوى الناتج الذى يمكن للاقتصاد تحقيقه فى فترة معينة عند معدلات مرتفعة من استخدام الموارد .

ونتيجة الانحرافات فى الناتج الفعلى عن الناتج المحتمل تنشأ التقلبات قصيرة الأجل فى الناتج والتوظف (على مدى فترة زمنية تتراوح بين سنة إلى أربعة) وتنشأ التغيرات قصيرة الأجل من التغيرات فى معدلات استخدام الموارد وخاصة العمل ورأس المال .

وتتمثل المشكلة الرئيسية فى قياس الناتج المحتمل فى كيفية تحديد المعدلات المرتفعة لاستخدام أو تخصيص الموارد . ففى فترة الستينات قُدر مستوى الناتج المحتمل فى الاقتصاد الأمريكى عند المستوى الذى يقابل معدل بطالة ٤ ٪ . أما فى الوقت الراهن فإن معدل البطالة المقبول بين الاقتصاديين يتراوح بين ٥,٥ ٪ ، ٦ ٪ .

ويمكن التعبير عن التقلبات أو التغيرات الدورية فى الناتج بطريقتين ، الأولى برصد مستويات الناتج الفعلى فى السنوات المختلفة ومقارنته باتجاه الناتج المحتمل ، والطريقة الثانية بإيجاد النسبة المئوية لانحرافات الناتج الفعلى عن المحتمل فى السنوات المختلفة .

وفى بعض الفترات قد يزداد الناتج الفعلى عن المحتمل كما حدث فى الولايات المتحدة في أواخر الستينات عقب حرب فيتنام وما صاحبها من زيادة كبيرة فى النفقات العسكرية ومن ثم ارتفاع معدلات استخدام الموارد فى الاقتصاد ، الأمر الذى انعكس فى ارتفاع حاد فى معدلات التضخم نظراً لزيادة الطلب عن طاقة الاقتصاد وقدرته على زيادة الإنتاج . وفى فترات أخرى قد يهبط الناتج الفعلى عن المحتمل كما حدث فى ظروف الكساد الحاد عام ٧٥/٧٤ حيث هبط الناتج الفعلى بحوالى ٥ ٪ دون الناتج المحتمل .

بالقطع هناك علاقة وثيقة بين الدخل القومي من ناحية ومستوى التوظف من ناحية أخرى . فلتحقيق كمية أكبر من الناتج ، فإن الأمر يتطلب إما استخدام عدد أكبر من العمال أو أن العمال الحاليين عليهم أن يزيدوا من إنتاجهم . أن التغير الأول يعني ارتفاع مستوى التوظف والثاني يعني ارتفاع الناتج لكل عامل أي ارتفاع إنتاجية العامل . وحينما تكون الطاقة الإنتاجية للمجتمع ثابتة في الأجل القصير ، فالطريقة الوحيدة لزيادة الناتج تكمن في زيادة عدد العمال (زيادة الإنتاجية تعتبر مصدراً أساسياً للنمو الاقتصادي ولكنها تظهر في الأجل الطويل) .

هذا ويعكس مستوى التوظف عدد العمال البالغين الذين يشغلون وظائف . أما معدل البطالة فيحسب عن طريق المعادلة الآتية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العمال البالغين الذين لديهم الرغبة والقدرة على العمل ولا يجدون فرصاً للتوظف}}{\text{القوى العاملة}} \times ١٠٠\%$$

وعندما يكون الاقتصاد عند مستوى إجمالي الناتج المحتمل نكون بصدد معدل البطالة العادي غير التضخمي . (وللتعرف على معدل البطالة في الاقتصاد المصري راجع الجدول رقم ٧) .

ويتضح مما سبق أن الوضع الاقتصادي للدولة ينعكس في إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه ومعدل نمو الناتج ومعدل التضخم ومعدل البطالة . ومن أهم المؤشرات الدالة على الوضع الخارجي للاقتصاد : ميزان المدفوعات وسعر الصرف . فميزان المدفوعات لدولة معينة هو سجل يبين كافة المعاملات الاقتصادية لهذه الدولة مع العالم الخارجي . ويشير سعر الصرف إلى المعدل الذي يتم عنده تبادل عملات مختلفة .

يوضح الجدولان رقم (١٢) ورقم (١٣) أهم تطورات ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة ١٩٩٤/٩٣-١٩٩٩/٩٨ . كما يمكنك التعرف على أهم تطورات سعر صرف الدولار بالجنيه من خلال السطر الأخير للجدول رقم (١) . ولكن منذ ٢٠٠١ تغير سعر الصرف وصار الدولار مساوياً تقريباً ٦,١٥ جنيه فى عام ٢٠٠٣ .

جدول (١٢) : ميزان المدفوعات : حساب العمليات الجارية (بيانات سنوية)

مليون دولار	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
الميزان التجارى	-٧٣١٠	-٧٨٥٤	-٩٤٩٨	-١٠٢١٩	-١١٧٧١	-١٢٥٢٤
إجمالى قيمة الصادرات*	٣٣٣٧	٤٩٥٧	٤٦٠٩	٥٣٤٥	٥١٢٨	٤٤٤٥
الصادرات البترولية	١٧٧٢	٢١٧٦	٢٢٢٦	٢٥٧٨	١٧٢٨	١٠٠٠
الصادرات الأخرى	١٥٦٥	٢٧٨١	٢٣٨٣	٢٧٦٨	٣٤٠٠	٣٤٤٥
إجمالى قيمة الواردات*	-١٠٦٤٧	-١٢٨١١	-١٤١٠٧	-١٥٥٦٥	-١٦٨٩٩	-١٦٩٦٩
الخدمات (صافى)	٣٦٧٤	٤٠٤٢	٥٧٩٢	٦١٩٣	٤٦٩٢	٥٦٤٦
الإيرادات	٨٦٧٧	٩٥٥٦	١٠٦٣٦	١١٢٤١	١٠٤٥٥	١١٠١٥
النقل ، منها :	٢٧٨٩	٣٠٩١	٢٧١١	٢٥٣٥	٢٤٥٧	٢٦٣٧
قناة السويس	-١٩٩٠	-٢٠٥٨	-١٨٨٥	-١٨٤٩	-١٧٧٦	-١٧٧١
السياحة والسفر	١٧٧٩	٢٢٩٩	٣٠٠٩	٣٦٤٦	٢٩٤١	٣٢٣٥
الاستثمارات	١١٩٧	١٦٢٦	١٨٢٩	٢٠٥٢	٢٠٨١	١٩٢٣
مصروفات حكومية	٤٩١	٢٩٣	٢٨٥	٢١٦	٣٠٣	٣٠٨
أخرى	٢٤٢١	٢٢٤٧	٢٨٠٢	٢٧٩١	٢٦٧٣	٢٩١٢
المدفوعات	٥٠٠٤	٥٥١٤	٤٨٤٥	٥٠٤٨	٥٧٦٤	٥٠٦٩
النقل	٢٣٦	٢٤٥	٢٠٣	٢٤٢	٣٦٢	٣٧٧
السفر	١٥٠١	١١٢٩	١٣٣٥	١٣٣٣	١٣٠٧	١١٠٤
دخل الاستثمار	١٣١٩	١٤٨٥	١٢٩١	١٠٨٥	٨٦٨	٩٢٨
منها : فوائد مدفوعة	-١٢٨٤	-١٢٣٧	-١١٩٥	-٩٩٥	-٧١٦	-٧٨٩
مصروفات حكومية	٢١٦	٣٢٧	٤٣٧	٥١١	٨٥٦	٥١١
مدفوعات أخرى	١٧٣٢	٢٣٢٩	١٥٧٩	١٨٧٧	٢٣٧١	٢١٤٨
ميزان السلع والخدمات	-٣٦٣٦	-٣٨١٢	-٣٧٠٧	-٤٠٢٦	-٧٠٧٩	-٦٥٧٨
التحويلات	٤٠٣٦	٤١٩٨	٣٥٢١	٤١٤٥	٤٦٠٠	٤٨٦٩
الرسمية (صافى)	٨١٤	٩١٩	٧٢٤	٨٩٠	٨٨٣	١٠٩٧
الخاصة (صافى)	٣٢٣٢	٣٢٧٩	٢٧٩٨	٣٢٥٦	٣٧١٨	٣٧٧٢
ميزان المعاملات الجارية	٤١٠	٣٢٦	-١٨٥	١١٩	-٢٤٧٩	-١٧٠٩

المصدر : البنك المركزى المصرى .

ملحوظة : بيانات التجارة الخارجية وفقاً للمعاملات المالية للجهاز المصرفى ، ونتيجة لفروق المعاملات الحسابية فقد تختلف الأرقام مع بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والمعتمدة على الحركة الفعلية للسلع طبقاً لبيانات مصلحة الجمارك .

* تشمل صادرات وواردات المناطق الحرة اعتباراً من ١٩٩٧/٩٦ .

جدول (١٣) : ميزان المدفوعات : الحساب الرأسمالى
(بيانات سنوية)

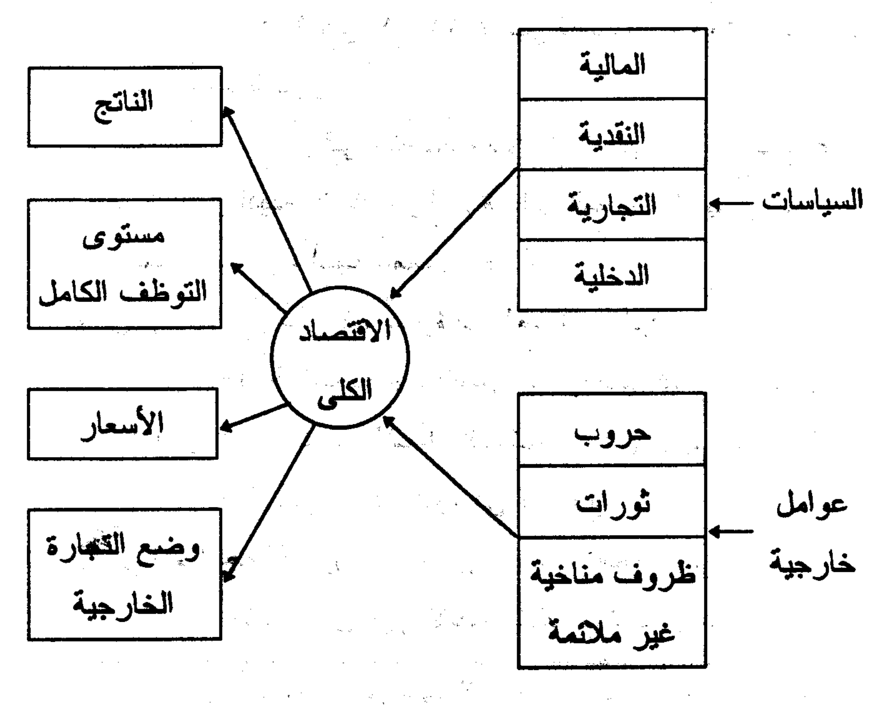
مليون دولار	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
الحساب الرأسمالى والمالى ١/	٢٥١١	٤٣٠	١٠١٧	٢٠٤١	٣٣٨٧	٨٨٠
تدفقات الاستثمار فى الخارج	٣٦-	٤٨-	١٥-	٤٧-	١٣٧-	٥٦-
تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر	١٣٢١	٧٨٣	٦٢٧	٧٧٠	١١٠٤	٧١١
صافى استثمارات محفظة الأوراق المالية بالخارج	-	-	-	-	٥٦-	٤٣-
صافى تدفقات استثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر	٣	٤	٢٥٨	١٤٦٣	٢٤٨-	١٧٤-
صافى الاستثمارات الأخرى	١٢٢٤	٣٠٩-	١٤٨	١٤٥-	٢٧٧٤	٤٤٢
صافى الاقتراض	٢٢٨	١٠٨٤	٨٩	٢٢٥	٨٥٨	١٥٢
القروض المتوسطة وطويلة الأجل	٣٦٥	٣٠٣	٧٥-	١١٣-	٥٤-	٣٧٧-
السحب	٦٤٥	٧٢٩	٤٧٢	٤١٦	٥٢٥	٢٣٤
السداد	٢٨٠-	٤٢٧-	٥٤٧-	٥٢٨-	٥٧٩-	٦١١-
تسهيلات موردين ومشترين متوسطة الأجل	١٣٦-	١٧١-	٢٨٣-	٢٥١-	٣٢٢	١١٠-
السحب	٢١٤	١٦٣	٥٦	٧٧	٥٤٧	٨٨
السداد	٣٥٠-	٣٣٤-	٣٣٩-	٣٢٨-	٢٢٥-	١٩٧-
صافى تسهيلات موردين ومشترين قصيرة الأجل	-	٩٥٣	٤٤٧	٥٨٨	٥٩١	٦٣٩
أصول أخرى	١٣٩٩	١٤٠٦-	٢٣٧	١٥٩٠-	٩٧	١٤٣
خصوم أخرى	٤٠٤-	١٣	١٧٧-	١٢٢١	١٧٦٩	١٤٧
الخطأ والسهو	٨١٥-	٦١-	٢٦١-	٢٤٧-	١٠٤٣-	١٢٨٨-
الميزان الكلى	٢١٠٦	٧٥٤	٥٧١	١٩١٣-	١٣٥-	٢١١٧
التغير فى الأصول الاحتياطية للبنك المركزى (الزيادة = -)	٢١٠٦-	٧٥٤-	٥٧١-	١٩١٣	١٣٥	٢١١٧

المصدر : البنك المركزى المصرى .

١/ متضمناً مصادر التمويل الاستثنائية .

* مبدئ .

ولعل الطالب يتساءل عن آلية عمل الاقتصاد الكلى ، إن ذلك يتضح من الشكل المبسط التالى :



شكل رقم (٥)

فالجزء الأيمن من الشكل السابق يوضح أن السياسات المختلفة التى تتخذها الحكومة والعوامل الخارجية تتفاعل لتؤثر على الاقتصاد الكلى ومن ثم يتحدد مستوى الناتج والتوظف والأسعار ووضع التجارة الخارجية .

وسوف يدرس الطالب من خلال هذا الكتاب التفاصيل الخاصة بمثل هذا التفاعل وبالتالى الكيفية التى يتحدد بها مستوى الدخل القومى الحقيقى ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار وقيمة العملة المحلية ولماذا وكيف تتغير المؤشرات السابقة .

أسئلة للمناقشة

١ - إذا علمت أن الرقم القياسى لأسعار المستهلكين قد ارتفع من ١١٥,٤ فى ديسمبر ١٩٩٩ إلى ١٢٠,٢ ٪ فى ديسمبر ٢٠٠٠ ، أحسب معدل التضخم السنوى .

٢ - إذا بلغ عدد العاملين فى اقتصاد معين ١١٥ مليون بينما بلغ عدد البالغين الذين لديهم الرغبة والقدرة على العمل ولا يجدون فرصاً للتوظف ٧ مليون ، أحسب معدل البطالة .

٣ - وافق أو اعترض على كل عبارة من العبارات الآتية :

أ - يكون معدل البطالة مساوياً للصفر عند إجمالى الناتج المحتمل .

ب - يقيس الرقم القياسى لأسعار المستهلكين على وجه الدقة تكلفة المعيشة لكل فرد ولكل أسرة في المجتمع .

٤ - اشرح أهم أوجه القصور فى مقياس إجمالى الناتج المحلى .

٥ - أكمل الجدول التالى الذى يبين الأعداد بآلاف الأشخاص :

السنة	البالغون العاملون	البالغون الذين لديهم القدرة والرغبة فى العمل ولا يجدون فرصاً للتوظف	القوى العاملة	معدل البطالة
١٩٨٠	٩٩,٣٠٣	٧,٦٣٧		
١٩٨١	١٠٠,٣٩٧	٨,٢٧٣		
١٩٨٢	٩٩,٥٢٦	١٠,٦٧٨		
١٩٨٣	١٠٠,٨٣٤	١٠,٧١٧		
١٩٨٤	١٠٥,٠٠٥	٨,٥٣٩		
١٩٨٥	١٠٧,١٥٠	٨,٣١٢		
١٩٨٦	١٠٩,٥٩٧	٨,٢٣٧		
١٩٨٧	١١٢,٤٤٠	٧,٤٢٥		
١٩٨٨	١١٤,٩٦٨	٦,٧٠١		

الفصل الثانى*

الاقتصاد الكلى فى النظرية الكلاسيكية

(١) المستوى التوازنى للإنتاج والتوظف

١ - مقدمة .

٢ - الثورة الكلاسيكية .

٣ - الإنتاج .

٤ - التوظف :

أ - الطلب على العمل .

ب - عرض العمل .

٥ - التوازن فى الإنتاج والتوظف .

---

* كتب هذا الفصل أ. د. أحمد مندور .

الفصل الثانى

الاقتصاد الكلى فى النظرية الكلاسيكية

(١) المستوى التوازنى للإنتاج والتوظف

١ - مقدمة :

يرجع استخدام مصطلح الاقتصاد الكلى "Macroeconomics" إلى فترة الثلاثينات ، حيث شهد هذا العقد تقدماً ملموساً فى دراسة الأسئلة الاقتصادية التجميعية المتعلقة بمحددات الدخل والتوظف والأسعار ، وذلك بعد أن كانت موضوعات الاقتصاد الجزئى هى المهيمنة على حقل الدراسة الاقتصادية لفترة طويلة .

وقد أضافت أحداث الكساد العالمى الذى بدأ فى عام ١٩٢٩ مزيداً من الاهتمام بدراسة الاقتصاد الكلى ، وكان من نتائج البحث والدراسة ظهور العديد من نظريات الدورة التجارية "business cycle" وما صاحبها من سياسات استهدفت تحقيق الاستقرار فى النشاط الاقتصادى وكان أبرزها تلك التى نشرها " جون ماينارد كينز " "John Maynard Keynes" فى كتابه عام ١٩٣٦ تحت عنوان : " النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود " . وقد أحدثت آراء كينز تغييراً جوهرياً فى التفكير الاقتصادى عُرف بالثورة الكينزية ، ولكن الثورة ضد من ؟ ومن كان يمثل الفكر القديم أو التقليدى ؟

أطلق كينز على الفكر التقليدى ، الاقتصاد الكلاسيكى "Classical Economics" ويشير به إلى كل الاقتصاديين الذين كتبوا فى موضوعات

الاقتصاد الكلى قبل عام ١٩٣٦ . ويميز البعض بين فترتين لتطور النظرية الاقتصادية قبل الثلاثينات ، الأولى الفترة الكلاسيكية وهى التى سادت فيها أعمال آدم سميث (كتاب ثروة الأمم ١٧٧٦) ودافيد ريكاردو (مبادئ الاقتصاد السياسى ١٨١٧) وجون ستيوارت ميل (مبادئ الاقتصاد السياسى ١٨٤٨) . والثانية هى فترة النيوكلاسيك ويمثلها الفريد مارشال (مبادئ الاقتصاد ١٩٢٠) وبيجو (نظرية البطالة ١٩٣٣) . ويمكن القول أن هذه التفرقة ربما تكون مفيدة لارتباطها أساساً بتطور النظرية الاقتصادية الجزئية التى زاد الاهتمام بها فى الفترة الثانية عن الأولى ولكن يعتقد كينز أن نظرية الاقتصاد الكلى فى الفترتين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية كانت متماثلة بدرجة كافية بحيث يمكن معالجة الفترة ككل دون تجزئة .

وقد اعتقد الكلاسيك أن المستوى الطبيعى أو التوازنى للدخل فى أى وقت يُمثل بالمستوى الذى يناظر مستوى التوظف الكامل "Full Employment" أو النقطة التى يتعادل عندها الناتج الفعلى مع الناتج المحتمل .

وحيث أن فكرة التوازن تشير إلى حالة من التعادل بين كل القوى التى تؤثر فى متغير ما ، فإنها تتضمن عدم وجود اتجاه للابتعاد عن نقطة التوازن . ويرى الكلاسيك أن نقطة التوظف الكامل هى التى تمثل وضع التوازن حتى فى الأجل القصير . وأن أى ابتعاد عن هذا المستوى يؤدى إلى وجود قوى غير متوازنة تعمل بحيث تجعل الإنتاج يعود إلى مستوى التوظف الكامل . ولذا اهتم الاقتصاديون الكلاسيك ببحث العوامل التى تحدد مستوى إنتاج التوظف الكامل فضلاً عن المتغيرات التجميعية الأخرى الهامة مثل التوظف ، الأجور ، ومعدلات الفائدة .

٢ - الثورة الكلاسيكية :

كما أحدث التفكير الكينزى ثورة ضد الفكر الكلاسيكى فإن ظهور الاقتصاد الكلاسيكى قد أحدث من قبل ثورة فى الفكر التقليدى السابق له المتمثل فى فكر التجاريين . فقد هاجم الاقتصاديون الكلاسيك المبادئ الاقتصادية لمذهب التجاريين "Mercantilism" والذى ارتبط بنمو الدولة القومية فى أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . واستند إلى مبدأين أساسيين هما :

- مبدأ السبائك الذهبية أو المعدنية "Bullionism" حيث ساد الاعتقاد بأن ثروة الدولة وقوتها تتحدد بأرصدتها من المعادن الثمينة .
- مبدأ ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لتوجيه التطور أو النمو فى النظام الرأسمالى . وطبقاً لفكر التجاريين فإن الالتزام بالمبدأ الأول تطلب تحقيق فائض فى الصادرات على الواردات (أى فائض فى الميزان التجارى) حتى تستطيع الدولة الحصول على الذهب والفضة من خلال التجارة الخارجية . ويتعين استخدام الوسائل والسياسات المختلفة التى تضمن تحقيق الفائض الإيجابى فى الميزان التجارى مثل إعطاء إعانات للصادرات ، فرض رسوم على الواردات ، توسيع المستعمرات لضمان أسواق التصدير . ولذا كان من الضرورى تدخل الحكومة (المبدأ الثانى) بالتأثير على النظام الرأسمالى حتى يعمل فى نفس اتجاه تحقيق مصالح الدولة ، حيث تم تنظيم التجارة الخارجية ومنع تصدير المعدن النفيس وتم تشجيع الصناعات المحلية وخفض استهلاك السلع المستوردة وتم تنمية كل من الموارد الطبيعية والبشرية .

ويؤكد الاقتصاديون الكلاسيك على أهمية العوامل الحقيقية "real" فى تحديد ثروة الأمم وضرورة وجود السوق الحرة بعيداً عن تدخل الدولة وذلك عكس لما يعتقده التجاريون .

فالنمو فى الاقتصاد طبقاً للتحليل الكلاسيكى لابد أن يستند إلى عوامل حقيقية مثل زيادة أرصدة أو كميات عوامل الإنتاج ، التقدم فى طرق وفنون الإنتاج ، أما النقود فتقوم فقط بتسهيل المبادلات باعتبارها وسيلة للتبادل ، ولذا فإن دور النقود فى التحليل الكلاسيكى هو دور حيادى .

أضف إلى ذلك أن الاقتصاديين الكلاسيك لم يثقوا فى الحكومة وفى تدخلها فى النشاط الاقتصادى ، فالانسجام بين مصالح الأفراد والمجتمع يتحقق فقط عندما تكون السوق تنافسية ، ولذا فإن دور الدولة وتدخلها يكون ضرورياً فقط بالقدر الذى يؤدى إلى تهيئة البيئة الملائمة لوجود السوق الحرة .

وقد ترتب على ذلك إعطاء الكلاسيك اهتمام أكبر بتحليل مشاكل الأجل الطويل مثل النمو الاقتصادى الذى يتحدد بعوامل حقيقية . كما أن تحليلهم لمشاكل الأجل القصير قد استبعد الدور الذى تقوم به النقود . فبينما رأى التجاريون أن الثروة هى النقود (ممثلة فى كميات المعدن النفيس) وأن زيادتها تؤدى إلى زيادة النشاط الاقتصادى أى زيادة الإنتاج والتوظف نتيجة الزيادة فى الطلب على السلع ، فقد رأى الكلاسيك أن النقود ليس لها قيمة ذاتية وأن دورها هو مجرد وسيط للتبادل كما أن الزيادة فى كمياتها لن تؤدى إلى ازدهار النشاط الاقتصادى بل تؤدى إلى ارتفاع الأسعار . وبالنسبة لدور الدولة فإن التجاريين قد اسندوا إليه أهمية كبيرة فى ضمان

وجود الأسواق لكل السلع التى يتم إنتاجها وذلك من خلال تشجيع الدولة للاستهلاك سواء كان محلى أو أجنبى بالقدر الذى يستوعب الإنتاج . وتتمثل وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك فى أن آلية السوق الحرة تتضمن وجود السوق لأى سلعة يتم إنتاجها بدون الحاجة إلى تدخل الدولة فى الطلب الكلى لأن الإنتاج من أى سلعة يخلق طلباً كافياً عليه (قانون ساى للأسواق) .

ويمكن تلخيص الملامح العامة للتحليل الكلاسيكى والتى اتضحت من خلال مهاجمتهم للتجاريين فى النقاط الرئيسية التالية :

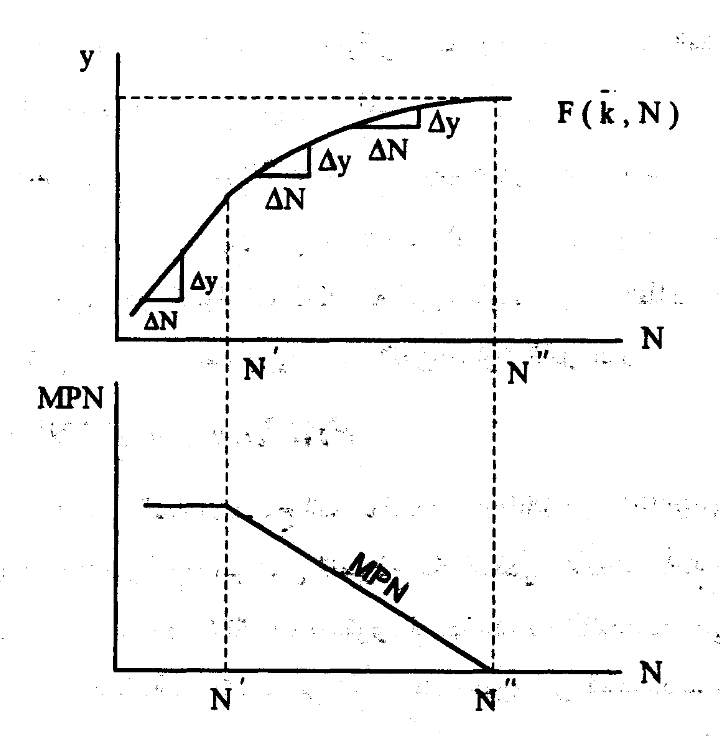
- التركيز على دور العوامل الحقيقية وليست النقدية فى تحديد المتغيرات الحقيقية مثل مستوى الناتج والتوظف .
- يقتصر دور النقود فى الاقتصاد على كونها مجرد وسيط للتبادل .
- إن التصحيح أو التعديل فى اتجاهات الاقتصاد يتم بطريقة تلقائية أو ذاتية ، ولذا فإن السياسات الحكومية التى تستهدف توفير الطلب الملائم للإنتاج تكون غير ضرورية - بل تكون ضارة بشكل عام .

٣ - الإنتاج *Production*

تقوم دالة الإنتاج التجميعية "Aggregate Production Function" بدور رئيسى فى النموذج الكلاسيكى . وتمثل دالة الإنتاج العلاقة بين مستوى الإنتاج ومستوى المستخدمات الإنتاجية فى ظل التكنولوجيا المتاحة بالمنشآت الفردية . فلكل مستوى من المستخدمات تُظهر دالة الإنتاج المستوى المتحقق من الناتج ، ويمكن كتابتها على النحو التالى :

$$y = F(\bar{k}, N) \qquad (1)$$

حيث y تمثل مستوى الناتج الحقيقى ، k رصيد رأس المال الآلات والتجهيزات) ، N تمثل مستخدم العمل المتجانس . ويفترض تحليل الأجل القصير ثبات رصيد رأس المال ($\bar{k}$) وكذلك ثبات مستوى المعرفة الفنية وحجم السكان . ولذا فإن الإنتاج يتغير فقط فى الأجل القصير نتيجة التغيرات فى الكمية المستخدمة من العمل (N) والذى يتم الحصول عليه من قدر ثابت من السكان . ويوضح الشكل (١) التصوير البيانى لدالة الإنتاج واشتقاق منحنى الناتج الحدى للعمل (MPN) فى ظل الافتراضات السابقة .



منحنيات الناتج الكلى والحدى للعمل

شكل رقم (١)

ويتضح من الشكل رقم (١) ما يلى :

- أن كل مستوى إنتاج y يقابل مستوى معين من التوظف N وكلما زاد التوظف زاد الإنتاج ، ويُفترض عند المستويات المنخفضة من التوظف قبل N' أن دالة الإنتاج تكون خطية (ميلها ثابت) بمعنى أن الزيادة فى الإنتاج Δy الناشئة من زيادة معينة فى التوظف ΔN تكون ثابتة وبالتالى فإنه يمكن استخدام العمال فى هذه المرحلة دون حدوث انخفاض فى إنتاجية العامل الأخير (الإنتاجية الحدية) أى أن الإنتاجية الحدية للعمل تكون ثابتة .
- يؤدى زيادة التوظف بين N' ، N'' إلى حدوث زيادات متناقصة فى الناتج وبالتالى يكون ميل دالة الناتج الكلى موجباً ولكن متناقصا ($\Delta y/\Delta N$) كلما انتقلنا إلى اليمين من N' إلى N'' ومن ثم يكون الناتج الحدى للعمل فى هذا الجزء متناقصاً .
- يلاحظ فى الجزء الأسفل من الشكل (١) أن الناتج الحدى للعمل (MPN) والذى يقاس بمقدار الزيادة فى الإنتاج الناشئة من زيادة معينة فى مُستخدم العمل يُمثل هندسياً ميل دالة الناتج الكلى N' ، N'' ولذا يكون منحنى الناتج الحدى سالب الميل فى هذا الجزء .
- يفترض الاقتصاديون الكلاسيك أن دالة الإنتاج فى الأجل القصير هى علاقة تكنولوجية يتحدد على أساسها مستوى الإنتاج لكل مستوى من مستويات مُستخدم العمل الذى يُفترض أن كميته الموظفة أو المستخدمة تتحدد بقوى الطلب والعرض فى سوق العمل .

٤ - التوظف *Employment*

يُمثل سوق العمل ركيزة أساسية فى التحليل الكلاسيكى ، ويفترض الكلاسيك أن السوق يعمل بكفاءة أو نجاح ، فالمنشآت والعمال تتصرفا بطريقة مثلى ، ويتاح لهما المعلومات الكاملة بالنسبة للأسعار ، ولا توجد أى قيود على تعديل الأجور النقدية التى تتصف بالمرونة الكاملة ومن ثم يكون سوق العمل فى حالة توازن دائم "The Market Clears" وفيما يلى نتناول جانبى الطلب والعرض فى سوق العمل .

أ - الطلب على العمل *Labor Demand*

إذا نظرنا إلى جانب الطلب فى سوق العمل سنجد أن المنشآت التى تنتج السلع هى التى تقوم بشراء أو توظيف خدمات العمل ، وبالتالى لمعرفة كيف يتحدد الطلب الكلى على العمل نبدأ بطلب أحد المنشآت الفردية (i) على العمل . فطبقاً للنموذج الكلاسيكى تعمل المنشآت فى ظروف المنافسة الكاملة ومن ثم تختار مستويات الناتج التى تعظم الأرباح ، وحيث أن الإنتاج فى الأجل القصير يتغير فقط نتيجة التغير فى مستخدم عنصر العمل . وبالتالى فإن اختيار المنشأة لمستوى الناتج وكمية عنصر العمل الموظفة يكون فى الواقع قرارا واحد .

وتحاول المنشأة المتنافسة زيادة الإنتاج حتى الحد الذى تتعادل عنده التكلفة الحدية لوحدة الناتج مع الإيراد الحدى الذى تحصل عليه من بيعها . ويلاحظ أن الإيراد الحدى للمنشأة المتنافسة يتساوى مع سعر بيع الوحدة من السلعة المنتجة (P) كما أن التكلفة الحدية لإنتاج الوحدة الإضافية ستكون هى التكلفة الحدية للعمل طالما أن العمل هو العنصر المتغير الوحيد .

ويمكن حساب التكلفة الحدية للعمل فى المنشأة (i) ، MC_i بقسمة الأجر النقدى w على الإنتاجية الحدية للعمل MPN_i (أى عدد وحدات الناتج الناشئة من استخدام وحدة إضافية من عنصر العمل) . أى أن :

$$MC_i = \frac{w}{MPN_i} \qquad (2)$$

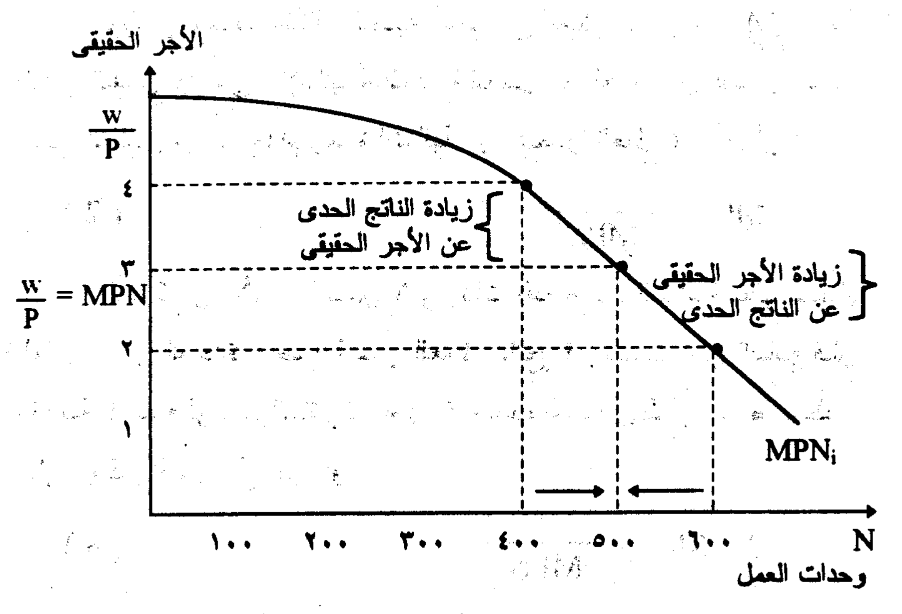
فإذا كان الأجر النقدى ٦ وحدات نقدية فى الساعة على سبيل المثال ، وأن الوحدة الإضافية من العمل تنتج ٣ وحدات من الناتج فإن التكلفة الحدية لوحدة الناتج تساوى ٢ وحدة نقدية ويكون شرط تعظيم الأرباح فى الأجل القصير هو :

$$P = MC_i = \frac{w}{MPN_i} \qquad (3)$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة (٣) على النحو التالى :

$$\frac{w}{P} = MPN_i \qquad (4)$$

وطبقاً للمعادلة (٤) يكون شرط تعظيم الأرباح هو تساوى معدل الأجر الحقيقى ($\frac{w}{P}$) التى تدفعه المنشأة مع الناتج الحدى للعمل MPN_i (الذى يقاس بوحدات السلعة) وهكذا فإن المنشأة تطلب كميات من العمل يتعادل عند كل منها مستوى الأجر الحقيقى والناتج الحدى للعمل . ويمثل منحنى الناتج الحدى للعمل منحنى طلب المنشأة على عنصر العمل ويلاحظ أنه كلما زاد الأجر الحقيقى تقل الكمية المطلوبة أو الموظفة من عنصر العمل والعكس صحيح . ويمكن توضيح منحنى طلب المنشأة على العمل بيانياً بالشكل (٢) وذلك بالاستعانة بالمثال التالى :



منحنى طلب المنشأة الفردية على العمل

شكل رقم (٢)

إذا افترضنا أن الأجر النقدى هو ٦ وحدات نقدية فى الساعة ، وأن مستوى الأسعار = ٢ يكون الأجر الحقيقى $\frac{W}{P}$ مساوياً لـ ٣ . فإذا افترضنا أن المنشأة توظف عندئذ ٥٠٠ وحدة من العمل لتعظيم أرباحها حيث يتحقق شرط تعظيم الأرباح ($MPN_i = \frac{W}{P}$) . دعنا نفترض زيادة الناتج الحدى إلى ٤ عند مستوى ٤٠٠ من العمل عندئذ يجب زيادة الكمية التى توظفها المنشأة من العمل لأن الأجر الحقيقى المدفوع للعامل يقل عن إنتاجه الحدى . وإذا انخفض الناتج الحدى إلى ٢ عند مستوى ٦٠٠ وحدة من العمل عندئذ يكون من الأفضل لزيادة الأرباح تقليل ما توظفه المنشأة من العمل لأن الأجر الحقيقى المدفوع للعامل يزيد على إنتاجه الحدى .

وإذا أصبح الأجر الحقيقى ٤ بدلاً من (٣) سيكون طلب المنشأة على العمل (٤٠٠) وإذا انخفض الأجر الحقيقى إلى ٢ يكون طلب المنشأة على العمل هو ٦٠٠ وحدة وهكذا .

ويمكن الحصول على منحنى الطلب الكلى على العمل عن طريق التجميع الأفقى لمنحنيات الطلب الفردية للمنشآت ، وسيعطى هذا المنحنى الكمية الإجمالية التى تطلبها كل المنشآت عند كل مستوى من الأجور الحقيقية .

ويمكن كتابة دالة الطلب الكلى للعمل N^d على النحو التالى :

$$N^d = f\left(\frac{W}{P}\right) \qquad (5)$$

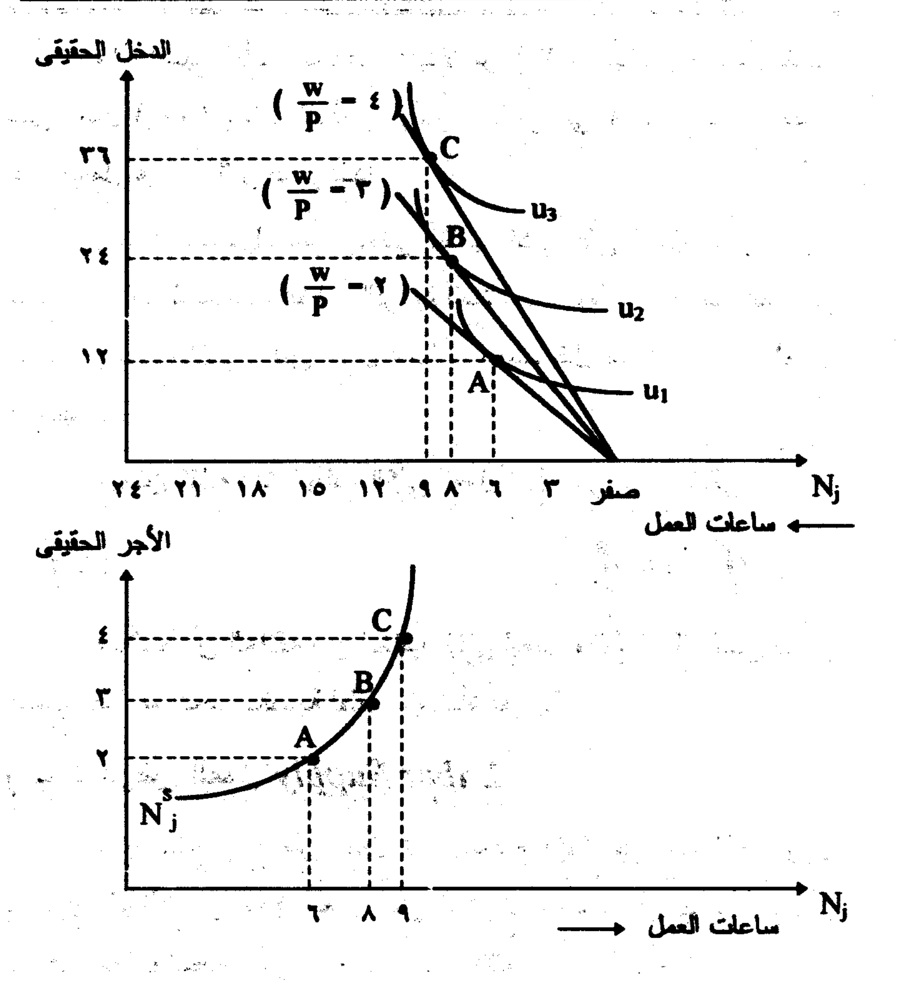
ويلاحظ أن العلاقة بين الطلب الكلى للعمل والأجر الحقيقى تكون عكسية كما هو الحال بالنسبة لطلب المنشأة الفردية .

(ب) عرض العمل *Labor Supply*

يُعتبر منحنى عرض العمل فى النموذج الكلاسيكى محدد ضرورى لمستوى التوظف فى سوق العمل ومن ثم للناتج ، وحيث أن خدمات العمل يتم عرضها بواسطة الأفراد العاملين فى الاقتصاد فإن كيفية اتخاذ قرارات العمل الفردية يمكن أن تفسر بشكل جيد منحنى عرض العمل .

ويفترض الاقتصاديون الكلاسيك أن الفرد عند اتخاذ قراره بالعمل إنما يحاول تعظيم منفعته (أو إشباعه) التى ترتبط طردياً بكل من الدخل الحقيقى ووقت الفراغ (الراحة) .

دعنا نوضح كيف يخصص شخص معين وليكن ز فترة الـ ٢٤ ساعة فى اليوم بين ساعات الفراغ والعمل ، كما يتضح من الشكل (٣) .



قرارات العمل الفردية واشتقاق منحنى عرض العمل

شكل رقم (٣)

نقيس على المحور الأفقى ساعات العمل فى اليوم بدءاً من اليمين (صفر) والتى تزداد كلما اتجهنا ناحية اليسار . وتقاس ساعات الفراغ بالفرق بين ٢٤ ساعة وساعات العمل . (الجزء الأعلى من الشكل) .

يقاس الدخل الحقيقى على المحور الرأسى ويساوى حاصل ضرب الأجر الحقيقى ($\frac{W}{P}$) فى عدد ساعات العمل التى يقررها الفرد N^s_j أى الدخل الحقيقى = $(N^s_j) \times (\frac{W}{P})$.

المنحنيات u_1 ، u_2 ، u_3 تمثل منحنيات السواء التى تعكس تفضيلات الفرد بين الراحة (الفراغ) والدخل الحقيقى . ويعطى كل منها توليفات مختلفة من الدخل الحقيقى والراحة ويمثل كل منها مستوى معين من الإشباع .

ويلاحظ بالنسبة لمستوى معين من الإشباع (منحنى معين من منحنيات السواء) أن الزيادة فى الدخل الحقيقى تعنى النقص فى وقت الفراغ فزيادة الدخل من العمل تقتضى زيادة ساعات العمل وبالتالى تقليل ساعات الفراغ .

ويوضح ميل منحنى السواء المعدل الذى يرغب الفرد على أساسه فى مبادلة الفراغ بالدخل . أى الزيادة فى الدخل التى يجب أن يحصل عليها إذا تخلى عن وحدة من وقت الفراغ بحيث يظل عند نفس مستوى الإشباع . ويلاحظ أن المنحنى يكون أشد انحداراً كلما اتجهنا من اليمين إلى اليسار . لماذا ؟ لأن تقييم ساعة الفراغ يكون أكبر كلما تنازل عن المزيد من ساعات الراحة ومن ثم يجب أن يحصل على زيادة أكبر فى الدخل الحقيقى .

ويلاحظ أن مستويات الإشباع تزداد كلما انتقلنا إلى منحنى سواء أعلى . لماذا ؟ ويختار الفرد الوصول إلى أعلى منحنى سواء ممكن عند محاولة تعظيم الإشباع .

تمثل الخطوط المستقيمة الموضحة بالشكل والمنبعثة من نقطة الصفر (على المحور الأفقى) خطوط الميزانية التى تواجه الفرد والتى يمثل ميلها معدل الأجر الحقيقى والذى يعكس تكلفة الفرصة البديلة لساعة الراحة . وكلما ارتفع معدل الأجر الحقيقى كلما زاد انحدار أو ميل خط الميزانية حيث يترتب على زيادة ساعات العمل بوحدة إضافية (نقص الفراغ) الحصول على زيادات أكبر فى الدخل الحقيقى .

كيف يختار الفرد التوليفة المثلى للفراغ والدخل الحقيقى ؟ سيختار الفرد عند معدل معين للأجر الحقيقى النقطة التى يكون عندها خط الميزانية المقابل لهذا الأجر مماساً لأعلى منحنى سواء ممكن . عندئذ يتحقق تعظيم المنفعة أو الإشباع .

وتتميز هذه النقطة بأن المعدل الذى يتم على أساسه تبادل ساعة الفراغ بالدخل (ميل خط الميزانية) يكون مساوياً للمعدل الذى يرغب الفرد فى أن يتم على أساسه هذه المبادلة (ميل منحنى السواء) . وكما يتضح من الشكل (٣) أن الفرد سيختار النقطة (A) عند معدل الأجر (٢) حيث يعرض (٦) ساعات من العمل كما يختار النقطة (B) عند معدل الأجر (٣) حيث يعرض (٨) ساعات ويختار النقطة (C) عند معدل الأجر (٤) حيث يعرض (٩) ساعات عمل وهكذا .

ويتضح من الجزء الأسفل من الشكل (٣) كيفية اشتقاق منحنى عرض العمل الفردى للشخص ز والذى يتكون من النقاط A ، B ، C والنقاط الأخرى المماثلة . ويوضح هذا المنحنى كمية أو عدد ساعات العمل التى يرغب الفرد فى عرضها عند كل معدل من معدلات الأجور الحقيقية . ويمكن الحصول على منحنى العرض الكلى بالتجميع الأفقى

لمنحنيات عرض العمل الفردية . ويبين إجمالى الكميات المعروضة من العمل عند كل مستوى من الأجر الحقيقى ، ويمكن كتابة معادلة منحنى عرض العمل الكلى على النحو التالى :

$$N^s = g\left(\frac{W}{P}\right) \qquad (6)$$

ويلاحظ على التحليل الكلاسيكى لمنحنى عرض العمل نقطتين أساسيتين :

الأولى : أن متغير الأجر يتمثل فى الأجر الحقيقى وليس النقدى . لماذا ؟ لأن المنفعة أو الإشباع إنما تأتى فى النهاية من الاستهلاك . ولكى يأخذ العامل قرار بالاختيار بين العمل والفراغ لابد وأن يكون اهتمامه بكمية السلع والخدمات التى يحصل عليها من وحدة العمل ، فإذا تضاعف الأجر النقدى على سبيل المثال من ٢ إلى ٤ وحدة فى الساعة بينما تضاعفت أسعار كل السلع فإن العامل سيعرض نفس كمية العمل السابقة قبل حدوث هذا التغير .

الثانية : أن منحنى عرض العمل يكون موجب الميل ، بمعنى زيادة الكمية المعروضة عند معدلات الأجور الأعلى ، ويتضمن هذا أن إرتفاع معدل الأجر الحقيقى يعنى ارتفاع سعر أو تكلفة ساعة الراحة أو الفراغ بدلالة الدخل المضحى به ، ولذا سوف يختار العامل الفراغ الأقل (يحل العمل محل الفراغ) وهذا يماثل أثر الإحلال "Substitution Effect" فى نظرية طلب المستهلك . وهناك أثر آخر يعادل أثر الدخل "Income Effect" ويتمثل فى أن زيادة الأجر الحقيقى تؤدى إلى زيادة مقدرة العامل على تحقيق مستوى

أكبر من الدخل الحقيقى وستصبح الراحة مرغوبة بدرجة أكبر بالمقارنة مع الزيادة الإضافية فى الدخل . وعندما يتغلب أثر الدخل على أثر الإحلال فإن العامل يختار عرض ساعات عمل أقل واستهلاك ساعات راحة أكثر مع الارتفاع فى معدل الأجر الحقيقى وعند هذه النقطة يكون منحنى عرض العمل سالب الميل ويرتد إلى الخلف ناحية المحور الرأسى .

والملاحظ من الدلائل التطبيقية أن ارتفاع معدلات الأجور الحقيقية فى الدول المتقدمة تؤدى إلى زيادة عرض العمل الكلى ، مما يعنى الافتراض بأن منحنى عرض العمل الكلى يكون موجب الميل ومن ثم يتغلب أثر الإحلال على أثر الدخل .

٥ - التوازن فى الإنتاج والتوظف :

Equilibrium Output and Employment

انتهينا إلى العلاقات التالية :

(١) دالة الإنتاج الكلى : $y = F(\bar{k}, N)$

(٥) منحنى الطلب على العمل : $N^d = F\left(\frac{w}{P}\right)$

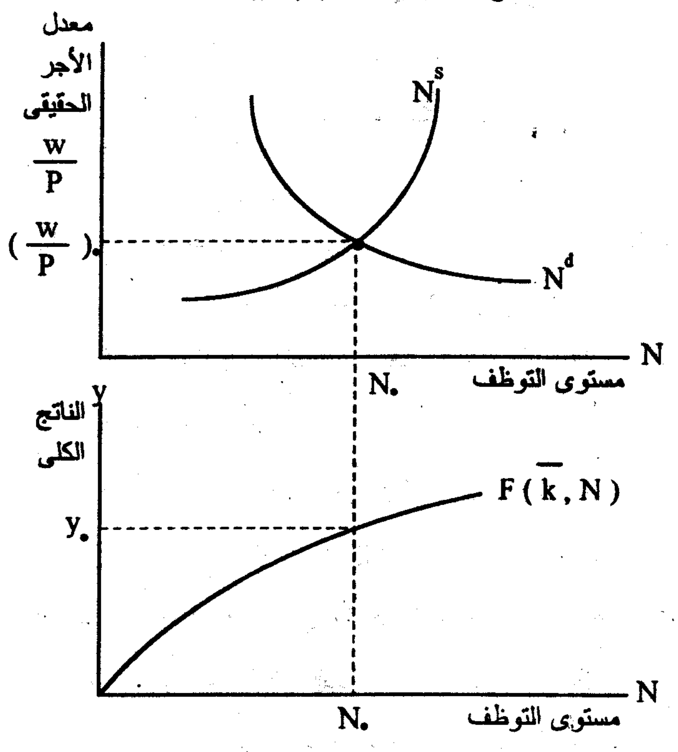
(٦) منحنى عرض العمل : $N^s = g\left(\frac{w}{P}\right)$

يتحقق التوازن فى سوق العمل عندما يتساوى الطلب مع العرض من العمل . أى :

$$N^d = N^s \quad (7)$$

باستخدام العلاقات السابقة يمكن تحديد مستويات الناتج والتوظف ومعدل الأجر الحقيقى فى النموذج الكلاسيكى والتى تعتبر متغيرات داخلية "endogenous" أى تتحدد قيمتها من داخل النموذج .

فالتوازن فى سوق العمل (المعادلة ٧) يحدد مستوى التوظف (N_0) ومعدل الأجر الحقيقى $(\frac{W}{P})_0$ وذلك عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلى مع منحنى عرض العمل الكلى . وبناءاً على المستوى التوازنى للتوظف (N_0) يمكن تحديد المستوى التوازنى للناتج (y_0) طبقاً لدالة الإنتاج . وذلك كما يتضح من الشكل رقم (٤) .



التوازن فى سوق العمل والإنتاج

شكل رقم (٤)

والآن نتساءل عن أهم محددات الناتج والتوظف فى النظرية الكلاسيكية ؟

تمثل هذه المحددات المتغيرات الخارجية "exogenous" التى تسبب تغيرات فى الناتج والتوظف وتتحدد من خارج النموذج . وتؤثر على أوضاع منحنيات العرض والطلب على العمل بالإضافة إلى دالة الإنتاج التجميعية .

وتنتقل دالة الإنتاج نتيجة التغير الفنى أو التقنى الذى يؤدى إلى تغير كمية الناتج عند كل مستوى من المستخدمات الإنتاجية ؛ ويمكن أن تنتقل أيضاً دالة الإنتاج عندما يتغير رصيد رأس المال عبر الزمن . وحيث أن الطلب على العمل يُمثل بمنحنى الناتج الحدى للعمل أى ميل دالة الناتج الكلى فإن منحنى الطلب على العمل سينتقل عندما تتغير إنتاجية العمل نتيجة التغير الفنى أو التكوين الرأسمالى .

وقد ينتقل منحنى عرض العمل نتيجة التغيرات فى حجم قوة العمل ، فزيادة السكان على سبيل المثال تؤدى إلى انتقال منحنى عرض العمل جهة اليمين ، كما تؤدى التغيرات فى تفضيلات الأفراد بين العمل والفراغ إلى انتقال المنحنى .

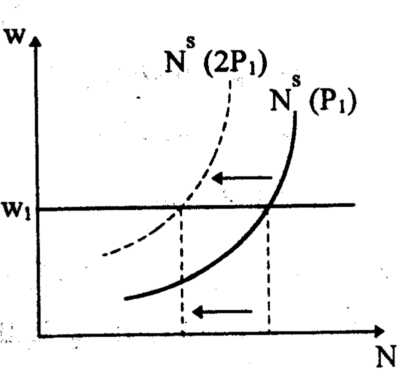
ويترتب على تغيرات الطلب والعرض من العمل تغيرات فى مستوى التوظف وبالتالى مستوى الناتج وكذلك معدل الأجور الحقيقية .

والآن نتساءل عن تأثير التغير فى الأجر النقدى w ؟ والأسعار P ؟

إذا أعدنا كتابة معادلات الطلب والعرض من العمل كدوال فى الأجر النقدى بدلاً من الحقيقى نجد أن منحنى عرض العمل سيكون فى ظل مستوى معين من الأسعار (P_1) على سبيل المثال موجب الميل (P_1) N^s

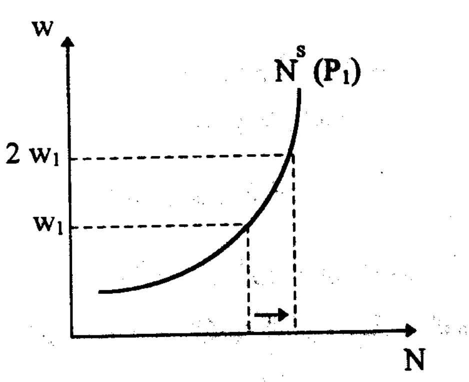
حيث تؤدى الزيادة فى الأجر النقدى إلى الزيادة فى الأجر الحقيقى وبالتالى تزداد كميات العمل المعروضة على نفس المنحنى . (شكل ٥) .

كما أن ارتفاع الأسعار بالنسبة لمستوى أجر نقدى معين (مثل w_1) يؤدى إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقى وبالتالى تقل الكميات المعروضة من العمل وينتقل منحنى العرض إلى جهة اليسار . (شكل ٦) .



ارتفاع الأسعار بالنسبة لمستوى أجر نقدى معين (w_1) يؤدى إلى انتقال منحنى العرض إلى أعلى جهة اليسار

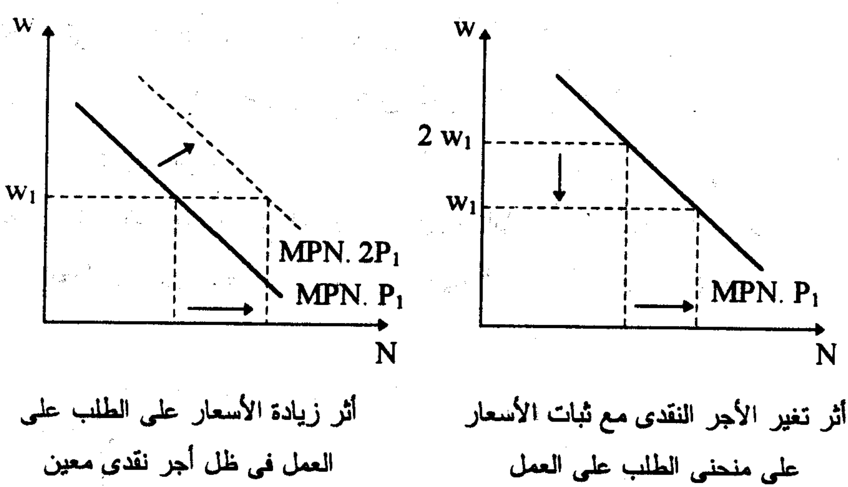
شكل رقم (٦)



الزيادة فى الأجر النقدى تؤدى إلى زيادة كمية العمل المعروضة عند مستوى معين من الأسعار

شكل رقم (٥)

أما بالنسبة لتأثير الأسعار والأجور على الطلب فنجد أن الطلب على العمل كدالة فى الأجر النقدى يكون ($w = MPN. P$) وعند مستوى أجر نقدى معين (w_1) كلما زاد مستوى الأسعار يقل الأجر الحقيقى وبالتالى يزداد الطلب على العمل وينتقل منحنى الطلب على العمل جهة اليمين (شكل ٧) . بينما تغير الأجر النقدى فى ظل ثبات الأسعار يؤدى إلى التحرك على نفس منحنى الطلب فى اتجاه عكسى لتغير الأجر (شكل ٨) .



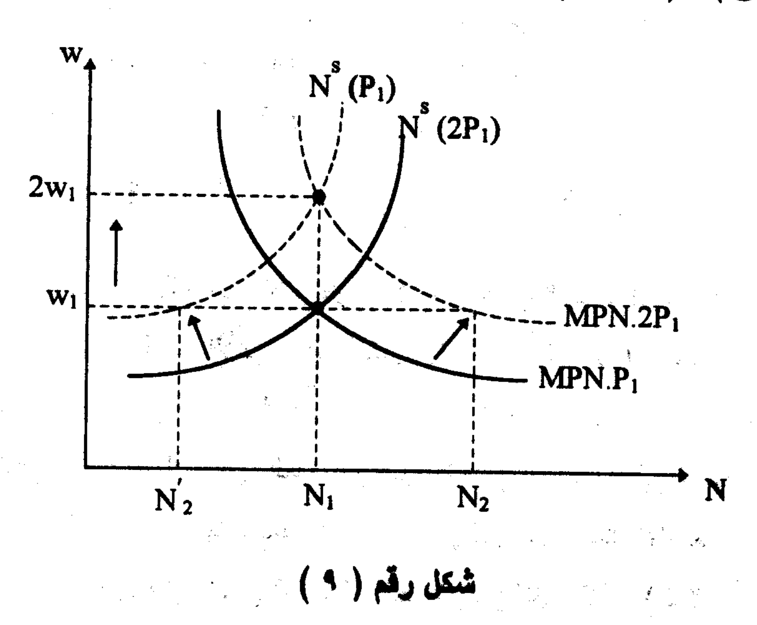
أثر تغير الأجر النقدى مع ثبات الأسعار على منحنى الطلب على العمل

شكل رقم (٨)

أثر زيادة الأسعار على الطلب على العمل فى ظل أجر نقدى معين

شكل رقم (٧)

يلاحظ أن الزيادة فى الأجور النقدية والأسعار بنفس النسبة ستؤدى إلى عدم تغير الكمية المعروضة أو المطلوبة من العمل (لعدم تغير الأجر الحقيقى) . (شكل ٩) .



شكل رقم (٩)

والآن نتساءل ماذا يحدث لسوق العمل إذا ظل مستوى الأجر النقدى ثابت عند مستوى معين (w_1) بينما تضاعفت الأسعار على سبيل المثال ؟

إن هذا سيؤدى إلى زيادة الطلب ونقص العرض بنفس المقدار ، مما يؤدى إلى وجود فائض طلب على العمل مساوى (N_2 - N'_2) وهذا سوف يؤدى إلى ارتفاع مستوى الأجر النقدى إلى أن يتحقق التساوى بين الطلب والعرض عند مستوى الأجر $2w_1$ حيث يستعاد مستوى التوظف التوازنى السابق عند نفس معدل الأجر الحقيقى . (أنظر شكل ٩) .

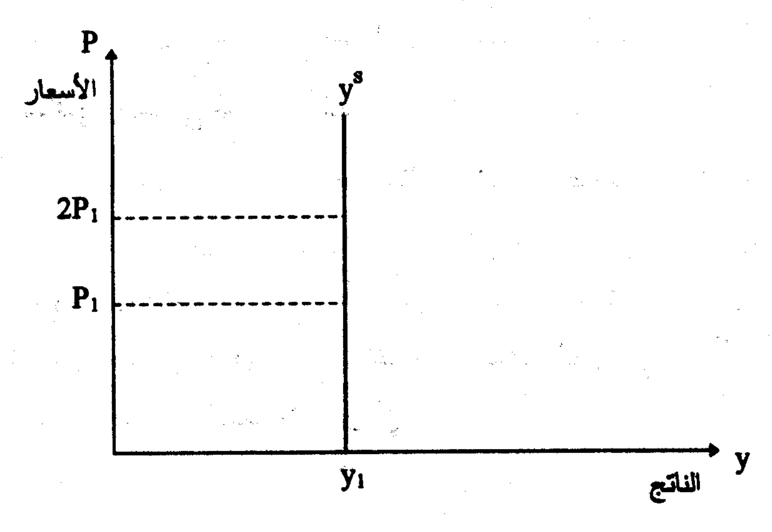
اشتقاق منحنى العرض الكلى :

يماثل منحنى العرض الكلى منحنى عرض المنشأة بالنسبة للاقتصاد الجزئى حيث يبين الكميات المنتجة أو المعروضة عند كل مستوى من الأسعار . وحيث أن المنشأة الفردية المتنافسة تحاول تعظيم أرباحها بتحديد إنتاجها عندما تتساوى التكلفة الحدية ($\frac{W}{MPN_i}$) مع سعر الوحدة من السلعة (P) أى أن :

$$MPN_i = \frac{W}{P} \qquad (8)$$

وطالما أن الأجر النقدى يكون ثابت بالنسبة لمنشأة معينة (i) عند اتخاذها قرارات بتحديد كميات العمل المستأجرة . يترتب على ذلك أنه مع ارتفاع مستوى الأسعار ينخفض الأجر الحقيقى ويزداد الطلب على العمل ومن ثم يزداد مستوى الإنتاج مع ارتفاع الأسعار أى أن منحنى عرض المنشأة الفردية يكون موجب الميل . أما بالنسبة للعرض الكلى فلا نستطيع افتراض ثبات الأجر النقدى لكل المنشآت عندما يتغير الإنتاج والطلب على العمل ومن ثم لابد من تغير الأجر بنفس النسبة التى تتغير بها الأسعار

بحيث يظل الأجر الحقيقى ثابت ومن ثم يظل مستوى التوظف ومستوى الناتج ثابتين . وعلى ذلك يكون منحنى الناتج الكلى خط رأسى عند أى مستوى للأسعار كما هو موضح بالشكل (١٠) . فعندما ترتفع الأسعار من P_1 إلى $2P_1$ يزداد مستوى الأجر النقدى من w_1 إلى $2w_1$ بحيث يظل الأجر الحقيقى ثابت $\frac{2w_1}{2P_1} = \frac{w_1}{P_1}$ وهكذا يظل مستوى التوظف عند N_1 وبالتالى مستوى الإنتاج عند y_1 .



منحنى العرض الكلى الكلاسيكى

شكل رقم (١٠)

ونختم هذا الجزء بذكر الافتراضات الأساسية الضمنية فى التحليل الكلاسيكى والتى تضمن تحقيق التوازن فى الإنتاج والتوظف وأهمها :

١ – المرونة التامة للأسعار والأجور : فلكى يتحقق التوازن فى أى فترة زمنية فى أسواق العمل والإنتاج يجب أن تتغير الأسعار والأجور بمرونة أو حرية كاملة .

٢ - توافر المعلومات الكاملة للمتعاملين في الأسواق عن الأسعار سواء كانوا بائعين أو مشترين للسلع أو لخدمة العمل . وهذا يتطلب أنه عند شراء وبيع خدمة العمل عند مستوى أجر نقدي معين W فإن العمال (البائعين) والمستخدمين (المشترين) يعرفون كمية السلع والخدمات التي تتحقق من هذا الأجر ($\frac{W}{P}$) .

أسئلة للمناقشة

١ – " أحدث الفكر الكينزى ثورة ضد الفكر الكلاسيكى ، كما أحدث الفكر الكلاسيكى من قبل ثورة فى مواجهة الفكر التقليدى السابق له " ناقش .

٢ – " يرى الكلاسيك بأن متغير الأجر الحقيقى وليس النقدى هو العامل الأساسى المحدد لعرض العمل الموجب الميل " ناقش مؤيداً أو معارضاً .

٣ – " تعتبر متغيرات الناتج والتوظف والأجر الحقيقى متغيرات داخلية فى النموذج الكلاسيكى " وضح صحة هذه العبارة مبيناً الصلة بين سوقى العمل والإنتاج .

٤ – " لا يختلف شكل منحنى عرض المنشأة المتنافسة التى تحاول تعظيم أرباحها عن منحنى العرض الكلى فى النموذج الكلاسيكى " هل توافق أم تعترض ؟ ولماذا ؟

٥ – لا يختلف تأثير الزيادة فى الأجر النقدى عن تأثير ارتفاع الأسعار بالنسبة لمنحنى الطلب على العمل فى ظل التحليل الكلاسيكى . هل توافق أم تعترض ؟ ولماذا ؟

٦ – منحنى العرض الكلى لابد وأن يكون رأسياً فى ظل افتراضات النموذج الكلاسيكى . ناقش مدى صحة هذه العبارة .

٧ – ناقش كيف تؤثر المتغيرات الخارجية فى النموذج الكلاسيكى على مستويات الناتج والتوظف .

٨ - " يفترض التحليل الكلاسيكى أن الناتج الحدى للعمل لابد وأن يكون متناقصاً مؤخراً " وضح مدى صحة هذه العبارة فى ضوء الافتراضات الكلاسيكية .

٩ - وضح كيف يمكن اشتقاق منحنى الطلب الكلى على العمل فى ظل التحليل الكلاسيكى .

١٠ - " إن كيفية اتخاذ قرارات العمل الفردية يمكن أن تفسر بشكل جيد منحنى عرض العمل فى التحليل الكلاسيكى " ناقش موضحاً هذه العبارة مستعيناً بالرسم البيانى .

الفصل الثالث*

الاقتصاد الكلى فى النظرية الكلاسيكية
(٢) النقود ، الأسعار والفائدة

١ - نظرية كمية النقود .

أ - معادلة التبادل .

ب - معادلة كمبردج .

حـ - منحنى الطلب الكلى .

٢ - نظرية سعر الفائدة الكلاسيكية .

٣ - آثار السياسات المالية والنقدية .

أ - السياسة المالية .

- الإنفاق الحكومى .

- سياسة الضرائب .

ب - السياسة النقدية .

---

* كتب هذا الفصل أ. د. أحمد مندور .

الفصل الثالث

الاقتصاد الكلى فى النظرية الكلاسيكية

(٢) النقود ، الأسعار والفائدة

نحاول فى هذا الفصل استكمال النموذج الكلاسيكى بتحليل كيفية تحديد المستوى العام للأسعار والذى يأتى فى جانب الطلب ومن ثم يتأثر بكمية النقود . كما نتناول كيفية تحديد سعر الفائدة ، ثم نعرض لآثار السياسة المالية والنقدية على الناتج والتوظف ومستوى الأسعار وسعر الفائدة فى ضوء هذا النموذج .

١ - نظرية كمية النقود :

The Quantity Theory of Money

تقوم نظرية كمية النقود بدور أساسى فى تحديد مستوى الطلب الكلى ومن ثم فى تحديد المستوى العام للأسعار فى النموذج الكلاسيكى .

أ - معادلة التبادل : *The Equation of Exchange*

تُعتبر معادلة التبادل هى نقطة البدء فى نظرية كمية النقود ، وتُمثل معادلة التبادل متطابقة تربط بين حجم المعاملات مقومة بالأسعار الجارية ، رصيد أو كمية النقود مضروبة فى معدل دوران وحدة النقود "turn over rate" ويسمى هذا المعدل بسرعة دوران النقود ويقيس متوسط عدد المرات التى تستخدم فيها وحدة النقود فى تمويل المعاملات خلال فترة زمنية معينة .

وقد عبر "Irving Fisher" عن معادلة التبادل بالصورة التالية :

$$MV_T \equiv P_T \; T \qquad (1)$$

حيث M : كمية النقود ، V_T : سرعة دوران أو تبادل النقود "velocity of money" ، P_T : مؤشر أو رقم قياسى لأسعار المبادلات ، T : حجم المبادلات .

وتمثل هذه العلاقة متطابقة أى تكون صحيحة دائما طبقا لتعريف سرعة الدوران المحققة "expost" . فإذا كانت قيمة المبادلات فى فترة زمنية معينة (P_T T) هى ٣٦٠٠ بليون دولار ، رصيد النقود (M) هو ٣٠٠ بليون دولار يمكن تعريف معدل الدوران أو سرعة التبادل للنقود بمتوسط عدد المرات التى تستخدم فيها وحدة النقود (الدولار) لإتمام المبادلات أى :

$$V_T \equiv \frac{P_T T}{M} = \frac{3600}{300} = 12 \qquad (2)$$

ويلاحظ أن متغير المبادلات (T) لا يقتصر فقط على مبيعات ومشتريات السلع الجديدة التى يتم إنتاجها خلال الفترة الزمنية ولكن أيضا على السلع والأصول المالية التى أنتجت فى فترات سابقة .

ويمكن إعادة صياغة معادلة التبادل بحيث تركز فقط على المبادلات الدخلية (المرتبطة بالدخل) على النحو التالى :

$$MV \equiv Py \qquad (3)$$

حيث (V) تمثل سرعة الدوران الدخلية للنقود income velocity ، أى متوسط عدد المرات التى تستخدم فيها وحدة النقود فى تمويل المبادلات المرتبطة بالإنتاج الجارى (الدخل) ويمثل (P) رقم قياسى لأسعار الإنتاج الجارى ، أما (y) فتمثل مستوى الإنتاج الجارى .

والعلاقة (٣) تمثل أيضاً متطابقة طالما أن سرعة الدوران الداخلية للنقود تُعرف على أنها تحقق المتساوية التالية :

$$V \equiv \frac{Py}{M} \qquad (4)$$

ويلاحظ أن متغيرات معادلة التبادل فى الصورة (٣) تكون أكثر سهولة بالمقارنة مع (١) من ناحية القياس كما أنها أكثر دقة من ناحية توضيح نتائج التحليل الكلاسيكى ولهذا سيتركز اهتمامنا بهذه الصورة لمعادلة التبادل .

ومن الجدير بالذكر أن معادلة التبادل لا تشرح فى حد ذاتها المتغيرات التى تحتويها ، فكما يذكر "Fisher" أن كل القيم التوازنية لمتغيرات معادلة التبادل باستثناء المستوى العام للأسعار تتحدد بقوى أخرى . وعلى ذلك يقرر : (١) بأن المستوى العام للأسعار يرتبط طردياً بكمية النقود المتداولة (M) . (٢) كما يرتبط طردياً بسرعة دوران النقود (V) . (٣) كما يرتبط عكسياً بحجم المبادلات (T) . وتمثل أولى هذه العلاقات الثلاثة " نظرية كمية النقود " .

فمستوى الناتج الحقيقى (أو المبادلات) هو مقياس للنشاط الاقتصادى الحقيقى ويعتبره الاقتصاديون الكلاسيك متغير يحدده العرض "supply-determined" كما أن النقود فى معظمها (سواء كانت معدنية مثل الذهب أو ورقية أو ودائع بالبنوك) يُفترض أن كمياتها تُحدد خارجياً ويتم التحكم فيها من قبل السلطات النقدية .

ويعتبر "Fisher" أن سرعة دوران النقود عند التوازن تُحدد بعادات الدفع والوسائل المتاحة للدفع فى المجتمع . وهى عوامل

مرفقية [1] . وعلى ذلك يمكن اعتبار المستوى التوازنى لسرعة دوران النقود ثابت فى الفترة القصيرة .

وإذا اعتبرنا أن سرعة دوران النقود ثابتة ومحددة سلفاً وليست مُعرفة بحيث تحقق التساوى بين MV ، Py ، فإن معادلة التبادل لا تصبح مجرد تعريف أو متطابقة وإنما تصبح علاقة تبين العلاقة التناسبية بين كمية النقود المعطاة كمتغير خارجي والمستوى العام للأسعار وفى ظل حجم ثابت من الناتج يحدده جانب العرض أى أن :

$$M\bar{V} = P\bar{y} \qquad (5)$$

أو

$$P = \frac{\bar{V}}{\bar{y}} M \qquad (6)$$

وتبين المعادلة (٦) اعتماد المستوى العام للأسعار على رصيد أو كمية النقود فى ظل قيم معطاة لسرعة الدوران $(\bar{V})$ ومستوى الناتج $(\bar{y})$ ، فمضاعفة كمية النقود M يؤدى إلى تضاعف مستوى الأسعار P كما أن الزيادة بنسبة ١٠ ٪ على سبيل المثال فى M يؤدى إلى زيادة بنفس النسبة ١٠ ٪ فى P . وهذه هى النتيجة الأساسية لنظرية كمية النقود **ومفادها أن كمية النقود تحدد المستوى العام للأسعار .**

---

[1] لإعطاء بعض الأمثلة لتأثير هذه العوامل على سرعة دوران النقود ، نجد أن عوامل مثل متوسط طول الفترة الزمنية للدفع ، مدى استخدام الشيكات أو البطاقات الائتمانية فى الدفع ، ومدى إنتشار البيع بالأجل - كلها تؤثر فى سرعة التداول . فكلما قصرت الفترات الزمنية للدفع يتم الاحتفاظ بمتوسط رصيد نقدى أقل على مدى الفترة الزمنية للدفع لأى مستوى دخل نقدى . ومن ثم تزداد سرعة التداول ، كما يؤدى زيادة استخدام الحسابات بالبنوك أو البطاقات الائتمانية إلى زيادة سرعة التداول أى زيادة عدد المبادلات لكل وحدة من النقود .

ب - معادلة كمبردج :

The Cambridge Approach to the Quantity Theory

تمثل معادلة كمبردج أسلوب آخر لنظرية كمية النقود وعُرفت بهذا الاسم بعد أن أثبت كل من مارشال ، بيجو (Alfred Marshall and A. C. Pigou) بجامعة كمبردج أن هناك علاقة تناسبية بين كمية النقود كمتغير خارجي والمستوى العام للأسعار . وقد بدأ مارشال بالتركيز على قرارات الأفراد المتعلقة بالكمية المثلى من النقود الواجب الاحتفاظ بها ، فبعض النقود يتم الاحتفاظ بها لأنها أكثر ملائمة لتمويل المعاملات . بالمقارنة مع الأشكال الأخرى للثروة ، يضاف إلى ذلك أن النقود توفر نوع من الأمان بتقليل احتمالات التعرض للإفلاس أو عدم المقدرة على مواجهة الالتزامات غير المتوقعة . وكما يشير بيجو فإن " الاحتفاظ بالنقود لا يعطى دخل " ولذا فإن مزايا الملائمة والأمان يجب أن تعوض الخسارة من الدخل نتيجة عدم استثمار النقود فى نشاط منتج أو النقص فى الإشباع نتيجة لعدم استخدام النقود فى شراء سلع للاستهلاك وعلى ذلك فإن السؤال الهام يتعلق بالقدر الأمثل من النقود الذى يجب الاحتفاظ به ؟

وقد افترض مارشال وبعض الاقتصاديين من كمبردج أن الطلب على النقود سيكون عبارة عن نسبة من الدخل والثروة ، غير أن التفرقة بين الدخل والثروة قد أُهملت فى معظم الصيغ التى قُدمت ، وقد أخذت معادلة كمبردج الشكل التالى :

$$M^d = k\,P\,y \qquad (7)$$

حيث تشير (M^d) إلى الطلب على النقود ويُفترض أنه يمثل نسبة (k) من الدخل الاسمى أو النقدى ، أى نسبة من المستوى العام للأسعار

(P) مضروباً فى مستوى الدخل الحقيقى (y) وحيث أن الميزة الأساسية للاحتفاظ بالنقود تتمثل فى فائدتها للمعاملات فيترتب على ذلك أن الطلب على النقود يعتمد على مستوى المعاملات والذى يرتبط طردياً بالدخل . ويُفترض أن النسبة المثلي التى يتم الاحتفاظ بها (k) ستكون مستقرة نسبياً فى الأجل القصير لاعتمادها كما يعتقد "Fisher" على عادات الدفع فى المجتمع .

وعند التوازن يجب أن تتساوى كمية أو رصيد النقود كمتغير خارجى (M) مع كمية النقود المطلوبة M^d أى أن :

$$M = M^d = k\,P\,\overline{y} \qquad (8)$$

حيث (k) تمثل ثابت فى الأجل القصير ، ($\overline{y}$) تمثل الناتج الحقيقى والذى يتحدد بظروف العرض ، ويمكن اختصار معادلة كمبردج لتكون علاقة تناسبية بين مستوى الأسعار ورصيد أو كمية النقود . وهكذا فإن كمية النقود تحدد مستوى الأسعار كما كان الحال بالنسبة لمعادلة فيشر .

ولغرض المقارنة بين معادلة التبادل لفيشر (٥) ومعادلة كمبردج (٨) يمكن إعادة كتابة المعادلة (٨) على النحو التالى :

$$M\,\frac{1}{k} = P\,\overline{y} \qquad (9)$$

يلاحظ أن كل من المعادلتين (٥ ، ٩) متماثلتين وذلك عندما $V = \frac{1}{k}$ فعندما يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بكمية من النقود تعادل $\frac{١}{٥}$ الدخل النقدى على سبيل المثال فإن عدد المرات التى تستخدم فيها وحدة النقود فى المتوسط لتمويل معاملات الدخل تساوى ٥ .

وبالرغم من أن صيغة معادلة التبادل ومعادلة كمبردج متماثلتين إلا أن معادلة كمبردج تمثل خطوة إلى الأمام نحو النظرية النقدية الحديثة .

ويلاحظ أن معادلة كمبردج قد ركزت على نظرية الكمية كنظرية للطلب على النقود ، وتفسير العلاقة التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار يكمن فى ثبات النسبة من الدخل النقدى التى يرغب الأفراد الاحتفاظ بها فى شكل نقدى (k) . وكذلك ثبات مستوى الناتج الحقيقى نتيجة ظروف العرض . وقد هاجم كينز "Keynes" نظرية الكمية متأثراً بتحليل بيجو عن وجود بدائل أخرى للاحتفاظ بالثروة فى شكل نقدى ، وقد انتهى كينز إلى نظرية جديدة للطلب على النقود على النحو الذى سنراه لاحقاً .

كما استخدم النقديين – كما سنراه لاحقاً – معادلة كمبردج لنظرية الكمية – كنقطة البداية لنظريتهم فى الطلب على النقود .

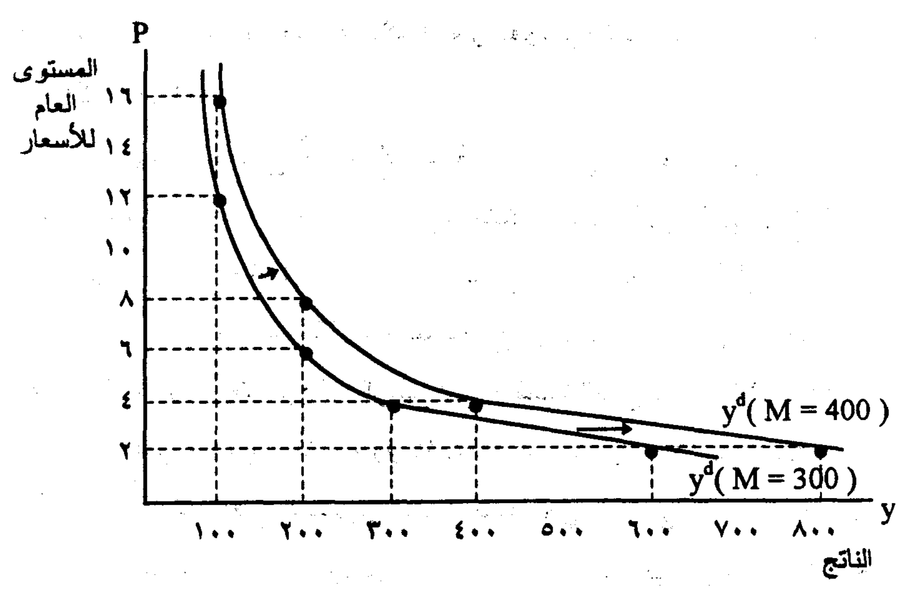
يضاف إلى ذلك أن تركيز معادلة كمبردج على نظرية الكمية كنظرية للطلب على النقود قد أدى إلى الإجابة عن التساؤل المطروح بخصوص الآلية التى تؤثر بها النقود على مستوى الأسعار . فإذا افترضنا أننا بدأنا من وضع التوازن فما هى آثار مضاعفة كمية النقود ؟ فى البداية سيكون هناك فائض عرض فى النقود عن الطلب عليها وسيحاول الأفراد تقليل مما يحتفظون به من نقود إلى النسبة المثلى من الدخل وذلك باستخدام هذا الفائض فى استخدامات بديلة من أنشطة الاستهلاك والإنتاج . وعندما يزيد الطلب على السلع سواء للاستهلاك أو الاستثمار سيوجد ضغوط نحو ارتفاع الأسعار . وبلغة الاقتصاديين الكلاسيك سيكون هناك الكثير من النقود فى مواجهة القليل من السلع . وإذا

كان الإنتاج ثابت كما هو الحال في النموذج الكلاسيكي ، k ثابتة فإنه يمكن الوصول إلي توازن جديد فقط بعد أن يتضاعف مستوى الأسعار وهنا سيتضاعف الدخل النقدى ومن ثم كمية النقود المطلوبة . وهكذا فإن فائض العرض النقدى سيؤدى إلى زيادة في الطلب على السلع والضغط على مستوى الأسعار نحو الارتفاع . وهذا يمثل حلقة الربط المباشرة في النموذج الكلاسيكي بين النقود والأسعار . .

جـ - منحنى الطلب الكلي :

The Classical Aggregate Demand Curve

تعتبر نظرية كمية النقود بمثابة نظرية ضمنية "implicit" للطلب الكلى على الإنتاج في التحليل الكلاسيكي . ويوضح الشكل (١) كيفية الاشتقاق ، بافتراض إعطاء قيم عددية للمتغيرات ، فإذا كانت قيمة k مساوية $\frac{١}{٤}$ ، أى أن سرعة التداول ٤ ، فإذا كان الرصيد النقدى في البداية ٣٠٠ وحدة فبتطبيق المعادلة (٥) أو (٨) يجب أن يكون حاصل ضرب (P . y) أى الدخل النقدى مساوياً في البداية ١٢٠٠ فإذا مثلنا الأسعار (P) على المحور الرأسي والناتج الحقيقي (y) على المحور الأفقى فإن المنحنى y^d (M = 300) يصل بين النقاط المختلفة حيث يكون (P.y) مساوياً لـ ١٢٠٠ وحدة . ويتميز هذا المنحنى بأن قيمة حاصل ضرب المتغير المقاس على المحور الرأسي (P) والمتغير المقاس على المحور الأفقى (y) تكون ثابتة ومساوية في هذه الحالة ١٢٠٠ ويسمي هذا المنحني بالقطع الزائد القائم "rectangular hyperbola" حيث تتساوى مساحات المستطيلات الواقعة أسفل المنحنى .



اشتقاق منحنى الطلب الكلى الكلاسيكى

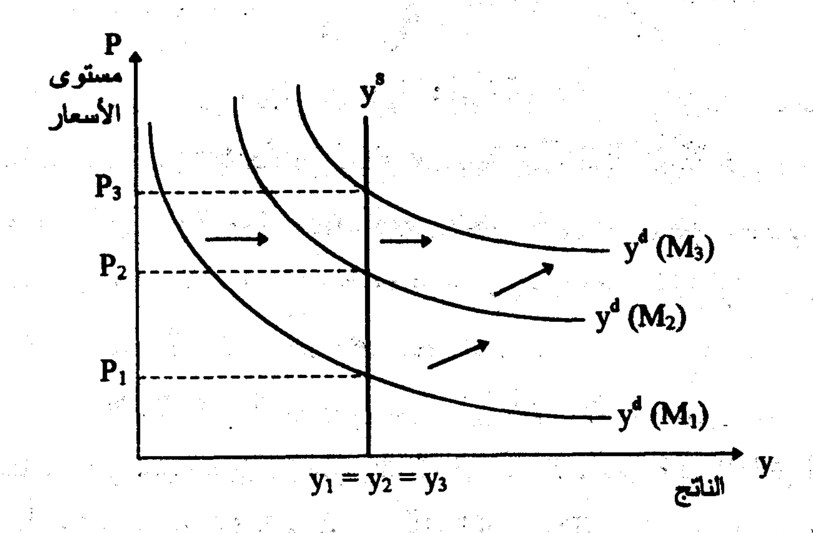
شكل رقم (١)

وبالمثل يمكن اشتقاق المنحنى y^d (M = 400) بنفس الطريقة حيث احتفظنا بقيمة k أو $\overline{V}$ كما هى ولكن افترضنا زيادة كمية النقود إلى ٤٠٠ وحدة بدلاً من ٣٠٠ عندئذ سينتقل منحنى الطلب إلى أعلى جهة اليمين . حيث (P.y) تساوى ١٦٠٠ وحدة وهكذا فإن زيادة كمية النقود تؤدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلى إلى أعلى جهة اليمين .

ويلاحظ بالنسبة لمستوى معين من كمية النقود يكون منحنى الطلب الكلى سالب الميل وتفسير ذلك أنه فى ظل قيم معينة لـ (MV) أو $M\left(\frac{1}{k}\right)$ يجب أن يكون مستوى الدخل النقدى (Py) . عند ذلك المستوى الذى يحقق التوازن فى سوق النقود - لكى يتساوى الطلب على النقود مع العرض النقدى المتاح وبالتالى فإن النقاط على المنحنى y^d تعتبر نقاط

توازن بالنسبة لما يحتفظ به الأفراد من نقود وكذلك من حيث معدلات الإنفاق على السلع .

ويمكن توضيح آثار زيادة كمية النقود على المستوى العام للأسعار طبقاً للتحليل الكلاسيكي وذلك بوضع منحنيات الطلب الكلى التى تم اشتقاقها وتعكس مستويات مختلفة من كمية النقود مع منحنى العرض الكلى الرأسى (y^s) الذى تم اشتقاقه من قبل . وكما يتضح من شكل (٢) أن الزيادة فى كمية النقود تؤدى ضمنياً إلى الزيادة فى الطلب الكلى من y^d (M_1) إلى $y^d(M_2)$ إلى $y^d(M_3)$ نتيجة زيادة كمية النقود من M_1 إلى M_2 إلى M_3 ، ويلاحظ ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 إلى P_3 مع عدم تغير مستوى الناتج التوازنى ($y_1 = y_2 = y_3$) حيث يتحدد الإنتاج بظروف العرض فقط .



العرض الكلى والطلب الكلى فى التحليل الكلاسيكى

شكل رقم (٢)

٢ - نظرية سعر الفائدة الكلاسيكية :

The Classical Theory of The Interest Rate

تُعرف هذه النظرية باسم " نظرية الأرصدة القابلة للإقراض " حيث يتحدد سعر الفائدة التوازنـى بـالمعدل الـذى يسـاوى بيـن عـرض الأرصـدة القابلة للإقراض (الذى يتكون مـن المدخـرات الجديـدة) ، والطلـب عليهـا والذى يكون بغرض تمويل استثمارات قطاع المؤسسات بالإضافـة إلـى مـا قد تقوم به الحكومة من تمويل عجز الميزانية عن طريق بيع السندات .

دعنا نفترض للتبسيط أن الاقتراض "borrowing" يتمثل فى بيـع السندات (العرض) بواسطة المنشآت من أجل تمويـل نفقاتهـا الاسـتثمارية فضلاً عن الحكومة التى ربما تقوم ببيع السندات لتمويل الزيادة فـى نفقاتهـا عن إيراداتها [١] .

أما الإقراض "lending" فيمثل الكميات التى يرغـب الأفـراد فـى عرضها أو إقراضها من الأموال مقابل الاحتفاظ بالسندات (الطلـب) " أى أن عرض السندات ما هو إلا طلب على الأرصدة القابلة للإقـراض ، بينمـا الطلب على الاحتفاظ بالسندات ما هو إلا عرض لهذه الأرصدة " .

ومـن ثـم فـإن سـعر الفـائدة التوازنـى يقيس العـائد علـى الاحتفـاظ بالسندات والذى يتساوى مع تكلفة الاقتراض ، وعند هذا المعدل تكون كمية

[١] تشير النفقات الاستثمارية للمنشآت إلى الإنفاق على التجهيزات والآلات والمخـزون ولا يشمل استثمار مشتريات المنشآت من الأصول المالية مثل السـندات ، ويلاحـظ استخدام كلمة ربما بالنسبة لبيع الحكومة للسندات وذلك على اعتبار أن هنـاك بديـل آخر لتمويل عجز الميزانية والمتمثل فى الإصدار النقدى (طبع البنكنوت) والـذى قد يتاح للحكومة .

الأرصدة التى يرغب الأفراد فى إقراضها مساوية تماماً لما يرغب الآخرون في اقتراضه .

ويفترض النموذج الكلاسيكى أن مستوى الاستثمار بالمنشآت يكون دالة للربحية المتوقعة من المشروعات الاستثمارية وسعر الفائدة ، بينما مستوى عجز الميزانية وكذلك نسبة ما يمول منها عن طريق بيع السندات الحكومية يعتبر متغير خارجى . وتتغير الربحية المتوقعة للمشروعات الاستثمارية مع التغيرات في التوقعات بخصوص الطلب على المُنتج على مدى الفترة الزمنية لهذه المشروعات ، ويُفترض أن حالة التوقعات تخضع لعوامل أو ظروف خارجية .

وبالنسبة لمستوى معين من الربحية المتوقعة سيتغير الإنفاق الاستثمارى عكسياً مع سعر الفائدة . ويوضح الكلاسيك هذه العلاقة على النحو التالى :

إن المنشأة يكون لديها عدد محتمل من المشروعات الاستثمارية التى تعطى عوائد متوقعة مختلفة ، وتستطيع المنشأة ترتيب هذه المشروعات طبقاً لمستوى الأرباح المتوقعة ، وطالما أن سعر الفائدة يمثل تكلفة اقتراض المبالغ اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية فإن عدداً أقل من المشروعات سيكون مربحاً بعد خصم تكاليف الفائدة عند المعدلات الأكثر ارتفاعاً للفائدة ، والعكس صحيح عند المعدلات الأقل . وهكذا يتغير الاستثمار عكسياً مع سعر الفائدة .

وإذا نظرنا إلى جانب العرض فى سوق السندات (الاقتراض) نجد أن عرض السندات الحكومية يتحدد كمتغير خارجى ، كما أن عرض السندات فى المنشأة يعادل مستوى الإنفاق الاستثمارى . وبالتالى فإن

الاستثمار يتغير عكسياً مع سعر الفائدة وأيضاً يتأثر بالتغيرات الخارجية فى الربحية المتوقعة للمشروعات الاستثمارية .

وعلى جانب الطلب فى سوق السندات (الإقراض) فإن الأفراد كمدخرين يقوموا بشراء السندات [١] ويُفترض أن الادخار يتغير طردياً مع سعر الفائدة ، فعملية الادخار تتضمن التضحية بالاستهلاك فى الوقت الحاضر من أجل زيادته فى المستقبل ، وكلما زاد سعر الفائدة ، تصبح شروط التبادل بين الاستهلاك فى الحاضر مقابل المستقبل أكثر ملائمة ، فوحدة النقود التى يتم ادخارها اليوم ستعطى للمدخر مقابلاً أكبر من الفائدة مما يمكنه من استهلاك كمية أكبر فى المستقبل ، ولذا يرغب الأفراد فى زيادة الادخار عند معدلات الفائدة المرتفعة .

ويلاحظ أن الادخار قد لا يكون بالضرورة فى السندات ، فالنقود تمثل أيضاً شكل محتمل للاحتفاظ بالثروة . وحيث أن الاحتفاظ بالنقود لا يعطى فائدة أو عائد ولذا فإن الاقتصاديين الكلاسيك يفترضوا تفضيل الأفراد للسندات كمخزن للثروة فى الظروف العادية وبالتالى فإن الادخار ما هو إلا طلب على السندات .

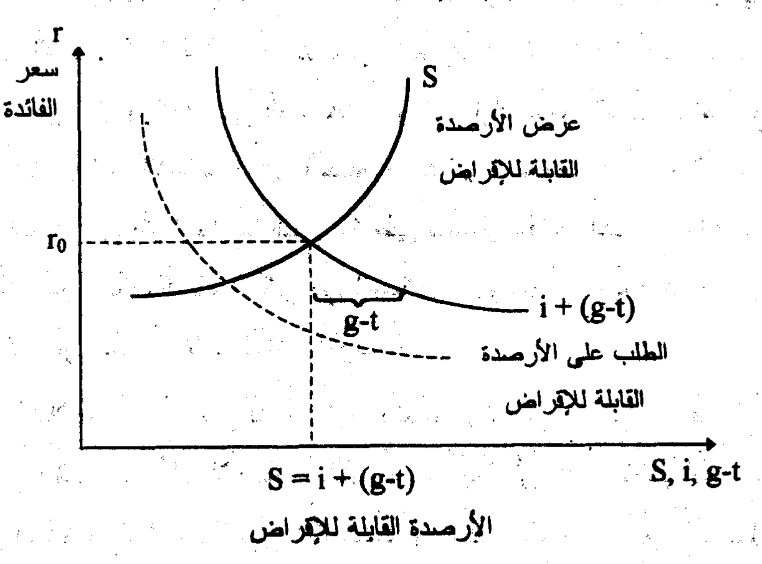
وربما يحتفظ الأفراد بجزء من الثروة فى شكل نقود لأغراض الملائمة والسيولة التى تتميز بها النقود ، ومع ذلك فإن تركيم الثروة يتم عن طريق الادخار الجديد من خلال الاحتفاظ بها فى شكل سندات . ويعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن الأفراد قد يفضلوا الاحتفاظ بالثروة فى شكل نقود فى أوقات الأزمات الاقتصادية فقط حيث يسود الإفلاس وتواجه

---

[١] ربما يقوم القطاع العائلى بإقراض بعضه الأخر ولكن لا يؤخذ ذلك فى الاعتبار فى النموذج الكلاسيكى المبسط حيث تكون العبرة بالادخار الصافى للقطاع العائلى .

البنوك المتاعب ، عندئذ يخشى الأفراد من الاحتفاظ بالسندات ويقوموا " باكتناز Hoard " النقود .

ويمكن توضيح كيفية تحديد سعر الفائدة بيانياً طبقاً للنظرية الكلاسيكية فى الشكل رقم (٣) .



تحديد سعر الفائدة فى النظرية الكلاسيكية

شكل رقم (٣)

يلاحظ أن دالة الادخار (S) تكون موجبة الميل فى سعر الفائدة (r) ، ويمثل الادخار الطلب على السندات ، أو بلغة الاقتصاديين الكلاسيك " عرض الأرصدة القابلة للإقراض " . أما الاستثمار (i) فهو دالة سالبة الميل فى سعر الفائدة ، وبإضافة عجز الميزانية (g-t) الذى يفترض أنه متغير خارجى نحصل على عرض السندات التى تمول الاستثمار وعجز الميزانية ، وهو ما يسمى بلغة الاقتصاديين الكلاسيك " الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض " .

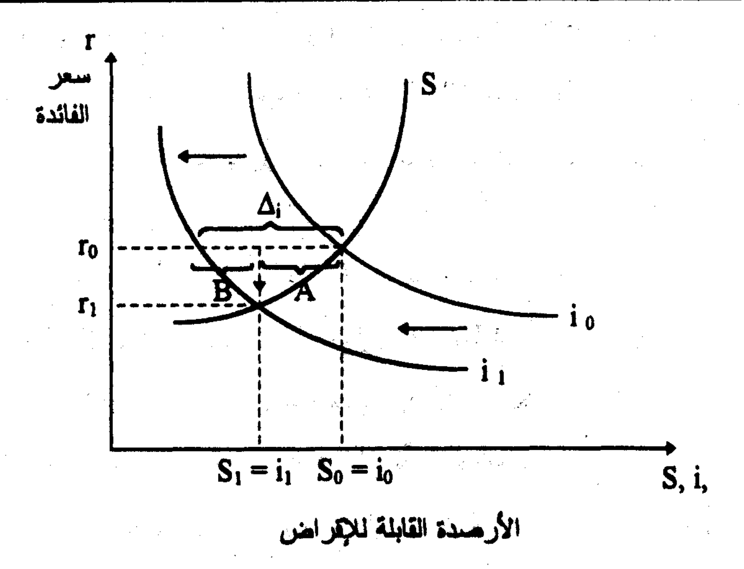
وكما يتضح فى الشكل رقم (٣) يتحدد سعر الفائدة التوازنى (r_0) عند المعدل الذى يتساوى عنده طلب وعرض الأرصدة القابلة للإقراض .

ويقوم سعر الفائدة بدور هام فى النظرية الكلاسيكية حيث يحقق الاستقرار فى مواجهة التغيرات الخارجية التى قد تؤثر فى الطلب على الاستثمار ، بحيث يظل الطلب الكلى فى النهاية بدون تغيير .

فإذا افترضنا للتبسيط وجود توازن فى ميزانية الحكومة $(g = t)$ وعلى ذلك لا يوجد اقتراض حكومى ، ومن ثم يكون الاستثمار هو المصدر الوحيد للطلب على الأرصدة القابلة للإقراض .

دعنا نفترض حدوث تغيرات خارجية تؤثر على الربحية المتوقعة للاستثمار (مثل الخوف من حدوث حرب أو اضطرابات) عندئذ سيقل الاستثمار ويقل الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض عند كل سعر من أسعار الفائدة . ويمكن توضيح ذلك بيانياً بالشكل رقم (٤) .

يمثل الانخفاض فى الربحية المتوقعة بانتقال الطلب على الاستثمار إلى أسفل من i_0 إلى i_1 وتقاس كمية الانخفاض التلقائى فى الاستثمار بالمقدار Δ_i عند سعر الفائدة r_0 . ويترتب على ذلك أن يزيد عرض الأرصدة القابلة للإقراض عن الطلب عليها مما يؤدى إلى الضغط النزولى على سعر الفائدة حتى يصل إلى r_1 ، ويترتب على انخفاض سعر الفائدة حدوث تعديلين ، الأول : تناقص الادخار والذى يعنى زيادة الاستهلاك بنفس القدر ويمثل ذلك بالمسافة (A) فى الشكل رقم (٤) ، التعديل الثانى : هو تزايد الاستثمار المحفوز بانخفاض سعر الفائدة ويقاس بالمسافة (B) .



تأثير الانخفاض التلقائى فى الطلب على الاستثمار

شكل رقم (٤)

ويُستعاد التوازن عند سعر الفائدة r_1 حيث الادخار (عرض الأرصدة القابلة للإقراض) يتساوى مع الاستثمار (الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض) . ويلاحظ عند التوازن الجديد أن الزيادة فى الاستهلاك (النقص فى الادخار) بالإضافة إلى الزيادة فى الاستثمار أى المسافة (A + B) فى الشكل (٤) تكون مساوية تماماً للانخفاض التلقائى الذى حدث فى الاستثمار فى البداية Δ_i . وهكذا فإن مجموع الطلب فى القطاع العائلى (الاستهلاك (c) + الاستثمار (i)) لم يتأثر بالانخفاض التلقائى فى الاستثمار .

ويلاحظ أن دور سعر الفائدة كعامل استقرار فى النظرية الكلاسيكية يمثل خط الدفاع الأول لتحقيق التوظف الكامل ومن ثم فالتغيرات

التلقائية (الصدمات الفجائية) التى تؤثر فى الطلب على الاستهلاك ، الاستثمار ، الطلب الحكومى لن تؤثر فى الطلب على الناتج ككل حيث لا ينتقل منحنى الطلب الكلى ، وحتى إذا حدث تغير فى الطلب الكلى فإن الإنتاج والتوظف لن يتأثرا نتيجة **خط الدفاع الثانى** للتوظف الكامل " والمتمثل فى الآلية الذاتية لسوق العمل " والتى تنعكس كما سبق وأوضحنا فى جعل منحنى العرض الكلى خطاً رأسياً .

٣ - آثار السياسات المالية والنقدية فى إطار النموذج الكلاسيكى للتوازن :

Policy Implications Of The Classical Equilibrium Model

نقوم فيما يلى بتحليل آثار السياسات المالية والنقدية على الإنتاج والتوظف ، المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة فى ظل النموذج الكلاسيكى الذى تعرضنا له من قبل .

أ- السياسة المالية : Fiscal Policy

السياسة المالية هى تلك التى تتعلق بوضع الميزانية الحكومية وتشتمل على القرارات التى تؤثر فى الإنفاق الحكومى والضرائب .

ولكى نعرض لوجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك للسياسة المالية نبدأ بالإنفاق الحكومى .

الإنفاق الحكومى : Government Spending

دعنا نفترض حدوث زيادة فى الإنفاق الحكومى - تُرى ما هى الآثار المترتبة على ذلك طبقاً للنموذج الكلاسيكى ؟

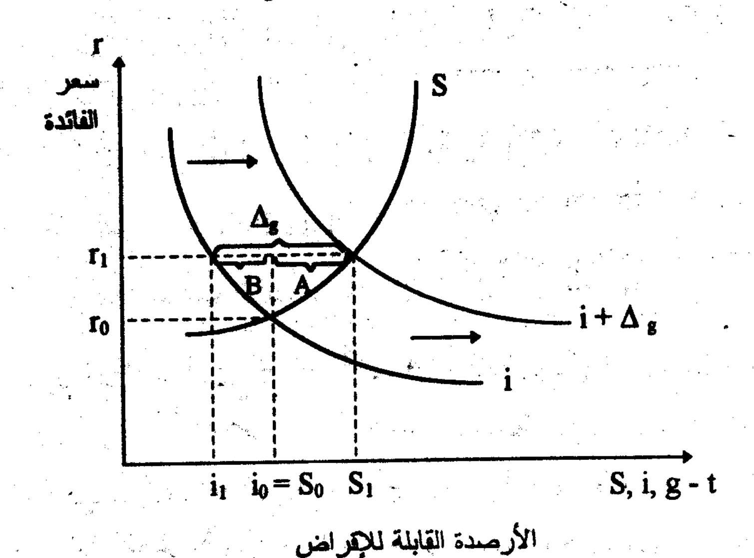
ربما يسبق هذا التساؤل سؤال آخر يتعلق بكيفية تمويل الزيادة فى الإنفاق الحكومى ؟ إن الحكومة مثل قطاع المؤسسات أو القطاع العائلى تواجه بقيد الميزانية budget constraint ويعنى أنه لابد من وجود مصدر أو آخر لتمويل كل النفقات الحكومية . ويتاح للحكومة ثلاثة مصادر للتمويل : فرض الضرائب ، بيع السندات للجمهور (أى الاقتراض من الجمهور) أو التمويل عن طريق خلق نقود جديدة .

دعنا نفترض أولاً أن **الزيادة فى الإنفاق الحكومى يتم تمويلها عن طريق بيع السندات للجمهور** ولذا نفترض ثبات حصيلة الضرائب ، وحتى نتجنب الحديث عن السياسة النقدية سنفترض ثبات العرض النقدى ، **فكيف يؤثر ذلك على الناتج أو الأسعار ؟**

يلاحظ عدم تأثير الزيادة فى الإنفاق الحكومى التى يتم تمويلها بالسندات على القيم التوازنية للناتج أو المستوى العام للأسعار طالما أن منحنيات الطلب الكلى والعرض الكلى التى تم اشتقاقها من قبل لم تشير إلى مستوى الإنفاق الحكومى . وحيث أن الناتج لن يتغير فإن مستوى التوظف لن يتأثر أيضاً . ويمكن تفهم هذه النتائج بتوضيح الأثر على سعر الفائدة الناشئ من التغير فى الإنفاق الحكومى .

ففى سوق الأرصدة القابلة للإقراض - دعنا نفترض وجود توازن فى ميزانية الحكومة قبل حدوث الزيادة فى الإنفاق وتمويلها ببيع السندات أى أن ($g - t = 0$) ومن ثم فإن زيادة الإنفاق ستمثل عجز الميزانية ($\Delta_g = g - t$) . وسيترتب على وجود هذا العجز انتقال منحنى الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض إلى ($i + \Delta_g$) وتقيس مقدار الزيادة الأفقية - أى مقدار الزيادة فى الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض عند سعر

فائدة معين – مقدار الزيادة فى الإنفاق الحكومــى وهــى المســافة الممثلــة بــ Δg كمــا يتضــح مــن الشــكل (٥) . ويــترتب علــى تمويــل الحكومــة لهــذه الزيــادة الجديــدة عــن طريــق بيــع الســندات للجمهــور خلــق فــائض فــى المقترضين عن المقرضين عند سعر الفائدة المبدئــى (r_0) ممــا يدفــع بســعر الفائدة إلى أعلى حتى (r_1) . وتؤدى هذه الزيادة فى سعر الفائدة إلى أثريــن الأول : زيادة الادخار من S_0 إلى S_1 وهى المسافة الممثلة بــالمقدار A فــى الشكل (٥) وهذه الزيــادة سيعادلها نقص فــى الطلــب علــى الاســتهلاك ، والأثر الثانى لارتفاع سعر الفائدة إلى (r_1) هو تناقص الاســتثمار إلــى (i_1) وذلــك بمــا يعــادل المسافة B فــى الشــكل (٥) . ويلاحــظ مــن الشــكل أن التنــاقص فــى الاســتهلاك (A) بالإضافــة إلــى التنــاقص فــى الاســتثمار (B) يعادل تماماً كمية الزيادة فى الإنفاق الحكومى (Δ_g) .



تأثير الزيادة فى الإنفاق الحكومى طبقاً للنموذج الكلاسيكى

شكل رقم (٥)

وهكذا لا يتأثر الطلب الكلى بزيادة الإنفاق الحكومى الذى يُمول ببيع السندات حيث أدى ارتفاع سعر الفائدة إلى تناقص فى الإنفاق الخاص للأفراد على الاستهلاك والاستثمار ، بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومى ، وعلى ذلك لن يتغير المستوى العام للأسعار .

دعنا نتصور الآن أن الزيادة فى الإنفاق الحكومى تم تمويلها عن طريق طبع أو إصدار البنكنوت . فما هى الآثار المترتبة على ذلك ؟

نعلم طبقاً لنظرية كمية النقود إنه طالما تغيرت كمية النقود فإن المستوى العام للأسعار يتغير بنفس النسبة ، حيث تؤدى زيادة كمية النقود إلى انتقال منحنى الطلب الكلى جهة اليمين والذى يؤدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار فى ظل منحنى العرض الكلى الرأسى ويلاحظ أنه مصدر الزيادة فى رصيد كمية النقود ليس هاماً فى التحليل الكلاسيكى فأى تغير فى كمية النقود له نفس الأثر سواء استخدم فى تمويل الزيادة فى الإنفاق الحكومى أو تم حقنه فى داخل الاقتصاد بأى طريقة أخرى . وعلى ذلك فإن الزيادة فى الإنفاق الحكومى ليس لها أثر مستقل على الطلب الكلى .

سياسة الضرائب : Tax Policy

*** الآثار المتعلقة بجانب الطلب : Demand - Side Effects**

يؤدى تغيير الضرائب إلى آثار مماثلة للإنفاق الحكومى إذا نظرنا إلى جانب الطلب . فتخفيض الضرائب a tax - cut يؤدى إلى زيادة الدخل المتاح للقطاع العائلى مما قد يحفز على زيادة الطلب على الاستهلاك . وعندما تحاول الحكومة بيع السندات للجمهور لكى تعوض الإيرادات التى فقدتها نتيجة تخفيض الضرائب ، فإن التغيرات فى سعر الفائدة تؤدى إلى عدم تأثر الطلب الكلى كما هو الحال فى حالة زيادة الإنفاق السابق الإشارة

إليها . حيث يرتفع سعر الفائدة التوازنى مما يخفض من الطلب على الاستثمار بالإضافة إلى الحث على زيادة الادخار من خلال تخفيض الاستهلاك نحو المستوى السائد قبل تخفيض الضرائب أما إذا تم تعويض النقص فى الإيرادات نتيجة خفض الضرائب عن طريق الإصدار النقدى الجديد فإن الطلب الكلى سيزداد ويرتفع المستوى العام للأسعار ومن ثم فإن تخفيض الضرائب ليس له أثر مستقل على الطلب الكلى .

*** الآثار المتعلقة بجانب العرض : Supply-Side Effects**

يلاحظ إنه إذا تم التخفيض فى الضرائب على أساس مبلغ ثابت a lump-sum cut فإن الآثار على جانب الطلب تكون هى كل ما نحتاج إلى توضيحه [١] .

ولكن إذا افترضنا أنه تم فى صورة تخفيض فى معدلات الضرائب على الدخل عندئذ يؤدى هذا التغيير إلى التأثير فى الحافز على عرض العمل طبقاً للنموذج الكلاسيكى ومن ثم يؤثر فى جانب العرض ويتأثر الناتج والتوظف .

ولكى نوضح ذلك دعنا نفترض تخفيض المعدل الحدى لضريبة الدخل من ٤٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ والسؤال كيف يؤثر ذلك على سوق العمل ؟ إن التخفيض فى معدل ضريبة الدخل سيؤدى إلى زيادة عرض العمل عند أى معدل للأجر الحقيقى (قبل التخفيض) ومن ثم ينتقل منحنى عرض

---

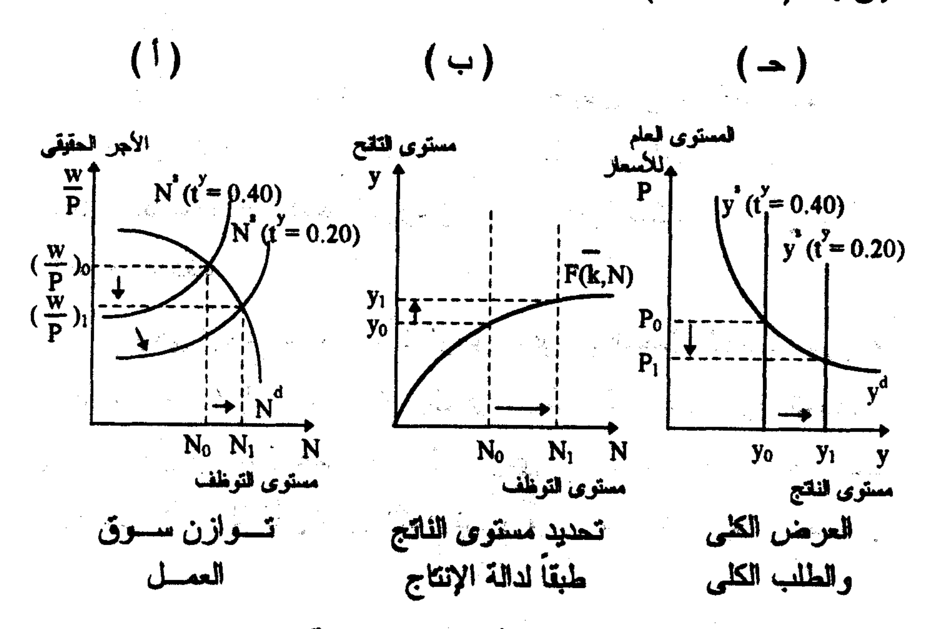
[١] بالرغم أن تخفيض الضرائب كمبلغ ثابت قد يؤثر على الثروة ومن ثم على اختيارات العمال بين العمل والراحة ومن ثم يؤثر فى جانب العرض إلا أننا نهمل هذه الآثار نظراً لأهميتها الثانوية .

العمل جهة اليمين وذلك لأن العـامل سيهتم بـالأجر الحقيقـى بعـد الضريبـة الذى يتزايد لأنه يتحدد بـ $(1 - t^y)\frac{W}{P}$.

حيث t^y المعدل الحدى لضريبة الدخل ، وعلى ذلك يصبح منحنـى عرض العمل على النحو التالى :

$$N^s = g\left[(1 - t^y)\frac{W}{P}\right] \qquad (10)$$

ويترتب على زيادة عرض العمل انخفاض معدل الأجر التوازنـى من $\left(\frac{W}{P}\right)_0$ إلى $\left(\frac{W}{P}\right)_1$ فضلاً عـن زيـادة مسـتوى التوظـف مـن N_0 إلى N_1 (شكل ٦-أ) .



تـوازن سـوق العمـل — تحديد مستوى الناتج طبقاً لدالة الإنتاج — العرض الكلى والطلب الكلى

آثار تخفيض معدل ضريبة الدخل المرتبطة بجانب العرض طبقاً للنموذج الكلاسيكى

شكل رقم (٦)

ونتيجة للزيادة فى مستوى التوظف يزيد مستوى الناتج طبقاً لدالة الإنتاج من y_0 إلى y_1 (شكل ٦- ب) ويترتب على ذلك انتقال منحنى العرض الرأسى وانخفاض المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 (يلاحظ عدم تغير مستوى الطلب الكلى الذى يتحدد بمستوى كمية النقود) . وذلك كما يتضح من شكل (٦- حـ) .

ب - السياسة النقدية : Monetary Policy

سبق مناقشة دور النقود فى النموذج الكلاسيكى واتضح أن كمية النقود تحدد المستوى العام للأسعار وكذلك مستوى الدخل النقدى المرتبط بمستوى معين من الدخل الحقيقى . وتحتل السياسة النقدية أهمية كبيرة فى هذا الخصوص لأن تحقيق الاستقرار النقدى يكون شرطاً ضرورياً لاستقرار الأسعار .

ويلاحظ أن كمية النقود لا تؤثر على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية : الناتج ، التوظف وسعر الفائدة ، فالناتج والتوظف يتحددان بظروف العرض . كما أن سعر الفائدة يتحدد بالطلب الحقيقى على الاستثمار والادخار الحقيقى والقيمة الحقيقية للعجز الحكومى فى الميزانية . وهذه العوامل المحددة لسعر الفائدة هى ما يُطلق عليها الاقتصاديون الكلاسيك عوامل " الإنتاجية والادخار " "productivity and thrift" .

وهكذا يمكن اعتبار النقود فى النموذج الكلاسيكى بمثابة شر "veil" لابد منه لأنها تحدد القيم النقدية للمتغيرات التى نقوم بقياسها مثل مستوى النشاط الاقتصادى ولكنها لا تؤثر على الكميات الحقيقية .

أسئلة للمناقشة

١ - تتماثل معادلة التبادل (فيشر) ومعادلة (كمبردج) . وضح مدى صحة أو خطأ هذه العبارة .

٢ - " يمكن استخدام نظرية كمية النقود فى اشتقاق منحنى الطلب الكلاسيكى " وضح مستخدماً الرسم البيانى .

٣ - وضح تأثير زيادة كمية النقود على المستوى العام للأسعار طبقاً للتحليل الكلاسيكى مستخدماً منحنيات الطلب الكلى والعرض الكلى .

٤ - " إن عرض السندات ما هو إلا طلب على الأرصدة القابلة للإقراض بينما الطلب على الاحتفاظ بالسندات ما هو إلا عرض لهذه الأرصدة " هل توافق أو تعترض على هذه العبارة ولماذا ؟

٥ - وضح كيفية تحديد سعر الفائدة فى النظرية الكلاسيكية - مستخدماً نظرية الأرصدة القابلة للإقراض .

٦ - وضح بيانياً تأثير الانخفاض التلقائى فى الطلب على الاستثمار على سعر الفائدة فى التحليل الكلاسيكى .

٧ - " يعتبر سعر الفائدة فى التحليل الكلاسيكى عامل استقرار فى مواجهة التغيرات التلقائية التى تحدث فى الطلب على الاستثمار " ناقش مدى صحة هذه العبارة .

٨ - وضح تأثير الزيادة فى الإنفاق الحكومى على سعر الفائدة فى التحليل الكلاسيكى عندما تمول الزيادة فى الإنفاق الحكومى عن طريق بيع السندات .

٩ – وضح تأثير تخفيض معدل ضريبة الدخل المرتبطة بجانب العرض على المستويات التوازنية للناتج والأسعار والتوظف فى ظل التحليل الكلاسيكى .

١٠ – " يكون لسياسة الإنفاق الحكومى تأثير فعال على مستويات الناتج والتوظف فى التحليل الكلاسيكى " ناقش مبيناً صحة أو خطأ هذه العبارة ؟

الفصل الرابع*

التحليل الكينزى

(١) دور الطلب الكلى

١ – مشكلة البطالة

٢ – النموذج الكينزى المبسط : شروط الإنتاج التوازنى

٣ – مكونات الطلب الكلى :

أ – الاستهلاك .

ب – الاستثمار .

حـ – الإنفاق الحكومى .

٤ – تحديد المستوى التوازنى للدخل

٥ – التغيرات فى الدخل التوازنى

٦ – سياسة الاستقرار المالى

٧ – (ملحق) : معالجة الصادرات والواردات فى النموذج الكينزى المبسط

٨ – ملاحظات ختامية

---

* كتب هذا الفصل أ. د. أحمد مندور .

الفصل الرابع

التحليل الكينزى

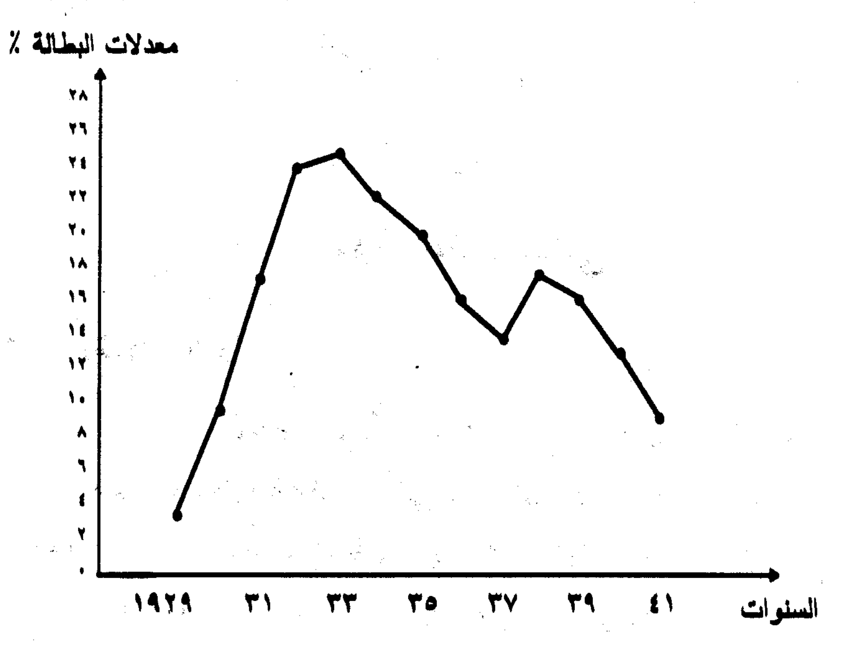
(١) دور الطلب الكلى

١ - مشكلة البطالة :

The Problem of Unemployment

تطورت النظرية الكينزية فى مناخ أحداث الكساد العالمى فى الثلاثينات من القرن العشرين . فقد شهد النشاط الاقتصادى هبوطاً غير مشهود من قبل من حيث طول الفترة الزمنية وحدة الهبوط . فبالرجوع إلى معدلات البطالة السنوية للاقتصاد الأمريكى فى الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٤١ (شكل رقم ١) يتضح مدى تأثير الكساد ، حيث يلاحظ الارتفاع الكبير فى معدلات البطالة من ٣,٢ ٪ من قوة العمل فى عام ١٩٢٩ إلى ٢٥,٢ ٪ فى عام ١٩٣٣ حيث وصل مستوى النشاط الاقتصادى إلى أدنى نقطة خلال فترة الكساد من ١٩٢٩ - ١٩٣٣ . وقُدر الانخفاض فى إجمالى الناتج المحلى الحقيقى (GNP) بحوالى ٣٠ ٪ فى الفترة المذكورة . وعلى مدى العقد ظلت البطالة عند مستويات مرتفعة لم تقل عن ١٠ ٪ سنوياً كما أن الناتج لم يصل إلى مستواه الذى كان عليه فى عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٩ .

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصادى البريطانى كينز John Maynard Keynes ، وهو صاحب الكتاب الشهير المعروف " بالنظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود " والذى يعتبر أساس النظرية الكينزية ، ربما



معدلات البطالة السنوية فى الاقتصاد الأمريكى

على مدى السنوات ١٩٢٩-١٩٤١

شكل رقم (١)

يكون تأثر بدرجة أكبر بما حدث فى بريطانيا عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية . فقد بدأت معدلات البطالة فى الارتفاع منذ أوائل العشرينات واستمرت كذلك خلال فترة الثلاثينات ، حيث قُدر معدل البطالة بأكثر من ١٠ ٪ فى عام ١٩٢٣ وظلت كذلك حتى عام ١٩٣٦ وهو الوقت الذى نشر فيه مؤلف كينز .

وقد أدى ارتفاع البطالة فى بريطانيا إلى وجود الكثير من المناقشات بين الاقتصاديين ورجال السياسة حول أسباب البطالة وأنسب السياسات لعلاجها ، وقد كان لكينز دوراً بارزاً فى هذه المناقشات أثناء

الفترة التى طور فيها نظريته التى اعتبرت بمثابة ثورة فى الاقتصاد الكلى .

وطبقاً لنظرية كينز فإن ارتفاع البطالة فى بريطانيا والولايات المتحدة (وكذلك فى الدول الصناعية الأخرى) كان نتيجة للقصور فى الطلب الكلى aggregate demand وأرجع الانخفاض الشديد فى الطلب الكلى إلى قصور أو عدم ملائمة الطلب على الاستثمار . وقدمت النظرية الكينزية الأساس الذى تستند إليه السياسات الاقتصادية لمواجهة البطالة ، وتهدف هذه السياسات إلى تحفيز أو تشجيع الطلب الكلى ، ففى وقت الكساد يفضل كينز استخدام أدوات السياسة المالية لزيادة الطلب الكلى وخاصة الإنفاق الحكومى على برامج الأشغال العامة . وبوجه عام تبرر النظرية الكينزية استخدام السياسات المالية والنقدية للتأثير فى مستوى الطلب الكلى .

ولكى نتفهم لماذا أعتبرت نظرية كينز بمثابة ثورة فى الاقتصاد الكلى ، ربما يكون من المفيد تناول موقف التفكير الاقتصادى أثناء الفترة التى كان يتطور فيها الفكر الكينزى لكى نتعرف على الآراء السائدة بخصوص مشكلة البطالة وما أقترح من سياسات اقتصادية لعلاجها .

اعترف بعض الاقتصاديين من أمثال الفريد مارشال Alfred Marshall الذين اعتقدوا فى فكرة التوازن الكلاسيكية ، بخطورة البطالة وبتكلفتها البشرية المرتفعة ولكن لم يذكروا الكثير عن أسباب البطالة ، ففى رأى مارشال أنها قد وجدت منذ القدم وأن زيادة المعرفة هى العلاج الملائم فهى من ناحية تؤدى إلى زيادة مهارات العمال ومن ناحية أخرى تُجنب كل من العمال والمنشآت اتخاذ قرارات غير إقتصادية قد تتسبب فى البطالة أو فشل المنشآت فى مجال الأعمال ، ومن الصعب أن يقدم هذا التحليل للقارئ

المعاصر أساس لحلول جوهرية لمشاكل البطالة التى سادت فى بريطانيا فى العشرينات .

وقد ركزت معظم المناقشات حول السياسة الاقتصادية فى بريطانيا فى ذلك الوقت على مدى الرغبة فى قيام الحكومة بالإنفاق على مشروعات الأشغال العامة كعلاج للبطالة وهو ما نطلق عليه الآن بالسياسة المالية التوسعية . وقد بُررت هذه الإجراءات من وجهة نظر كينز وآخرين على أساس أنها ستؤدى إلى زيادة الإنتاج والتوظف سواء بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق الزيادة المتولدة فى الدخول والإنفاق لأولئك الذين يتم توظيفهم فى المشروعات العامة ومن ثم تساهم فى توليد فرص ثانوية للعمالة ...

وقد عارض الذين اعتقدوا فى التحليل الكلاسيكى هذه السياسات على أساس أن الزيادة فى الإنفاق الحكومى لن تؤثر على فرص التوظف أو المستوى العام للأسعار ما لم يتم تمويلها عن طريق خلق النقود أى من خلال السياسة النقدية .

فمن المعروف أن تمويل مشروعات الأشغال العامة عن طريق خلق النقود يؤدى إلى التأثير فقط على المستوى العام للأسعار دون التأثير على مستوى الإنتاج أو البطالة . وقد مثلت النظرية الكلاسيكية أساس الموقف الرسمى لحزب المحافظين فى بريطانيا والذى كان فى الحكم معظم فترة العشرينات وأوائل الثلاثينات .

وفى الولايات المتحدة كانت السياسات المقترحة متسقة مع الموقف الكلاسيكى القائم على فكرة التوازن التلقائى . فقد سعت إدارة هيربرت هوفر Herbert Hover فى عام ١٩٣٢ إلى فرض زيادة كبيرة فى

معدلات الضرائب بهدف تحقيق التوازن في الميزانية الفيدرالية وذلك بعد أن تناقصت حصيلة الضرائب بانخفاض الدخل .

وطالما أن السياسة المالية طبقاً للتحليل الكلاسيكى لا تؤثر على الدخل [١] فإن الهدف يصبح تحقيق توازن الإنفاق مع الإيرادات من الضرائب . وعندما رُشح " فرانكلين روزفلت " Franklin Roosevelt للرئاسة في مواجهة هوفر فى عام ١٩٣٢ فقد هاجم الأخير لفشله فى تحقيق توازن الميزانية ونادى بتخفيض الإنفاق الحكومى بدلاً من زيادة الضرائب . والسؤال هو ألا يؤدى تخفيض الإنفاق الحكومى أو زيادة الضرائب إلى تقليل الطلب الكلى والإنتاج والتوظف ؟ بالطبع لا ، طبقا للنموذج الكلاسيكى ، حيث الإنتاج والتوظف يتحددان بظروف العرض . وعلى أية حال فإن السياسة المالية طبقا للنموذج الكلاسيكى لا تؤثر على الطلب الكلى وكما سنرى لاحقاً أن زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق هو عكس السياسة (الملائمة) المقترحة فى النموذج الكينزى .

وتلخيصاً لما سبق ، نجد أن الموقف السائد فى أوائل الثلاثينات تمثل فى معدلات بطالة مرتفعة لم يتمكن التحليل الكلاسيكى من تفسيرها أو تقديم العلاج المناسب لها . وقد ناقش الكثير من الاقتصاديين والسياسيين مسألة استخدام سياسات مختلفة بما فيها سياسة مشروعات الأشغال العامة بهدف محاولة زيادة الطلب الكلى . وقد أشار الاقتصاديون الكلاسيك أن

---

[١] هذا يتجاهل الآثار المرتبطة بجانب العرض الناشئ من تغيير معدلات الضرائب - كما أوضحنا من قبل وذلك لأن الاقتصاديين الكلاسيك أعطوا القليل من الاهتمام إلى هذه الآثار بالرغم أنها أصبحت فى الوقت الحاضر - ذات أهمية من وجهة نظر السياسة المالية .

تـأثير مثل هذه السياسـات يكـاد يكـون منعدمـا حيث الإنتـاج والتوظـف لا يتحددان بالطلب .

وقد عـارض كينز وجهـة النظـر الكلاسيكية التـى تؤمـن بقـدرة الاقتصـاد بمـا لديـه مـن خصـائص علـى تحقيـق التكيـف الذاتـى self-adjusting بـدون تدخـل . ويعتقد أن سـبب القصـور فـى التحليـل الكلاسيكى يرجع إلى عدم استناده إلى نظرية صريحة للطلب الكلى ومن ثم دوره فى تحديد الإنتاج والتوظف .

٢ – النموذج الكينزى المبسط : شروط الإنتاج التوازنى :

The Simple Keynesian Model: Conditions for Equilibrium Output

نقدم فيما يلى صيغة مبسطة للنموذج الكيـنزى ، بهـدف اسـتخلاص العناصر الأساسية لنظرية الطلب الكلى الكينزيـة ، وسـوف نتجـاهل بعـض التعقيدات التى تـأتى مـن إدخـال النقـود وسـعر الفـائدة وآثـار التغيرات فـى المسـتوى العـام للأسـعار والأجـور النقديـة علـى أن نعالجهـا فـى الفصـول اللاحقة .

يقوم النموذج الكينزى على فكرة أساسية وهـى أن مسـتوى الإنتـاج الذى يحقق التوازن يتطلب أن يتساوى الإنتـاج مـع الطلـب الكلـى . ويمكـن التعبير عن شرط التوازن على النحو التالى :

$$y = E \qquad (1)$$

حيث y تساوى الناتج الكلى (GNP) ، E تساوى الطلـب الكلـى أو الإنفاق المرغوب فيه على النـاتج . ويتكـون الطلـب الكلـى (E) مـن ثلاثـة مكونات هى : الاستهلاك العائلى (C) ، الطلب الاستثمارى المرغـوب فيـه

من قبل المؤسسات (I) وطلب الإنفاق الحكومى على السلع والخدمات (G) . وهكذا فإن التوازن يتحقق عندما :

$$y = E = C + I + G \qquad (2)$$

يلاحظ على المعادلة (٢) عدم ظهور الصادرات والواردات وذلك لتجاهل التجارة الخارجية [١] وافتراض أن الاقتصاد مغلق "closed" كما أن الإهلاك الرأسمالى لا يظهر بالمعادلة وعلى ذلك ليس هناك فرق بين الناتج القومى الإجمالى والصافى ، يضاف إلى ذلك افتراض أن الناتج القومى الإجمالى والدخل القومى متعادلين حيث نستبعد فى النموذج المبسط العوامل التى تؤدى إلى اختلافهما (وخاصة الضرائب غير المباشرة) . وأخيراً نفترض أن الوحدات التى تقاس بها المتغيرات هى حقيقية وعلى ذلك يكون المستوى العام للأسعار ثابت وتكون كل المتغيرات حقيقية real .

يمكن التعبير عن الدخل القومى y بالمتطابقة التالية :

$$y = C + S + T \qquad (3)$$

وتوضح المتطابقة (٣) أن الدخل القومى الذى يُفترض أن يحصل عليه القطاع العائلى يُستخدم إما استهلاك (C) ، ضرائب يتم دفعها (T) أو ادخار (S) [٢] .

---

[١] سنقوم بإدخال الصادرات والواردات إلى النموذج البسيط فى ملحق فى نهاية هذا الفصل . ويلاحظ أنه طالما يكون الاقتصاد مغلق فإنه ليس هناك حاجة للتفرق بين إجمالى الناتج القومى (GNP) وإجمالى الناتج المحلى (GDP) .

[٢] لا يأخذ هذا النموذج الأرباح المحتجزة فى الاعتبار حيث يُفترض أن كل الأرباح يتم توزيعها على المساهمين ، كما يفترض أيضاً أن المنشآت لا تقوم بدفع أية ضرائب ، فكل الضرائب يقوم بدفعها القطاع العائلى .

ويمكن إعادة كتابة المتطابقة (٣) على النحو التالى :

$$y \equiv C + I_r + G \qquad (4)$$

وتُعرف المتطابقة (٤) الناتج القومى (y) بأنه يساوى الاستهلاك بالإضافة إلى الاستثمار المحقق (I_r) realized بالإضافة إلى الإنفاق الحكومى (G) .

ومن المتطابقتين (٢) ، (٣) يمكن إعادة كتابة شرط التوازن على النحو التالى :

$$C + S + T \equiv y \equiv C + I + G \qquad (5)$$

أى :

$$S + T \equiv I + G \qquad (5')$$

ومن المتطابقة (٤) والمعادلة (٢) يمكن كتابة شرط التوازن على النحو التالى :

$$C + I + G = C + I_r + G$$

أى :

$$I_r = I \qquad (6)$$

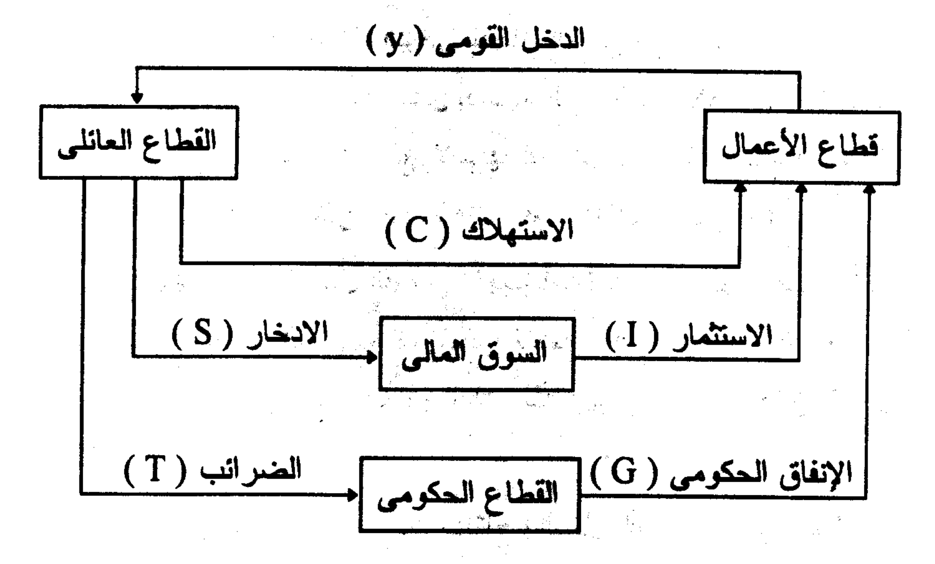
وهكذا يمكن تصوير شروط التوازن بثلاثة طرق طبقاً للنموذج الكينزى ، وهى :

$$y = C + I + G \qquad (2)$$

$$S + T = I + G \qquad (5')$$

$$I_r = I \qquad (6)$$

ولتفسير هذه الشروط نستعين بالشكل التالى الذى يوضح التدفق الدائرى للدخل والناتج .



التدفق الدائرى للدخل والناتج

شكل رقم (٢)

يلاحظ من الشكل (٢) أن المتغيرات المختلفة فى النموذج تقاس كتدفقات نقدية [١] . ويُمثل تدفق الدخل النقدى من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلى بالجزء الأعلى من الشكل رقم (٢) ويتكون هذا التدفق من مدفوعات مقابل الخدمات الإنتاجية التى يقدمها القطاع العائلى لقطاع الأعمال (الأجور ، الفائدة ، الإيجار ، الأرباح) ومجموع هذه العوائد التى يحصل عليها القطاع العائلى تمثل الدخل القومى الذى يتساوى مع الناتج القومى .

---

[١] يلاحظ من الشكل رقم (٢) غياب التدفقات الحقيقية التى تكون فى مقابل التدفقات النقدية فلا يظهر على سبيل المثال تدفق خدمات عوامل الإنتاج من القطاع العائلى إلى قطاع الأعمال والتى يحصل القطاع العائلى فى مقابل عرضها على تدفق الدخل القومى .

وينقسم توزيع الدخل القومى للقطاع العائلى إلى ثلاثة تدفقات نقدية هى الإنفاق الاستهلاكى (C) الذى يذهب إلى قطاع الأعمال ويمثل ما يطلبه القطاع العائلى من سلع الاستهلاك التى ينتجها قطاع الأعمال بالإضافة إلى تدفق الادخار (S) وتدفق مدفوعات الضرائب (T) .

ويلاحظ أن الدخل القومى لا يعود بالكامل بشكل مباشر إلى المنشآت من القطاع العائلى حيث يوجد بالإضافة إلى الإنفاق الاستهلاكى تدفق الادخار وتدفق الضرائب ، واللذان يمثلان تسربات من تدفق الدخل والإنتاج .

أى أن كل وحدة نقدية من الإنتاج والدخل القومى لا تولد مباشرة وحدة نقدية فى الطلب على الإنتاج من قبل القطاع العائلى ، ولكن هذا لا يعنى أن الطلب الكلى يكون أقل من الناتج لأنه يوجد طلب إضافى من قبل قطاع الأعمال فى صورة استثمار (شراء سلع رأسمالية) وهو تيار إضافة injections يتم تمويله من السوق المالى بواسطة قطاع الأعمال ويكون مساوياً لذلك الجزء من الدخل الذى تم ادخاره فى القطاع العائلى وتم الاحتفاظ به فى شكل أصول مالية (سندات ، أسهم ، حسابات بالبنوك ....) . وكذلك يوجد طلب إضافى آخر من قبل القطاع الحكومى يمثل طلب الحكومة على السلع والخدمات المنتجة فى قطاع الأعمال ويُمثل بتدفق الإنفاق من الحكومة إلى قطاع الأعمال .

ويمكن الآن تفسير شروط التوازن فى المعادلات (٢) ، (٥/) ، (٦) على النحو التالى :

فتقرر المعادلة (٢) $y = C + I + G$ أن قطاع الأعمال يقوم بإنتاج مستوى معين (y) والذى يُولد قدراً مساوياً له من الدخل يحصل عليه

القطاع العائلى ، ويعود إلى قطاع الأعمال مباشرة جزء من هذا الدخل وهو ما يقرر القطاع العائلى إنفاقه على سلع الاستهلاك (C) بالإضافة إلى الإنفاق الاستثمارى (I) المرغوب فيه من قبل المنشآت وكذلك ما تنفقه الحكومة (G) ويتحقق التوازن عندما يتساوى الطلب الكلى من المكونات الثلاثة مع الإنتاج الكلى .

أما المعادلة (٥) $S + T = I + G$ ، فتقرر أن التوازن يتحقق عندما تتساوى التسربات من تيار الدخل $(S + T)$ مع الإضافات إلى هذا التيار $(I + G)$ ، وهذا يضمن أن الجزء من الدخل الذى لم ينفقه القطاع العائلى على الإنتاج $(S + T)$ ومن ثم الجزء غير المباع من الإنتاج إلى القطاع العائلى يجب أن يتساوى مع الكمية من الناتج التى يرغب القطاعين الآخرين فى شرائها $(I + G)$.

وأخيراً فإن شرط التوازن طبقاً للمعادلة (٦) $I = I_r$ يتضمن أن الاستثمار المرغوب فيه (I) يجب أن يتساوى مع الاستثمار الفعلى أو المحقق (I_r) . ولكن ماذا يعنى الاختلاف بينهما ؟

يلاحظ أن الاستثمار يتم قياسه طبقاً لحسابات الدخل القومى على أساس ما تقوم به المنشآت من إنفاقات على المعدات والتجهيزات بالإضافة إلى التغير فى المخزون (بالزيادة أو النقص) . فإذا افترضنا أن الإنفاق المرغوب فيه على المعدات والتجهيزات يتساوى مع الإنفاق الفعلى المسجل فى حسابات الدخل القومى يبقى الاختلاف بين الاستثمار فى المخزون المرغوب فيه والفعلى أو المحقق سبباً لاختلاف الاستثمار الكلى المرغوب فيه عن الفعلى ، وتعتبر أى زيادة غير مباعة من الإنتاج بمثابة استثمار فى المخزون سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة .

فإذا افترضنا أن مستوى الناتج $(y \equiv C + I_r + G)$ الفعلى يزيد على الطلب الكلى $(E = C + I + G)$ أى أن :

$$y > E$$

$$C + I_r + G > C + I + G \qquad (7)$$

$$\therefore \quad I_r > I$$

حيث $(I_r - I)$ يمثل تركيم غير مرغوب فيه للمخزون ويمثل الكمية التى يزيد بها الإنتاج عن الطلب الكلى والتى لن تباع .

والعكس صحيح إذا زاد الطلب الكلى عن الإنتاج نجد أن :

$$E > y$$

$$C + I + G > C + I_r + G \qquad (8)$$

$$\therefore \quad I > I_r$$

حيث $(I - I_r)$ يمثل النقص غير المرغوب فيه فى المخزون ويمثل زيادة المبيعات فى المنشآت عما كان مخططاً ومن ثم يقل المخزون عن المستوى المرغوب فيه .

يتحقق التوازن عند مستوى الإنتاج الذى يتساوى عنده $(I = I_r)$ أى يبقى مستوى المخزون عند المستوى المرغوب فيه بعد إتمام المبيعات ولا يتحقق ذلك إلا عندما يتساوى الإنتاج الكلى مع الطلب الكلى .

إذا نظرنا إلى المعادلة (٦) من السهل أن نرى لماذا يتحقق التوازن فى الإنتاج فقط عندما يتساوى الإستثمار المحقق مع المرغوب فيه $I_r = I$ وليس عند أى نقطة أخرى . لإنه إذا تراكم المخزون غير المرغوب فيه أو اعتراه نقص سيكون هناك اتجاه نحو تغير الإنتاج . فإذا زاد الإنتاج عن الطلب $(y > E)$ يتراكم مخزون غير مرغوب فيه $(I_r > I)$ وسيوجد

اتجاه نحو تخفيض حجم الإنتاج فى المنشآت لتقليل مستوى المخزون ، والعكس إذا زاد الطلب عن الإنتاج ($E > y$) سيتناقص المخزون ($I_r < I$) وسيوجد اتجاه نحو زيادة الإنتاج للحد من الانخفاض فى المخزون . ومن ثم فإن المنشآت تقنع فقط بمستوى الإنتاج الجارى عندما يتساوى الطلب الكلى مع الإنتاج حيث لا يوجد تراكم أو نقص فى المخزون ولهذا لا يوجد اتجاه نحو تغيير الإنتاج وهذا هو ما نعنيه بالتوازن .

٣ - مكونات الطلب الكلى :

The Components of Aggregate Demand

لكى نتعرف على العوامل المحددة لمستوى الدخل أو الناتج فى النموذج الكينزى المبسط نحاول التعرف على محددات المكونات المختلفة للطلب الكلى وهى الاستهلاك ، الاستثمار والإنفاق الحكومى [١] .

أ - الاستهلاك *Consumption* :

يمثل إنفاق المستهلكين النسبة الأكبر من مكون الطلب الكلى حيث تتراوح بين ٦٠ ، ٧٠ ٪ من إجمالى الناتج القومى (GNP) فى السنوات الأخيرة ، وعلى ذلك فإن الاستهلاك يلعب دوراً أساسياً فى النظرية الكينزية لتحديد مستوى الدخل .

ويعتقد كينز أن مستوى الإنفاق الاستهلاكى يكون دالة مستقرة فى الدخل المتاح (y_D) وهو عبارة عن الدخل القومى مطروحاً منه صافى مدفوعات الضرائب (T) أى : $y_D = y - T$ ، ولا يعنى ذلك عدم وجود

---

[١] سيتضح أيضاً محددات الادخار ودور الضرائب من دراسة مكونات الطلب الكلى .

عوامل أخرى تؤثر فى الاستهلاك ، وعلى ذلك يعتبر أن الدخل هو أهم محددات الاستهلاك إذا أهملت العوامل الأخرى الأقل أهمية .

ويمكن كتابة العلاقة بين الاستهلاك والدخل وهى ما تُعرف بدالة الاستهلاك Consumption Function على الصورة الخطية التالية التى اقترحها كينز :

$$C = a + b\,y_D \qquad a > 0 ,\ 0 < b < 1 \qquad (9)$$

حيث a تمثل الحد الثابت فى الدالة ويُفترض أنها موجبة وتوضح قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل المتاح مساوياً للصفر ، ويمكن تصور a على أنها مقياس لتأثير العوامل الأخرى غير الدخل على الاستهلاك والتى لم تذكر صراحة فى النموذج المبسط أما المعلمة b فتمثل ميل دالة الاستهلاك أى مقدار الزيادة فى الإنفاق الاستهلاكى الناشئة من زيادة الدخل المتاح بوحدة واحدة أى :

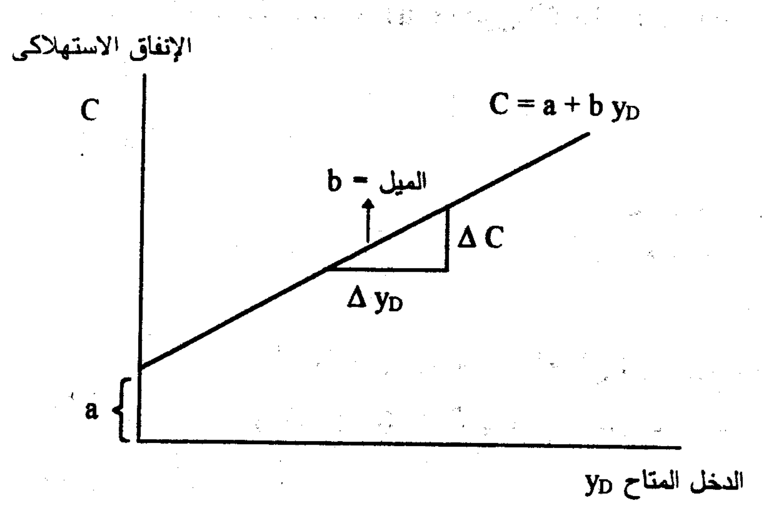
$$b = \frac{\Delta C}{\Delta y_D} \qquad (10)$$

وتُعرف b بأنها الميل الحدى للاستهلاك Marginal (MPC) Propensity to Consume ويفترض كينز أن الاستهلاك سيزداد مع الزيادة فى الدخل المتاح $(b > 0)$ ولكن هذه الزيادة فى الاستهلاك تكون بنسبة أقل من الزيادة فى الدخل المتاح $(b < 1)$.

ويمكن تصوير دالة الاستهلاك الخطية فى المعادلة (٩) بيانياً على النحو التالى :

حيث تُظهر الدالة مستوى الاستهلاك المقابل لكل مستوى من الدخل المتاح ويمثل الجزء المقطوع من المحور الرأسى قيمة الاستهلاك عندما

يكون الدخل المتاح مساويا للصفر أما ميل الدالة فهو عبارة عن الميل الحدى للاستهلاك (MPC) .



دالة الاستهلاك الخطية

شكل رقم (٣)

وبالرجوع إلي تعريف الدخل القومى من المتطابقة (٣) السابق ذكرها :

$$y = C + S + T \qquad (3)$$

يمكن إعادة كتابة هذه المتطابقة على النحو التالى :

$$y_D \equiv y - T \equiv C + S \qquad (11)$$

وتوضح المتطابقة (١١) أن الدخل المتاح بالتعريف يتطابق مع الاستهلاك والادخار ولذا فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك تحدد ضمنيا العلاقة بين الدخل والادخار . وطبقاً لنظرية كينز نجد أن :

$$S = -a + (1 - b)\, y_D \qquad (12)^{(*)}$$

ويلاحظ من المعادلة (١٢) أنه عندما يساوى الدخل المتـاح (y_D) الصفر فـإن الاسـتهلاك يسـاوى (a) ويكـون الادخـار عنـد ذلـك المسـتوى مساوياً (a-) .

أى أن :

$$S \equiv y_D - C$$
$$= 0 - a$$
$$S = -a$$

ويلاحظ أيضاً أنه عندما يزداد الدخل المتاح (y_D) بوحـدة إضافيـة يزداد الاستهلاك بمقدار (b) وحدة من الزيادة فى الدخل كما يزداد الادخـار بالمقدار (1 - b) .

أى أن :

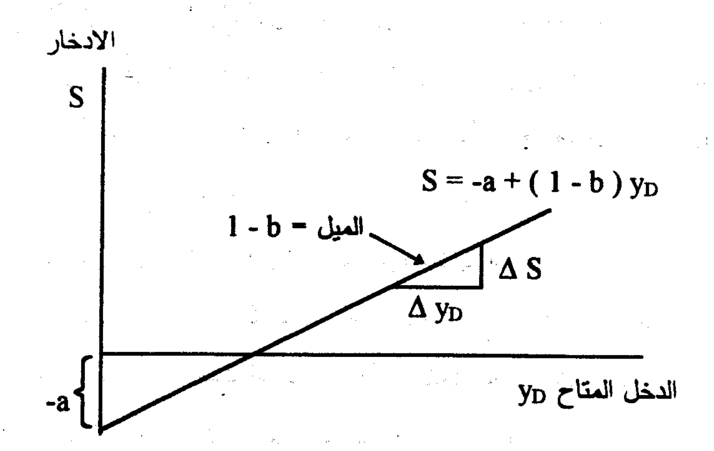
$$\frac{\Delta S}{\Delta y_D} = 1 - b \qquad (13)$$

ويُطلق على الزيادة فى الادخـار الناشـئة من زيادة الدخـل المتـاح بوحدة واحـدة بـالميل الحـدى للادخـار Marginal Propensity (MPS) to Save .

ويمكن تصوير دالة الادخار فى المعادلة (١٢) بيانياً علـى النحـو التالى :

(*) يمكن اشتقاق المعادلة (١٢) على النحو التالى :

$$\because y - T = C + S$$
$$\therefore y_D = a + b\, y_D + S$$
$$S = y_D - a - b\, y_D$$
$$\therefore S = -a + (1 - b)\, y_D$$



دالة الادخار الخطية

شكل رقم (٤)

وتبين دالة الادخار مستوى الادخار (S) المقابل لكل مستوى من مستويات الدخل المتاح (y_D) . وميل الدالة يساوى الميل الحدى للادخار (1 - b) أى مقدار الزيادة فى الادخار الناشئة من كل زيادة فى الدخل المتاح بوحدة واحدة . ويمثل الجزء المقطوع من المحور الرأسى لدالة الادخار (-a) وهو كمية سالبة مستوى الادخار عندما يكون الدخل المتاح مساوياً للصفر .

ب – الاستثمار *Investment* :

يعتبر الاستثمار متغيراً أساسياً فى النموذج الكينزى فالتغيرات فى الإنفاق الاستثمارى المرغوب فيه بواسطة قطاع الأعمال تمثل أحد العوامل الهامة المسئولة عن التغيرات فى الدخل من وجهة نظر كينز .

وكما لوحظ من قبل فقد اعتقد كينز أن الاستهلاك دالة مستقرة فى الدخل المتاح . وهذا لم يعنى أن مستوى الإنفاق الاستهلاكى لا يتغير

بمرور الزمن . ولكنه يتضمن أنــه فـى ظـل غيـاب العوامـل الأخـرى التـى تسبب تغير الدخل فإن الإنفاق الاستـهلاكى لا يكـون مصـدراً مسـتقلاً هامـاً للتغير فى الدخل . ولذا اعتبر الاستهلاك بمثابة إنفاق محفوز induced أى يعتمد مباشرة على مستوى الدخل .

ولكى يفسر كينز العوامل المسببة للتغيرات فى الطلـب الكلـى ومـن ثم الدخل فقد نظر إلى المكونـات المسـتقلة autonomous للطلـب الكلـى . وهى المكونات التى تحدد أساساً بصفة مستقلة عن الدخـل الجـارى وعندمـا تتغير هـذه الإنفاقـات المسـتقلة تسـبب تغـيراً فـى الدخـل . واعتقـد كيـنز أن الاستثمار هو أكثر المكونات المستقلة تغيراً فى الطلب الكلـى ومـن ثـم فـإن التغيرات فى الإنفاق الاستثمارى هى المسئولة عن عدم استقرار الدخل .

ويوضح الجدول (١) التالى النسب المئوية للاستثمار والاسـتهلاك فى إجمالى الناتج القومى للولايات المتحدة فى سنوات مختلفـة منـذ ١٩٢٩ حتى ١٩٩١ .

ويلاحظ من الجدول المقارنة بين الاستهلاك والاستثمار فى سنوات الـرواج (١٩٢٩ ، ١٩٥٥ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٩) بمثيلاتهـا فــى ســنوات الكســاد أو الركــود (١٩٣٣ ، ١٩٥٨ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٢ ، ١٩٩١) .

ويتضح أن الإنفاق الاسـتثمارى يكـون أكـثر تغيراً ومـن ثـم يكـون أكثر مقدرة على تفسير التغير فى الدخـل . ولكـن يبقـى السـؤال : مـا الـذى يحدد الاستثمار ؟

يقترح كينز محددين أساسيين للإنفـاق الاسـتثمارى فـى الأجـل القصير هما سعر الفائدة وحالة التوقعات بالنسبة لقطاع الأعمال .

جدول رقم (١)

الاستهلاك والاستثمار كنسب مئوية من إجمالى الناتج القومى فى بعض السنوات فى الولايات المتحدة

السنة	الاستثمار	الاستهلاك
١٩٢٩	١٥,٧	٧٤,٨
١٩٣٣	٢,٥	٨٢,١
١٩٥٥	١٧,١	٦٣,٥
١٩٥٨	١٣,٨	٦٤,٥
١٩٧٣	١٦,١	٦٢,٦
١٩٧٥	١٢,٥	٦٤,٠
١٩٧٩	١٦,٠	٦٢,٧
١٩٨٢	١٣,١	٦٥,٣
١٩٨٩	١١,٠	٦٧,١
١٩٩١	٩,٦	٦٨,٥

ولا يختلف تأثير سعر الفائدة على الاستثمار فـى تحليل كينز عنه فى التحليل الكلاسيكى حيث يرتبط الاستثمار عكسياً مع سعر الفائدة ، فعنـد أسعار الفائدة المرتفعة - تقل المشـروعات الاستثمارية التـى تتمتـع بعوائـد متوقعـة عاليـة بدرجـة كافيـة بحيـث تـبرر الاقـتراض الـلازم لتمويـل هـذه المشـروعات . وسـوف نتنـاول بـالتفصيل فـى موضـع لاحـق العلاقـة بيـن الاستثمار وسعر الفائدة فى النظرية الكينزية .

وإذا ركزنـا علـى عـامل التوقعـات كمحـدد للاسـتثمار سـنجد أن توقعـات رجـال الأعمـال بخصـوص ربحيـة المشـروعات الاسـتثمارية فــى

المستقبل تمثل عنصراً أساسياً فى التحليل الكينزى لمصادر عدم الاستقرار . ويؤكد كينز أن المعرفة أو المعلومات غير المؤكدة uncertain knowledge هى الأساس الذى تستند إليه التوقعات فى المستقبل ، فمعرفة مدى ربحية مشروع يتم التخطيط له على أساس قيامه بالإنتاج لفترة ٢٠ أو ٣٠ سنة يستلزم الأمر توافر قدر كبير من المعلومات فى المستقبل بخصوص الطلب على الناتج والذى يستلزم بدوره معرفة تفضيلات المستهلكين فى المستقبل وحالة الطلب الكلى فضلاً عن ضرورة توافر معلومات عن التكاليف المستقبلية التى تشمل الأجور النقدية ومعدلات الفائدة ومعدلات الضرائب ، ويلاحظ أن من الصعب الحصول على تنبؤات جيدة بخصوص المتغيرات السابقة على مدى ٢٠ أو ٣٠ سنة قادمة .

وبالرغم من ذلك فإن رجال الأعمال الذين يتميزون بالرشد الاقتصادى فى اتخاذ قراراتهم قد يلجأوا إلى وسائل معينة لتكوين توقعاتهم فى ظل ظروف عدم التأكد بالنسبة للمستقبل . ويحدد كينز هذه الوسائل فيما يلى :

١ - توقع تكرار الاتجاهات التى حدثت فى الماضى بالنسبة للمستقبل مع تجاهل التغيرات المستقبلية ما لم تكن هناك معلومات محددة بشأنها .

٢ - معرفة أن الأحكام الفردية لا قيمة لها ولذا يجب الاعتماد على أحكام الآخرين الذين قد تتوافر لديهم معلومات أفضل بخصوص المستقبل . وبالتالى يحاول رجال الأعمال أن تتفق توقعاتهم مع سلوك الغالبية من أفراد المجتمع أو مع المتوسط العام [١] .

---

[١] عندما يحاول كل فرد فى المجتمع بتقليد أو نقل تصرفات الآخرين ، هذا يؤدى إلى سلوك نفسي لأفراد المجتمع يُطلق عليه كينز الأحكام التقليدية Conventional Judgement .

وهكذا فإن توقعات الربحية للمشروعات الاستثمارية فى المستقبل ترتكز على أساس غير مؤكد من المعرفة ، ومن ثم فإن هذه التوقعات يمكن أن تتغير بصفة متكررة وأحياناً بشكل حاد استجابة إلى معلومات أو أحداث جديدة . ويترتب على ذلك أن الطلب على الاستثمار يكون غير مستقر ، ويعتقد كينز أن الإنفاق الاستثمارى هو أكثر مكونات الإنفاقات المستقلة – تأثيراً – على عدم استقرار الدخل .

حـ - الإنفاق الحكومي والضرائب :

Government Spending and Taxes

يمثل الإنفاق الحكومى (G) العنصر الثانى للإنفاقات المستقلة التى يُفترض تحديدها بواسطة صانعي السياسة ، ولذا لا يعتمد مباشرة على مستوى الدخل ، أما بالنسبة للضرائب فإننا سنفترض أن مستوى حصيلتها (T) يتحدد أيضاً بواسطة صانعى السياسة وتمثل أحد المتغيرات التى يمكن التأثير فيها policy variable . ويلاحظ أن الافتراض الأكثر واقعية بالنسبة للضرائب ربما يتمثل فى تحديد معدلات الضرائب ومستوى الحصيلة بحيث ترتبط مع الدخل ، وقد يعقد هذا الافتراض الحسابات ولكنه لا يؤثر على النتائج الأساسية .

وسوف نتناول ذلك بالتفصيل عند الحديث لاحقاً عن السياسة المالية .

٤ - تحديد المستوى التوازنى للدخل :

Determining Equilibrium Income

لدينا الآن كل العناصر المطلوبة لتحديد المستوى التوازنى للدخل (أو الناتج) . ويمكن صياغة شرط المستوى التوازنى للدخل على النحو التالى :

$$y = C + I + G \qquad (2)$$

حيث المستوى التوازنى للدخل (y) يكون متغير داخلى endogenous يتحدد من داخل النموذج ، أما الإنفاقات المستقلة أو التلقائية autonomous مثل I , G وكذلك T فهى معطاة وتتحدد من خارج النموذج ولذا فهى متغيرات خارجية exogenous .

يلاحظ أن الاستهلاك (C) فى جزئه الأكبر يكون محفوزاً induced ، أى يتحدد داخلياً بدالة الاستهلاك ، أى :

$$C = a + b\,y_D$$

وحيث أن :

$$y_D \equiv y - T$$

يمكن كتابة دالة الاستهلاك على النحو التالى :

$$C = a + b\,y_D = a + b\,y - b\,T \qquad (9)$$

وبالتعويض من المعادلة (٩) فى المعادلة (٢) وحل المعادلة بالنسبة إلى $\overline{y}$ يمكن إيجاد المستوى التوازنى للدخل على النحو التالى :

$$y = C + I + G$$

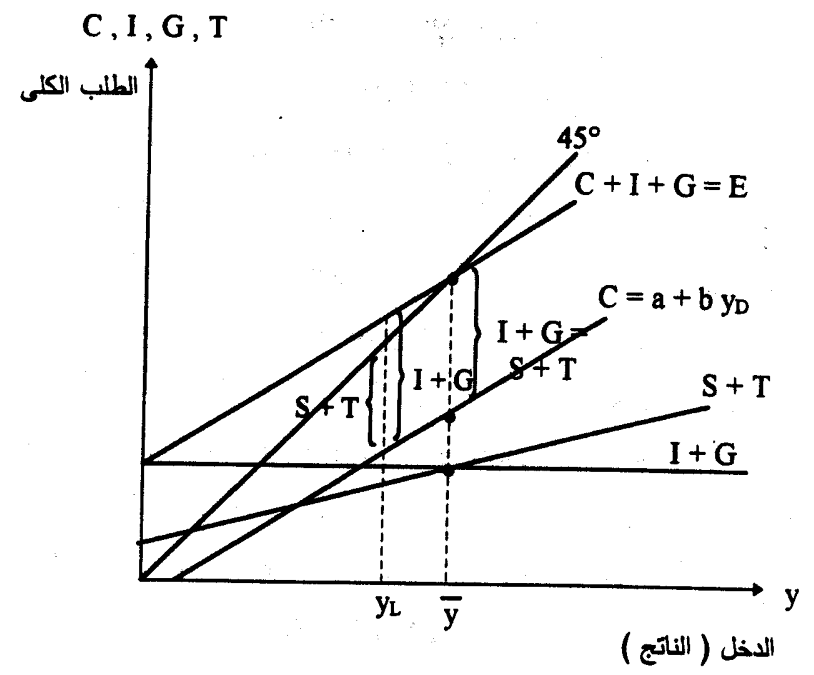
$$y = a + b\,y - b\,T + I + G$$

$$y - b\,y = a - b\,T + I + G$$

$$y(1-b) = a - bT + I + G$$

$$\bar{y} = \frac{1}{1-b}[a - bT + I + G] \qquad (14)$$

ويمكن تصوير كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل – بيانياً – على النحو الموضح فى الشكل (٥) .



تحديد المستوى التوازنى للدخل

شكل رقم (٥)

يلاحظ من الشكل (٥) قياس مستوى الدخل على المحور الأفقى وقياس مكونات الطلب الكلى على المحور الرأسى . يبين خط الدخل (خط ٤٥°) أن كل نقطة عليه يتساوى عندها الدخل (المقاس على المحور الأفقى) مع الطلب الكلى (المقاس على المحور الرأسى) .

تم الحصول على دالة الطلب الكلى (E) بإضافة مكونات الإنفاق المستقل (الاستثمار والإنفاق الحكومى) إلى الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل ولذا نحصل على الدالة (C + I + G = E) . ويلاحظ أن دالة الطلب الكلى تكون موازية لدالة الاستهلاك (على بعد ثابت منها) لأن الإنفاقات المستقلة لا تعتمد على الدخل .

وبالمثل فإن الخط الذى يمثل الإنفاقات المستقلة (I + G) يكون أفقيا ، أما الخط (S + T) فيبين قيمة الادخار والضرائب عند مستويات الدخل المختلفة ، ويكون ميله موجب لأن الادخار يتغير طرديا مع الدخل .

يتحدد المستوى التوازنى للدخل ($\overline{y}$) عند النقطة التى تتقاطع فيها دالة الطلب الكلى (C + I + G) مع خط ٤٥° وبالتالى يتساوى الطلب الكلى مع الدخل . وتتقاطع عند نفس المستوى من الدخل دالة التسربات (S + T) مع دالة الإضافات (I + G) لأن المسافة الرأسية بين خط الدخل ودالة الاستهلاك هى (S + T) لأنه بالتعريف $y \equiv C + S + T$ ، كما أن المسافة الرأسية بين دالة الاستهلاك (C) ودالة الطلب الكلى (C + I + G) هى (I + G) . وعندما يتقاطع خط الدخل مع دالة الطلب الكلى تتساوى المسافة (S + T) مع المسافة (I + G) .

يلاحظ أيضا عند المستوى التوازنى للدخل ($\overline{y}$) تساوى الاستثمار الفعلى (I_r) مع الاستثمار المرغوب فيه (I) لأن :

$$C + I + G = y \equiv C + I_r + G$$

ولذا فإن :

$$I = I_r$$

ونوضح الآن لماذا يعتبر المستوى ($\overline{y}$) فقط هو المستوى التوازنى ؟

إن اختيار أى نقطة أخرى بحيث يقل مستوى الدخل عن ($\overline{y}$) أو يزيد عن ($\overline{y}$) لن تعتبر نقطة توازن حيث لا تتحقق عندها الشروط السابقة الذكر التى تتحقق فقط عند ($\overline{y}$) .

على سبيل المثال أى مستوى للدخل يقل عن ($\overline{y}$) مثل (y_L) فى الشكل رقم (٥) يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى ($C + I + G$) عن الدخل لأن دالة الطلب الكلى تقع أعلى خط ٤٥° عند هذا المستوى ، كما أن ($I + G$) تكون أكبر من ($S + T$) كما يتضح من الشكل نفسه . ويترتب على ذلك زيادة الطلب الكلى عن الإنتاج مما يؤدى إلى زيادة الاستثمار المرغوب فيه عن الاستثمار الفعلى عند مستوى الدخل (y_L) ، أى أن :

$$C + I + G > y \equiv C + I_r + G$$

ولذا فإن :

$$I > I_r$$

وسيوجد اتجاه نحو تناقص المخزون عن المستوى المخطط مما يؤدى إلى اتجاه مستوى الدخل نحو الارتفاع حتى نصل إلى ($\overline{y}$) .

وبالمثل فإن أى مستوى للدخل أعلى من ($\overline{y}$) يتضمن زيادة الإنتاج عن الطلب الكلى (يلاحظ أن خط ٤٥° يكون أعلى من دالة الطلب الكلى) وسوف يتزايد المخزون عن المستوى المخطط :

$$y \equiv C + I_r + G > C + I + G$$

ولذا فإن :

$I_r > I$

وسيوجد اتجاه نحو انخفاض مستوى الإنتاج حتى نصل إلى ($\overline{y}$) ويلاحظ عدم وجود تناقص أو تزايد في المخزون عند ($\overline{y}$) لأن الإنتاج يتساوى مع الطلب الكلى تماما ومن ثم لن يوجد اتجاه لتغير مستوى الإنتاج .

ولتوضيح كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل جبرياً طبقا لنظرية كينز نبدأ من المعادلة (١٤) السابقة الذكر .

$$\overline{y} = \frac{1}{1 - b} (a - b T + I + G)$$

ويمكن إعادة كتابتها على النحو التالى :

$$\overline{y} = (\text{الإنفاقات المستقلة}) \times (\text{مضاعف الإنفاقات المستقلة}) \quad (15)$$

حيث $\frac{1}{1 - b}$ هو مضاعف الإنفاقات المستقلة autonomous expenditure multiplier ، وطالما أن b هى النسبة من أى زيادة فى الدخل المتاح التى تذهب إلى الاستهلاك (الميل الحدى للاستهلاك MPC) أى أقل من الواحد الصحيح فإن $\frac{1}{1 - b}$ أو $\frac{1}{1 - MPC}$ لابد أن تكون رقماً أكبر من الواحد .

وفيما يلى بعض الأمثلة :

$$b = 0.5 \qquad \frac{1}{1 - b} = \frac{1}{1 - 0.5} = \frac{1}{0.5} = 2$$

$$b = 0.8 \qquad \frac{1}{1 - b} = \frac{1}{1 - 0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

$$b = 0.9 \qquad \frac{1}{1 - b} = \frac{1}{1 - 0.9} = \frac{1}{0.1} = 10$$

ويُطلق على المقدار $\frac{1}{1-b}$ مضاعف الإنفاقات المستقلة لأن كل وحدة نقدية من الإنفاقات المستقلة يجب ضربها فى هذا المقدار لمعرفة تأثيرها على الدخل التوازنى .

أما المقدار الثانى من المعادلة (١٤) فيمثل الإنفاقات المستقلة وقد ناقشنا منها الاستثمار (I) والإنفاق الحكومى (G) . ويلاحظ أن (a , - b T) تبين الأثر على الاستهلاك عند مستوى معين من الدخل (y) نتيجة المكونات المستقلة أو التلقائية فى دالة الاستهلاك (a) وتأثير حصيلة الضرائب على الطلب الكلى (- b T) ، وتحدد هذه المقومات التلقائية autonomous ارتفاع دالة الاستهلاك ومن ثم يكون تأثيرهما على الطلب الكلى مثل تأثير G , I عند مستوى معين من الدخل .

وتقرر نظرية كينز فى صورتها المبسطة أن الاستهلاك يكون دالة مستقرة فى الدخل ، بمعنى أن الميل الحدى للاستهلاك مستقر ، فالتغيرات فى الدخل تأتى أساساً من التغير فى المكونات التلقائية أو المستقلة للطلب الكلى وخاصة من مكون الاستثمار الذى يتميز بأنه غير مستقر . ويُسبب تغير معين فى المكونات التلقائية تغيراً أكبر فى الدخل التوازنى بفعل المضاعف كما سنوضح ذلك لاحقاً .

وتوضح المعادلة (١٥) أنه فى ظل غياب السياسات الحكومية التى تهدف إلى تحقيق الاستقرار فى الاقتصاد سيكون الدخل غير مستقر نتيجة عدم استقرار الاستثمار ، ويمكن أن تواجه الحكومة آثار تغير الاستثمار من خلال إحداث تغيرات ملائمة فى الإنفاق الحكومى (G) والضرائب (T) بحيث يظل مجموع الإنفاقات المستقلة ثابتاً ، وهذا هو مضمون سياسة التدخل الحكومى التى نادى بها كينز .

٥ - التغيرات فى الدخل التوازنى :

Changes in Equilibrium Income

دعنا نبحث أثر التغير فى الاستثمار المستقل أو التلقائى على الدخل التوازنى بافتراض عدم تغير المكونات الأخرى فى الإنفاق المستقل فى المعادلة (١٤) ، يمكن حل هذه المعادلة بالنسبة للتغير فى الدخل التوازنى (Δy) على النحو التالى :

$$\Delta \bar{y} = \frac{1}{1-b} \Delta I \qquad (16)$$

أو :

$$\frac{\Delta \bar{y}}{\Delta I} = \frac{1}{1-b} \qquad (17)$$

ويلاحظ أن تغير الاستثمار بوحدة واحدة يسبب تغيراً فى الدخل بمقدار $\frac{1}{1-b}$ وحدة ، فإذا كانت $b = 0.8$ على سبيل المثال سيتغير الدخل بمقدار ٥ وحدات مقابل تغير الاستثمار بوحدة واحدة ، ولكن لماذا يتغير الدخل بمقدار مضاعف ؟ ولماذا بـ $\frac{1}{1-b}$ بالتحديد ؟

إذا افترضنا حدوث تغير مبدئى في الاستثمار بمقدار ١٠٠ وحدة فسيترتب على ذلك زيادة الطلب وبالتالى زيادة الإنتاج بنفس المقدار ، وزيادة مدفوعات المنشآت إلى عوامل الإنتاج التى يمتلكها القطاع العائلى (أجور ، ريع ، فوائد ، أرباح موزعة) وحيث أن الضرائب ثابتة فستحدث زيادة مساوية فى الدخول المتاحة للقطاع العائلى وسيزداد الاستهلاك وإن كان بنسبة أقل من الزيادة فى الدخل ، فإذا كان الميل الحدى للاستهلاك ٠,٨ على سبيل المثال فإن الطلب الاستهلاكى سيزداد بمقدار ٨٠ وحدة نتيجة الزيادة المبدئية فى الاستثمار بمقدار ١٠٠ وحدة .

ولن تتوقف العملية عند هذا الحد ، حيث تؤدى زيادة الإنفاق الاستهلاكى بمقدار ٨٠ وحدة إلى زيادة الإنتاج بنفس القدر مما يولد دورة ثانية من الزيادة فى دخل القطاع العائلى بمقدار ٨٠ وحدة .

ويترتب على ذلك زيادة أخرى فى الطلب الاستهلاكى (بمقدار ٦٤ وحدة إذا كان الميل الحدى للاستهلاك ٠,٨) .

وهكذا تكون الزيادة فى الدخل أكبر من الزيادة المبدئية التى حدثت فى الاستثمار والتى أدت إلى زيادات محفوزة فى الطلب الاستهلاكى مع الزيادة فى الدخل .

ولكن لماذا يؤدى زيادة الاستثمار بوحدة واحدة إلى الزيادة فى الدخل بمقدار $\frac{1}{1-b}$ وحدة ؟

فى ظل افتراض ثبات العناصر الأخرى للإنفاقات المستقلة يمكن كتابة التغير فى الدخل التوازنى الناشئ من التغير فى الاستثمار على النحو التالى :

$$\Delta y = \Delta I + \Delta C \qquad (18)$$

أى أنه لاستعادة التوازن يجب أن يزيد الدخل بنفس مقدار الزيادة فى الاستثمار (ΔI) بالإضافة إلى الزيادة فى الطلب الاستهلاكى المحفوز بزيادة الدخل (ΔC) ، ويمكن إعادة كتابة المعادلة (١٨) على النحو التالى :

$$\Delta y - \Delta C = \Delta I$$

أو :

$$\Delta S = \Delta I \qquad (19)$$

ويمكن الوصول إلى نفس الشروط فى (١٩) من الشرط $S + T = I + G$ فمع ثبات G , T لاستعادة التوازن فى الدخل يجب أن تزداد S بنفس مقدار الزيادة فى I .

وحيث أن $\Delta S = (1 - b)\Delta y$ يمكن إعادة كتابة (١٩) على النحو التالى :

$$1 - b(\Delta y) = \Delta I$$

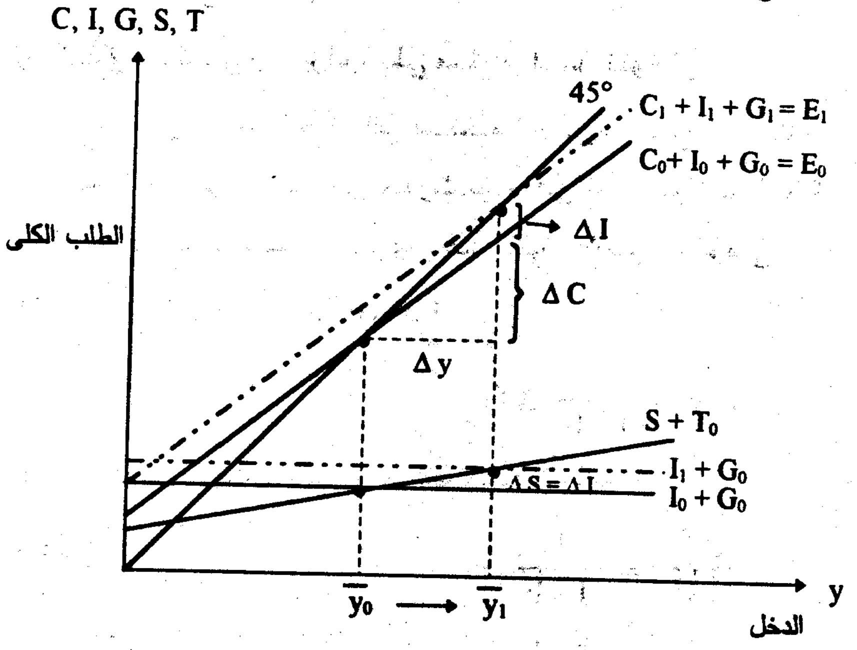
$$\frac{\Delta \overline{y}}{\Delta I} = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS} \qquad (20)$$

فإذا كانت $b = 0.8$ فإن الميل الحدى للادخار $(MPS = 1 - b)$ سيساوى ٠,٢ ، أى أن كل زيادة فى الدخل بوحدة واحدة ستؤدى إلى زيادة مقدارها ٠,٢٠ فى الادخار ، ولابد من زيادة الدخل بمقدار ٥ وحدات حتى يمكن توليد ادخار جديد قدره وحدة واحدة لكى يتعادل مع الزيادة فى الاستثمار بوحدة واحدة . وهذا يعنى أن قيمة مضاعف الاستثمار تساوى ٥ .

ويمكن توضيح اثر الزيادة فى الاستثمار التلقائى على الدخل التوازنى بالاستعانة بالشكل البيانى رقم (٦) ، ففى البداية فى ظل مستويات الاستثمار I_0 والإنفاق الحكومى G_0 والضرائب T_0 يكون المستوى التوازنى للدخل عند $\overline{y}_0$.

إذا زاد مستوى الاستثمار إلى I_1 تنتقل دالة الطلب الكلى (E) إلى أعلى بنفس المقدار ($\Delta I = I_1 - I_0$) من $E_0 (= C_0 + I_0 + G_0)$ إلى $E_1 (= C_1 + I_1 + G_0)$ وتنتقل دالة الإضافات ($I + G$) إلى أعلى بنفس القدر وينتقل مستوى الدخل إلى مستوى توازنى أعلى ($\overline{y}_1$) حيث يتساوى الدخل مع الطلب الكلى . ويلاحظ أن مقدار الزيادة فى الدخل تكون

مساوية للزيادة المبدئية فى الاستثمار (ΔI) بالإضافة إلى الزيادة المحفوزة فى الاستهلاك (ΔC) كما هو موضح بالشكل رقم (٦) ، أى أن قيمة المضاعف $1 < \frac{\Delta y}{\Delta I}$ ، كما يلاحظ زيادة الادخار بنفس مقدار زيادة الاستثمار .



أثر الزيادة فى الاستثمار التلقائى على مستوى الدخل التوازنى

شكل رقم (٦)

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم المضاعف يكون أساسى فى النظرية الكينزية حيث يوضح كيف تؤدى التغيرات فى توقعات قطاع الأعمال إلى تغيرات تبدأ بالاستثمار ثم تؤدى إلى تغير الاستهلاك .

كما توضح فكرة المضاعف كيف تنتقل التغيرات الفجائية التى تحدث فى قطاع معين إلى باقى قطاعات الاقتصاد القومى . وتتضمن

النظرية الكينزية أيضاً أن مكونات الإنفاق التلقائى المختلفة تؤثر على المستوى التوازنى للدخل ، وبالتالى فإنه من الممكن استخدام فكرة المضاعف فى توضيح كيفية تأثير بيانات الإنفاق الحكومى والضرائب كأحد عناصر الإنفاق المستقل .

تأثير الإنفاق الحكومي والضرائب على مستوى الدخل التوازنى :

نتبع نفس طريقة التحليل التى استخدمناها فى توضيح أثر التغير فى الاستثمار ، ومن ثم نفترض حدوث تغير فى أحد مكونات الإنفاق المستقل مع ثبات المكونات الأخرى ، فإذا تغير الإنفاق الحكومى (G) سنجد أن التغير فى الدخل التوازنى هو :

$$\Delta \bar{y} = \frac{1}{1-b} \Delta G$$

أو :

$$\frac{\Delta \bar{y}}{\Delta G} = \frac{1}{1-b} \qquad (21)$$

وبالمثل إذا تغيرت الضرائب (T) نحصل على :

$$\Delta \bar{y} = \frac{1}{1-b} (-b) \Delta T$$

أو :

$$\frac{\Delta \bar{y}}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b} \qquad (2)$$

ويلاحظ من المعادلة (٢١) أن تأثير الإنفاق الحكومي يماثل تأثير الاستثمار على الدخل ، فزيادة الإنفاق الحكومي بوحدة نقدية تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار $\frac{1}{1-b}$ وحدة تماماً مثل تأثير زيادة الاستثمار بوحدة واحدة .

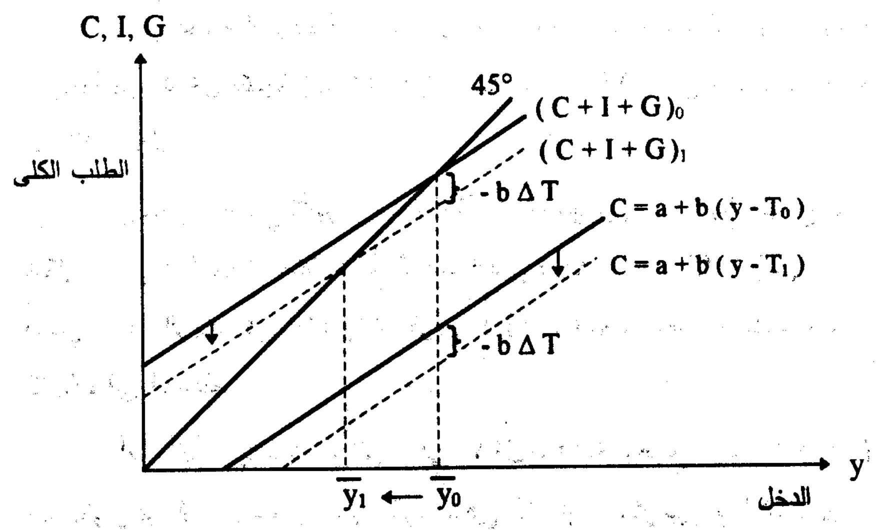
وتتم عملية الزيادة فى الدخل بنفس الطريقة حيث تؤدى الزيادة المبدئية فى الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومى (ΔG) إلى زيادة محفوزة فى الاستهلاك .

ويمكن توضيح تأثير زيادة الإنفاق الحكومى بيانياً بالرجوع إلى شكل رقم (٦) حيث تنتقل دالة الطلب الكلى ($C + I + G$) إلى أعلى بنفس مقدار الزيادة فى الإنفاق الحكومي (ΔG) تماماً كما لو كانت هذه الزيادة فى الاستثمار .

أما تأثير زيادة الضرائب على الدخل ، فكما توضح المعادلة (٢) أنها تكون فى اتجاه معاكس لتأثير الزيادة فى الإنفاق الحكومى أو الاستثمار . فزيادة الضرائب تؤدى إلى تخفيض مستوى الدخل المتاح ($y - T$) عند أى مستوى للدخل القومى (y) ، وهذا يؤدى إلى انتقال دالة الطلب الكلى إلى أسفل نتيجة لانخفاض الإنفاق الاستهلاكى عند أى مستوى للدخل .

ويمكن توضيح ذلك بيانياً فى الشكل رقم (٧) ، فإذا افترضنا زيادة الضرائب بمقدار ΔT من T_0 إلى T_1 ، تنتقل دالة الطلب الكلى من $(C + I + G)_0$ إلى $(C + I + G)_1$ نتيجة لانتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل (بسبب زيادة الضرائب من T_0 إلى T_1) وبالتالى ينخفض المستوى التوازنى من $\overline{y}_0$ إلى $\overline{y}_1$.

يلاحظ انتقال دالة الطلب الكلى بالمقدار ($- b \Delta T$) أى بنسبة فقط (b) من الزيادة فى الضرائب ، ويرجع ذلك إلى أن زيادة الضرائب بوحدة نقدية يؤدى إلى تقليل الدخل المتاح بوحدة واحدة ، ولكنه يقلل مكون الاستهلاك بالمقدار b وحدة نقدية ، ويتم استيعاب باقى الانخفاض فى الدخل المتاح عن طريق انخفاض الادخار بالمقدار ($1 - b$) .



تأثير الزيادة فى الضرائب على الدخل التوازنى

شكل رقم (٧)

ويكون مضاعف الضرائب عبارة عن حاصل ضرب (b -) فى مضاعف الإنفاق المستقل ($\frac{1}{1 - b}$) أى يساوى ($\frac{- b}{1 - b}$) .

ويلاحظ وجود علاقة بين القيم المطلقة لكل من مضاعف الإنفاق الحكومي والضرائب ، ويمكن توضيح ذلك من الأمثلة التالية :

قيمة b	قيمة مضاعف الإنفاق الحكومى	قيمة مضاعف الضرائب
٠,٥	$\frac{1}{1 - b}$ = $\frac{١}{١ - ٠,٥}$ = ٢	$\frac{- b}{1 - b}$ = $\frac{- ٠,٥}{١ - ٠,٥}$ = -١
٠,٨	$\frac{1}{1 - b}$ = $\frac{١}{١ - ٠,٨}$ = ٥	$\frac{- b}{1 - b}$ = $\frac{- ٠,٨}{١ - ٠,٨}$ = -٤
٠,٩	$\frac{1}{1 - b}$ = $\frac{١}{١ - ٠,٩}$ = ١٠	$\frac{- b}{1 - b}$ = $\frac{- ٠,٩}{١ - ٠,٩}$ = -٩

ويتضح من هذه الأمثلة أن مضاعف الضرائب يقل فى قيمته المطلقة عن قيمة مضاعف الإنفاق الحكومى بمقدار الواحد الصحيح .

ومعنى ذلك أنه عند زيادة الإنفاق الحكومى بنفس القدر الذى تزيد به الضرائب ، وهى حالة الميزانية المتوازنة ، فإن الدخل التوازنى يزيد بنفس القدر ، أى أن قيمة مضاعف كل من الإنفاق الحكومى والضرائب يساوى الوحدة وهو ما يسمى بمضاعف الميزانية المتوازنة . ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :

$$\frac{\Delta \overline{y}}{\Delta G} + \frac{\Delta \overline{y}}{\Delta T} = \frac{1}{1-b} + \frac{-b}{1-b} = \frac{1-b}{1-b} = ١$$

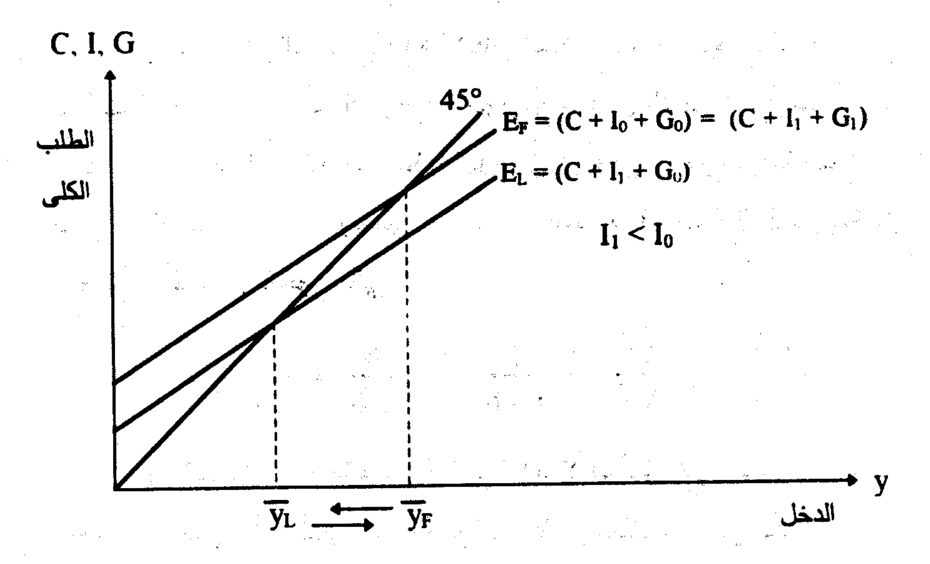
ويلاحظ أن هذه النتيجة الأخيرة قد لا تنطبق فى النماذج الأكثر تعقيداً وإن كان تأثير التغير فى الضرائب على الطلب الكلى يكون بوجه عام أقل من تأثير التغير فى الإنفاق الحكومى .

٦ - سياسة الاستقرار المالى :

Fiscal Stabilization Policy

طالما أن الدخل التوازنى يتأثر بالتغيرات فى الإنفاق الحكومى والضرائب فإنه من الممكن استخدام هذه الأدوات للسياسة المالية بحيث تلغى أو تحد من الآثار غير المرغوبة للتغيرات فى الطلب على الاستثمار الخاص . وبمعنى آخر يمكن للحكومة تحقيق الاستقرار فى الإنفاق الكلى التلقائى ، ومن ثم فى الدخل التوازنى بالرغم من عدم استقرار مكون الاستثمار فى الإنفاق التلقائى وذلك عن طريق تغيير أدوات السياسة المالية .

ويمكن توضيح كيفية استخدام سياسة الإنفاق الحكومى (على سبيل المثال) لتحقيق الاستقرار فى مستوى الدخل (أنظر شكل رقم ٨) .



كيفية تحقيق الاستقرار عن طريق تغيير الإنفاق الحكومى

شكل رقم (٨)

يُفترض فى الشكل رقم (٨) أن الاقتصاد يحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل (المحتمل) عند المستوى $\overline{y}_F$ للدخل حيث يكون الطلب الكلى E_F مساوياً $(C + I_0 + G_0)$. إذا افترضنا نقص الاستثمار التلقائى من I_0 إلى I_1 نتيجة للتوقعات غير الملائمة فى قطاع الأعمال . ويترتب على ذلك انخفاض الطلب الكلى إلى E_L حيث يكون مساوياً لـ $(C + I_1 + G_1)$ وذلك فى غياب أى سياسة مالية وعندئذ ينتقل المستوى التوازنى للدخل إلى $\overline{y}_L$ عند مستوى أقل من التوظف الكامل . إذا اتبعت الحكومة سياسة مالية ملائمة يمكنها زيادة الإنفاق الحكومى (على سبيل

المثال) بنفس القدر الذى انخفض من الاستثمار حيث يزيد الإنفاق الحكومى من G_0 إلى G_1 وهذا يؤدى إلى انتقال دالة الطلب الكلى مرة أخرى إلى E_F حيث يكون الطلب الكلى هو $(C + I_1 + G_1)$ ويكون مساوياً لـ $(C + I_0 + G_0)$ ومن ثم يستعاد مستوى الدخل التوازنى السابق عند $\overline{y}_F$.

ويلاحظ أنه كان من الممكن إتباع سياسة مالية بديلة لزيادة الإنفاق الحكومى لتعويض النقص فى الاستثمار التلقائى وذلك من خلال تخفيض الضرائب ، ولكن حيث أن مضاعف الضرائب أقل فى قيمته المطلقة من مضاعف الإنفاق الحكومى فإن التخفيض اللازم فى الضرائب سيكون مقداره أكبر من الزيادة المطلوبة فى الإنفاق الحكومى حتى يمكن استعادة المستوى المبدئى للطلب الكلى .

٧ - ملحق إحصائى : معالجة الصادرات والـواردات فـى النموذج الكينزى المبسط :

Appendix "Exports and Imports in The Simple Keynesion Model"

فيما يلـى نتنـاول آثـار إدخـال الصـادرات والـواردات فـى النمـوذج الكينزى المبسط وسيكون التركيز على دور كل منهما فـى تحديـد المسـتوى التوازنى للدخل فضلاً عن التعرف على مضاعف الإنفاق التلقـائى ، عندمـا يُسمح للاستهلاك بأن يشتمل علـى مشـتريات مـن الـواردات بالإضافـة إلـى المنتجات المحلية .

وبـالرجوع إلـى تعريفـات إجمـالى النـاتج القومـى GNP والمحلـى GDP أى (y) السابق الإشارة إليها من قبل نجده يتكـون مـن الاسـتهلاك ، الاستثمار والإنفاق الحكومى بالإضافة إلى صافى الصادرات مطروحاً منها الواردات . وبناءاً على ذلك سيكون شـرط الإنتـاج التوازنـى فـى الاقتصـاد المفتوح open ويشمل الصادرات والواردات هو :

$$y = E = C + I + G + X - Z \qquad (23)$$

يلاحظ على المعادلـة (٢٣) إضافـة الصـادرات (X) إلـى الطلـب الكلى واستبعاد الواردات (Z) ، لأن الصادرات تمثل الطلب الأجنبـى علـى الإنتاج المحلى ومن ثم فهى تخص الطلب الكلى أمـا الـواردات فقد أدخلت فى (C, I, G) وهى لا تمثل طلب على الإنتـاج المحلـى وعلـى ذلـك يجب استبعادها من الطلب الكلى .

وللوصول إلى وضع التوازن لإجمالى الناتج القومى (GNP) فى نموذج الاقتصاد المفتوح نتبع نفس الإجراء الذى اتبعناه بالنسبة للاقتصاد المغلق ، حيث نعتبر أن الاستثمار والإنفاق الحكومي متغيرات خارجية - كمكونات للإنفاق التلقائى .

أما الاستهلاك فيمكن التعبير عنه بدالة الاستهلاك :

$$C = a + b\,y \qquad (24)$$

ولن نفرق هنا بين إجمالى الناتج القومى (y) والدخل المتاح $(y_D \equiv y - T)$ لعدم أهمية معالجة الضرائب فى نموذج الاقتصاد المفتوح .

ويلزم لمعرفة الإنتاج التوازنى فى هذا النموذج تحديد متغيرات الواردات والصادرات ، ولتبسيط التحليل نفترض أن الواردات تتكون فقط من سلع استهلاكية كما أن الطلب عليها يعتمد على الدخل بالإضافة إلى وجود مكون تلقائى أو مستقل . ويمكن كتابة دالة الواردات على النحو التالى :

$$Z = u + v\,y \qquad , u > 0 , \quad 0 < v < 1 \qquad (25)$$

حيث u تمثل المكون التلقائى فى الواردات أما المعلمة v فتمثل الميل الحدى للاستيراد ، أى الزيادة فى الطلب على الواردات لكل وحدة من الزيادة فى إجمالى الناتج القومى (GNP) ويلاحظ أن مفهوم v فى المعادلة (٢٥) يماثل مفهوم b (الميل الحدى للاستهلاك) [١] . وحيث

---

[١] يلاحظ أنه طالما أن الاستهلاك يشمل الواردات فإن b تمثل الميل الحدى لاستهلاك كل من السلع المحلية والسلع المستوردة ، وحيث أن v هى الميل الحدى للواردات (من السلع الاستهلاكية) فإن (b - v) تمثل الميل الحدى لاستهلاك السلع المحلية .

أن الصادرات تتحدد بمستوى الدخل الأجنبى فى الدولة المستوردة فيمكن اعتبارها بمثابة متغير خارجى فى النموذج المقترح .

يمكن حساب الدخل التوازنى من المعادلة (٢٣) ، أى :

$$y = C + I + G + X - Z \qquad (23)$$

بالتعويض من المعادلة (٢٤) ، (٢٥) نحصل على :

$$y = \overbrace{a + b\,y}^{C} + I + G + X \overbrace{- u - v\,y}^{-Z}$$

$$y - b\,y + v\,y = a + I + G + X - u$$

$$(1 - b + v)\,y = a + I + G + X - u$$

$$\bar{y} = \frac{1}{(1 - b + v)}\,(a + I + G + X - u) \qquad (26)$$

ويمكن توضيح آثار إدخال الصادرات والواردات (وجود تجارة خارجية) بالمقارنة بين المعادلة (٢٦) والمعادلة (١٤) التى تمثل التوازن فى اقتصاد مغلق ولكن بعد أن نستبعد منها متغير الضرائب (T) لأننا نهمل الضرائب فى هذه الحالة ، وبالتالى نحصل على :

$$\bar{y} = \frac{1}{1 - b}\,(a + I + G) \qquad (27)$$

ويلاحظ من المعادلتين (٢٦) ، (٢٧) أن الدخل التوازنى يُعبر عنه كحاصل ضرب مقدارين ، الأول مضاعف الإنفاقات المستقلة ، والثانى مستوى هذه الإنفاقات .

وبمقارنة المقدار ($\frac{1}{1 - b + v}$) فى المعادلة (٢٦) بالمقدار ($\frac{1}{1 - b}$) فى المعادلة (٢٧) يتضح أن قيمته ستكون أقل لأن الميل

الحدى للاستيراد يكون قيمة موجبة أى ($v > 0$) وبالتالى فإن **المضاعف في حالة الاقتصاد المفتوح سيكون أصغر منه فى حالة الاقتصاد المغلق .**

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالى :

إذا كانت $b = ٠,٨$ ، $v = ٠,٣$ ، فإن :

مضاعف الاقتصاد المغلق = $\frac{1}{1 - b}$

= $\frac{١}{١ - ٠,٨}$ = $\frac{١}{٠,٢}$ = ٥

مضاعف الاقتصاد المفتوح = $\frac{1}{1 - b + v}$

= $\frac{١}{١ - ٠,٨ + ٠,٣}$ = $\frac{١}{٠,٥}$ = ٢

ويلاحظ أنه كلما كانت قيمة v أكبر ، أى كلما كان تأثير التجارة الخارجية كبيراً فى الاقتصاد كلما كانت قيمة مضاعف الإنفاقات المستقلة أصغر ، وتفسير ذلك أن استجابة الدخل للتغير فى أحد مكونات الطلب الكلى التلقائية ستكون أقل ، حيث يكون الأثر المحفوز على الاستهلاك الناشئ من الزيادة بالدخل – ضعيفاً – بالنسبة للطلب على السلع المنتجة محلياً نتيجة اتجاه جزء كبير نحو السلع المنتجة فى الخارج [١] . وعلى ذلك تزيد الواردات لكل وحدة من الدخل مما يشكل مصدراً احتياطياً للتسرب Leakage من تيار الدخل (المحلى) فى كل دورة للمضاعف مما يقلل فى النهاية من قيمة مضاعف الإنفاقات المستقلة أو التلقائية فى

---

[١] كلما ارتفعت قيمة v فإن الميل الحدى لاستهلاك السلع المحلية $(b-v)$ يكون أقل فى ظل قيمة معينة لـ b وبالتالى تكون قيمة المضاعف أقل .

ظل الاقتصاد المفتوح . وبمقارنـة مستوى الإنفاقـات التلقائيـة فـى كـل من المعـادلتين (٢٦) ، (٢٧) نجد أنهـا تزيـد فـى حالـة الاقتصـاد المفتـوح (٢٦) عـن المغلـق (٢٧) بمستوى الصـادرات والجـزء التلقـائى فـى الواردات وحيث أن هذه الإنفاقات لا تتحدد بالدخل بل أن تغيرها هـو الـذى يؤثر فى الطلب الكلى عند كل مستوى من مستويات الدخل ومـن ثـم تؤدى إلى تغير الدخل التوازنى . وهكذا فإن التغيرات فـى مستويات الصـادرات والتغير التلقائى فى الـواردات تمثل صدمـات إضافيـة shocks تـؤدى إلـى تغير الدخل التوازنى .

ويمكـن الاسـتعانة بالمعادلـة (٢٦) حسـاب الآثـار الناشـئة أو المضاعفة لكل من التغيرات فى الصادرات X والواردات u علـى مستوى الدخل حيث :

$$\frac{\Delta \overline{y}}{\Delta X} = \frac{1}{1 - b + v} \qquad (28)$$

$$\frac{\Delta \overline{y}}{\Delta u} = \frac{-1}{1 - b + v} \qquad (29)$$

ويتضح أن الزيادة فى الطلب على الصادرات فى بلدها تـؤدى إلـى زيادة فى الطلب الكلى على السلع المنتجة محلياً ، ومن ثـم زيـادة المسـتوى التوازنـى للدخـل تمامـاً كمـا هـو الحـال بالنسـبة لتـأثير الزيـادة فـى الإنفـاق الحكومـى أو الاستثمار [١] . وعلـى العكـس مـن ذلـك فـإن تـأثير الزيـادة

---

[١] من المعادلة (٢٦) يمكن حساب مضاعف الإنفاق الحكومى ومضاعف الاسـتثمار حيث نجد أن :

$$\frac{\Delta \overline{y}}{\Delta G} = \frac{\Delta \overline{y}}{\Delta I} = \frac{1}{1 - b + v}$$

التلقائية فى الواردات u تؤدى إلى تناقص المستوى التوازنى للدخل ، حيث ينتقل جزء من الطلب على السلع المحلية إلى الطلب على السلع الأجنبية المنتجة فى الخارج ، وعلى سبيل المثال فإن الارتفاع الكبير فى أسعار البترول فى فترة السبعينات أدى إلى تحول طلب المستهلكين الأمريكيين من الإنتاج المحلى من السيارات إلى السيارات المستوردة (الأصغر) وقد ترتب على مثل هذه الزيادة التلقائية فى الطلب على الواردات تناقص فى الطلب على الإنتاج المحلى وتناقص مستوى الدخل التوازنى فى الولايات المتحدة .

ويمكن تلخيص ما سبق بأن زيادة الطلب على الصادرات فى بلد ما تؤدى إلى آثار توسعية على مستوى الدخل ، بينما الزيادة التلقائية فى الواردات قد تُحدث آثاراً عكسية ، ولكن هذا لا يعنى أن الصادرات مرغوب فيها دائماً وأن الواردات غير مرغوبة من الناحية الاقتصادية ، فالدول تستورد السلع التى يكون إنتاجها فى الخارج أكثر كفاءة ويؤدى تزايد حجم التجارة العالمية إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد على المستوى العالمى .

وقد يُفسر الأثر التوسعى للصادرات والأثر الانكماشى للواردات لماذا تحاول الدول فى أوقات معينة تحفيز الاقتصاد المحلى عن طريق دعم الصادرات وتقييد تدفق الواردات .

٨ – ملاحظات ختامية على النموذج الكينزى المبسط :

Conclusions

يلاحظ أن هذا النموذج ليس مكتمل حيث لم يؤخذ فى الاعتبار دور النقود وسعر الفائدة ولم يُفسر مسلك الأسعار والأجور ، وهو ما سنتعرض

له فى الفصول اللاحقة . وبالرغم من ذلك فإن النموذج المبسط يتميز بما يلى :

* يوضح النموذج المبسط الدور الهام للطلب الكلى فى تحديد مستوى الدخل فى التحليل الكينزى . وكما سنري فيما بعد أنه يبالغ فى هذا الدور مثله مثل النماذج الكينزية الأخرى ، حيث يؤكد على أن التغير فى المكونات التلقائية للطلب الكلى وخاصة الطلب على الاستثمار تكون عوامل أساسية فى تغيير المستوى التوازنى للدخل . فالتغيرات فى الإنفاقات التلقائية تؤدى إلى تحفيز التغيرات فى الإنفاق الاستهلاكى من خلال عمل المضاعف .

وقد استطاع كينز أن يُفسر البطالة الحادة فى فترة الكساد العالمى فى الثلاثينات من خلال القصور فى مستوى الطلب الكلى الذى أرجعه إلى قصور أو عدم ملائمة الاستثمار .

* يوضح النموذج المبسط أيضاً دور السياسات المالية فى تحقيق الاستقرار من خلال التحكم أو التأثير فى الطلب الكلى للمحافظة على الإنتاج التوازنى فى مواجهة التغيرات فى الطلب غير المستقر على الاستثمار . وبالرغم من أن مضاعف الإنفاق الحكومى ومضاعف الضرائب قد يأخذ صيغاً أخرى طبقاً للتعديلات التى يتم إجراؤها فى بعض النماذج الأكثر تعقيداً ، إلا أن الفكرة الأساسية وراء كل منها تظل كما هى .

أسئلة للمناقشة

١ – ناقش شروط التوازن فى الناتج فى النموذج الكينزى فى ظل الاقتصاد المغلق .

٢ – ماذا يحدث للإنتاج إذا زاد الاستثمار المحقق I_r عن الاستثمار المرغوب فيه I فى النموذج الكينزى ؟

٣ – عرف دالة الاستهلاك ثم أكتب الدالة إذا كانت على الصورة الخطية . ثم مثلها بيانياً .

٤ – اشتق دالة الادخار من دالة الاستهلاك الخطية السابق ذكرها .

٥ – عرف المقصود بالميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار . ثم وضح العلاقة بينهما .

٦ – " يعتقد كينز أن الاستهلاك والتغيرات فيه هو المسئول عن التغيرات فى مستوى الدخل " .

هل توافق أو تعترض ؟ ولماذا ؟

٧ – " يرى كينز أن الإنفاق الاستثمار يتحدد فى الأجل القصير بكل من سعر الفائدة وحالة التوقعات بالنسبة لرجال الأعمال " .

ناقش مدى صحة هذه العبارة .

٨ – صور بيانياً وجبرياً كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل فى النموذج الكينزى بافتراض عدم وجود تجارة خارجية .

٩ - " يتماثل تأثير كل من زيادة الإنفاق الحكومى وزيادة الاستثمار المستقل على مستوى الدخل التوازنى " .

ناقش مدى صحة أو خطأ هذه العبارة .

١٠ - وضح بيانياً تأثير الزيادة فى مستوى الضرائب على الدخل التوازنى فى النموذج الكينزى .

الفصل الخامس*

التحليل الكينزى

(٢) النقود ، الفائدة والدخل

١ - النقود فى التحليل الكينزى

أ - سعر الفائدة والطلب الكلى .

ب - النظرية الكينزية لسعر الفائدة .

حـ - النظرية الكينزية للطلب على النقود .

١ - الطلب على المعاملات .

٢ - الطلب على الاحتياط .

٣ - الطلب على المضاربة .

٤ - الطلب الكلى على النقود .

د - آثار الزيادة فى كمية النقود .

هـ - تأثير وجود فوائد لبعض أشكال النقود على افتراضات النظرية الكينزية بخصوص الطلب على النقود .

٢ - نموذج IS - LM .

أ - توازن السوق النقدى : منحنى LM .

١ - كيف نشتق منحنى LM .

---

* كتب هذا الفصل أ. د. أحمد مندور .

٢ - العوامل التى تحدد ميل منحنى LM .

٣ - العوامل التى تؤدى إلى انتقال منحنى LM .

ب - توازن سوق الإنتاج : منحنى IS .

١ - التغيرات فى الإنفاق الحكومى .

٢ - التغيرات فى الضرائب .

٣ - التغيرات فى الاستثمار التلقائى .

٤ - التوازن فى السوق النقدى وسوق الإنتاج معاً .

٣ - نموذج IS - LM . جبرياً .

أ - منحنى LM .

ب - منحنى IS .

حـ - التوازن فى نموذج IS - LM .

الفصل الخامس

التحليل الكينزى

(٢) النقود ، الفائدة والدخل

تجاهلنا فى الفصل السابق سعر الفائدة والسياسة النقدية لأننا افترضنا عدم تأثير سعر الفائدة على الاستثمار أو المكونات الأخرى للطلب الكلى . وسنحاول فى هذا الفصل التعرف على دور سعر الفائدة والنقود فى التحليل الكينزى ، كما نحاول بناء نموذج يوضح كيفية تحديد المستوى التوازنى لسعر الفائدة والمستوى التوازنى للإنتاج أو الدخل معاً .

١ - النقود فى التحليل الكينزى :

Money in the Keynesian System

تقوم النقود بدور أساسى فى النظرية الكينزية عن طريق تأثيرها على الدخل من خلال سعر الفائدة . فالزيادة فى كمية النقود ، على سبيل المثال ، تؤدى إلى تخفيض سعر الفائدة ، والذى يؤدى بدوره إلى زيادة الطلب الكلى والدخل . وفيما يلى نقوم بتوضيح نقطتين أساسيتين ، الأولى : هى العلاقة بين النقود وسعر الفائدة ، والثانية : هى أثر سعر الفائدة على الطلب الكلى . وسنبدأ بالنقطة الثانية فى البداية .

أ - سعر الفائدة والطلب الكلى :

رأينا من قبل كيف يتأثر **الاستثمار فى قطاع الأعمال** بسعر الفائدة ، فالمشروع الاستثمارى يكون ذو جدوى فقط عندما تزيد ربحيته المتوقعة بقدر كاف عن تكاليف الاقتراض اللازمة لتمويله بحيث تبرر تحمل

المخاطر الناشئة من المشروع . وبالطبع فإنه عند أسعار الفائدة المرتفعة (تكاليف الاقتراض) تقل المشروعات ذات الجدوى طبقاً لهذا المعيار .

والآن نتساءل عن الآثار المحتملة لسعر الفائدة على مكونات الطلب الكلى الأخرى غير الاستثمار فى قطاع الأعمال مثل الاستثمار فى المبانى أو العقارات ، الإنفاق الاستهلاكى على السلع المعمرة والإنفاق الحكومى .

يلاحظ بالنسبة للاستثمار العقارى أن قيمة المبانى الجديدة هى التى تدخل فى حساب إجمالى الناتج القومى (GNP) عن الفترة الجارية ، وتمثل تكلفة الاقتراض فى الأجل القصير اللازمة للتمويل أحد عناصر تكاليف المبانى والتى تتأثر بمدى ارتفاع أسعار الفائدة . فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها يؤدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع التكاليف وبالتالى الحد من عمليات البناء . كما يتأثر معدل تشييد المبانى الجديدة بالحالة العامة للطلب على المساكن سواء الجديدة أو القائمة فعلاً . فمعظم مشتريات المساكن الجديدة تُمول عن طريق قروض طويلة الأجل وكلما ارتفعت أسعار الفائدة على هذه القروض تزداد تكاليف الشراء ومن ثم يقل الطلب على المساكن الجديدة والقديمة ، ومن شأن ذلك تخفيض حجم المبانى الجديدة فى سوق المساكن .

أما بالنسبة للإنفاق الاستهلاكى على السلع المعمرة فبالرغم من اعتباره استهلاكاً عند حساب إجمالى الناتج القومى إلا أنه بالنسبة للمستهلكين فإنه قد يعتبر شكل من أشكال الاستثمار ، وغالباً ما يتم تمويل هذه المشتريات مثل (السيارات ، أجهزة التليفزيون - الكمبيوتر الشخصى ..) عن طريق الاقتراض وخاصة بالنسبة للسيارات الجديدة ، وسيؤدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع تكاليف الشراء مما يقلل من الطلب عليها .

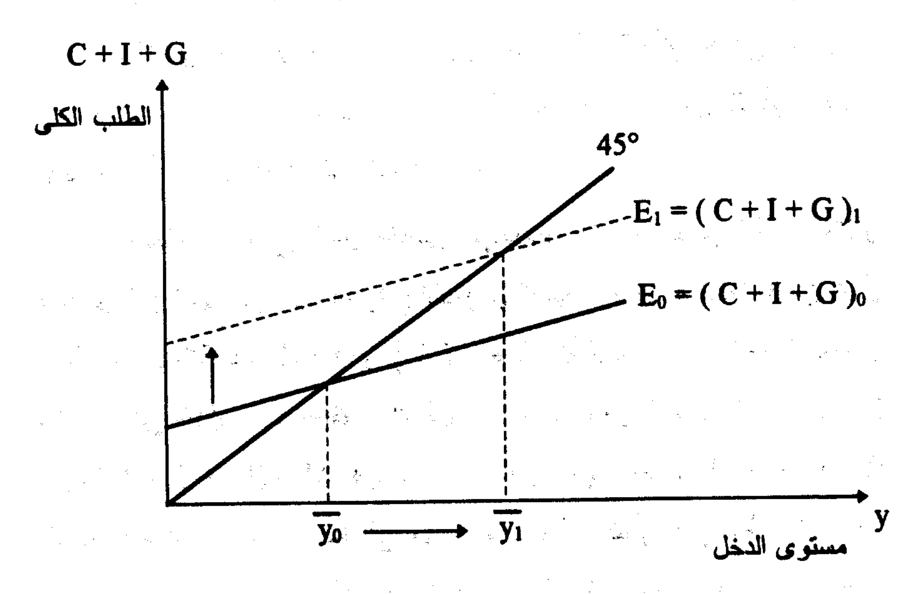
أما المكون الأخير من الطلب الكلى الذى يمكن أن يتأثر بسعر الفائدة فهو الإنفاق الحكومى ، ويشتمل الإنفاق الحكومى الذى يدخل فى حساب الدخل القومى على إنفاق المحليات والولايات ، على الخدمات والسلع الاستهلاكية والاستثمارية . ويُفترض غالباً أن الإنفاق الحكومى متغير خارجى يحدده صانعو السياسة أى الحكومة الفيدرالية ، أما إنفاق حكومات الولايات والمحليات فيمكن اعتباره أقرب إلى الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثمارى .

فمعظم الإنفاق الاستثمارى الحكومى فى الولايات والمحليات يتم تمويله عن طريق إصدار سندات ، ويؤدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف الاقتراض الأمر الذى قد لا يشجع على الاستثمار وإن كان هناك محددات أخرى لمستوى وتوقيت القيام بالمشروعات الحكومية فى الولايات والمحليات ، ومن ثم يكون مدى أهمية سعر الفائدة فى التأثير على الاستثمار أمر غير مؤكد فى الواقع العملى .

ويمكن توضيح آثار التغير فى سعر الفائدة على الطلب الكلى والدخل التوازنى فى ظل النموذج الكينزى البسيط الذى عرضنا له من قبل وذلك بالاستعانة بالشكل البيانى (١) . حيث يُفترض أن الاقتصاد يحقق التوازن فى البداية عند مستوى الدخل $\overline{y}_0$ عندما يكون الطلب الكلى عند E_0 أى $(C + I + G)_0$ وذلك فى ظل مستوى معين لسعر الفائدة r_0 . إذا افترضنا تناقص سعر الفائدة إلى r_1 سينتقل الطلب الكلى إلى أعلى إلى E_1 الذى يساوى $(C + I + G)_1$ وهذا الانتقال يمثل آثار تغير سعر الفائدة على الاستثمار فى قطاع الأعمال والاستثمار العقارى بالإضافة إلى الإنفاق الاستهلاكى على السلع المعمرة فضلاً عن الإنفاق الاستثمارى لحكومات

الولايات والمحليات ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى التوازنى للدخل إلى $\overline{y}_1$.

ومن الواضح أن مدى التغير فى المستوى التوازنى للدخل $(\overline{y}_1 - \overline{y}_0)$ الناشئ من تغير فى سعر الفائدة سيتوقف على حجم أو مقدار الانتقال الذى يحدث فى الطلب الكلى والذى يتوقف على مدى حساسية عناصر الطلب الكلى الذى ناقشناها سابقاً للتغير فى سعر الفائدة . ويلاحظ أن كلما زادت هذه الحساسية كلما زاد مقدار الانتقال فى الطلب الكلى ومن ثم مقدار التغير فى الدخل التوازنى . ولهذا فإن حساسية الطلب الكلى لسعر الفائدة تكون عامل هام لتحديد مدى فعالية السياسة النقدية فى التأثير على المستوى التوازنى للدخل والتى تعمل من خلال سعر الفائدة فى النموذج الكينزى .



آثار انخفاض سعر الفائدة على المستوى التوازنى للدخل

شكل رقم (١)

ب - النظرية الكينزية لسعر الفائدة (العلاقة بين النقود وسعر الفائدة) :

يرى كينز أن النقود تلعب دوراً أساسياً فى تحديد سعر الفائدة ويتضح هذا الدور من صياغته لنظرية تحديد سعر الفائدة . ويبدأ كينز تحليله ببعض الافتراضات المبسطة أهمها أن كل الأصول المالية يمكن أن تنقسم إلى مجموعتين هما النقود والأصول الأخرى غير النقدية والتى سنطلق عليها السندات bonds .

ويمكن تعريف النقود بالمعنى الضيق والتى يُطلق عليها فى الإحصاءات النقدية الرسمية فى الولايات المتحدة (M_1) بأنها تتكون من العملة currency فى التداول بالإضافة إلى الحسابات الجارية بالبنوك (الشيكات) .

وتشمل فئة السندات على السندات الفعلية بالإضافة إلى الأصول المالية الأخرى طويلة الأجل .

ويفترض كينز أن النقود لا تعطى أى عائد أو فائدة بينما السندات هى أصول تعطى فائدة فى شكل مبالغ ثابتة كل فترة زمنية دون استرداد لأصل المبلغ وللتبسيط يُفترض أن السندات متجانسة فى مختلف النواحى .

وعلى ذلك يمكن للفرد تخصيص ثروته المالية (wh) بين نوعين من الأصول هما : النقود (M) والسندات (B) .

وفى أى لحظة زمنية معينة تكون الثروة (wh) ثابتة عند مستوى معين وطالما أن النقود والسندات هما فقط أشكال الاحتفاظ بالثروة فإن المتطابقة التالية لابد وأن تتحقق :

$$wh \equiv B + M \qquad (1)$$

ويلاحظ أن سعر الفائدة التوازنى على السندات ، يتحدد عند المعدل الذى يتساوى عنده الطلب على السندات تماماً مع العرض منها ، وعلى ذلك فإن الوصول إلى نظرية لتحديد سعر الفائدة التوازنى يتطلب دراسة العوامل التى تحدد كل من الطلب والعرض من السندات . ولكن لم يسلك كينز هذا السبيل بالرغم أن التوازن في سوق السندات يتضمن أيضا ، طبقا للمتطابقة (١) ، توازن فى سوق النقود ، لأنه يوجد قرار واحد فقط لتوزيع أو تخصيص الثروة بين السندات والنقود .

فإذا كانت الثروة التى يمتلكها الفرد مساوية ١٠٠٠ دولار ، على سبيل المثال ، فإن قرار الاحتفاظ بـ ٣٠٠ دولار في شكل نقود يُحدد ضمنياً ما يتم الاحتفاظ به فى شكل سندات وهو الجزء الباقى أى ٧٠٠ دولار . وإذا كان الفرد يحقق التوازن بالمستوى الذى يحتفظ به من النقود من ثروته الكلية فإنه سيكون راضياً كذلك بما يحتفظ به من سندات .

أما إذا زاد الطلب على النقود عن العرض منها فهذا يعنى على المستوى الكلى أن الأفراد يحاولون زيادة النسبة من الثروة التى يرغبون الاحتفاظ بها في شكل نقود وهذا هو نفس الشئ إذا قلنا أن العرض من السندات يزيد عن الطلب عليها فهذا يعني أن الأفراد يحاولون تقليل نسبة ما يحتفظون به من الثروة فى شكل سندات .

ومعنى ذلك أن هناك طريقتين لوصف سعر الفائدة التوازني ، على أساس المعدل الذي يساوى بين الطلب والعرض من النقود أو الطلب والعرض من السندات .

ويتضمن التوازن فى إحدى السوقين توازن فى السـوق الآخر (*)
وقد اختـار كينز السـوق النقـدى لأنـه كـان يرغـب فـى تـأكيد العلاقـة بيـن العوامل النقدية وسعر الفائدة . ويمكن توضيح نظرية كينز فى تحديد سعر الفـائدة بالشـكل (٢) حيث افترض أن عـرض النقـود (M_0^s) ثـابت لأنـه يتحدد كمتغير خارجى بواسطة السلطات النقدية (البنك المركزى) ويتحـدد سعر الفائدة التوازنـى (r_0) عنـد المعـدل الـذى يتسـاوى عنـده الطلـب علـى النقود (M^d) مع العرض الثابت منها . وبالتالى يتأثر سعر الفائدة التوازنـى بالعوامل المحددة لكل من العرض والطلب على النقود . وحيث أن العرض النقدى ثابت فإن العامل الرئيسى الذى يحـدده هـو سياسـات السـلطة النقديـة (البنك المركزى) . وننتقل الآن إلى مناقشة العوامل التى تؤثر فى الطلـب على النقود من وجهة نظر كينز .

(*) يمكن توضيح ذلك على النحو التالى :

قيد الثروة بالنسبة للأفراد : $wh \equiv B + L$

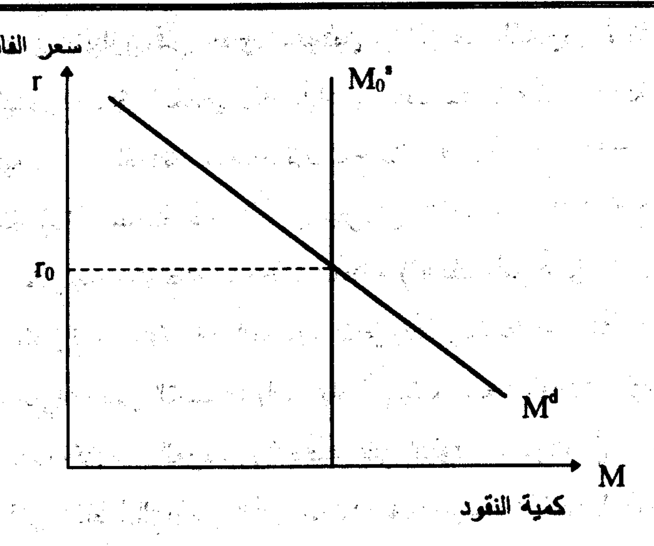
حيث wh الثروة الحقيقية ، B الطلب على السندات ، L الطلب على النقود على مستوى الاقتصاد يجب أن تتحقق المتطابقة التالية :

$$wh \equiv \frac{\bar{M}}{P} + B^s$$

حيث B^s القيمة الحقيقية لعرض السندات ، $\frac{\bar{M}}{P}$ القيمة الحقيقية للعرض النقدى .

$$\therefore \quad B + L = \frac{\bar{M}}{P} + B^s \Rightarrow \quad B + L - \frac{\bar{M}}{P} - B^s = 0$$

$$\left(L - \frac{\bar{M}}{P} \right) + \left(B - B^s \right) = 0$$



تحديد سعر الفائدة التوازنى فى النظرية الكينزية

شكل رقم (٢)

حـ - النظرية الكينزية للطلب على النقود :

يحدد كينز ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود هى المعـاملات ، الاحتيـاط والمضاربة . وفيما يلى نناقش هذه الدوافع على الترتيب .

١ - الطلب على المعاملات : *Transactions Demand*

طالما أن النقود هى وسيط للتبادل فإن الأفراد يرغبون فى الاحتفاظ بها لاستخدامها فى تمويل المعاملات ، وذلك لوجود فجوة بين الحصـول على الدخل والإنفاقات النهائية . وترتبط كمية النقود التـى يحتفـظ بهـا لهـذا الغرض طردياً مع حجم المعاملات التى يقوم بها الأفراد ، وإذا افترضـنا أن الدخل هو مقياس جيـد لحجـم المعـاملات ، فـإن الطلـب علـى النقـود بدافـع المعاملات سيرتبط طردياً أيضاً مع مستوى الدخل . والسـؤال هـو لمـاذا لا يقوم الأفراد بشراء السندات عند تلقى الدخـل ثـم بيعهـا مـرة أخـرى عندمـا

يحين وقت الإنفاق على المعاملات وبذلك يستفيدون من الفائدة التى يحصلون عليها أثناء الاحتفاظ بالسندات ؟

من المحتمل أن تؤدى مصاريف شراء السندات Brokerage Fees وربما عدم الملائمة فى بيعها إلى جعل شراء السندات وخاصة بكميات صغيرة ولفترات قصيرة عملية غير مربحة ، ولذا يقرر الأفراد الاحتفاظ ببعض النقود لغرض إتمام المعاملات .

وربما يؤدى ارتفاع سعر الفائدة إلى تقوية الدافع نحو الاقتصاد فى الأرصدة التى يتم الاحتفاظ بها للمعاملات وتفضيل شراء السندات . ومن ثم فإن الطلب على النقود بدافع المعاملات قد يرتبط عكسياً مع سعر الفائدة فضلاً عن ارتباطه طردياً بمستوى الدخل .

ولم يُعلق كينز أهمية كبيرة على سعر الفائدة عند مناقشته للاحتفاظ بالنقود بغرض المعاملات ، وإن كان له أهمية وخاصة بالنسبة لطلب المعاملات فى قطاع الأعمال ، فالمنشآت التى تزداد فيها حجم المعاملات تستطيع تقليل متوسط ما تحتفظ به من نقود استناداً إلى خبرتها فى إدارة السيولة وسيعتمد ذلك على مستوى سعر الفائدة .

٢ - الطلب على الاحتياط : ***Precautionary Demand***

يعتقد كينز أنه بالإضافة إلى الاحتفاظ بالنقود لغرض المعاملات المخططة فإن هناك بعض الإنفاقات غير المتوقعة تجعل من الضرورى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية لمواجهة الطوارئ المحتملة مثل نفقات العلاج أو نفقات الإصلاح . ويطلق كينز على هذا الدافع " الطلب على النقود بغرض الاحتياط " ويفترض أنه يرتبط طردياً مع الدخل ، وقد يؤدى ارتفاع سعر الفائدة إلى الاقتصاد فيما يحتفظ به من أرصدة نقدية لهذا الغرض .

وحيث أن دافع الاحتياط يماثل دافع المعاملات فإننا سنضعهم معا فى نفس الفئة وهى الطلب على المعاملات والتى قد تكون متوقعة أو غير متوقعة .

٣ - الطلب على المضاربة : *Speculative Demand*

يُعتبر الاحتفاظ بالنقود لغرض المضاربة أهم ما جاء به كينز بالنسبة لتحليل الطلب على النقود . ويتساءل كينز فى البداية لماذا يحتفظ الفرد بأى نقود تزيد عن احتياجات المعاملات والاحتياط علماً بأن السندات تعطى فائدة ، بينما الاحتفاظ بالنقود لا يعطى أى فائدة .

يعتقد كينز أن مثل هذا الطلب الإضافى على الاحتفاظ بالنقود سيكون موجوداً نتيجة لظروف عدم التأكد التى تحيط بأسعار الفائدة فى المستقبل والعلاقة بين التغيرات فى أسعار الفائدة والأسعار السوقية للسندات . فإذا كان متوقعاً أن تتغير أسعار الفائدة فى المستقبل بطريقة تؤدى إلى تحقيق خسائر رأسمالية فى السندات فمن المحتمل أن تقضى هذه الخسائر على ما تحققه السندات من عائد ، وقد يؤدى إلى تفضيل المستثمر الاحتفاظ بالنقود .

مثل هذا الاحتفاظ بالنقود يتم بواسطة أولئك الذين يضاربون Speculating على التغيرات فى سعر الفائدة فى المستقبل .

ولتوضيح الطريقة التى تعمل بها المضاربة نبدأ بتحليل العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى أسعار السندات . دعنا نفترض أن شخصاً ما قام بشراء سند حكومى قيمته السوقية فى تاريخ معين ١٠٠٠ دولار وكان يستحق الحصول على ٥٠ دولار سنوياً نظير ملكيته للسند (أى $\frac{٥٠}{١٠٠٠}$ = ٥ ٪) ولنفترض أن سعر الفائدة السوقى السائد فى ذلك التاريخ هو ٥ ٪

سنويا . والسؤال هو كم يساوى هذا السند إذا أراد الشخص أن يبيعه اليوم ؟

بالطبع هذا يتوقف على سعر الفائدة السوقى الجارى . فإذا كان سعر الفائدة السائد الآن هو ٥ ٪ أى مساوياً للسعر السائد وقت شراء السند ، ففى هذه الحالة فإن السند سيباع بنفس القيمة ١٠٠٠ دولار لأنه سيعطى عائد مساوياً لسعر الفائدة السائد .

إذا افترضنا ارتفاع سعر الفائدة السوقى إلى ١٠ ٪ سنوياً ، عندئذ تكون قيمة السند التى تعطى ٥٠ دولار سنوياً هى ٥٠٠ دولار فقط ($\frac{٥٠}{٥٠٠}$ = ٠,١٠ أى ١٠ ٪) وسيباع السند بخسارة رأسمالية قدرها ٥٠٠ دولار Capital Loss أى أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدى إلى تحقيق خسائر رأسمالية للسندات الموجودة من قبل .

أما إذا انخفض سعر الفائدة السوقى عن السعر السائد وقت شراء السند ولنفترض أنه انخفض من ٥ ٪ إلى ٢ ٪ سنوياً عندئذ سيزداد سعر السند من ١٠٠٠ دولار إلى ٢٥٠٠ دولار لأنه عند هذا السعر سيعطى السند الذى يغل ٥٠ دولار سنوياً عائداً قدره ٢ ٪ ($\frac{٥٠}{٢٥٠٠}$ = ٠,٠٢ أى ٢ ٪) . وهكذا فإن انخفاض أسعار الفائدة يؤدى إلى تحقيق مكاسب رأسمالية للسندات الموجودة من قبل . أى أن هناك علاقة عكسية بين أسعار السندات والتغير فى أسعار الفائدة .

والآن نتساءل عن الكيفية التى يتم على أساسها التفضيل النسبى للنقود والسندات . يمكن التعبير عن العائد المتوقع لكل من الأصلين النقود والسندات على النحو التالى :

العائد على النقود = صفر ⎫ (+) مكاسب رأسمالية متوقعة
العائد المتوقع على السندات ⎬ أو
= مكتسبات الفائدة (r) ⎭ (−) خسائر رأسمالية متوقعة

يلاحظ أن العائد على النقود يكون صفراً لأن مجرد الاحتفاظ بالنقود لا يعطى فائدة (حسب افتراضنا) ، ولأن قيمتها غير خاضعة للمكاسب أو الخسائر الرأسمالية نتيجة تغير سعر الفائدة . أما السند فيعطى معدل فائدة قدره (r) والقيمة المتوقعة للعائد على السند تساوى هذا المعدل للفائدة مضافاً إليه أو مطروحاً منه أى مكاسب أو خسائر رأسمالية متوقعة .

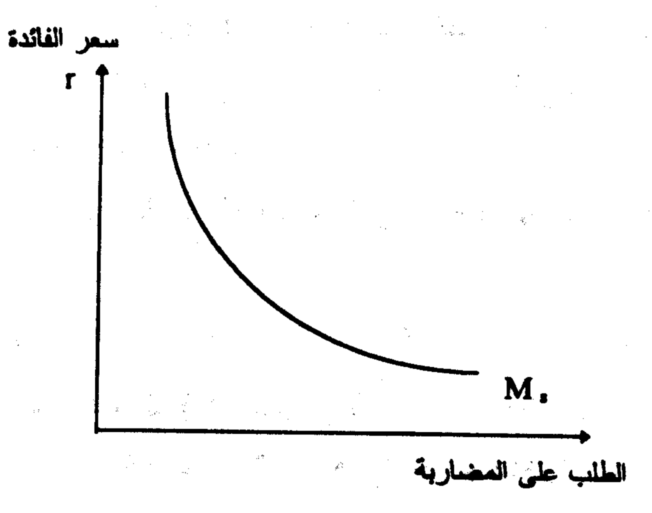
ويتوقع المستثمر الحصول على مكاسب رأسمالية إذا انخفض سعر الفائدة ، بينما يتوقع الحصول على خسائر رأسمالية إذا ارتفع سعر الفائدة . ويعتبر عدم التأكد الذى يحيط بمسلك سعر الفائدة فى المستقبل مسألة أساسية بالنسبة للتحليل الكينزى .

فإذا افترضنا أن المستثمر توقع انخفاض سعر الفائدة عندئذ سيرتفع العائد المتوقع للسندات ، حيث أنها تعطى فائدة بالإضافة إلى توقع تحقيق مكاسب رأسمالية ، وعندئذ تكون السندات هى الأكثر تفضيلاً . أما إذا توقع ارتفاع سعر الفائدة ، فمن المحتمل أن تزيد أو تقضى الخسائر الرأسمالية المتوقعة فى قيمة السندات على المكتسبات من الفائدة ، وقد يكون العائد المتوقع فى مثل هذه الحالات سالباً وستكون النقود هى الأصل الأكثر تفضيلاً .

ويطلق كينز على النقود التى يحتفظ بها نتيجة توقع انخفاض أسعار السندات (ارتفاع أسعار الفائدة) الطلب على النقود بغرض المضاربة . أى أن هناك علاقة بين مستوى كمية النقود المطلوبة والتغيرات المتوقعة

فى سعر الفائدة فى المستقبل . وقد حول كينز هذا إلى علاقة بين الطلب على النقود ومستوى سعر الفائدة على أساس افتراض تصور معين يتم على أساسه عمل التوقعات بتغيرات سعر الفائدة فى المستقبل من جانب المستثمرين . وقد افترض كينز أن المستثمرين يكون لديهم تصور معين بالنسبة للمستوى الطبيعى Normal لسعر الفائدة ، وعندما يكون سعر الفائدة الفعلى أعلى من المستوى الطبيعى يتوقع المستثمرون انخفاضه ، وعندما يكون السعر الفعلى أقل من المستوى الطبيعى يتوقع المستثمرون ارتفاع سعر الفائدة .

ويوضح الشكل رقم (٣) الطلب الكلى على الأرصدة المخصصة للمضاربة ، ويلاحظ أنه يعكس الزيادة التدريجية فى الطلب نتيجة الانخفاضات المتتالية فى أسعار الفائدة . ويقل انحدار منحنى الطلب على المضاربة (M_s) ويكاد يكون أفقياً عند الأسعار المنخفضة جداً للفائدة حيث



الطلب الكلى على أرصدة المضاربة

شكل رقم (٣)

يكون هناك توقع عام بتحقيق خسائر رأسمالية تزيد على مكتسبات الفائدة ، وعند هذا المعدل يتم الاحتفاظ بأية إضافات للثروة فى شكل نقود حيث لا يتوقع أن ينخفض سعر الفائدة عن هذا المستوى ، ويُطلق كينز على هذه الحالة " مصيدة السيولة Liquidity Trap " .

٤ - الطلب الكلى على النقود : *The Total Demand for Money*

للحصول على دالة الطلب الكلى للنقود نأخذ فى الاعتبار أنواع الطلب الثلاثة السابق الإشارة إليها وهى الطلب على المعاملات والاحتياط والمضاربة . وقد رأينا أن الطلب على المعاملات والاحتياط يتغير طردياً مع الدخل وعكسياً مع سعر الفائدة ، بينما الطلب على المضاربة يتغير عكسياً مع سعر الفائدة .

ويمكن كتابة دالة الطلب الكلى للنقود على النحو التالى :

$$M^d = L(y, r) \qquad (3)$$

حيث y مستوى الدخل ، r سعر الفائدة ، وتؤدى الزيادة فى الدخل إلى زيادة الطلب على النقود ، كما يؤدى ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الطلب على النقود .

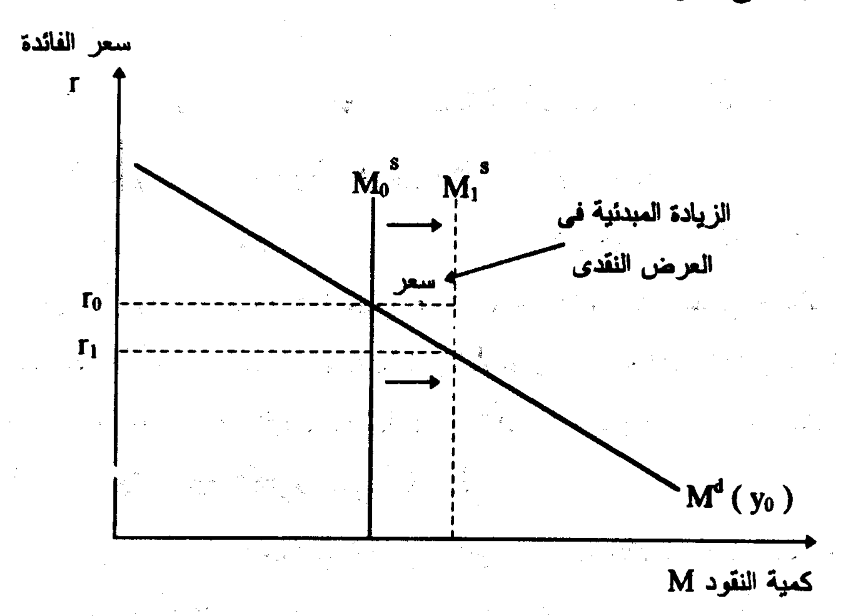
وإذا افترضنا أن دالة الطلب الكلى خطية فيمكن كتابتها على النحو التالى :

$$M^d = C_0 + C_1 y - C_2 r \qquad C_1 > 0, C_2 > 0 \qquad (4)$$

وتُمثل المعادلة (٤) بيانياً بخط مستقيم ، وتمثل C_1 الزيادة فى الطلب على النقود الناشئة من الزيادة فى الدخل بوحدة واحدة ، كما تمثل C_2 الكمية التى يقل بها الطلب على النقود نتيجة للزيادة فى سعر الفائدة بوحدة واحدة ، وتمثل C_0 مقدار ثابت .

د - آثار الزيادة فى كمية النقود :

يوضح الشكل (٤) آثار الزيادة فى عرض النقود على التوازن فى السوق النقدى بافتراض أن دالة الطلب الكلى على النقود خطية كما هى مبينة فى المعادلة (٤) . ويلاحظ أن دالة الطلب M^d تكون سالبة الميل بالنسبة لسعر الفائدة ، فالانخفاض فى سعر الفائدة يؤدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من النقود وحتى لا يتغير وضع دالة الطلب نفترض وجود مستوى معين من y_0 . وهذا يعنى أن الزيادة فى مستوى الدخل تؤدى إلى زيادة الطلب على النقود عند سعر فائدة معين وتؤدى إلى انتقال منحنى الطلب على النقود جهة اليمين .



آثار الزيادة فى العرض النقدى على التوازن فى سوق النقود

شكل رقم (٤)

يفترض فى الشكل (٤) أن العرض النقدى متغير خارجى يتحدد بالسياسة النقدية ولذا يكون رأسياً ويُمثل فى البداية بالخط M_0^s .

إذا حدثت زيادة فى العرض النقدى إلى المستوى الممثل بـ M_1^s يحدث فائض فى العرض النقدى عند التوازن المبدئى لسعر الفائدة الممثل بـ (r_0) وعند هذا المستوى من سعر الفائدة لا يرغب الأفراد بالاحتفاظ بالنقود الجديدة . ولذا يحاولون تقليل ما يحتفظون به من النقود بشراء السندات . ويؤدى الزيادة فى الطلب على السندات إلى تخفيض سعر الفائدة الذى تُعرض به السندات للبيع (ارتفاع أسعار السندات) ويترتب على انخفاض سعر الفائدة زيادة الطلب على النقود حتى نصل إلى مستوى توازنى جديد عند سعر الفائدة (r_1) .

هـ - تأثير وجود عائد لبعض أشكال النقود على افتراضات النظرية الكينزية بخصوص الطلب على النقود :

لوحظ فى السنوات الأخيرة أن بعض مكونات العرض النقدى التى يحتفظ بها الأفراد أصبحت تعطى عائد أو فائدة وذلك على خلاف الافتراض القائل بأن السندات وحدها هى الأصول الوحيدة التى تعطى فائدة interest-bearing asset ، طبقاً للنظرية الكينزية والسؤال ما هو تأثير ذلك على دالة الطلب الكينزية على النقود ؟

أحد تعريفات العرض النقدى الذى تأخذ به الإحصاءات النقدية الرسمية فى الولايات المتحدة هو (M_1) ويتكون من العملة فى التداول ، الشيكات السياحية (بند صغير نسبياً) ،الودائع تحت الطلب (حساب الشيكات المنتظمة) وتُمثل هذه المكونات معاً حوالى $\frac{٢}{٣}$ العرض النقدى لـ M_1 فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٤ وهى لا تعطى عائد أو فائدة ،

أما الودائع الأخرى بالشيكات other checkable deposits فيمكن للبنوك والمؤسسات التى تقبلها دفع فوائد عليها .

تتنبأ النظرية الكينزية – فى ظل افتراض عدم تحقيق النقود لفائدة – أن ارتفاع أسعار السندات لابد وأن يؤدى إلى تناقص طلب الأفراد على النقود لتحولهم إلى السندات [أنظر المعادلة (٤) أو الشكل البيانى رقم (٤)] .

وعلى الرغم من صلاحية هذا الافتراض بالنسبة لمعظم مكونات العرض النقدى M_1 إلا أنه مشكوك فيه بالنسبة للجزء من العرض النقدى الذى يُسمح فيه بفائدة للنقود – والذى تتزايد بتزايد أسعار الفائدة على السندات .

وإن كان من غير المتوقع أن تزيد الفائدة على هذه الودائع بنفس القدر الذى تزيد به أسعار الفائدة على السندات وذلك لوجود بعض المصاريف المرتبطة بتوفير هذه الودائع فضلاً عن التزام البنوك بتجنب (تخصيص) نسبة معينة من هذه الودائع (حوالى ١٠ ٪) كاحتياطيات لا تحصل البنوك مقابلها على أية فائدة .

وعلى ذلك إذا ارتفع سعر الفائدة على السندات بنسبة ١ ٪ على سبيل المثال سترتفع الفائدة على ودائع الشيكات بأقل من ١ ٪ وهكذا سيكون سعر الفائدة النسبى على السندات أعلى ومن ثم سيظل هناك حافز للانتقال من النقود إلى السندات .

ونخلص من هذه المناقشة إلى أن الافتراض الكينزى بخصوص سالبية ميل منحنى الطلب على النقود لا يزال صحيحاً بالرغم من تحقيق بعض أشكال النقود لفائدة أو لعائد فى الوقت الراهن ، وهذا بالطبع لا يعنى

إغفال أهمية الآثار الناشئة عن وجود هذه الأشكال من وجهة نظر السياسة النقدية .

٢ - نموذج *IS - LM* :

The IS - LM Curve Model

رأينا كيف تؤدى التغيرات فى العرض النقدى إلى تغيرات فى سعر الفائدة فى السوق النقدى (شكل رقم ٤) ، وكذلك رأينا كيف تؤدى التغيرات فى سعر الفائدة إلى تغيرات فى الطلب الكلى ومستوى الدخل فى سوق الإنتاج (شكل رقم ١) .

والسؤال هو : هل يمكن معرفة أثر التغير فى العرض النقدى على كل من القيمة التوازنية للدخل وسعر الفائدة فى كل من السوق النقدى وسوق الإنتاج بالجمع بين شكل رقم (٤) وشكل رقم (١) معاً ؟

الإجابة بالنفى لأن السوق النقدى يفترض تثبيت مستوى الدخل (عند y_0) حتى يمكن تثبيت موقع منحنى الطلب على النقود ، وبالتالى فإن انخفاض سعر الفائدة من r_0 إلى r_1 يؤدى إلى زيادة مستوى الدخل من y_0 إلى y_1 (سوق الإنتاج) ومن ثم يزيد الطلب على النقود ويرتفع سعر الفائدة فى اتجاه (r_0) وبالتالى يحدث تغير آخر فى مستوى الدخل .. وهكذا .

(تغير سعر الفائدة ← تغير مستوى الدخل ← تغير الطلب على النقود ← تغير سعر الفائدة ← تغير مستوى الدخل ....) .

إن مهمتنا الآن هى محاولة إيجاد القيم التوازنية لكل من الدخل وسعر الفائدة التى تحقق التوازن فى كل من السوق النقدى وسوق الإنتاج فى نفس الوقت باستخدام إطار جديد للتحليل وهو ما يُعرف بنموذج (IS-LM) وسنحاول إيجاد التوفيقات من الدخل وسعر الفائدة التى تحقق

التوازن فى السوق النقدى (LM) مع تجاهل التوازن فى السوق السلعى ، ثم إيجاد التوفيقات من الدخل وسعر الفائدة التى تحقق التوازن فى السوق السلعى (IS) مع تجاهل السوق النقدى ، ثم نبحث عن التوليفة الوحيدة من الدخل وسعر الفائدة التى تحقق التوازن فى كل من السوقين معاً وذلك بالجمع بين منحنى LM ومنحنى IS معاً فى شكل واحد ، وذلك بافتراض ثبات العرض النقدى والإنفاق الحكومى والضرائب عند مستويات معينة وكذلك افتراض ثبات المؤثرات الخارجية (التلقائية) التى تؤثر على الدخل وسعر الفائدة (مثل حالة التوقعات التى تؤثر على الاستثمار) .

أ - توازن السوق النقدى (منحنى *LM*)

Money Market Equilibrium (The LM Curve)

١ - كيف نشتق منحنى *LM* ؟

رأينا أن الطلب على النقود فى النموذج الكينزى يرتبط طردياً مع الدخل بسبب وجود الطلب على المعاملات ، كما يرتبط الطلب على النقود عكسياً مع سعر الفائدة نتيجة وجود الطلب على المضاربة ، وكذلك نتيجة تناقص الأرصدة المخصصة للمعاملات عند أى مستوى من الدخل نتيجة ارتفاع سعر الفائدة (ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية لتمويل المعاملات) .

وأمكن التعبير عن دالة الطلب على النقود على الصورة التالية :

$$M^d = L(y, r) \qquad (3)$$

وإذا كانت العلاقة خطية تأخذ دالة الطلب على النقود المعادلة التالية :

$$M^d = C_0 + C_1 y - C_2 r \qquad C_1 > 0, C_2 > 0 \qquad (4)$$

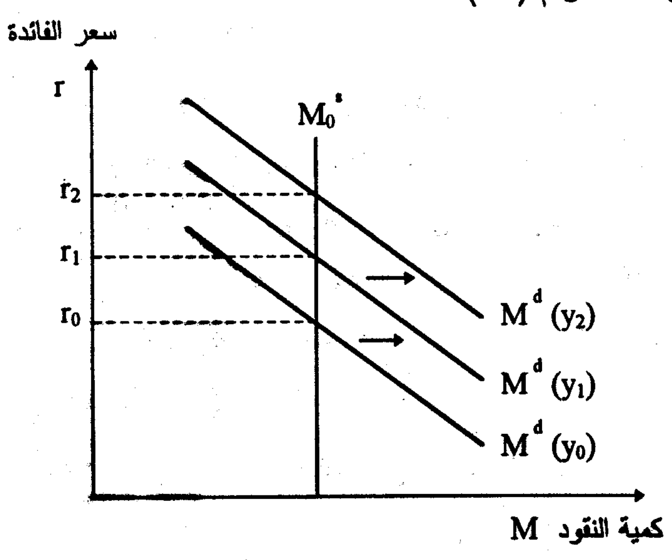
ولإيجاد التوفيقات المختلفة لكل من سعر الفائدة (r) ومستوى الدخل (y) التى تحقق التوازن فى السوق النقدى ، يجب مساواة الطلب على النقود مع العرض النقدى الثابت M_0^s .

ويُطلق على هذه التوليفات LM حيث يشير L إلى الطلب على النقود بالمعادلة (٣) كما يشير M إلى رصيد العرض النقدى .

ويمكن الحصول على معادلة LM بافتراض أن دالة الطلب على النقود خطية (المعادلة رقم ٤) ، على النحو التالى :

$$M_0^s = M^d = C_0 + C_1 y - C_2 r \qquad (5)$$

ويمكن توضيح التوازن فى السوق النقدى بتمثيل المعادلة رقم (٥) بيانياً فى الشكل رقم (٥) .

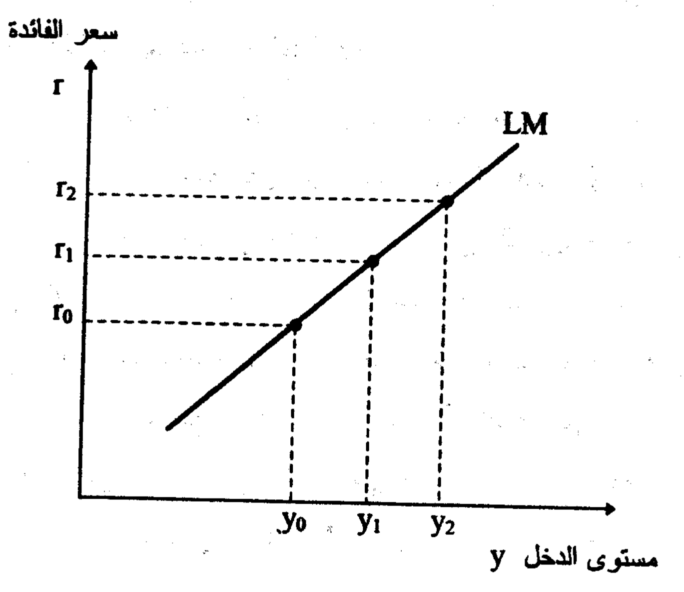


التوازن فى السوق النقدى

شكل رقم (٥)

يلاحظ من شكل رقم (٥) لتوازن السوق النقدى أن ارتفاع مستوى الدخل من y_0 إلى y_1 إلى y_2 يؤدى إلى انتقال منحنيات الطلب على النقود إلى أعلى وارتفاع سعر الفائدة التوازنى من r_0 إلى r_1 إلى r_2 حيث تتقاطع منحنيات الطلب على النقود مع منحنى العرض النقدى الثابت عند المستوى M_0^s .

وبرصد النقاط التوازنية لكل من سعر الفائدة والدخل عند المستويات المختلفة (y_0 , r_0) ، (y_1 , r_1) ، (y_2 , r_2) فى الشكل رقم (٧) يمكن اشتقاق منحنى LM الذى يمر بهذه النقاط والنقاط المماثلة التى تبين التوازن فى السوق النقدى . ويتضح أن منحنى LM يكون موجب الميل حيث يتجه إلى أعلى جهة اليمين مبيناً أن التوازن فى السوق النقدى عند مستويات أعلى من الدخل يحدث عند مستويات أعلى من سعر الفائدة .



اشتقاق منحنى LM

شكل رقم (٦)

وتفسير ذلك أن زيادة مستوى الدخل (على سبيل المثال من y_0 إلى y_1) تؤدى إلى زيادة الطلب على النقود عند سعر فائدة معين لأن الطلب على النقود بدافع المعاملات يرتبط طردياً بمستوى الدخل . ولاستعادة الطلب عند المستوى الذى يتساوى مع العرض النقدى الثابت يجب ارتفاع سعر الفائدة (إلى r_1 بدلاً من r_0) ، ومن ثم يقل الطلب على النقود بدافع المضاربة ويستمر ذلك حتى يتساوى النقص فى الطلب بدافع المضاربة مع الزيادة فى الطلب على المعاملات التى نشأت من الزيادة المبدئية فى الدخل .

٢ - العوامل التى تحدد ميل منحنى *LM* :

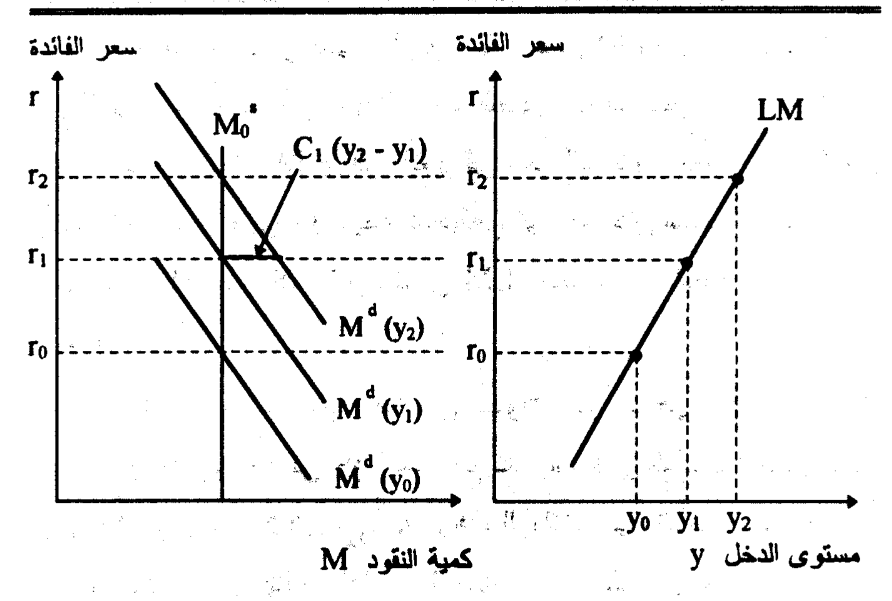
رأينا أن منحنى LM يكون ميله موجب ونريد أن نتعرف الآن على العوامل التى تحدد قيمة هذا الميل أو الانحدار ، وستتضح أهمية ذلك لاحقاً عند مناقشة آثار السياسات المالية والنقدية التى تؤثر على مستوى الدخل وسعر الفائدة طبقاً لنموذج IS-LM .

ونبدأ أولاً بمناقشة تأثير مدى حساسية الطلب النقدى بدافع المعاملات للتغيرات فى الدخل على ميل منحنى LM . فإذا افترضنا زيادة الدخل بالمقدار Δy (من y_0 إلى y_1) ، يترتب على ذلك زيادة محفوزة فى الطلب على النقود قدرها $C_1 \Delta y$ حيث C_1 تمثل الزيادة فى الطلب على النقود بدافع المعاملات الناشئة من الزيادة فى الدخل بوحدة واحدة (راجع المعادلة رقم ٣) . وسيرتفع سعر الفائدة بدرجة كافية حتى يلغى تأثير الزيادة المحفوزة في الدخل على الطلب على النقود . وكلما ارتفعت قيمة C_1 أى كلما زاد الطلب على النقود الناشئ من زيادة الدخل بوحدة واحدة يزيد مقدار الارتفاع فى سعر الفائدة اللازم لتقليل الطلب على النقود حتى يتعادل مع العرض النقدى الثابت . ومن ثم يكون منحنى LM أكثر انحداراً .

أما العامل الآخر الذى يؤثر فى ميل منحنى LM فى ظل قيمة معينة لـ C_1 هو مدى حساسية أو مرونة الطلب النقدى لتغيرات سعر الفائدة (C_2) أى نسبة التغير فى الطلب النقدى إلى التغير فى سعر الفائدة ($-C_2 = \frac{\Delta M^d}{\Delta r}$) وكلما انخفضت المرونة (القيمة المطلقة) أى كلما كان منحنى الطلب على النقود شديد الانحدار كلما كان منحنى LM أيضاً شديد الانحدار ، والعكس صحيح .

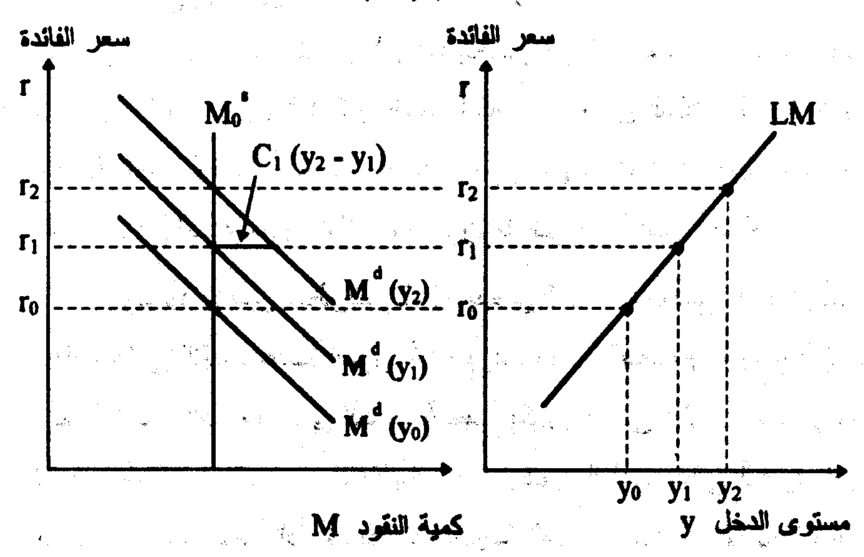
ولتوضيح ذلك دعنا نفترض حدوث تغيرات فى مستوى الدخل النقدى من y_0 إلى y_1 إلى y_2 ومن ثم تغيرات فى الطلب النقدى من $M^d_{(y_0)}$ إلى $M^d_{(y_1)}$ إلى $M^d_{(y_2)}$ وهذه الزيادات فى الدخل ستؤدى إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات بالمقدار $C_1\ (y_1 - y_0)$ ، $C_1\ (y_2 - y_1)$ على الترتيب ، فإذا كانت قيمة C_2 المطلقة صغيرة فلابد من حدوث ارتفاع كبير فى سعر الفائدة حتى يتعادل الطلب على النقود مع العرض النقدى الثابت عند M_0^s وهذا ينعكس فى كون منحنى الطلب على النقود وكذلك منحنى LM أكثر انحداراً كما يتضح من الشكل رقم (٧) ، والحالة العكسية لذلك يوضحها الشكل رقم (٨) حيث ترتفع مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة ، ويكون منحنى LM أكثر انبساطاً .

وتوجد حالتين متطرفتين لميل منحنى LM ، الأولى عندما يكون الطلب على النقود عديم المرونة لتغيرات سعر الفائدة (مرونة الطلب بالنسبة لسعر الفائدة تساوى الصفر) حيث يكون منحنى LM رأسياً وهذه تُعرف بالحالة الكلاسيكية . والثانية عندما يكون الطلب على النقود كبير الحساسية لتغير سعر الفائدة وتقترب درجة المرونة من ما لانهاية وهذه تُعرف بحالة فخ السيولة فى النظرية الكينزية حيث يكون منحنى LM أفقياً .



انخفاض مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة

شكل رقم (٧)



ارتفاع مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة

شكل رقم (٨)

وفيما يلى نوضح كل من الحالتين :

منحنى LM الرأسى (الحالة الكلاسيكية) :

إذا افترضنا أن الطلب على النقود عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، (أى أن قيمة C_2 فى المعادلة رقم (٤) تساوى الصفر) ، وإذا بدأنا من وضع مبدئى للتوازن (مستوى معين من الدخل وسعر الفائدة) ثم زاد الدخل وزاد الطلب على النقود يكون السؤال ما هو الارتفاع اللازم فى سعر الفائدة لاستعادة التوازن فى السوق النقدى حتى يقل الطلب ليتعادل مع العرض النقدى الثابت ؟

طالما أن الطلب على النقود لا يتأثر بسعر الفائدة فإن أى ارتفاع فى سعر الفائدة لن يؤدى إلى تقليل الطلب على النقود بدافع المضاربة أو المعاملات ، ويترتب على ذلك وجود مستوى واحد للدخل يتحقق عنده التوازن فى السوق النقدى .

ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :

بوضع C_2 مساوية للصفر فى المعادلة رقم (٤) نحصل على :

$$M^d = C_0 + C_1 y$$

معادلة LM هى التى نحصل عليها عندما $M^d = M_0^s$ ، أى :

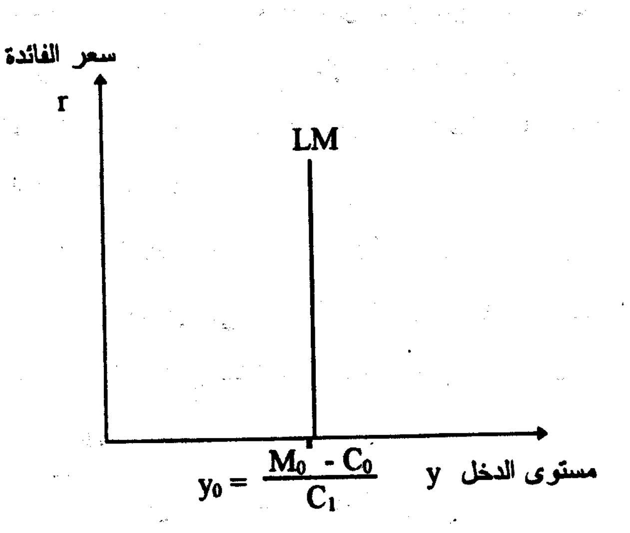
$$M_0^s = C_0 + C_1 y$$

أى يتحقق التوازن عندما يكون مستوى الدخل :

$$y = \frac{M_0^s - C_0}{C_1} \qquad (6)$$

وحيث أن M_0^s , C_0 , C_1 ثوابت فإن y تكون عبارة عن رقم معين .

وعند تمثيل LM بيانياً فى هـذه الحالـة يـأخذ شـكل الخـط المستقيم الرأسى كما هو موضح بالشكل البيانى رقم (٩) ، والسبب فى تسمية هـذه الحالة بالحالة الكلاسيكية هو أن الطلب على النقود فى النظريـة الكلاسـيكية يعتمد فقط على مستوى الدخل وليس سعر الفائدة ، بينما فـى النظريـة الكينزيـة يُفترض أن دالة الطلب على النقود تكون دالة عكسية فى سعر الفائدة .



الحالة الكلاسيكية لمنحنى LM الرأسى

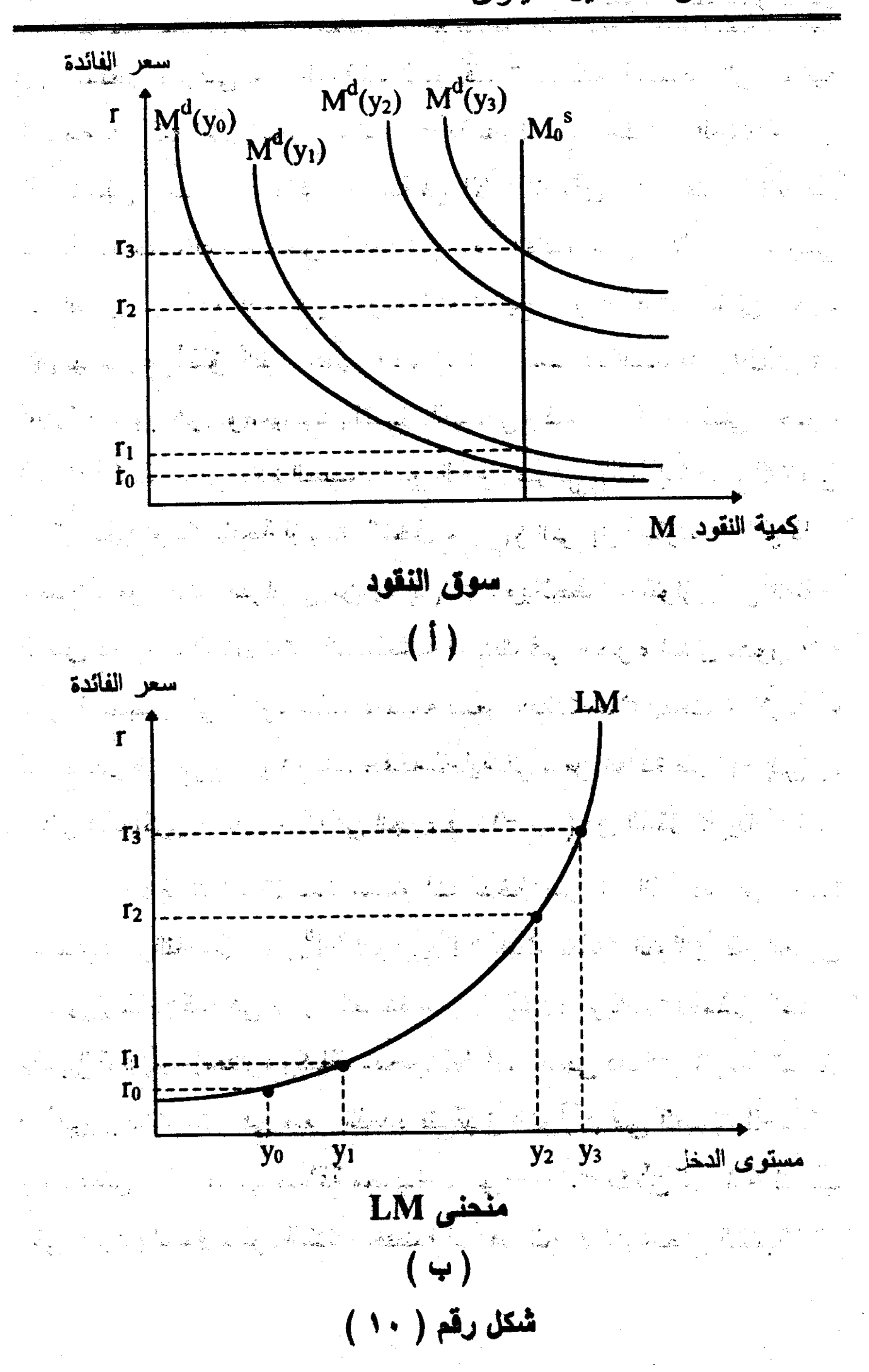
شكل رقم (٩)

منحنى LM الأفقى (مصيدة السيولة) :

أما الحالة المتطرفة الأخرى فهى حالة المرونة العالية جداً للطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة بحيث تقترب من ما لانهايـة . ولكـن مـا الذى يسبب ذلك ؟ رأينا من مناقشتنا للنظريـة الكينزيـة للطلب علـى النقـود بدافع المضاربة أنه كلما أصبح سعر الفائدة منخفضاً بدرجـة كبيرة بالنسبة لما يُعتقد أنه طبيعى ، عندئذ يوجد شعور قوى باحتمال ارتفاع سعر الفـائدة

فى المستقبل ، وفى هذا الموقف الذى قد تزيد فيه الخسائر الرأسمالية الناجمة عن انخفاض أسعار السندات - بالمقارنة مع المكاسب الضئيلة من الفائدة على السندات - يرغب العامة فى الاحتفاظ بأى زيادة فى الأرصدة النقدية إذا حدث أى انخفاض طفيف فى سعر الفائدة عن هذا الحد . وفى هذا المدى من الانخفاض فى سعر الفائدة تصبح مرونة الطلب على النقود لانهائية ، وقد أطلق كينز على هذه الحالة "مصيدة السيولة Liquidity Trap " . ويمكن توضيحها بالشكل البيانى رقم (١٠) ، فى الجزء (١٠-أ) نفترض زيادة الطلب على النقود من $M^d_{(y_0)}$ إلى $M^d_{(y_1)}$ فى سوق النقود وذلك نتيجة لزيادة الدخل من y_0 إلى y_1 ويترتب على ذلك ارتفاع سعر الفائدة التوازنى من r_0 إلى r_1 . ويلاحظ أن التوازن فى السوق النقدى عند هذه المستويات المنخفضة يحدث فى الجزء الذى تكون فيه مرونة الطلب على النقود عالية بالنسبة لسعر الفائدة حيث يتطلب الارتفاع فى الدخل من y_0 إلى y_1 زيادة طفيفة للغاية فى سعر الفائدة من r_0 إلى r_1 وعلى ذلك يكون منحنى LM فى الجزء (١٠- ب) من الشكل تقريباً أفقياً .

وإذا قارنا ذلك بزيادة مستويات الدخل من y_2 إلى y_3 أى بزيادة الطلب على النقود من $M^d_{(y_2)}$ إلى $M^d_{(y_3)}$ حيث يتطلب التوازن فى السوق النقدى ارتفاع أكبر فى سعر الفائدة من r_2 إلى r_3 ويكون منحنى الطلب على النقود أشد انحداراً وكذلك منحنى LM . ومعنى ذلك أن زيادة الدخل تتطلب زيادات أكبر فى سعر الفائدة لتحقيق التوازن فى السوق النقدى ، وهذا يعنى أننا لسنا فى منطقة مصيدة السيولة حيث تكون مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة فى هذا الجزء من منحنى الطلب .



سوق النقود

(أ)

منحنى LM

(ب)

شكل رقم (١٠)

٣ - العوامل التى تؤدى إلى انتقال منحنى LM :

يوجد عاملين لانتقال منحنى LM هما التغيرات فى رصيد العرض النقدى الثابت كمتغير خارجى ، ثم التغيرات فى دالة الطلب على النقود . ويعتبر الرصيد النقدى متغير من أدوات السياسة policy variable فعدما تتغير السياسة النقدية يتم تحديد الرصيد النقدى عند مستوى جديد .

أما التغيرات فى دالة الطلب على النقود فيقصد بها التغير فى كمية النقود المطلوب الاحتفاظ بها عند مستويات معينة من الدخل وسعر الفائدة وهو ما يطلق عليها كينز تفضيل السيولة liquidity preference .

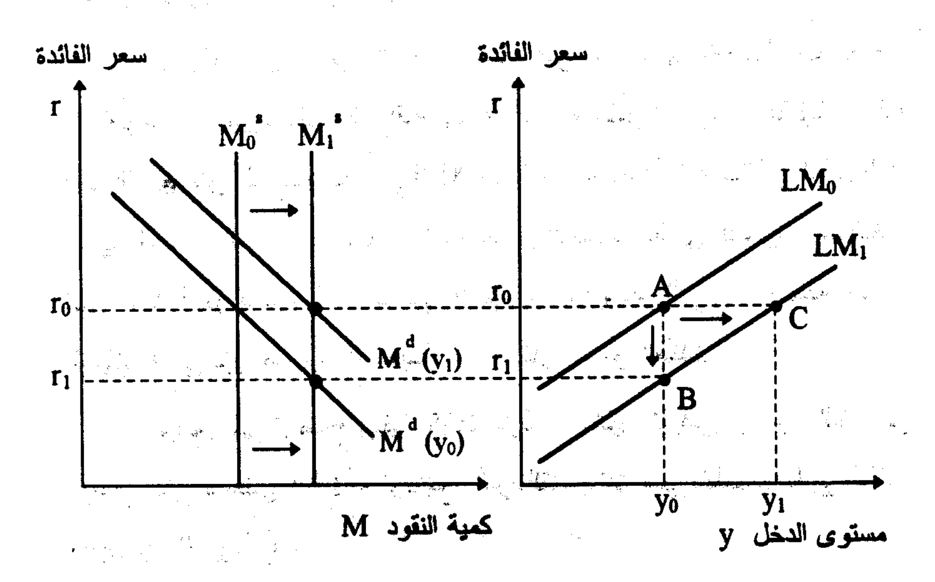
وكمثال على التغيرات فى الطلب على النقود أو تفضيل السيولة ، إذا افترضنا وجود ظروف اقتصادية غير مستقرة وترتب عليها زيادة احتمال تعرض المؤسسات إلى الإفلاس . فى هذه الحالة تكون المخاطرة عالية للاحتفاظ بالسندات وعندئذ سيزيد الطلب على النقود وستتغير تفضيلات الأفراد من السندات إلى النقود ، مما يؤدى إلى زيادة كمية النقود المطلوبة فى ظل مستويات معينة من الدخل وسعر الفائدة .

وفيما يلى نوضح بيانياً كيف تؤثر التغيرات فى رصيد العرض النقدى على منحنى LM ثم نوضح أثر التغيرات فى الطلب على النقود (تفضيل السيولة) .

التغيرات فى الرصيد النقدى :

إذا بدأنا من رصيد للعرض النقدى يعادل M_0^s حيث يرتبط به منحنى LM_0 ، فإذا كان الطلب على النقود ممثلاً بـ $M^d(y_0)$ يكون سعر الفائدة التوازنى فى سوق النقود r_0 وذلك عند مستوى الدخل y_0 (شكل ١١-أ) ،

وتمثل التوليفة r_0 ، y_0 بالنقطة A على منحنى LM_0 كما يتضح من الشكل (١١- ب) . إذا زاد العرض النقدى إلى المستوى M_1^s ينخفض سعر الفائدة التوازنى إلى r_1 وذلك عند نفس مستوى الدخل التوازنى السابق y_0 . وتفسير ذلك أنه فى ظل ثبات مستوى الدخل وزيادة العرض النقدى لابد من انخفاض سعر الفائدة حتى يزيد الطلب على النقود بدافع المضاربة والمعاملات إلى المستوى الذى يتعادل مع العرض النقدى الجديد ، وهذا يعنى انتقال منحنى LM_0 إلى أسفل جهة اليمين إلى LM_1 حيث يرتبط مستوى الدخل y_0 بسعر فائدة أقل r_1 وتنتقل من النقطة A على المنحنى LM_0 إلى النقطة B على المنحنى LM_1 .



منحنى LM (أ)   سوق النقود (ب)

أثر التغير فى رصيد العرض النقدى على منحنى LM

شكل رقم (١١)

ويمكن إعطاء تفسير بديل لانتقال منحنى LM نتيجة زيادة العرض النقدى ، فإذا بدأنا من التوازن المبدئى عند (A) حيث سعر الفائدة r_0 ومستوى الدخل y_0 والممثل بالنقط A على المنحنى LM_0 ، فلكى يظل سعر الفائدة التوازنى عند r_0 لابد من زيادة مستوى الدخل وبالتالى الطلب على النقود إلى المستوى $M^d_{(y_1)}$ ، أى أنه فى ظل مستوى معين من سعر الفائدة يؤدى زيادة العرض النقدى إلى زيادة مستوى الدخل وبالتالى ينتقل منحنى LM_0 إلى LM_1 وتنتقل من النقطة A إلى النقطة C حيث C تقع أفقيا يمين النقطة A .

وتلخيص ما سبق هو أن زيادة رصيد العرض النقدى يؤدى إلى انتقال منحنى LM إلى أسفل جهة اليمين كما أن انخفاض العرض النقدى سيؤدى إلى انتقال منحنى LM إلى أعلى جهة اليسار .

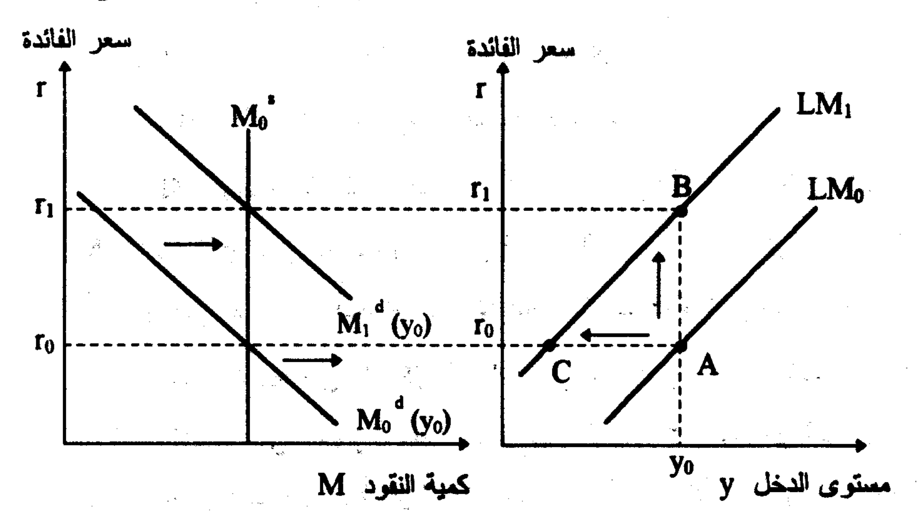
التغيرات فى الطلب على النقود (تفضيل السيولة) :

لكى نوضح أثر التغيرات فى الطلب على النقود – على منحنى LM ، دعنا نفترض حدوث زيادة فى الطلب النقدى عند مستوى معين من الدخل وسعر الفائدة ، وأحد أسباب ذلك هو انخفاض الثقة فى السندات .

وكما يتضح من الشكل (١٢) فى الجزء (أ) من الشكل كان التوازن المبدئى فى سوق النقود عند سعر فائدة r_0 ومستوى الدخل y_0 حيث منحنى العرض النقدى M_0^s ومنحنى الطلب على النقود $M_0{}^d{}_{(y_0)}$ ويمكن تمثيل هذه التوليفة بالنقطة A على المنحنى LM_0 فى الجزء (ب) من الشكل (١٢) . فإذا انتقلت دالة الطلب على النقود إلى $M_1{}^d{}_{(y_0)}$ حيث يزداد الطلب على النقود عند مستوى معين من الدخل (y_0) ويتطلب تحقيق التوازن فى السوق النقدى عند هذا المستوى من الدخل سعر فائدة أعلى

(r_1) وتمثل هذه التوليفة (y_0 , r_1) بالنقطة B على المنحنى LM_1 الذى يقع أعلى وجهة اليسار من LM_0 . أى أن زيادة الطلب على النقود أدى إلى الانتقال من A إلى B .

وبطريقة بديلة فلكى نحافظ على المستوى التوازنى لسعر الفائدة عند r_0 فى السوق النقدى بعد حدوث زيادة فى الطلب على النقود لابد من تخفيض مستوى الدخل إلى مستوى دون المستوى y_0 وهذا يؤدى إلى انتقال منحنى LM من LM_0 إلى LM_1 حيث تمثل هذه التوليفة بالنقطة C التى تقع إلى يسار النقطة (A) وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١٢) ، وهكذا فإن الزيادة فى الطلب على النقود عند مستوى معين من الدخل وسعر الفائدة تؤدى إلى انتقال منحنى LM إلى أعلى جهة اليسار والعكس صحيح .



السوق النقدى **منحنى LM**

(أ) **(ب)**

تأثير التغيرات فى الطلب على النقود على منحنى LM

شكل رقم (١٢)

ب - توازن سوق الإنتاج (منحنى IS) :

Product Market Equilibrium (The IS Curve)

١ - اشتقاق منحنى IS :

نعلم أن شرط التوازن فى سوق الإنتاج هو :

$$y = C + I + G \quad (7)$$

أو :

$$I + G = S + T \quad (8)$$

والمنحنى أو الجدول الذى يُعبر عن توازن سوق الإنتاج يُرمز إليه بمنحنى IS [١] وغالباً ما يشتق من صيغة التوازن التى تصورها المعادلة الثانية على الرغم من أنه يمكن الوصول إلى نفس النتائج من المعادلة الأولى .

وسنحاول إيجاد التوفيقات المختلفة للدخل وسعر الفائدة التى تحقق التوازن فى سوق الإنتاج ثم نوضح بعد اشتقاق منحنى IS العوامل التى تؤثر فى ميل المنحنى وكذلك العوامل التى تؤدى إلى انتقاله .

دعنا نبدأ من حالة مبسطة حيث نتجاهل وجود القطاع الحكومى (أى أن الإنفاق الحكومى G والضرائب T تكون مساوية للصفر) .

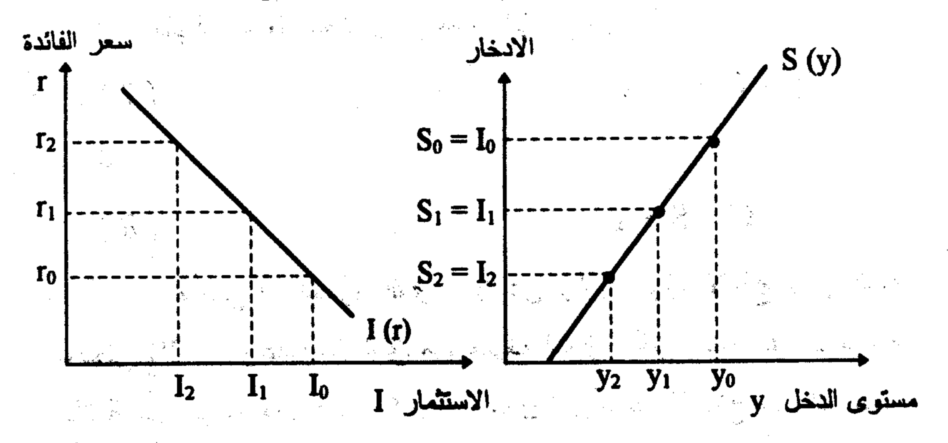
ويمكن إعادة كتابة المعادلة (٨) على النحو التالى :

$$I(r) = S(y) \quad (9)$$

---

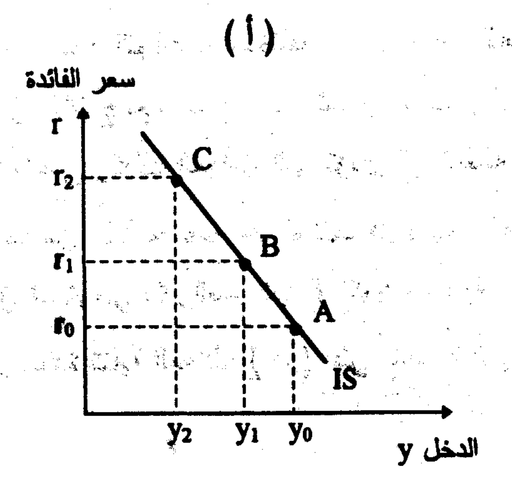
[١] جاءت هذه الرموز من الصيغة المبسطة لتوازن سوق الإنتاج (حيث نتجاهل وجود الحكومة) حيث T و G تساوى الصفر فى المعادلة (٨) ، ومن ثم يكون شرط التوازن هو تساوى الاستثمار (I) مع الادخار (S) .

وتوضح المعادلة (٩) أن الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة كما أن الادخار يعتمد على مستوى الدخل . وفيما يلى نحاول إيجاد التوفيقات المختلفة من الدخل وسعر الفائدة التى تحقق التساوى بين الاستثمار والادخار . ويبين الشكل رقم (١٣) اشتقاق منحنى IS فى الحالة المبسطة .



منحنيات الاستثمار والادخار

(أ)



منحنى IS

(ب)

شكل (١٣)

يلاحظ فى الشكل (١٣-أ) أن الاستثمار دالة عكسية فى سعر الفائدة بمعنى أن انخفاض سعر الفائدة يؤدى إلى زيارة الإنفاق الاستثمارى ، كما أن الادخار دالة طردية فى الدخل حيث يتحدد ميل دالة الادخار بالميل الحدى للادخار (الموجب) . فعند سعر الفائدة r_0 يكون الإنفاق الاستثمارى I_0 طبقاً لمنحنى الطلب على الاستثمار ويتحقق حجم الادخار المساوى لهذا القدر من الاستثمار عند S_0 ولابد أن يكون مستوى الدخل عند y_0 طبقاً لدالة الإدخار ، وهكذا فإن التوليفة (y_0 , r_0) تمثل أحد نقاط التوازن في سوق الإنتاج وتُمثل بالنقطة A على منحنى IS كما هو موضح بالشكل (١٣-ب) .

إذا افترضنا ارتفاع سعر الفائدة إلى r_1 سينخفض الاستثمار إلى I_1 ولكى يتحقق التوازن فى سوق الإنتاج ينخفض الادخار إلى S_1 وكذلك ينخفض مستوى الدخل إلى y_1 ، وتمثل هذه التوليفة (y_1 , r_1) بالنقطة B على منحنى IS وبالمثل يمكن اشتقاق النقاط الأخرى على المنحنى مثل C . ويتوصيل هذه النقاط نحصل على منحنى IS الذى يوضح أنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض المستوى التوازنى للدخل فى سوق الإنتاج ، وعلى ذلك فإن منحنى IS يكون ذو ميل سالب .

٢ - **العوامل التى تحدد ميل منحنى IS :**

نعلم أن منحنى IS سيكون ميله سالب ، ولكن هل يكون المنحنى منحدراً بشدة أم قليل الانحدار ؟ ولهذا السؤال أهميته لأن درجة انحدار المنحنى تحدد مدى فاعلية سياسات الاستقرار المالى والنقدى .

عند اشتقاق منحنى IS كنا ننظر كيف يتغير الاستثمار مع تغير سعر الفائدة ، ثم ننظر إلى التغير المطلوب فى الدخل بحيث يعطى ادخاراً

مساوياً لمستوى الاستثمار الجديد . وعند مناقشة مسألة انحدار منحنى IS ، يكون السؤال ما إذا كانت أسعار الفائدة الأقل (على سبيل المثال) تتطلب زيادات كبيرة فى مستويات الدخل (يكون المنحنى منبسط نسبياً) أو تتطلب فقط زيادات ضئيلة (يكون المنحنى شديد الانحدار) لتحقيق التوازن فى سوق الإنتاج . ويتوقف هذا على ميل كل من دالتى الاستثمار والادخار . يوضح الشكل رقم (١٤) كيف يرتبط ميل منحنى IS بميل دالة الاستثمار .

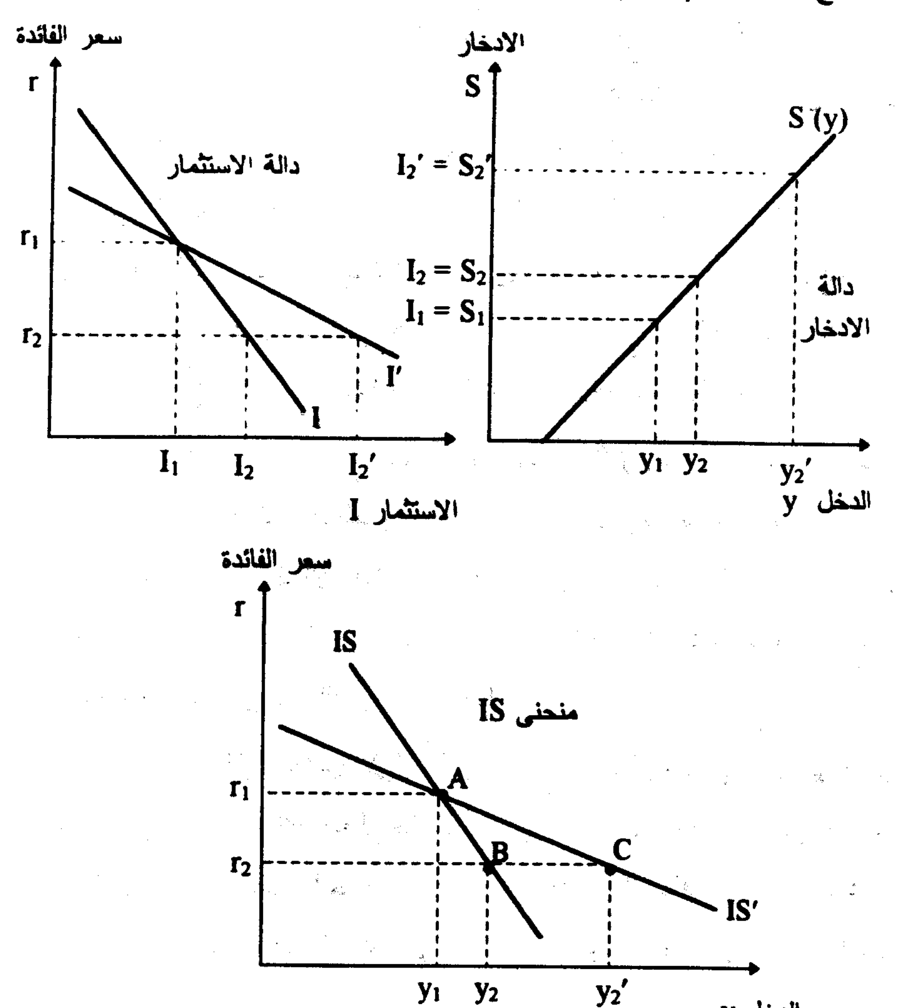
ويوجد بالشكل منحنيين للاستثمار ، الأول I شديد الانحدار ، بمعنى أن الاستثمار ليس شديد الحساسية لسعر الفائدة [١] ، والثانى المنحنى I′ قليل الانحدار ، حيث يكون الاستثمار أكثر حساسية لتغيرات سعر الفائدة .

وقد افترضنا أن منحنيا الاستثمار I ، I′ قد تقاطعا عند سعر فائدة معين r_1 حيث مستوى الاستثمار I_1 . ويكون المستوى التوازنى للدخل فى سوق الإنتاج عند سعر الفائدة r_1 هو y_1 (حيث يلاحظ تساوى الاستثمار مع الادخار $I_1 = S_1$ عند هذه النقطة) . وهذه النقطة (y_1 , r_1) ستكون إحدى النقاط على منحنيات التوازن فى سوق الإنتاج التى يمكن تشييدها بنفس الطريقة عند جداول الاستثمار المختلفة .

---

[١] يلاحظ أن إشارة مرونة الطلب على الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة تكون سالبة ، بمعنى أن زيادة سعر الفائدة تؤدى إلى تخفيض الطلب على الاستثمار ، والمقصود بانخفاض المرونة فى هذه الحالة هو انخفاض القيمة المطلقة (مع تجاهل الإشارة) .

ويلاحظ ان منحنى IS يمثل جدول الاستثمار I كما يمثل منحنى IS′ جدول الاستثمار I′ ويشترك كل منهما عند نقطة $A\ (y_1\ ,\ r_1)$ كما يتضح من شكل (١٤) .



مرونة الاستثمار لسعر الفائدة وميل منحنى IS

شكل رقم (١٤)

والآن دعنا نفترض انخفاض سعر الفائدة إلى r_2 ، عندئذ يزيد مستوى الدخل إلى y_2 طبقاً لمنحنى الإستثمار I ، حتى يصبح الادخار S_2 مساوياً لمستوى الاستثمار I_2 ، ويلاحظ أن الانتقال على منحنى IS يكون من النقطة A إلى النقطة B حيث أدى الإنخفاض فى سعر الفائدة إلى زيادة ضئيلة فى الاستثمار ومن ثم فى الادخار ، ولذلك فإن الزيادة في الدخل تكون ضئيلة ، ويعبر عن ذلك الانحدار الشديد للمنحنى IS . أما بالنسبة لمنحنى الاستثمار الأقل انحداراً I' ، فيلاحظ أن انخفاض سعر الفائدة إلى r_2 سيؤدى إلى زيادة الاستثمار إلى I_2' ، ويكون مستوى الدخل المقابل لذلك هو y_2' على منحنى IS' عند النقطة C ، وهو المستوى اللازم لتحقيق التوازن فى سوق الإنتاج حيث مستوى الادخار $I_2' = S_2'$.

وهكذا فإنه فى حالة منحنى الاستثمار الأكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة – يترتب على انخفاض سعر الفائدة إلى r_2 زيادة الاستثمار بمقدار أكبر بالمقارنة مع منحنى الاستثمار الأقل مرونة ، ومن ثم يزيد الدخل بمقدار أكبر ، ولهذا يكون منحنى IS' أقل انحداراً عندما يكون منحنى الاستثمار أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة .

وهكذا فإن **العامل الأول** الذي يؤثر فى ميل منحنى IS هو مدى **مرونة أو حساسية الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة** . حيث يكون منحنى IS أكثر انحداراً عند انخفاض المرونة (القيمة المطلقة) ، بينما يكون أكثر انبساطاً عند القيم المرتفعة (المطلقة) لمرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة .

ويلاحظ أن منحنى IS يكون رأسياً عندما يكون الطلب على الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة (رأسياً) ، وفى هذه الحالة

فإن انخفاض سعر الفائدة من r_1 إلى r_2 لا يؤدى إلى أى زيادة فى الاستثمار ومن ثم لن يزداد الدخل حيث يكون التوازن فى سوق الإنتاج عند نفس مستوى الادخار المبدئى .

وسوف نتناول هذه الحالة عند مناقشة فعالية السياسة المالية والنقدية لاحقاً .

العامل الثانى ، الذى يؤثر فى ميل منحنى IS هو ميل دالة الادخار . ويقاس ميل دالة الادخار بالميل الحدى للادخار (MPS) .

وكلما زاد انحدار ميل دالة الادخار أى زادت قيمة MPS ، كلما كان منحنى IS أشد انحداراً والعكس صحيح . وتفسير ذلك هو أنه بالنسبة لمنحنى معين من الطلب على الاستثمار – يؤدى انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة معينة فى الاستثمار وعندما يكون الميل الحدى للادخار كبيراً (أى الزيادة فى الادخار تكون أكبر لكل وحدة من الزيادة فى الدخل) عندئذ يتطلب زيادة الادخار اللازمة لتحقيق التوازن فى سوق الإنتاج زيادة أقل فى الدخل . وبالتالى سيترتب على انخفاض معين فى سعر الفائدة زيادة أقل فى مستوى الدخل الذى يحقق التوازن فى سوق الإنتاج ومن ثم يكون منحنى IS أشد انحداراً .

وهكذا فإنه كلما زادت قيمة MPS يكون منحنى IS أشد انحداراً وذلك مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

العوامل التى تؤدى إلى انتقال منحنى IS :

نتناول فيما يلى ، العوامل التى تحدد موقع منحنى IS ، والتغيرات التى تؤدى إلى انتقاله . وسوف نسقط الافتراض الخاص باستبعاد القطاع الحكومى ، أى افتراض أن الضرائب والإنفاق الحكومى يساوى الصفر ،

وبإدخال القطاع الحكومى إلى النموذج ، يصبح شرط التوازن فى سوق الإنتاج هو :

$$I(r) + G = S(y - T) + T \qquad (10)$$

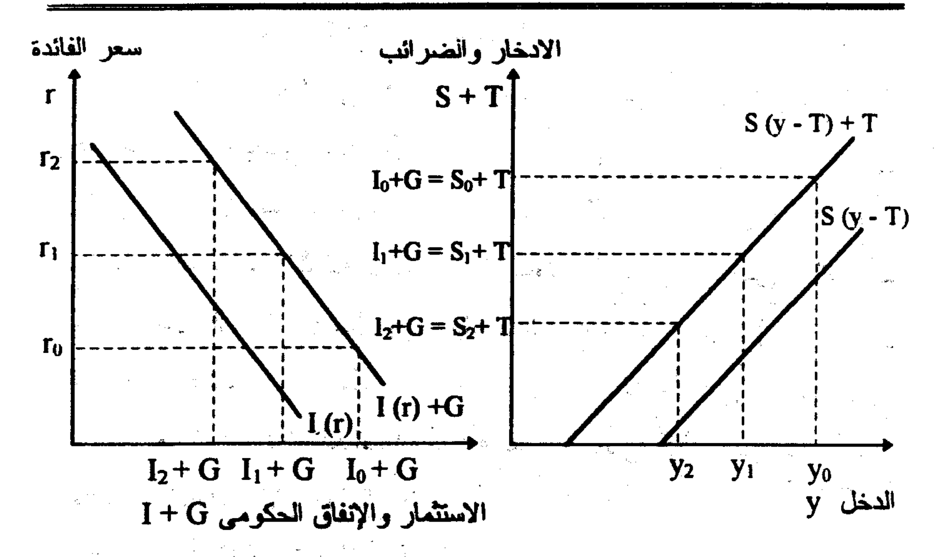
يلاحظ أن الادخار فى المعادلة (١٠) يكون دالة فى الدخل المتاح $(y_D = y - T)$ والذى يختلف عن الدخل بمقدار الضرائب .

ويوضح الشكل (١٥) كيفية اشتقاق منحنى IS فى ظل وجود قطاع حكومى .

يلاحظ فى الجزء (أ) من الشكل (١٥) أن دالة الاستثمار $I(r)$ ، دالة الاستثمار والإنفاق الحكومى $I(r) + G$ تكون سالبة الميل لأن الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة . وتقع دالة الاستثمار والإنفاق الحكومى على يمين دالة الاستثمار بمقدار ثابت نظراً لافتراض وجود مستوى ثابت من الإنفاق الحكومى G .

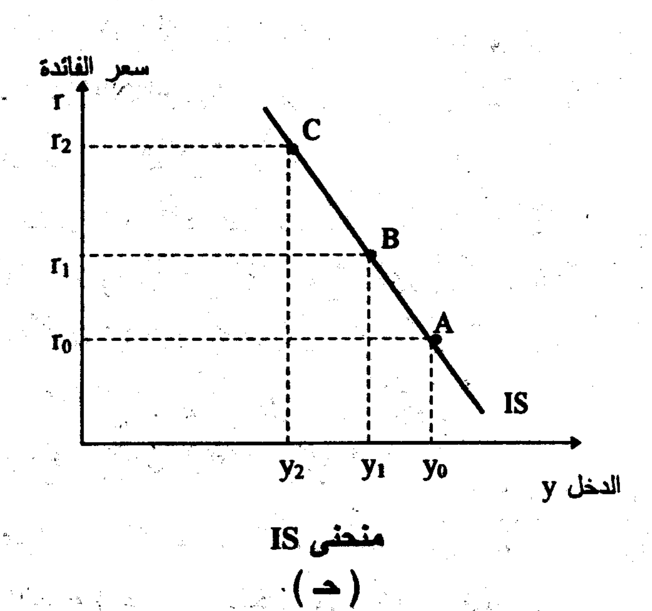
فى الجزء (ب) من الشكل (١٥) يلاحظ أن دالة الادخار والضرائب [$S(y - T) + T$] تقع أعلى دالة الادخار بمقدار ثابت (يعادل T) نظراً لافتراض ثبات حصيلة الضرائب T والتى تتحدد من خارج النموذج (متغير خارجى) .

إذا افترضنا أن سعر الفائدة r_0 عندئذ يكون مستوى الاستثمار والإنفاق الحكومى عند $(I_0 + G)$ ولكى يتحقق التوازن فى سوق الإنتاج يجب أن يتساوى هذا المقدار مع الادخار والضرائب $(S_0 + T)$ ويتحقق ذلك عند مستوى الدخل y_0 . وتمثل التوليفة y_0 ، r_0 بالنقطة A وتعتبر إحدى النقاط التي تكون منحنى IS فى الجزء (حـ) من الشكل (١٥)



دالة الاستثمار والإنفاق الحكومى
(أ)

دالة الادخار والضرائب
(ب)



منحنى IS
(حـ)

اشتقاق منحنى IS فى ظل وجود قطاع حكومى

شكل رقم (١٥)

وإذا افترضنا ارتفاع سعر الفائدة إلى r_1 ، ينخفض حجم الاستثمار وطالما أن الإنفاق الحكومى يكون ثابت ، فإن مستوى الاستثمار والإنفاق الحكومى سيقل ويصبح عند $I_1 + G$ ، ولكى يتحقق التوازن فى سوق الإنتاج ، لابد من انخفاض مستوى الادخار والضرائب إلى $S_1 + T$ ، وطالما أن الضرائب ثابتة لابد من انخفاض الادخار ويتحقق ذلك عند مستوى دخل أقل من y_0 مثل y_1 . وتمثل النقطة B فى الجزء (جـ) من الشكل توليفة الدخل y_1 ، سعر الفائدة r_1 ، وبالتالى تقع على منحنى IS . وبالمثل يمكن اشتقاق النقاط المختلفة على منحنى IS ، وبتوصيل هذه النقاط معاً نحصل على منحنى IS .

ويمكن التعرف على العوامل التى تؤدى إلى انتقال منحنى IS من المعادلة التى تصف شرط التوازن فى (١٠) . ويلاحظ أن التغير فى الإنفاق الحكومى (G) أو مستوى الضرائب (T) يؤدى إلى اختلال التوازن المبدئى فى سوق الإنتاج وبالتالى يؤدى إلى انتقال منحنى IS .

يضاف إلى ذلك أن التغير فى الاستثمار المستقل أو التلقائى سيؤدى إلى انتقال منحنى IS . وعموماً يلاحظ أن العوامل التى تسبب الانتقال فى منحنى IS هى العوامل التى تؤثر فى الإنفاقات المستقلة غير المرتبطة بالدخل . فى النموذج الكينزى المبسط الذى عرضنا له سابقاً .

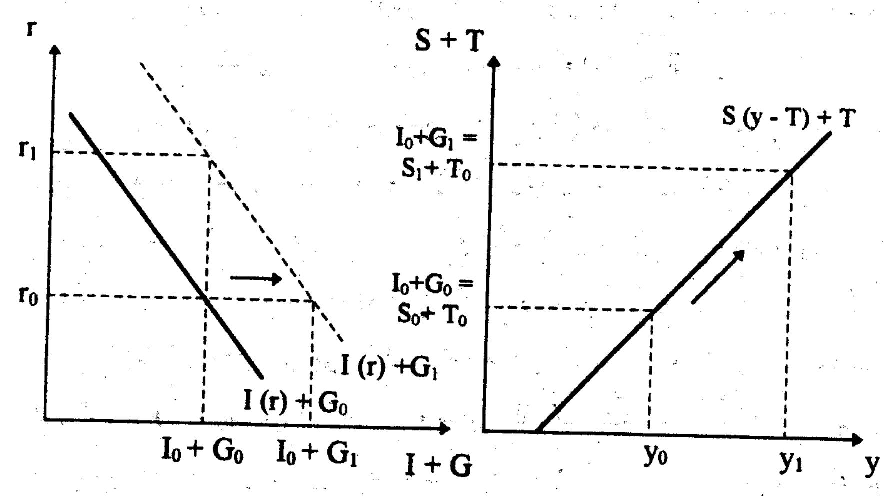
أ - أثر تغير الإنفاق الحكومى على منحنى IS :

فى حالة زيادة الإنفاق الحكومى من المستوى المبدئى G_0 إلى مستوى أعلى G_1 ينتقل منحنى IS جهة اليمين من IS_0 إلى IS_1 وذلك كما يتضح من الجزء (جـ) من الشكل رقم (١٦) . فعند سعر الفائدة r_0 على سبيل المثال ، يكون المستوى التوازنى للدخل فى سوق الإنتاج هو y_0

وذلك عندما يكون الإنفاق الحكومى عند المستوى G_0 ، وذلك كما توضح النقطة A على منحنى IS_0 . ويكون الاستثمار والإنفاق الحكومى عند سعر الفائدة r_0 هو $(I_0 + G_0)$ كما يوضح الجزء (أ) من الشكل رقم (١٦) . ولكى يتحقق التوازن فى سوق الإنتاج يكون مستوى الدخل y_0 حيث يتساوى عنده الادخار والضرائب مع الاستثمار والإنفاق الحكومى ، أى $(S_0 + T_0 = I_0 + G_0)$ كما يوضح الجزء (ب) من الشكل رقم (١٦) . فإذا زاد الإنفاق الحكومى إلى G_1 ، ينتقل منحنى الاستثمار والإنفاق الحكومى فى الجزء (أ) إلى جهة اليمين ، ومعنى ذلك أنه عند أى سعر فائدة يكون مجموع الاستثمار والإنفاق الحكومى أكبر من ذى قبل بالرغم من عدم تغير الاستثمار ، حيث يزيد الإنفاق الحكومى بمقدار $(\Delta G = G_1 - G_0)$.

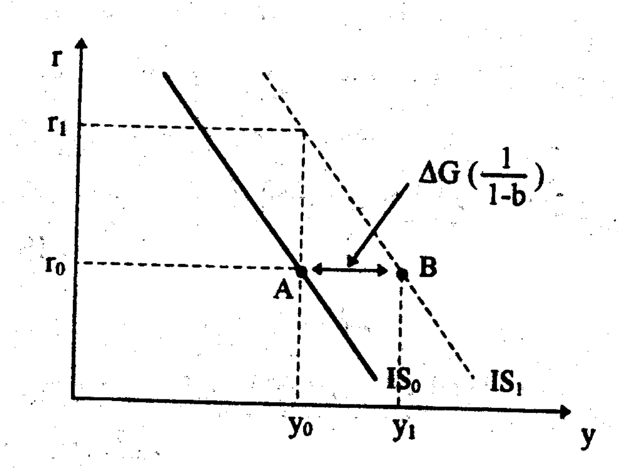
ويتطلب تحقيق التوازن فى سوق الإنتاج مستوى أعلى من الادخار والضرائب كما هو موضح بالمستوى $(S_1 + T_0)$ فى الجزء (ب) من الشكل ، ومثل هذا المستوى يتحقق عند مستوى الدخل y_1 والذى يزيد عن y_0 . وهكذا فإنه عند مستوى سعر الفائدة r_0 يزيد مستوى الدخل التوازنى إلى y_1 نتيجة زيادة الإنفاق الحكومى كما هو موضح بالنقطة B على منحنى IS_1 .

ويمكن تحديد المسافة الأفقية التى ينتقل بها منحنى IS جهة اليمين (AB) نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومى ، أى المقدار الذى يزيد به الدخل وذلك على النحو التالى :



الاستثمار مضافاً إليه الإنفاق الحكومى الادخار مضافاً إليه الضرائب

(أ) (ب)



منحنى IS

(حـ)

الزيادة فى الإنفاق الحكومى وانتقال منحنى IS

شكل رقم (١٦)

يتطلب زيادة الإنفاق الحكومى زيادة الادخار بنفس القدر (فى ظل عدم تغير الضرائب) ، وذلك حتى يتحقق التوازن فى سوق الإنتاج عند سعر فائدة معين . وحيث أن الزيادة فى الادخار الناشئة من زيادة الدخل بوحدة واحدة هى MPS والذى يعادل (1-b) ، ومن ثم تكون الزيادة المطلوبة فى الدخل هى ($\Delta G (1 / (1-b)$ ، أى أن :

$$\Delta G = \Delta S = (1-b) \Delta y |_{r_0}$$

أى أن :

$$\Delta G \frac{1}{1-b} = \Delta y |_{r_0} \qquad (11)$$

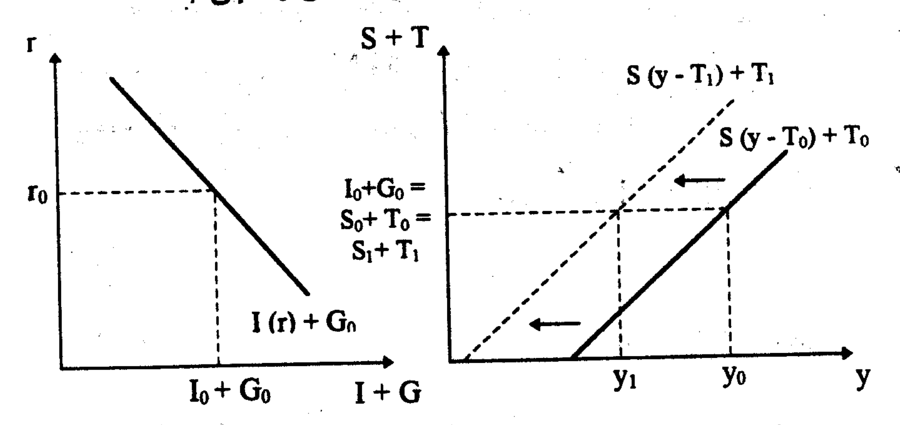
توضح المعادلة (١١) مقدار الزيادة فى قيمة y اللازمة لتحقيق التوازن فى سوق الإنتاج عند سعر فائدة r_0 ، وهى المسافة الأفقية التى ينتقل بها منحنى IS جهة اليمين .

يلاحظ أن المسافة الأفقية لانتقال IS لكل وحدة من الزيادة فى G هى $1 / (1-b)$ ، أى مضاعف الإنفاقات المستقلة الذى عرضنا له فى الفصل الرابع . والسبب فى ذلك هو تثبيت سعر الفائدة وبالتالى الاستثمار ، ومن ثم يصبح هذا النموذج مطابقاً للنموذج البسيط الذى تناولناه فى الفصل الرابع .

ب – أثر التغيرات فى مستوى الضرائب على منحنى IS :

دعنا نفترض زيادة مستوى الضرائب من T_0 إلى T_1 ، عندئذ تنتقل دالة الادخار والضرائب إلى أعلى جهة اليسار ، لماذا ؟ لأنه بزيادة الضرائب بوحدة واحدة يقل الدخل المتاح (y - T) أيضاً بوحدة واحدة ولكن الادخار يقل بالمقدار (1 - b) ، أى بالميل الحدى للادخار MPS وهو مقدار أقل من الوحدة . وهكذا فإنه عند مستوى دخل معين تكون الزيادة

فى الضرائب أكبر من النقص فى الادخار ولهذا تنتقل دالة S + T إلى أعلى . ويوضح الشكل (١٧-ب) انتقال الدالة من $[S(y - T_0) + T_0]$ إلى $[S(y - T_1) + T_1]$ نتيجة زيادة الضرائب من T_0 إلى T_1 .

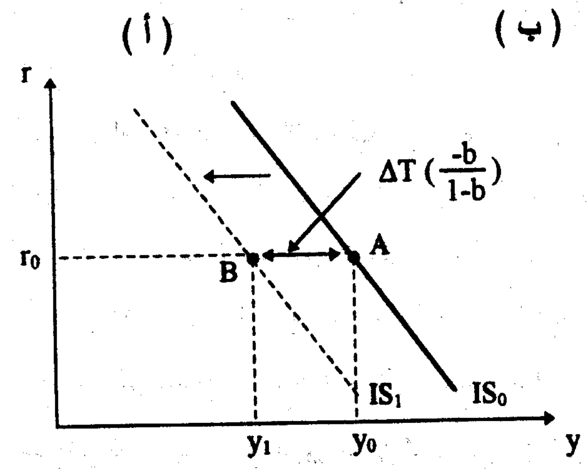


دالة الاستثمار والإنفاق الحكومى

(أ)

دالة الادخار والضرائب

(ب)



منحنى IS

(هـ)

الزيادة فى الضرائب وانتقال منحنى IS

شكل رقم (١٧)

إذا افترضنا أن سعر الفائدة المبدئي r_0 ، يكون مستوى الاستثمار والإنفاق الحكومي عند $I_0 + G_0$ كما يوضح الجزء (أ) من الشكل ، ويكون المستوى التوازني للدخل في سوق الإنتاج عند y_0 ، حيث يتساوى الادخار والضرائب $(S_0 + T_0)$ مع الاستثمار والإنفاق الحكومي $(I_0 + G_0)$. وتُمثل هذه التوليفة (y_0 , r_0) بالنقطة A على منحنى IS_0 في الجزء (جـ) من الشكل . فإذا زاد مستوى الضرائب إلى T_1 ، فإن مستوى الادخار والضرائب يجب أن يبقى على حاله في سوق الإنتاج لعدم تغير الإنفاق الحكومي والاستثمار عند سعر الفائدة r_0 ، وحيث أن مستوى الضرائب قد زاد إلى T_1 ، فإن مستوى الادخار ، وبالتالي مستوى الدخل يجب أن ينخفض إلى (y_1 , S_1) على الترتيب ، ومعنى ذلك أن سعر الفائدة r_0 يرتبط بمستوى الدخل y_1 بعد زيادة الضرائب . وتُمثل هذه التوليفة بالنقطة B على منحنى IS_1 في الجزء (جـ) من الشكل ، ولهذا ينتقل منحنى IS جهة اليسار من IS_0 إلى IS_1 .

ويمكن حساب مقدار الانتقال الأفقي لمنحنى IS نتيجة التغير في الضرائب مثلما فعلنا بالنسبة للإنفاق الحكومي . فعند سعر فائدة معين لن يؤثر تغير الضرائب على الطرف الأيسر في المعادلة (١٠) التي تصف شرط التوازن في سوق الإنتاج طالما لم يتغير الاستثمار والإنفاق الحكومي ، ويتطلب تحقيق التوازن عند نفس سعر الفائدة عدم تغير الطرف الأيسر من المعادلة (الادخار والضرائب) وهذا يعني أن الزيادة في الضرائب يجب أن يعادلها تماماً نقص في الادخار ، أي أن :

$$\Delta S + \Delta T = 0$$

ويمكن التعبير عن التغير في الادخار على النحو التالي :

$$\Delta S = (1 - b)\,\Delta\,(y - T) = (1 - b)\,\Delta y - (1 - b)\,\Delta T$$

ولكى تتحقق المعادلة (١٠) يجب أن يتحقق ما يلى :

$$\Delta S + \Delta T = 0$$

$$(1 - b)\,\Delta y - (1 - b)\,\Delta T + \Delta T = 0$$

$$(1 - b)\,\Delta y - \Delta T + b\,\Delta T + \Delta T = 0$$

$$(1 - b)\,\Delta y + b\,\Delta T = 0$$

$$\Delta y\,|_{r_0} = \frac{-b}{1-b}\,\Delta T \qquad (12)$$

وتعنى المعادلة (١٢) أن مستوى الدخل التوازنى عند مستوى أعلى من الضرائب يجب أن يكون أقل ، وذلك عند نفس سعر الفائدة r_0 . ويلاحظ أن المسافة الأفقية التى ينتقل بها منحنى IS جهة اليسار ، لكل وحدة من الزيادة فى الضرائب تعادل ($\frac{-b}{1-b}$) ، وهذا المقدار يعادل تماماً مضاعف الضرائب الذى تناولناه فى النموذج الكينزى فى الفصل الرابع والسبب فى ذلك هو تثبيت سعر الفائدة ، وبالتالى مستوى الاستثمار ، أى أننا نقوم بحساب التغير فى الدخل التوازنى نتيجة التغير فى الضرائب بوحدة واحدة ، وذلك عند مستوى معين من الاستثمار ، وهذا بالضبط ما يعنيه مضاعف الضرائب فى الفصل الرابع والذى يساوى $- b / (1 - b)$.

حـ – أثر التغيرات فى الاستثمار التلقائى :

يُقصد بالتغير فى الاستثمار التلقائى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار عند أى سعر فائدة ، فالزيادة على سبيل المثال فى الربحية المتوقعة للمشروعات الاستثمارية تزيد من مستوى الطلب على الاستثمار عند أسعار الفائدة المختلفة ، مما يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب $I\ (r)$ ومن ثم الاستثمار والإنفاق الحكومى إلى جهة اليمين بمقدار الزيادة فى

الاستثمار المستقل . وسيكون لذلك نفس الأثر على منحنى IS ، كما لو كانت هذه الزيادة فى الإنفاق الحكومى ، حيث ينتقل المنحنى إلى أعلى جهة اليمين بمقدار (1 - b) / 1 لكل وحدة من الزيادة فى الاستثمار المستقل أو الإنفاق الحكومى وذلك كما يتضح من الشكل رقم (١٦) السابق .

يلاحظ أن إدخال القطاع الحكومى إلى النموذج ، وما يترتب عليه من وجود متغيرات جديدة تتمثل فى الإنفاق الحكومى والضرائب ، لم يؤثر فى ميل منحنى IS ، حيث افترضنا أن هذه المتغيرات تلقائية أو خارجية exogenous لا تؤثر على ميل منحنى الاستثمار والإنفاق الحكومى ، أو ميل الادخار والضرائب ، ومن ثم فإنها تؤدى فقط إلى انتقال فى منحنى IS .

ويمكن تلخيص النتائج التالية المتعلقة بمنحنى IS الذى يوضح التوازن فى سوق الإنتاج :

١ - ينحدر منحنى IS إلى أسفل جهة اليمين .

٢ - يكون منحنى IS قليل الانحدار نسبياً كلما كانت مرونة الاستثمار لتغير سعر الفائدة كبيرة والعكس صحيح .

٣ - ينتقل منحنى IS إلى أعلى جهة اليمين نتيجة الزيادة فى الإنفاق الحكومى والعكس .

٤ - ينتقل منحنى IS إلى أسفل جهة اليسار نتيجة الزيادة فى الضرائب والعكس .

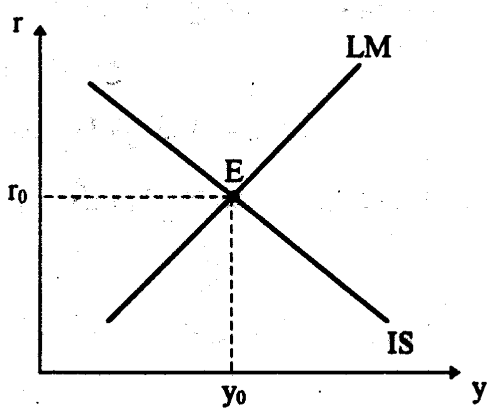
٥ - ينتقل منحنى IS إلى أعلى جهة اليمين نتيجة الزيادة فى الإنفاق الاستثمارى المستقل والعكس .

٣٠ – التوازن فى سوق الإنتاج والسوق النقدى معاً :

The IS and LM Combined

يوضح شكل رقم (١٨) الجمع بين منحنى LM ومنحنى IS معاً . ويظهر منحنى LM الموجب الميل كل النقاط التوازنية فى سوق النقود . كما يوضح منحنى IS السالب الميل كل النقاط التوازنية فى سوق الإنتاج . وتمثل نقطة تقاطع المنحنيين ، النقطة (E) النقطة الوحيدة للتوازن العام فى كل من السوقين .

ويلاحظ أن التوازن فى سوق النقود يتضمن أيضاً توازناً فى سوق السندات ، ولهذا فإن سعر الفائدة والدخل التوازنيين (y_0 , r_0) عند نقطة التقاطع تمثل القيم التى تحقق التوازن فى أسواق النقود والإنتاج والسندات فى نفس الوقت .



التوازن فى سوق الإنتاج وسوق النقود

شكل رقم (١٨)

وتتضح طبيعة التوازن فى نموذج IS-LM بطريقة أفضل بدراسة لماذا تعتبر النقاط الأخرى – غير نقطة التقاطع – ليست توازنية ؟

٣ - نموذج *IS-LM* جبرياً :

نتناول فى هذا الملحق توضيح جبرى لنموذج IS-LM الذى عرضنا له لفظياً وبيانياً فى هذا الفصل . وللتبسيط سنفترض أن معادلات النموذج خطية ، والمعادلة التالية توضح معادلة منحنى LM :

$$M^s = M^d = C_0 + C_1 y - C_2 r \quad C_1 , C_2 > 0 \qquad (5)$$

تبين المعادلة رقم (٥) أن العرض النقدى الثابت (M^s) يتساوى مع الطلب على النقود (M^d) الذى يعتمد طردياً على مستوى الدخل (y) وعكسياً مع سعر الفائدة (r) .

أما معادلة منحنى IS فيمكن كتابتها على النحو التالى :

$$I + G = S + T \qquad (8)$$

أى أن مستوى الاستثمار (I) مضافاً إليه الإنفاق الحكومى (G) يجب أن يتساوى مع الادخار (S) والضرائب (T) حتى يتحقق التوازن فى سوق الإنتاج ، وحيث أن الادخار دالة طردية فى الدخل المتاح يمكن كتابة دالة الادخار الخطية على النحو التالى :

$$S = - a + (1 - b) y_D$$

$$S = - a + (1 - b) (y - T) \qquad (12)$$

يمكن كتابة دالة الاستثمار الخطية على الصورة التالية :

$$I = \overline{I} - i_1 r \qquad i_1 > 0$$

حيث $\overline{I}$ يمثل المكون التلقائى أو المستقل للاستثمار ، i_1 معلمة تبين مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة ، أى ($- i_1 = \Delta I / \Delta r$) ، كما يفترض أن الإنفاق الحكومى (G) والضرائب (T) متغيرات خارجية

تُحدد من خارج النموذج . وبالتعويض بالمعادلة (١٢) والمعادلة (١) فى المعادلة (٨) يمكن كتابة معادلة IS على النحو التالى :

$$\overline{I} - i_1 r + G = - a + (1 - b) (y - T) + T \qquad (2)$$

وبإعادة الترتيب فى المعادلة (٢) نحصل على المعادلة التالية التى تصف منحنى IS :

$$y = \frac{1}{1 - b} [a + \overline{I} + G - b T] - \frac{i_1 r}{1 - b} \qquad (3)$$

وبإعادة ترتيب المعادلة (٥) التى توضح منحنى LM نحصل على ما يلى :

$$r = \frac{C_0}{C_2} - \frac{M_0^s}{C_2} + \frac{C_1 y}{C_2} \qquad (4)$$

والمعادلتان (٣) ، (٤) تحددان المتغيرين الداخليين فى نموذج IS-LM الخطى وهما الدخل (y) وسعر الفائدة (r) . وفيما يلى نقوم بتوضيح خصائص كل من المنحنيين ثم كيفية تحديد الحل التوازنى لمستويات الدخل وسعر الفائدة .

أولاً - منحنى *LM* :

أ - ميل منحنى *LM* :

يقاس ميل منحنى LM بمقدار التغير فى (r) لكل وحدة من التغير فى (y) وذلك مع افتراض بقاء العوامل التى تؤثر فى وضع المنحنى على حالها . ومن المعادلة (٤) يمكن حساب الميل بالنسبة $\Delta r \,/\, \Delta y$ لقيم معينة لـ (C_0 / C_2) ، ($- M_0^s / C_2$) ، ويلاحظ من المعادلة (٤) أن :

$$\Delta r = \frac{C_1}{C_2} \Delta y$$

أى أن ميل منحنى LM هو :

$$\frac{\Delta r}{\Delta y} |_{LM} = \frac{C_1}{C_2}$$

ويتضح من المعادلة (٥) أن منحنى LM يكـون موجب الميـل ، ويكون الميل أشد انحداراً كلما زادت قيمة C_1 وانخفضت قيمة C_2 ، أى كلما كانت الزيادة فى الكمية المطلوبة من النقود أكبر لكل زيادة فى الدخل بوحدة واحدة (ارتفاع قيمة C_1) ، قلة حساسية الطلب على النقود لسعر الفائدة (انخفاض قيمة C_2) . وعندما تقترب C_2 من الصفر يصبح منحنى LM رأسياً وهذه تُعرف " بالحالة الكلاسيكية " ، وعندما تزداد C_2 إلى ما لانهاية ينخفض الميل إلى الصفر ويصبح منحنى LM أفقياً وهذه تُعرف بحالة " فخ السيولة " .

ب – العوامل التى تؤدى إلى انتقال منحنى *LM* :

للتعرف على العوامل التى تؤدى إلى انتقال منحنى LM ، يمكن النظر إلى التغير فى (r) الناشئ من التغير فى أحد متغيرات الطرف الأيمن من المعادلة (٤) مع ثبات الدخل والعوامل الأخرى . وهذا يعطى الازاحة الرأسية للمنحنى ، على سبيل المثال ، إذا تغير العرض النقدى مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، نجد أن :

$$\Delta r = - \frac{1}{C_2} \Delta M_0^s$$

أى أن :

$$\frac{\Delta r}{\Delta M_0^s} |_{LM} = - \frac{1}{C_2} < 0 \qquad (6)$$

ويتضح من المعادلة (٦) أن زيادة عرض النقود تسبب انتقال إلى أسفل لمنحنى LM جهة اليمين حيث $(\Delta r / \Delta M_0^s)$ تكون سالبة .

ويمكن أن ينتقل منحنى LM أفقياً نتيجة التغير فى دالة الطلب على النقود Money Demand Function ، أى نتيجة التغير فى مستوى الطلب على النقود عند مستوى معين من الدخل وسعر الفائدة ، أى عندما يتغير المقدار C_0 فى المعادلة (٥) ، ومن ثم تتغير النسبة C_0 / C_2 فى المعادلة (٤) . فالزيادة فى C_0 على سبيل المثال تعنى زيادة الكمية المطلوبة من النقود عند مستوى معين من الدخل وسعر الفائدة ، ويتضح من المعادلة (٤) أن زيادة C_0 مع ثبات العوامل الأخرى فى الطرف الأيمن من المعادلة تؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة .

وهذا يعنى كما يتضح من الشكل رقم (١٢) انتقال منحنى LM إلى أعلى جهة اليسار نتيجة لانتقال دالة الطلب على النقود إلى أعلى .

ثانياً - منحنى *IS* :

أ - ميل منحنى *IS* :

لحساب ميل منحنى IS من المعادلة (٣) نجد أن :

$$\Delta y = - \frac{i_1 \Delta r}{(1 - b)}$$

وذلك لقيمة معينة للعوامل الأخرى (داخل القوس) ، أى أن ميل منحنى IS هو :

$$\frac{\Delta r}{\Delta y} \Big|_{IS} = - \frac{(1 - b)}{i_1} < 0 \qquad (7)$$

ويتضح من المعادلة (٧) أن منحنى IS يكون سالب الميل . ويكون المنحنى أشد انحداراً كلما زادت القيمة المطلقة للميل ، أى زاد الميل الحدى للادخار (1 - b) وقلت حساسية الاستثمار لسعر الفائدة (i_1) .

وعندما تقترب (i_1) من الصفر ، أى يكون الاستثمار عديم المرونة لسعر الفائدة يكون منحنى IS خط رأسى ، ويصبح الميل كبير جداً . وهذه إحدى الحالات الخاصة لمنحنى IS .

ب - العوامل التى تؤدى إلى انتقال منحنى *IS* :

بالرجوع إلى المعادلة (٣) يمكن معرفة الانتقال الأفقى لمنحنى IS نتيجة التغير فى العوامل المحددة لوضع المنحنى . وذلك بإيجاد التغير فى (Y) نتيجة التغير فى أحد هذه العوامل مع بقاء سعر الفائدة والعوامل الأخرى على حالها ، فإذا زاد الدخل نتيجة الزيادة فى هذا المتغير ينتقل منحنى IS جهة اليمين والعكس .

فإذا زاد الإنفاق الحكومى على سبيل المثال يتغير الدخل على النحو التالى :

$$\Delta y = \frac{1}{1 - b} \Delta G$$

أى

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} \Big|_{IS} = \frac{1}{1 - b} > 0 \qquad (8)$$

ويكون تأثير التغير فى الجزء المستقل أو التلقائى من الاستثمار ($\bar{I}$) وكذلك الجزء الثابت فى دالة الاستهلاك (٩) مماثلاً للتغير فى الإنفاق الحكومى .

أما بالنسبة للتغير فى الضرائب (T) فإن تأثيرها على منحنى IS يكون على النحو التالى :

$$\Delta y = \frac{1}{1-b} (-b \Delta T)$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta T} \Big|_{IS} = \frac{-b}{1-b} < 0 \qquad (9)$$

وتعنى المعادلة (٩) أن زيادة مستوى الضرائب سيقلل مستوى الدخل (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) ومن ثم ينتقل منحنى IS جهة اليسار .

ثالثاً - التوازن فى نموذج *IS - LM* :

نقطة التوازن فى نموذج IS - LM هى التوليفة من الدخل وسعر الفائدة التى تحقق كلا من معادلتى IS ، LM . أى أن القيم التوازنية للدخل وسعر الفائدة هى القيم التى تحقق المعادلتين (٣) ، (٤) معاً .

ولإيجاد هذه القيم نقوم بحل هاتين المعادلتين . فبإحلال قيمة r من المعادلة (٤) فى المعادلة (٣) ثم الحل بالنسبة لـ y نحصل على القيمة التوازنية للدخل (y_0) التى توضحها المعادلة التالية :

$$y_0 = \left(\frac{1}{(1-b) + i_1 C_1 / C_2} \right) \left[a + \bar{I} - b T + \frac{i_1}{C_2} (M_0^s - C_0) \right] \qquad (10)$$

ويمكن إيجاد القيمة التوازنية لسعر الفائدة (r_0) بإحلال المعادلة (١٠) أو المعادلة (٣) فى معادلة منحنى LM فى المعادلة (٤) ونحصل على ما يلى :

$$r_0 = \left(\frac{1}{(1 - b) + i_1 C_1 / C_2} \right) \left[\frac{(1 - b)}{C_2} (C_0 - M_0^s) + \frac{C_1}{C_2} (a + \bar{I} + G - b T) \right] \qquad (11)$$

يلاحظ الاختلاف بين معادلتى IS ، LM (٣) ، (٤) من ناحية والمعادلتين (١٠) ، (١١) اللتان تعطيان القيم التوازنية للدخل وسعر الفائدة من ناحية أخرى .

فالمعادلتين (٣) ، (٤) تمثل علاقات يجب أن تتحقق بين كل من المتغيرين r ، y واللذان يظهران فى كل معادلة منهما ، أما الحل التوازنى للدخل وسعر الفائدة فى المعادلتين (١٠) ، (١١) فيعبر عن كل منهما كمتغير داخلى يعتمد على متغيرات خارجية عن النموذج .

أسئلة للمناقشة

١ - يؤثر تغير سعر الفائدة على مكونات الطلب الكلى المختلفة فى النظرية الكينزية ومن ثم يؤثر على مستوى الدخل التوازنى . ناقش هذه العبارة موضحاً بالرسم البياني آثار انخفاض سعر الفائدة .

٢ - وضح بيانياً كيف يتحدد سعر الفائدة فى النظرية الكينزية .

٣ - عرف منحنى LM وبين كيفية اشتقاقه جبرياً وبيانياً .

٤ - كيف تفسر منحنى LM عندما يكون رأسياً (الحالة الكلاسيكية) ؟

٥ - كيف تفسر منحنى LM عندما يكون أفقياً (مصيدة السيولة) ؟

٦ - عرف منحنى IS وبين كيفية اشتقاقه جبرياً وبيانياً .

٧ - " يتأثر ميل منحنى IS بمدى مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة كما يتأثر بميل دالة الادخار " هل توافق أو تعترض ولماذا ؟

٨ - وضح أهم العوامل التى تؤدى إلى كل مما يلى :

أ - انتقال منحنى LM جهة اليمين .

ب - انتقال منحنى IS جهة اليسار .

٩ - " ينتقل منحنى IS جهة اليمين بنفس المسافة الأفقية فى حالة زيادة الإنفاق الحكومى أو تخفيض مستوى الضرائب بنفس المقدار " هل توافق أو تعترض ؟ وضح مستعيناً بالرسم البيانى .

١٠ - وضح جبرياً كيف يتحدد المستوى التوازنى لكل من الدخل وسعر الفائدة فى سوقى الإنتاج والنقود .

الفصل السادس*

أثر السياسات المالية والنقدية على توازن سوقى الإنتاج والنقود

أولاً – أثر السياسات المالية على توازن سوقى الإنتاج والنقود :

أ – أثر السياسات المالية التوسعية على توازن سوقى الإنتاج والنقد .

ب – أثر السياسة المالية الانكماشية على توازن سوقى الإنتاج والنقد .

حـ – فعالية السياسات المالية فى التأثير على مستوى النشاط الإقتصادى .

فعالية السياسة المالية فى الحالات المتطرفة لمنحنى LM .

ثانياً – أثر السياسات النقدية على توازن سوقى الإنتاج والنقود :

أ – أثر السياسة النقدية التوسعية على توازن سوقى الإنتاج والنقود .

ب – أثر السياسة النقدية الانكماشية على توازن سوقى الإنتاج والنقود .

حـ – فعالية السياسة النقدية فى التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى .

فعالية السياسة النقدية فى الحالات المتطرفة لمنحنى LM .

---

* كتب هذا الفصل د. إيمان عطيه ناصف .

الفصل السادس

أثر السياسات المالية والنقدية على توازن سوقى الإنتاج والنقود

أولاً - أثر السياسات المالية على توازن سوقى الإنتاج والنقود :

تستخدم الدولة سياستها المالية للتأثير على مستوى الدخل وسعر الفائدة بغرض إحداث أثار مرغوب فيها أو تجنب آثار غير مرغوبة على مستوى النشاط الاقتصادى ففى فترات الكساد تعمد الدولة إلى إتباع سياسات مالية توسعية بغرض زيادة مستوى الدخل والنشاط الاقتصادى وفى فترات التضخم تعمد الدولة إلى استخدام سياسات مالية انكماشية بهدف تخفيض مستوى الدخل والحد من موجات التضخم ، إلا أن التفاعل بين التغيرات فى السوق المالى والسوق النقدى قد تحد من فاعلية السياسات المالية والنقدية فى إحداث الآثار المرغوب فيها .

وتتمثل السياسات المالية فى سياسات الإنفاق الحكومى والضرائب التى تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادى .

وتتبع الدولة سياسة مالية توسعية فى فترات الكساد بغرض زيادة مستوى الدخل والنشاط الاقتصادى عن طريق زيادة الإنفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب أو زيادة كل من الإنفاق الحكومى والضرائب بنفس المقدار (سياسة ميزانية متوازنة) .

وفى فترات التضخم تقوم الدولة بإتباع سياسة مالية انكماشية بغرض تخفيض مستوى الدخل والنشاط الاقتصادى عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو تخفيض كل من الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار ، ويمكن إيضاح أثر السياسات المالية على النشاط الاقتصادى من خلال تأثيرها على مستوى الدخل وسعر الفائدة التوازنى على النحو الآتى :

أ - أثر السياسات المالية التوسعية على توازن سوقى الإنتاج والنقد :

يترتب على قيام الدولة بإتباع سياسة مالية توسعية انتقال منحنى (IS) إلى جهة اليمين مع بقاء وضع منحنى (LM) كما هو (حيث يتأثر LM بالسياسات النقدية فقط) ويوضح الشكل رقم (١) أثر انتقال منحنى (IS) إلى اليمين على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازنى .

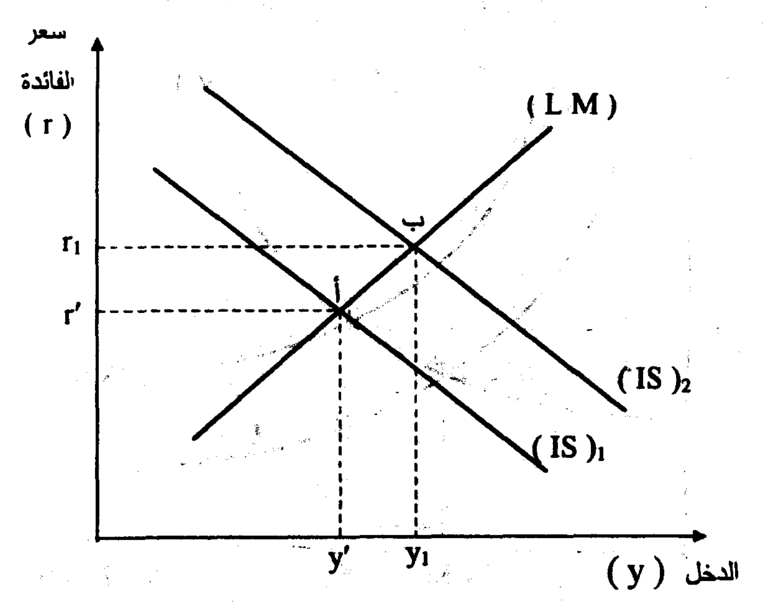
ويتضح من الشكل رقم (١) ما يلى :

(١) يتحدد المستوى التوازنى للدخل عند النقطة (أ) حيث الدخل التوازنى (y') وسعر الفائدة التوازنى = (r') .

(٢) يترتب على السياسة المالية التوسعية انتقال منحنى (IS) من $(IS)_1$ إلى $(IS)_2$.

(٣) يتحدد المستوى التوازنى الجديد عند النقطة (ب) حيث يزيد الدخل من ($y_1 \leftarrow y'$) ويرتفع سعر الفائدة من ($r_1 \leftarrow r'$) .

∴ يترتب على السياسة المالية التوسعية زيادة كل من الدخل وسعر الفائدة .

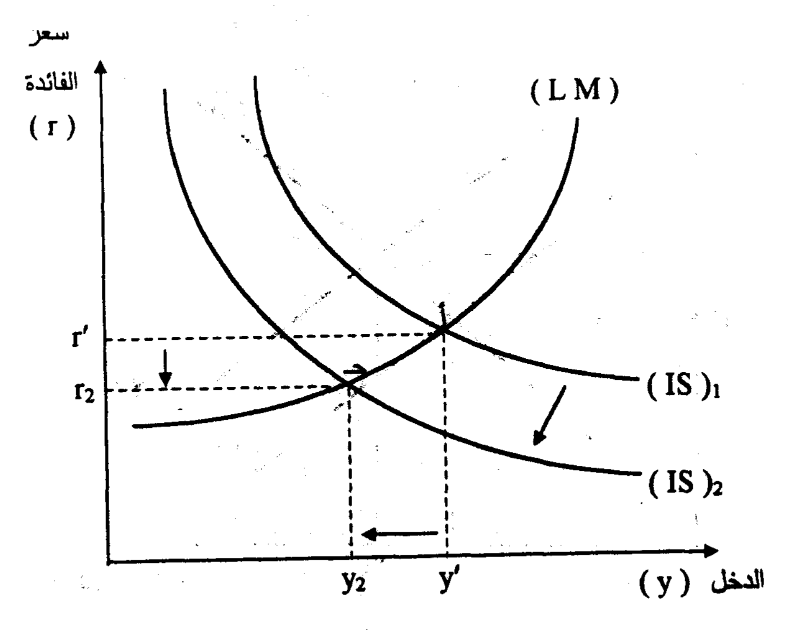


أثر السياسة المالية التوسعية على توازن سوقى الإنتاج والنقود

شكل رقم (١)

ب – أثر السياسة المالية الانكماشية على توازن سوقى الإنتاج والنقد :

يترتب على السياسة المالية الانكماشية انتقال منحنى (IS) إلى جهة اليسار . ويمكن الاستعانة بالشكل رقم (٢) لبيان أثر السياسة المالية الانكماشية على وضع التوازن فى سوقى الإنتاج والنقود .



أثر السياسة المالية الانكماشية على توازن سوقى الإنتاج والنقود

شكل رقم (٢)

ويتضح من الشكل السابق أن السياسة المالية الانكماشية تؤدى إلى حدوث انخفاض فى مستوى الدخل وسعر الفائدة . فانتقال منحنى (IS) إلى اليسار من $(IS)_1$ إلى $(IS)_2$ ترتب عليه انتقال نقطة التوازن من (أ) إلى (حـ) حيث :

- انخفض مستوى الدخل من ($y' \rightarrow y_2$) .
- انخفض سعر الفائدة من ($r' \rightarrow r_2$) .

ويتضح مما سبق أن :

السياسة المالية يصاحبها تغير فى المستوى التوازنى للدخل وسعر الفائدة فى نفس اتجاه تغير السياسة المالية حيث :

يزيد كل من الدخل التوازنى وسعر الفائدة التوازنى فى حالة إتباع سياسة مالية توسعية .

وينخفض الدخل التوازنى وسعر الفائدة التوازنى فى حالة إتباع سياسة مالية انكماشية .

ويعنى ذلك أن السياسة المالية لها أثراً نقدياً يتمثل فى التأثير على سعر الفائدة حيث يزيد سعر الفائدة فى حالة إتباع سياسة مالية توسعية وينخفض فى حالة إتباع سياسة مالية انكماشية .

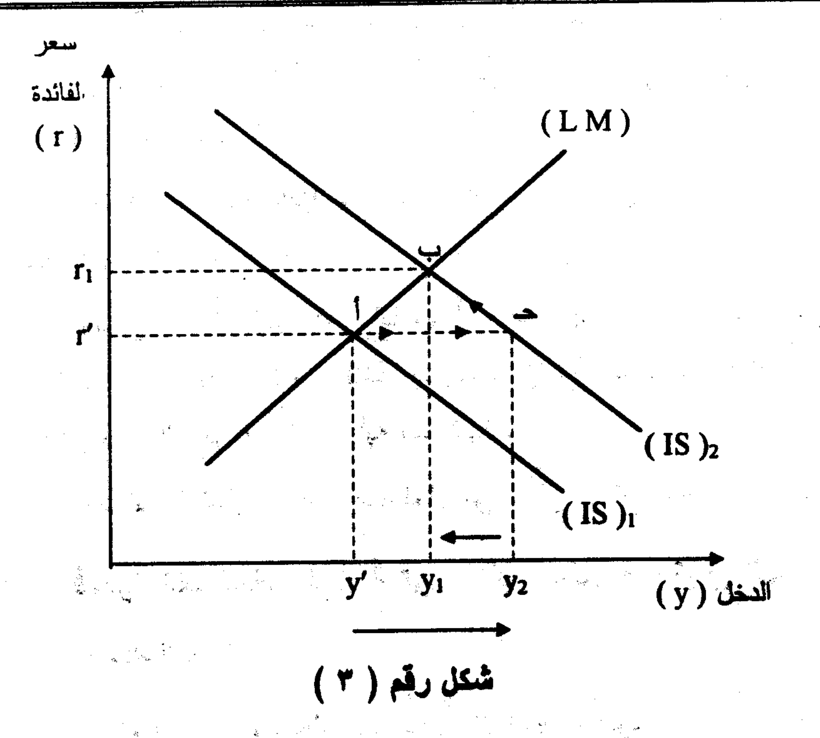
ويؤكد ذلك على التفاعل المتداخل بين سوقى الإنتاج والنقود .

حـ - فعالية السياسات المالية فى التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى :

يضع التفاعل المتداخل بين سوقى الإنتاج والنقود قيداً على فعالية السياسة المالية فى إحداث التأثير المرغوب على مستوى النشاط الاقتصادى . ويمكن إيضاح ذلك من خلال تفسير التغير الذى يحدث فى وضع التوازن لسوقى الإنتاج والنقد تدريجياً مع إتباع سياسة مالية معينة . فالتغير الذى يحدث فى مستوى الدخل نتيجة لإتباع سياسات مالية توسعية أو انكماشية لا يحدث مرة واحدة ولكنه يحدث على مراحل متتابعة .

ويمكن إيضاح العوامل المحددة لفعالية السياسات المالية فى التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى من خلال تتبع ميكانيكية التغير الذى يحدث فى سوقى الإنتاج والنقود مع قيام الدولة بإتباع سياسة مالية معينة بالاستعانة بالشكل رقم (٣) .

يوضح الشكل رقم (٣) ما يلى :



شكل رقم (٣)

١ - تؤدى السياسة المالية التوسعية " زيادة الإنفاق الحكومى " إلى انتقال منحنى $(IS)_1$ إلى اليمين إلى $(IS)_2$.

٢ - يترتب على انتقال منحنى (IS) إلى اليمين زيادة فى مستوى الدخل من (y') إلى (y_2) عند نفس سعر الفائدة (r') :

حيث تكون :

الزيادة فى الدخل = الزيادة فى الإنفاق الحكومى × مضاعف الإنفاق الحكومى

$$\Delta ى = \Delta G \times \left(\frac{1}{1-b} \right)$$

[وهذه الزيادة فى الدخل تحدث بشرط بقاء سعر الفائدة ثابت عند (r')]

٣ - يترتب على زيادة الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومى حدوث اختلال فى سوق النقود حيث يزيد الطلب على النقود بغرض المعاملات مع ثبات عرض النقود . ويعنى ذلك أن زيادة الدخل تخلق فائض طلب فى سوق النقود .

٤ - يترتب على زيادة الطلب على النقود ارتفاع فى سعر الفائدة من ($r' \leftarrow r_1$) وهذا الارتفاع فى سعر الفائدة يضمن عودة التوازن إلى سوق النقد من خلال انخفاض الطلب على النقود بغرض المضاربة .

٥ - يترتب على ارتفاع سعر الفائدة ارتفاع فى تكلفة الاستثمار ومن ثم حدوث انخفاض في الاستثمار الخاص (والذي يعتبر دالة عكسية لسعر الفائدة) .

٦ - يؤدى انخفاض الاستثمار إلى حدوث انخفاض فى الطلب الكلي وبالتالى انخفاض المستوى التوازنى للدخل من ($y_1 \leftarrow y_2$) مرة أخرى .

٧ - ∴ المحصلة النهائية لزيادة الإنفاق الحكومى هو زيادة الدخل من ($y_1 \leftarrow y'$) وارتفاع سعر الفائدة من ($r_1 \leftarrow r'$) .

ويوضح ما سبق أن الزيادة التى حدثت فى الإنفاق الحكومى قد زاحمت الاستثمار الخاص مما أدى إلى انخفاض الاستثمار الخاص عن مستواه السابق نتيجة لارتفاع سعر الفائدة الناشئ عن زيادة الإنفاق الحكومى وقد ترتب على ذلك انخفاض مستوى الدخل الناشئ عن أثر مضاعف الإنفاق الحكومى .

وعلى ذلك فإن أثر مزاحمة الإنفاق الحكومى للاستثمار الخاص يتمثل فى : الانخفاض الذى حدث فى الدخل نتيجة انخفاض الاستثمار الناشئ عن ارتفاع سعر الفائدة والمصاحب لزيادة الإنفاق الحكومى . ويعادل أثر

المزاحمة المقدار (y_2 y_1) فى الشكل البيانى رقم (٣) ويكون أثر المزاحمة فى الشكل السابق جزئى حيث أن زيادة الإنفاق الحكومى لم تطرد الاستثمار الخاص كلية من سوق الإنتاج ولكنها حلت محل جزء من الاستثمار الخاص فقط . وبالتالى عملت على تخفيض مستواه .

ويوضح ما سبق أن أثر زيادة الإنفاق الحكومى (كسياسة مالية توسعية) على مستوى الدخل تتوقف على :

١ - أثر زيادة الإنفاق الحكومى على تحقيق زيادة فى الدخل ويتوقف ذلك على قيمة مضاعف الإنفاق الحكومى ($\frac{1}{1-b}$) فكلما زادت قيمة (b) زادت قيمة المضاعف وزاد تأثير الإنفاق الحكومى فى تحقيق زيادة فى الدخل .

٢ - أثر الزيادة فى الدخل على رفع سعر الفائدة من خلال زيادة الطلب على النقود ويتوقف ذلك على ميل دالة الطلب على النقود فكلما زاد ميل دالة الطلب على النقود أى انخفض ميل منحنى (LM) قل مقدار الارتفاع فى سعر الفائدة الناشئ عن تغير الدخل .

٣ - أثر الارتفاع فى سعر الفائدة على تخفيض مستوى الاستثمار الخاص ويتوقف ذلك على ميل دالة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة (i_1) ، فكلما انخفضت قيمة (i_1) قل أثر الارتفاع فى سعر الفائدة على تخفيض مستوى الاستثمار .

ويعنى ذلك أن فعالية السياسة المالية التوسعية فى تحقيق زيادة فى مستوى الدخل . تتوقف على قيم المعلمات الآتية :

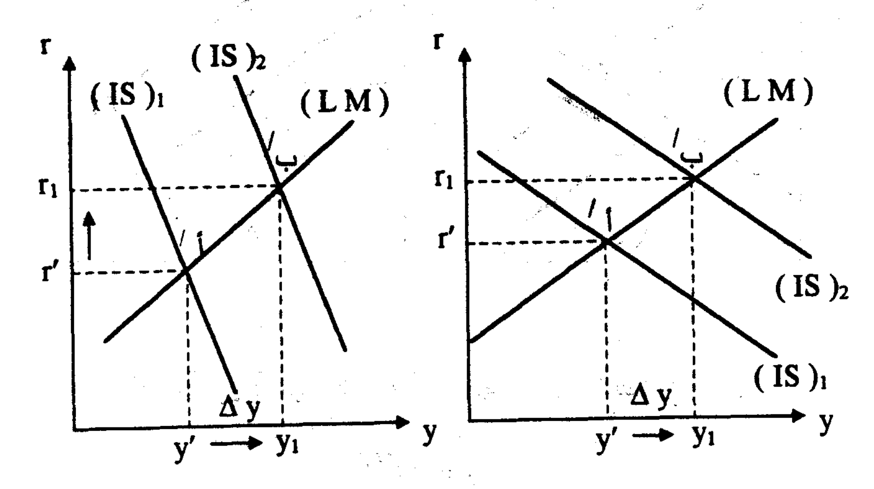
b : وترتبط مع فعالية السياسة المالية بعلاقة عكسية .

i_1 : وترتبط مع فعالية السياسة المالية بعلاقة عكسية .

وحيث أن ميل منحنى (IS) = $\frac{1-b}{i_1}$

فإن ميل منحنى (IS) يزيد مع انخفاض كل من (i_1 , b) .

∴ يمكن القول بأن فعالية السياسة المالية تزيد كلما زاد ميل منحنى (IS) وانخفض ميل منحنى (LM) . أى أن فعالية السياسة المالية ترتبط بعلاقة طردية مع ميل منحنى (IS) وترتبط بعلاقة عكسية مع ميل منحنى (LM) . ويمكن إيضاح العلاقة بين فعالية السياسة المالية وميل كل من منحنى (IS) و (LM) بيانياً باستخدام الشكلين رقم (٤) ورقم (٥) .



العلاقة بين فعالية السياسة المالية وميل منحنى (IS)

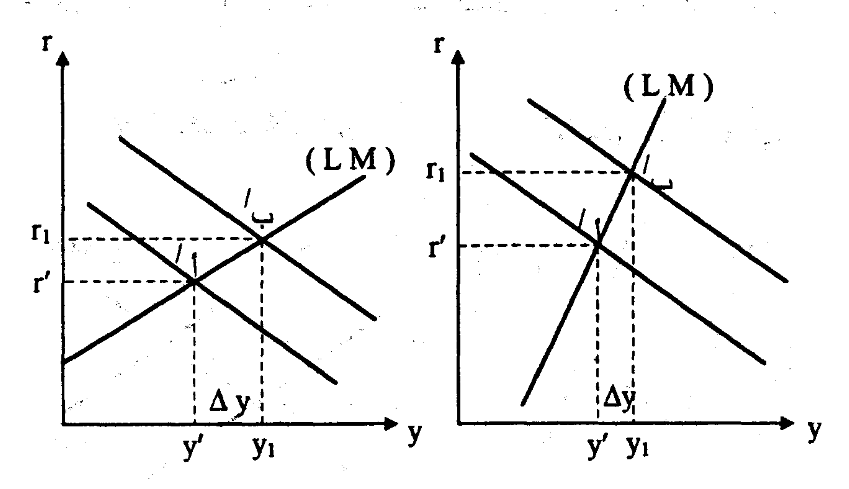
شكل رقم (٤)

ويوضح الشكل السابق أن الاختلاف فى الحالتين (أ ، ب) يتمثل فى زيادة ميل منحنى (IS) فى الجزء (أ) بالمقارنة بالجزء (ب) .

ولذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومى وانتقال منحنى (IS) إلى اليميـن فى الحالتين بنفس المقدار ترتب عليها زيـادة فى الدخل فى الجزء (أ) بمقدار (Δy)أ وفى الجزء (ب) بالمقدار (Δy)ب ومن الواضح أن (Δy)أ > (Δy)ب بما يعنى أن فعالية السياسة المالية فى إحداث زيادة فى الدخل تزيد كلما انخفض ميل منحنى (IS) .

(أ) سياسة مالية كبيرة الفعالية

(ب) سياسة مالية قليلة الفعالية



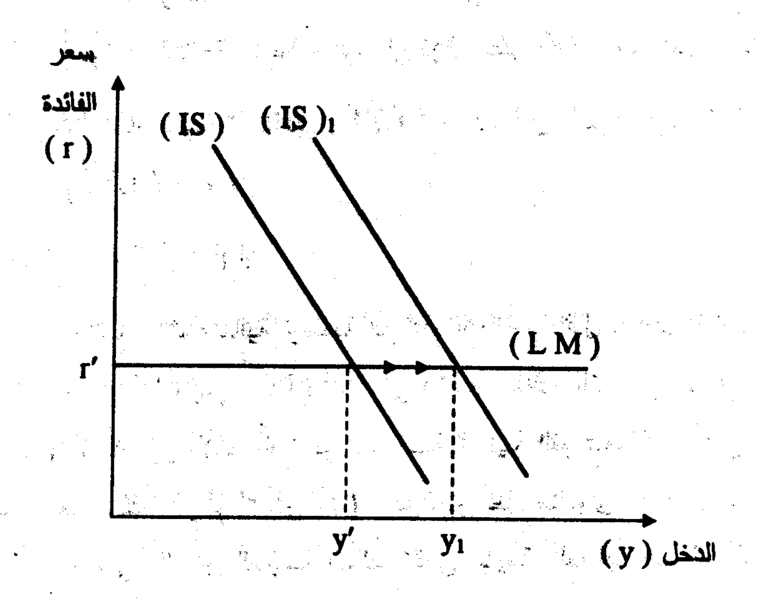
العلاقة بين فعالية السياسة المالية وميل منحنى (LM)

شكل رقم (٥)

ويوضح الشكل السابق أثر تغير ميل منحنى (LM) على فعاليـة السياسة المالية ويلاحظ أن فعالية السياسة المالية فى الشكل رقم (٥) تزيد فى الجزء (أ) بالمقارنة بالجزء (ب) من الشكل حيث يكون ميل منحنى (LM) أقل فى الجزء (أ) .

فعاليـة السياسـة الماليـة فـى الحـالات المتطرفـة لمنحنـى (LM) :

(١) إذا كـان ميـل منحنـى (LM) = صفـر أى أن منحنــى (LM) لانهائى المرونة . ويأخذ ميل منحنى (LM) هذه القيمة المتطرفة فـى المنطقة الكينزية حيث يكون الطلب على النقود بغرض المضاربـة لا نهائى المرونة . ويكون ذلك فى فترات الكساد الشديد حيث يصل سـعر الفائدة إلى أدنى مستوى له .



شكل رقم (٦)

وبالتالى فإن إتباع سياسة مالية توسـعية وحدوث زيـادة فـى مسـتوى الدخل لا تؤدى إلى أى تغير فى سعر الفائدة كما يوضـح الشـكل رقـم (٦) حيث يظل سعر الفائدة عند (r′) وبالتالى لن يظهر أى أثر للمزاحمة ويظـل

الاستثمار الخاص كما هو ، ولن يتأثر بزيادة الإنفاق الحكومى ، ويعنى ذلك أن السياسة المالية تكون سياسة كاملة الفعالية حيث يزيد الدخل فى هذه الحالة بمقدار يعادل الأثر الكامل للمضاعف حيث :

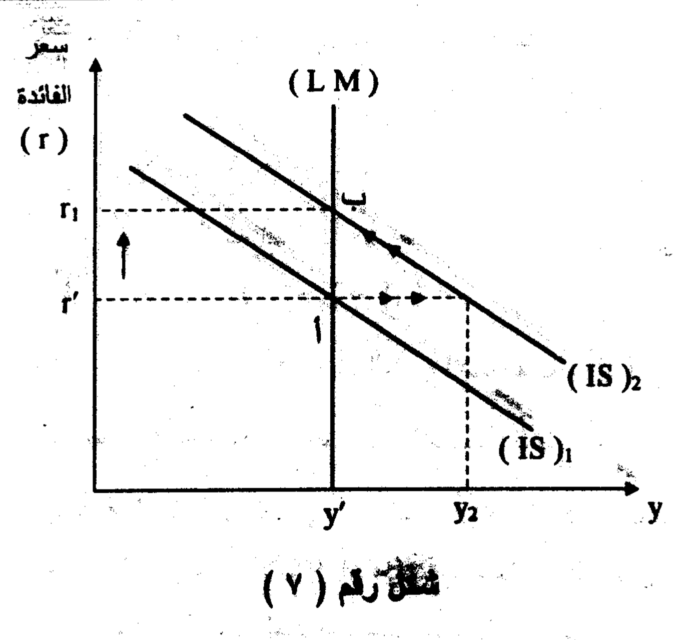
$$\Delta y = \Delta G \times \frac{1}{1-b}$$

وحقيقة الأمر أن المنطق وراء هذا التحليل يرجع إلى أن الاقتصاد القومى يكون فى هذه الحالة فى حالة كساد شديد ويعانى من بطالة فى الموارد المتاحة ولذلك تقوم الدولة بالتدخل فى النشاط الاقتصادى وتعمل على تشغيل الموارد المتاحة المعطلة دون أن تؤثر على نشاط الاستثمار الخاص .

(٢) إذا كان ميل منحنى (LM) = ∞ أى تكون مرونة منحنى (LM) = صفر .

يبين الشكل رقم (٧) أن :

إتباع سياسة مالية توسعية فى هذه الحالة وانتقال منحنى (IS) إلى اليمين من $(IS)_1$ إلى $(IS)_2$ أدت إلى انتقال نقطة التوازن من (أ) إلى (ب) ولذلك فإن الأثر النهائى للسياسة المالية التوسعية أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة فقط من (r' إلى r_1) ، فى حين ظل مستوى الدخل ثابت عند (y') ويعنى ذلك أن السياسة المالية تكون عديمة الفعالية فى التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى ويكون أثر المزاحمة كامل ، حيث أن الزيادة فى الإنفاق الحكومى تتم بالكامل على حساب نقص الاستثمار الخاص ويعنى ذلك أن السياسة المالية تعمل فقط على إحلال الاستثمار الحكومى محل الاستثمار الخاص .



شكل رقم (٧)

ويحدث ذلك في فترات الرواج الشديد حيث يصـل الاقتصـاد القومـى إلى مرحلة التشغيل الكامل ويكون الناتج القومى مساوياً لناتج العمالة الكاملـة " الناتج المحتمل " وهو أقصـى نـاتج يمكن الوصـول إليه باستخدام المـوارد المتاحة ولذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومى بمقدار معين (ΔG) ستؤدى إلى طرد قدر من الاستثمار الخاص ($- \Delta I$) بمقدار مماثل لتحل محله حيث :

$$(- \Delta I) = (+ \Delta G)$$

ولذلك فإن أثر زيادة الإنفاق الحكومى على الدخل فى هذه الحالـة = صفر وذلك لأن زيادة الإنفاق الحكومى بمقدار ΔG تؤدي إلى زيادة الدخـل بمقدار Δy وهذه الزيادة ستؤدى إلى ارتفاع سعر الفـائدة مـن (r') إلـى (r_1) وبالتالى يحـدث انخفـاض فـى الاسـتثمار الخـاص بمقـدار ($- \Delta I$) مساوى تماماً لـ ($+ \Delta G$) ويوضح ذلك وجهـة النظـر الكلاسيكية فـى أنـه

طالما أن الاقتصاد القومى يكون فى حالة توظف كامل فإن السياسة المالية تكون عديمة الفعالية .

وخلاصة ما سبق يمكن إيضاحه فيما يلى :

١ – تزيد فعالية السياسة المالية فى التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى كلما زاد ميل منحنى (IS) أى كلما :

انخفضت قيمة (b) = الميل الحدى للاستهلاك

وانخفضت قيمة (i_1) = حساسية الاستثمار لسعر الفائدة

٢ – تنعدم فعالية السياسة المالية فى ظروف الرواج الشديد والعمالة الكاملة حيث يكون أثر مزاحمة الإنفاق الحكومى للاستثمار الخاص أثر كامل وتحل الزيادة فى الإنفاق الحكومى محل الاستثمار الخاص .

٣ – تكون السياسة المالية كاملة الفعالية فى ظروف الكساد الشديد حيث يكون أثر المزاحمة = صفر وتعمل زيادة الإنفاق الحكومى على تشغيل الموارد المعطلة دون التأثير على الاستثمار الخاص .

ثانياً – أثر السياسات النقدية على توازن سوقى الإنتاج والنقد :

تستخدم السلطات النقدية (متمثلة فى البنك المركزى) سياستها النقدية لتحقيق أهدافها الاقتصادية .

والسياسة النقدية هى مجموعة من الإجراءات التى يستخدمها البنك المركزى بغرض التأثير على العرض النقدى بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية .

ففي فترات الكساد تقوم الدولة بإتباع بسياسة نقدية توسعية بغرض زيادة العرض النقدى .

وفي فترات التضخم والرواج الشديد تقوم الدولة بإتباع سياسة نقدية انكماشية بغرض تخفيض العرض النقدى .

ويترتب على إتباع الدولة للسياسات النقدية تغير وضع منحنى (LM) دون التأثير على وضع منحنى (IS) حيث :

- ينتقل منحنى (LM) إلى اليمين فى حالة قيام الدولة بإتباع سياسة نقدية توسعية .
- ينتقل منحنى (LM) إلى اليسار فى حالة قيام الدولة بإتباع سياسة نقدية انكماشية .

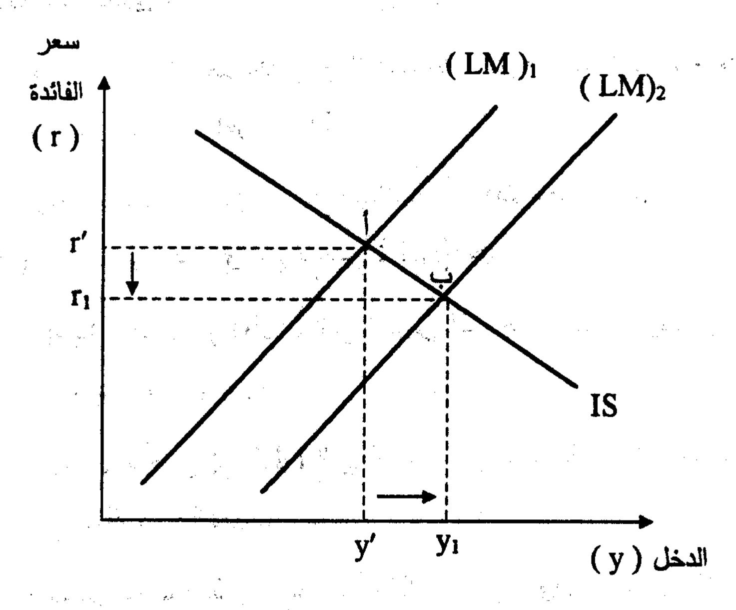
ويمكن إيضاح أثر السياسات النقدية على توازن سوقى الإنتاج والنقود على النحو الآتى :

أ - أثر السياسة النقدية التوسعية على توازن سوقى الإنتاج والنقود :

يوضح الشكل رقم (٨) أثر السياسة النقدية التوسعية على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازنى حيث يترتب على السياسة النقدية التوسعية انتقال منحنى (LM) إلى اليمين من $(LM)_1$ إلى $(LM)_2$ مع بقاء وضع منحنى (IS) كما هو . وبالتالى تنتقل نقطة التوازن من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) حيث :

- ينخفض سعر الفائدة من r' إلى r_1 .

- يزيد الدخل من $y' \leftarrow y_1$.



أثر السياسة النقدية التوسعية على توازن سوقي الإنتاج والنقود

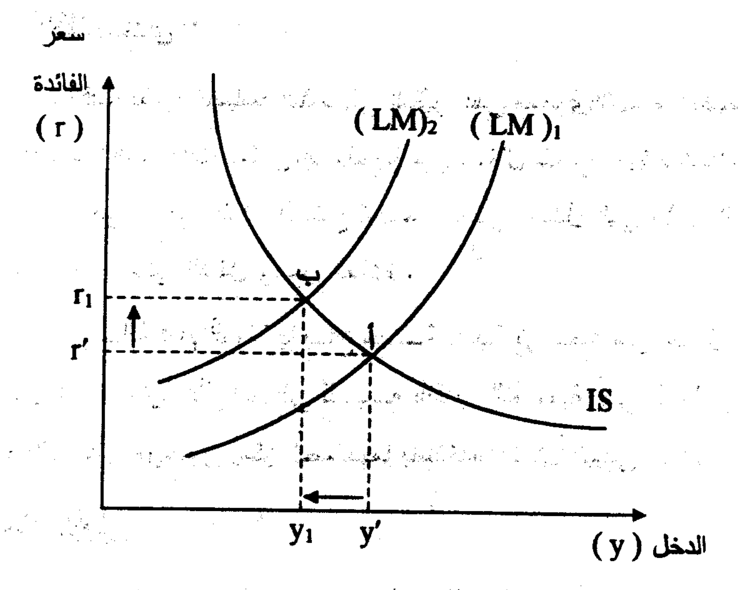
شكل رقم (٨)

ب - أثر السياسة النقدية الانكماشية على توازن سوقى الإنتاج والنقود :

يوضح الشكل رقم (٩) أثر السياسة النقدية الانكماشية على توازن سوق الإنتاج والنقود حيث يترتب على إتباع سياسة نقدية انكماشية انتقال منحنى (LM) إلى اليسار من $(LM)_1$ إلى $(LM)_2$ مع بقاء وضع منحنى (IS) كما هو وبالتالى تنتقل نقطة التوازن من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) حيث :

- يزيد سعر الفائدة التوازنى من ($r' \leftarrow r_1$) .

- ينخفض المستوى التوازنى للدخل من ($y' \leftarrow y_1$) .



أثر السياسة النقدية التوسعية على توازن سوقى الإنتاج والنقود

شكل رقم (٩)

ويتضح مما سبق أن :

السياسة النقدية يصاحبها تغير فى المستوى التوازنى للدخل فى نفس اتجاه تغير العرض النقدى ويصاحبها تغير فى سعر الفائدة فى عكس اتجاه تغير العرض النقدى حيث :

- يزيد الدخل التوازنى وينخفض سعر الفائدة التوازنى فى حالة إتباع سياسة نقدية توسعية .
- يزيد الدخل التوازنى وينخفض سعر الفائدة التوازنى فى حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية .

حـ - فعالية السياسة النقدية فى التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى :

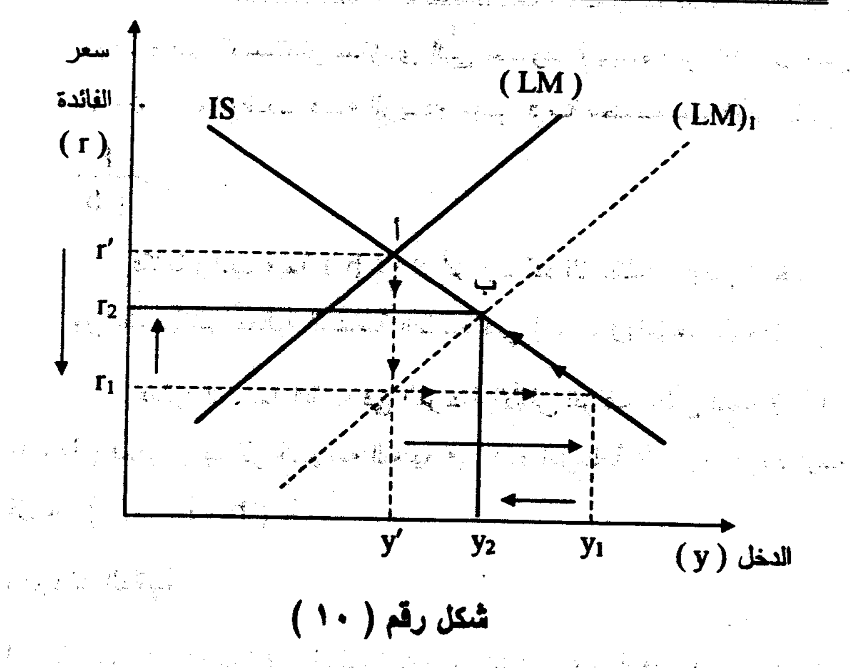
تتوقف فعالية السياسة النقدية فى التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى على عدد من المحددات يمكن إيضاحها من خلال تفسير ميكانيكية التغير الذى يحدث فى سوقى النقد والإنتاج تدريجياً حتى نصل إلى الأثر النهائى للسياسة النقدية على الدخل وسعر الفائدة .

ففى حالة قيام الدولة بإتباع سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة العرض النقدى فإن الأثر النهائى للسياسة النقدية التوسعية على الدخل وسعر الفائدة يأتى على مرحلتين يمكن إيضاحهما باستخدام الشكل البيانى رقم (١٠) .

المرحلة الأولى :

أ - الزيادة فى العرض النقدى تؤدى إلى خلق فائض عرض فى السوق النقدى ، وفائض العرض يؤدى إلى حدوث انخفاض فى سعر الفائدة من ($r_1 \leftarrow r'$) عند نفس مستوى الدخل (y') ففى الشكل رقم (١٠) ترتب على زيادة العرض النقدى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين من (LM) إلى $(LM)_1$ وقد أدى هذا الانتقال إلى :

- انخفاض سعر الفائدة من (r') إلى (r_1) عند نفس مستوى الدخل (y') .



شكل رقم (١٠)

ويتوقف مقدار الانخفاض فى سعر الفائدة على ميل دالة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة فكلما زاد ميل دالة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة زاد أثر زيادة العرض النقدى فى إحداث انخفاض فى سعر الفائدة .

ويعنى هذا أن أثر زيادة العرض النقدى فى إحداث تخفيض فى سعر الفائدة يتطلب أن يكون مقلوب ميل دالة الطلب على النقود (C_2) منخفض .

ب - انخفاض سعر الفائدة من ($r' \leftarrow r_2$) سيؤثر على حجم الاستثمار الخاص .. حيث سيزيد الاستثمار الخاص وتتوقف مقدار الزيادة فى الاستثمار على قيمة حساسية الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة . فكلما زادت قيمة (i_1) كانت الزيادة فى الاستثمار المترتبة على انخفاض سعر الفائدة أكبر .

حـ - الزيادة فـي الاستثمار ستؤدى إلـى حـدوث زيـادة فـي الدخـل مـن $y_1 \leftarrow y'$ وتتوقـف هـذه الزيـادة علـى قيمة مضـاعف الاسـتثمار $\frac{1}{1-b}$.

فكلما زادت قيمة (b) زاد أثر زيـادة الاسـتثمار علـى الدخـل .. وزادت بالتالى فعالية السياسة النقديـة فـي إحداث زيادة في الدخل .

∴ فعالية السياسة النقدية في المرحلة الأولى تتوقف على قيمـة (C_2 ، i_1 ، b) فحتى يزيد أثر السياسة النقدية فى هذه المرحلـة لابد وأن تزيد قيمـة كل من (b ، i_1 ، C_2) .

المرحلة الثانية :

أ - يترتب على الزيادة في الدخل زيادة في الطلب على النقود (وتتوقف هذه الزيادة على قيمة حساسية الطلب على النقود بالنسبة للدخل C_1) .

ب - الزيادة في الطلب على النقود تؤدي إلى حدوث ارتفاع في سعر الفـائدة من (r_1) إلى (r_2) ويتوقف ذلك على قيمة (C_2) فلابد وأن تكـون منخفضة حتى لا يكون الارتفاع في سعر الفائدة كبيراً .

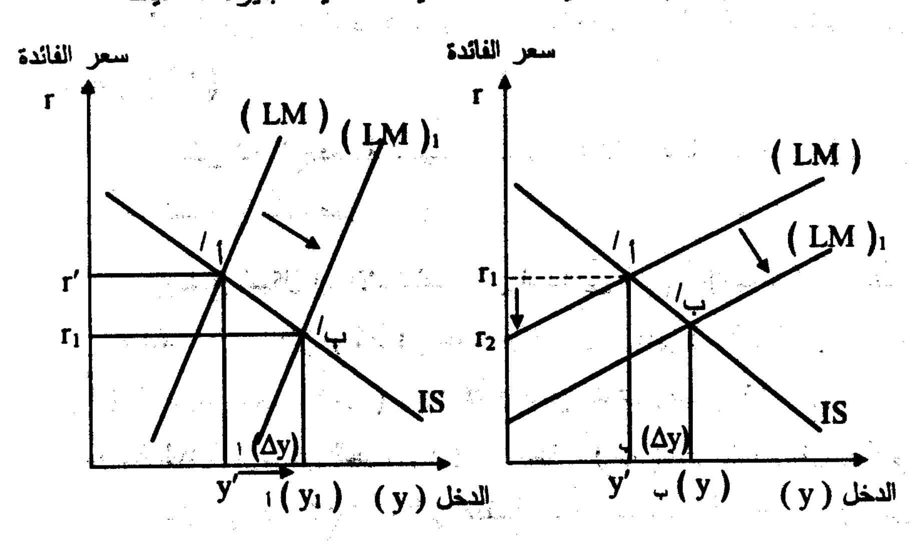
حـ - يترتب على حدوث ارتفاع في سـعر الفـائدة مـرة أخـرى انخفـاض فـي الاستثمار الخاص وحتى لا يكون الانخفاض كبيراً فلابد أن تكون قيمـة (i_1) منخفضة .

د - يؤدى الانخفاض في الاستثمار إلى حدوث انخفـاض فـي مسـتوى الدخـل من (y_1) إلـى (y_2) ويتوقـف ذلـك علـى قيمـة مضـاعف الاسـتثمار فلابد وأن تكون قيمــة (b) منخفضــة حتـى تنخفـض قيمـة المضـاعف وتحد من أثر الانخفاض في الدخل .

ولذلك فإن فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي تتوقف على ميل منحنى (LM) وميل منحنى (IS) ، حيث تزيد فعالية السياسة النقدية كلما زاد ميل منحنى (LM) وانخفض ميل منحنى (IS) .

ويمكن إيضاح فعالية السياسة النقدية وعلاقتها بميل منحنى (LM) بيانياً باستخدام الشكل رقم (١١) .

يوضح الشكل أن الاختلاف بين الحالتين (أ) ، (ب) يتمثل فقط في اختلاف ميل منحنى (LM) حيث يزيد ميل منحنى (LM) في الجزء (أ) بالمقارنة بالجزء (ب) . وكذلك يوضح الشكل رقم (١١) أن فعالية السياسة النقدية تزيد في الجزء (أ) عن الجزء (ب) فزيادة العرض النقدي بنفس المقدار في الحالتين أدت إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين من (LM) إلى $(LM)_1$ ، وقد أدى ذلك إلى تغير نقطة التوازن في الجزء (أ) من النقطة (أ/) إلى النقطة (ب/) وترتب على ذلك زيادة الدخل بمقدار = $(\Delta y)_{أ}$ في حين ترتب على انتقال منحنى (LM) في الشكل رقم (١١-ب) زيادة الدخل بمقدار $(\Delta y)_{ب}$ ويوضح الشكل أن $(\Delta y)_{أ} > (\Delta y)_{ب}$ ، أي أن فعالية السياسة النقدية تزيد مع زيادة ميل منحنى (LM).

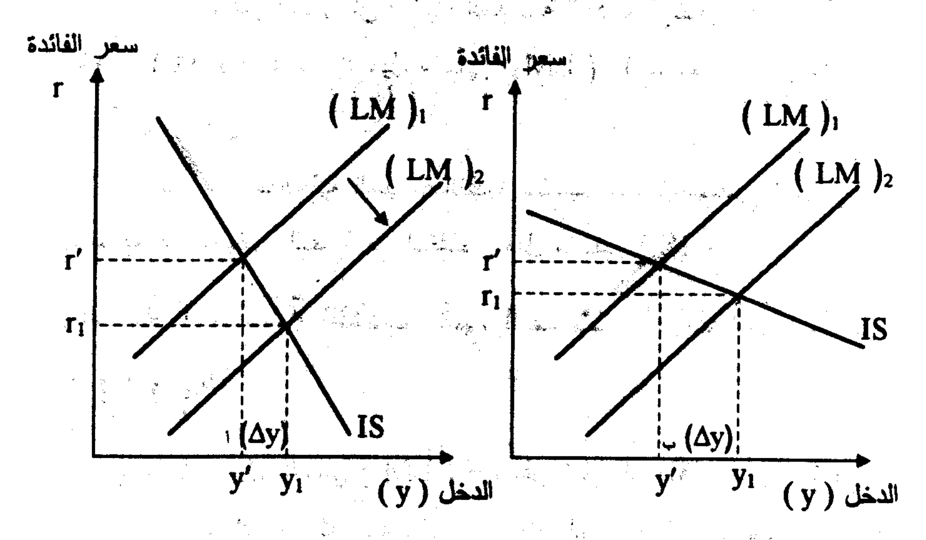


أثر التغير فى ميل منحنى (LM) على فاعلية السياسة النقدية

شكل رقم (١١)

∴ تزيد فعالية السياسة النقدية فى إحداث زيادة فى الدخل مع زيادة ميل منحنى (LM) .

ويمكن إيضاح العلاقة بين فعالية السياسة النقدية وميل منحنى (IS) باستخدام الشكل رقم (١٢) .



العلاقة بين فاعلية السياسة النقدية وميل منحنى (IS)

شكل رقم (١٢)

ويتضح من الشكل السابق أن إتباع سياسة نقدية توسعية وانتقال منحنى (LM) إلى اليمين بنفس المقدار فى الحالتين ترتب عليها :

زيادة الدخل بمقدار (Δ y) أ فى الشكل رقم (١٢-أ) .

وزيادة الدخل بمقدار (Δ y) ب فى الشكل رقم (١٢-ب) .

ومن الواضح أن (Δ y) ب > (Δ y) أ أى أن الزيادة فى الدخل فى الحالة (ب) تفوق الزيادة فى الدخل التى حدثت فى الحالة (أ) ويرجع ذلك إلى زيادة ميل منحنى (IS) فى الحالة (أ) وانخفاض ميل منحنى (IS) فى الحالة (ب) .

∴ تزيد فعالية السياسة النقدية فى إحداث زيادة فى الدخل كلما انخفض ميل منحنى (IS) .

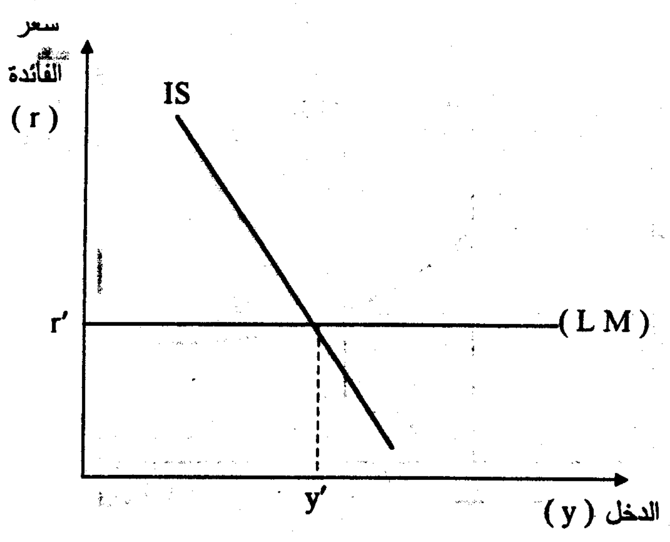
∴ يمكن القول أن فعالية السياسة النقدية ترتبط طردياً مع ميل منحنى (LM) فكلما زاد ميل منحنى (LM) زادت فعالية السياسة النقدية والعكس صحيح .

كما ترتبط فعالية السياسة النقدية عكسياً مع ميل منحنى (IS) حيث تزيد فعالية السياسة النقدية مع انخفاض ميل منحنى (IS) .

فعالية السياسة النقدية فى الحالات المتطرفة لمنحنى (LM) :

(١) إذا كان ميل منحنى (LM) = صفر (فى المنطقة الكينزية) فى هذه المنطقة إذا حدث زيادة فى العرض النقدى فإنها توجه بكاملها لأغراض المضاربة ومن ثم لا يترتب على السياسة النقدية التوسعية أى تغير فى وضع منحنى (LM) . ويبين الشكل رقم (١٣) أن وضع (LM) لا يتغير ويعنى ذلك أن سعر الفائدة يظل كما هو حيث يتحدد مستواه عند القاع الصخرى أو يصل أدنى مستوى له ولذلك لا يمكن أن ينخفض عن المستوى (r') .

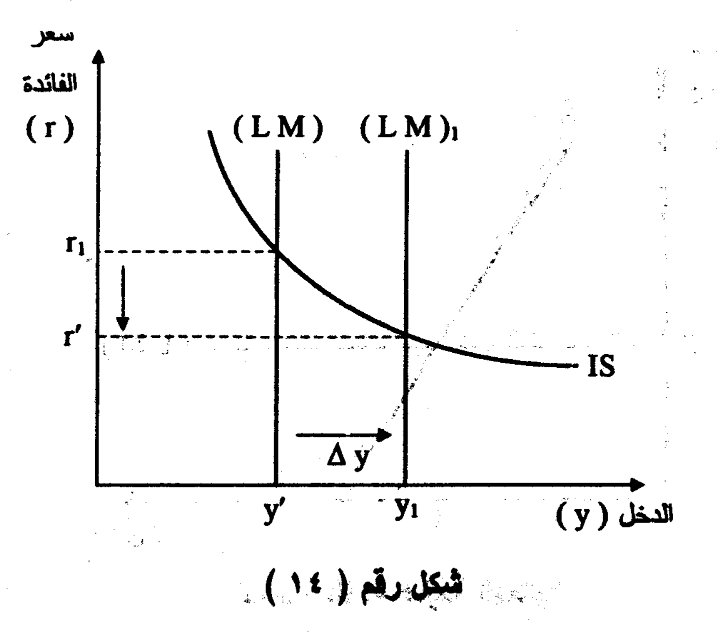
وفى نفس الوقت فإن مستوى الدخل يظل ثابت كما هو عند (y') حيث لا يظهر أى تأثير للسياسة النقدية على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادى . ويعنى ذلك أن السياسة النقدية تكون عديمة الفعالية فى أوقات الكساد الشديد حيث لا يترتب على السياسة النقدية أى توسع فى النشاط الاقتصادى وذلك لأن أى زيادة تحدث فى عرض النقود توجه بالكامل إلى أغراض المضاربة .



سياسة نقدية عديمة الفعالية

شكل رقم (١٣)

(٢) إذا كان ميل منحني (LM) = ∞ أى يكون منحنى (LM) عديم المرونة (فى المنطقة الكلاسيكية) في هذه الحالة أى زيادة تحدث فى العرض النقدى توجه بالكامل لأغراض المعاملات ولذلك فإن السياسة النقدية تكون كاملة الفعالية في التأثير على مستوى الدخل . فكما يوضح الشكل رقم (١٤) نجد أن زيادة العرض النقدى وانتقال منحنى (LM) إلى جهة اليمين من (LM) إلى $(LM)_1$ ترتب عليها زيادة فى الدخل = (Δ y) وهى أقصى زيادة يمكن أن تحدث فى الدخل بسبب الزيادة التى حدثت فى العرض النقدى وفى نفس الوقت ترتب على هذه السياسة انخفاض فى سعر الفائدة من (r′) إلى (r_1) .



شكل رقم (١٤)

وخلاصة ما سبق يوضح ما يلى :

١ - تكون السياسة النقدية كاملة الفعالية فى المنطقة الكلاسيكية حيث يكون منحنى (LM) عديم المرونة أو ميله = ∞ حيث توجه كل الزيادة فى العرض النقدى لأغراض المعاملات .

٢ - تكون السياسة النقدية عديمة الفعالية فى المنطقة الكينزية حيث يكون منحنى (LM) لا نهائي المرونة أى ميله = صفر حيث توجه الزيادة فى العرض النقدى بكاملها لأغراض المضاربة ومن ثم ينعدم تأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادى .

٣ - تتزايد فعالية السياسة النقدية فى التأثير على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادى كلما زاد ميل منحنى (LM) وانخفض ميل منحنى (IS) .

أسئلة الفصل السادس

وضح مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع تبرير وجهة نظرك باختصار :

أ - يوضح التوازن فى سوقى الإنتاج والنقود أنه لا يوجد أى ارتباط بين السياسة المالية وسوق النقد .

ب - تتزايد فعالية السياسة المالية فى التأثير على الدخل كلما انخفض أثر مزاحمة الإنفاق الحكومى للاستثمار الخاص .

حـ - تكون السياسة المالية كاملة الفعالية فى حالات الكساد الشديد حيث يصل سعر الفائدة إلى حده الأدنى .

د - تنعدم فعالية السياسة النقدية فى التأثير على مستوى الدخل فى أوقات الكساد الشديد .

هـ - يكون أثر المزاحمة كامل فى ظروف الكساد الشديد .

و - ترتبط فعالية السياسة النقدية طردياً مع ميل منحنى (IS) وعكسياً مع ميل منحنى (LM) .

ز - لا يترتب على السياسة النقدية التوسعية أى تغير فى مستوى الدخل إذا تم توجيه كل الزيادة فى العرض النقدى لأغراض المعاملات .

الفصل السابع*

تحديد توازن الدخل القومى مع المستوى العام للأسعار فى الأجل القصير

- تأثير تغير المستوى العام للأسعار فى الداخل على منحنى الإنفاق الكلى .
  - أ - أثر تغير المستوى العام للأسعار على الإنفاق الاستهلاكى المرغوب .
  - ب - أثر تغير المستوى العام للأسعار على صافى الصادرات .
  - حـ - أثر تغير المستوى العام للأسعار على الاستثمار .
- تغيرات المستوى التوازنى للدخل القومى نتيجة تغير المستوى العام للأسعار .
- منحنى الطلب الكلى .
- ميل منحنى الطلب الكلى .
- انتقال منحنى الطلب الكلى .
- المضاعف البسيط ومنحنى الطلب الكلى .
- مستوى الدخل القومى التوازنى والمستوى العام للأسعار .
- منحنى العرض الكلى .

---

* كتب هذا الفصل أ. د. إيمان محب زكى .

- ميل منحنى العرض الكلى .
- انتقال منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير .
- تغيرات مستوى الدخل القومى التوازنى ومستوى الأسعار .
- صدمات الطلب الكلى .
- المضاعف فى حالة تغير مستوى الأسعار .
- أهمية شكل منحنى العرض الكلى .
- صدمات العرض الكلى .

الفصل السابع

تحديد توازن الدخل القومي مع المستوى العام للأسعار فى الأجل القصير

لقد تعرفنا في الفصول السابقة على الكيفية التي يتحدد بها المستوى التوازنى للدخل القومي على افتراض ثبات المستوى العام للأسعار . ولكننا نلاحظ أنه في الواقع العملى تتغير الأسعار بشكل مستمر نتيجة لتغيرات العرض والطلب . ففى جانب العرض نجد تغيرات سريعة فى أسعار المواد الخام والسلع الوسيطة والمنتجات النهائية المستوردة والتى تستخدم بواسطة قطاع الأعمال والقطاع العائلى . هذا ولعلك لاحظت الارتفاع الكبير لأسعار البترول خلال ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وخلال ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . ومن الناحية الأخرى يترتب على الانخفاض الكبير فى الضرائب المفروضة زيادة الطلب الكلى مما يسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وظهور الضغوط التضخمية وذلك عندما يكون الاقتصاد قد وصل إلى طاقته الإنتاجية القصوى .

وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن الصدمات التى تواجه الاقتصاد تؤثر على الدخل القومى من ناحية وعلى المستوى العام للأسعار من ناحية أخرى . فيترتب على هذه الصدمات آثار حقيقية ونقدية . وحتى نتفهم ذلك علينا أن نسقط الفرض الخاص بثبات المستوى العام للأسعار ونعرف الطالب بأدوات تحليلية جديدة وهى : منحنى الطلب الكلى ومنحنى العرض الكلى . وقبل أن نتوصل إلى منحنى الطلب الكلى فهناك عدة حقائق نتعرف عليها أولاً :

تـأثير تغير المستوى العـام للأسـعار فـى الداخـل علــى منحنــى الإنفاق الكلى :

يترتب على ارتفاع مستوى الأسعار فى داخل الاقتصاد إنتقال منحنى الإنفاق الكلي إلى أسفل ، كما يترتب على انخفاض مستوى الأسعار إنتقال دالة الإنفاق الكلي إلى أعلى . وعلى ذلك يرتبط التغير فى المستوى العام للأسعار والإنفاق الكلي المرغوب بشكل عكسى . إن السبب الرئيسى وراء ذلك يكمن فى تحليل تـأثير تغير مستوى الأسعار فى الداخل على الإنفاق الاستهلاكى المرغوب وعلى صافى الصـادرات (الصـادرات - الـواردات) وعلى الاستثمار المرغوب [١] . وفيما يلى شرح موجز لأهم هذه التغيرات .

أ - أثر تغير المستوى العام للأسعار على الإنفاق الاستهلاكى المرغوب :

إن تـأثير تغير المستوى العام للأسعار على الإنفـاق الاسـتهلاكى المرغوب يكون نتيجة التأثير على ثروة المجتمـع . فيـؤدى ارتفـاع المسـتوى العام للأسعار إلى انخفاض القيمـة الحقيقيـة لـثروة المجتمع فيقـل الاسـتهلاك المرغوب . فـإن ثـروة المجتمـع تكمـن مثـلاً فـى شكل أصـول مثـل النقـود نفسها كـأصل يحملـه الإنسـان أو فـى شـكل أدوات الدين مثل أذون الخزانـة والسندات ... وعندما يحين موعد استحقاق الإذن أو السند فـإن حاملـه يتسلم مبلغاً محدداً من النقود . فماذا يحدث للقيمة الحقيقيـة للنقـود ؟ ان ذلـك يعتمـد على مدى التغير فى المستوى العـام للأسـعار . فكلمـا ارتفـع المسـتوى العـام للأسعار كلما انخفضت قيمـة النقـود وقدرتهـا الشـرائية . وعلـى ذلـك يـترتب

---

[١] تنكر أن الإنفـاق الكلـى = الإنفـاق الاستهلاكى + الإنفـاق الاستثمارى + الإنفـاق الحكومى + صافى الصادرات .

على ارتفاع مستوى الأسعار انخفاض القيمة الحقيقية لكافة الأصول المقومة بالنقود . فلعلك تتساءل ؟ ما هو تأثير ارتفاع مستوى الأسعار فى الداخل فى حالة السندات التى تحملها منشآت القطاع الخاص المحلى وقد تم الإصدار عن طريق دولة أخرى أجنبية أو عن طريق الحكومة الوطنية . بالقطع سوف تنخفض الثروة الحقيقية لحاملى هذه السندات من القطاع الخاص المحلى . فماذا عن الاستهلاك المرغوب فى الدولة نتيجة انخفاض القيمة الحقيقية لثروة المجتمع ؟

إن انخفاض الثروة يترتب عليها زيادة الرغبة فى الإدخار للوصول إلى نفس مستوى الثروة السابق ولتحقيق المستوى المرغوب من الثروة عند الوصول إلى سن المعاش والتقاعد . وبالقطع تؤدى زيادة المدخرات المرغوبة إلى نقص الاستهلاك المرغوب . وعلى العكس من ذلك ، فعندما تتزايد ثروة المجتمع يقل الإدخار المرغوب ويتزايد الاستهلاك المرغوب .

*** ونستطيع أن نوجز الجزء السابق فيما يلى :**

يترتب على ارتفاع المستوى العام للأسعار فى الداخل انخفاض القيمة الحقيقية لثروة المجتمع عن طريق انخفاض القيمة الحقيقية للأصول مما يؤدى إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكى المرغوب فتهبط دالة الانفاق الكلى إلى أسفل . وأن انخفاض مستوى الأسعار فى الداخل يعمل على زيادة القيمة الحقيقية لثروة المجتمع ومن ثم يزداد الانفاق الاستهلاكى المرغوب مما يدفع بدالة الانفاق الكلى إلى أعلى .

ب - أثر تغير المستوى العام للأسعار على صافى الصادرات :

عند ارتفاع مستوى الأسعار فى الداخل ، مع ثبات الأسعار العالمية أو تغيرها بنسبة أقل من الأسعار الداخلية ، تصبح السلع المحلية أغلى نسبياً من السلع الأجنبية مما يؤدى إلى إضعاف الصادرات وزيادة الرغبة فى الإستيراد . فارتفاع الأسعار المحلية بالمقارنة بالأسعار العالمية يؤدى إلى زيادة إقبال المستهلكين المحليين على شراء السلع الأجنبية (الأرخص نسبياً) وفى نفس الوقت يقل الطلب الأجنبى على السلع المحلية (الغالية نسبياً) . وذلك يعنى انتقال دالة صافى الصادرات إلى أسفل .

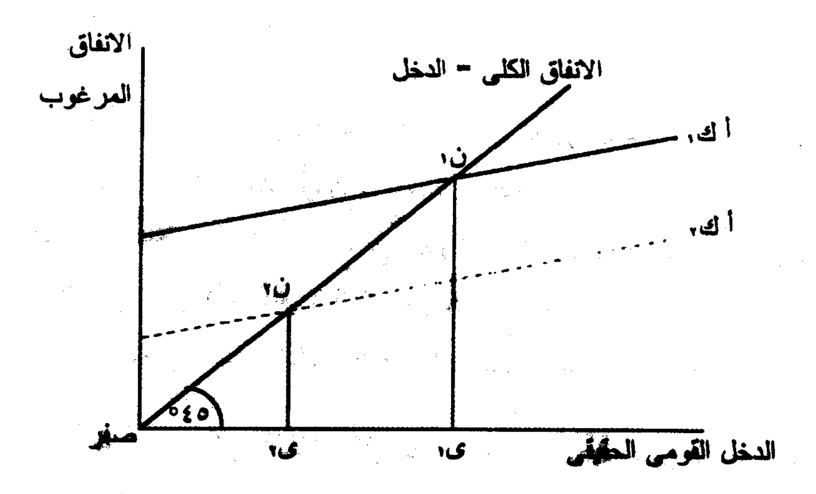
* **وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن ارتفاع المستوى العام للأسعار فى الداخل يعمل على نقل دالة صافى الصادرات إلى أسفل مما يؤدى إلى انتقال دالة الانفاق الكلى إلى أسفل . وأن انخفاض مستوى الأسعار فى الداخل يعمل على نقل دالة صافى الصادرات إلى أعلى مما يؤدى إلى انتقال دالة الانفاق الكلى إلى أعلى .**

حـ -أثر تغير المستوى العام للأسعار على الاستثمار :

يؤدى الارتفاع فى المستوى العام للأسعار إلى اضطرار الناس إلى الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود لمشترواتهم اليومية ومن ثم يزداد الطلب على النقود مما يؤدى إلى ارتفاع سعر الفائدة . وبالقطع يؤدى ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمار المرغوب وبالتالى تنتقل دالة الانفاق الكلى إلى أسفل .

تغيرات المستوى التوازنى للدخل القومى نتيجة تغير المستوى العام للأسعار :

إن تغيرات المستوى التوازنى للدخل القومى نتيجة تغير المستوى العام للأسعار تظهر فى الشكل التالى رقم (١) .



تأثير تغيرات المستوى العام للأسعار على دالة الانفاق الكلى ومن ثم على مستوى الدخل القومى الحقيقى التوازنى

شكل رقم (١)

يوضح الشكل السابق أنه عند مستوى السعر الأصلى السائد تكون دالة الانفاق الكلى ممثلة فى أ ك١ . وبالتالى يتحقق المستوى التوازنى للدخل القومى عند المستوى ى١ . وعند ارتفاع المستوى العام للأسعار تنتقل دالة الانفاق الكلى إلى أسفل إلى المستوى أ ك٢ وبالتالى ينخفض المستوى التوازنى للدخل القومى إلى ى٢ . والعكس صحيح .

*** وعلى ذلك نلاحظ : طالما أن ارتفاع المستوى العام للأسعار فى الداخل يسبب انتقال دالة الانفاق الكلى إلى أسفل ، فسوف ينخفض المستوى التوازنى للدخل القومى نتيجة لهذا الارتفاع فى مستوى الأسعار . ويترتب على انخفاض مستوى الأسعار المحلية انتقال دالة الانفاق الكلى إلى أعلى وبالتالى يزداد المستوى التوازنى للدخل القومى .**

منحنى الطلب الكلى :

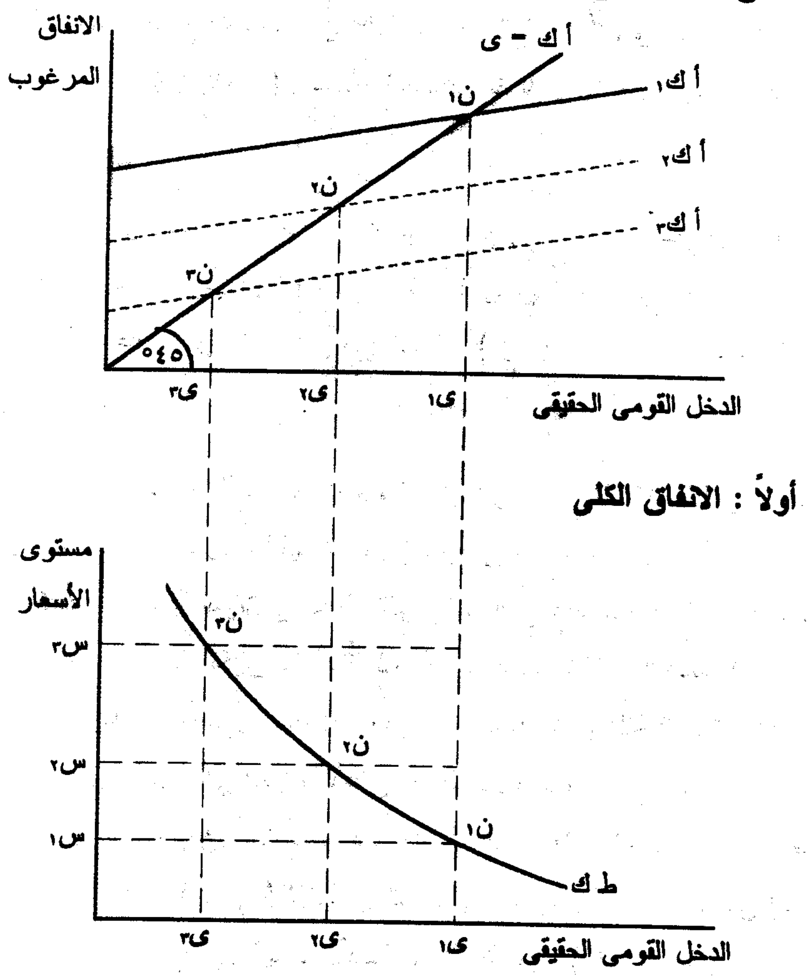
لقد تناولنا فى الجزء السابق العلاقة بين التغيرات فى المسترى العام للأسعار ودالة الانفاق الكلى ومن ثم المستوى التوازنى للدخل القومى الحقيقى ورأينا أن تغير مستوى الأسعار يسبب تغيرات مضادة فى المستوى التوازنى للدخل القومى . ان هذه العلاقة العكسية يمكن أن تظهر باستخدام أداة تحليلية جديدة وهى منحنى الطلب الكلى Aggregate demand curve .

تذكر أن منحنى الانفاق الكلى يربط بين الدخل القومى الحقيقى من ناحية والانفاق المرغوب من ناحية أخرى عند مستوى معين للأسعار على أن يتم تصوير الدخل القومى الحقيقي على المحور الأفقى .

أما منحنى الطلب الكلى فيربط بين المستوى التوازنى للدخل القومى والمستوى العام للأسعار ، على أن يتم تصوير الدخل القومى الحقيقى على المحور الأفقى .

وبما أن المحور الأفقى عند تصوير منحنى الانفاق الكلى ومنحنى الطلب الكلى يقيس الدخل القومى الحقيقى ، فنستطيع تصوير المنحنيين واحداً أعلى الآخر تماماً ، وذلك حتى يمكننا مقارنة مستوى الدخل القومى الحقيقى

بشكل مباشر . وهذا ما يوضحه الشكل التالى والذى يبين كيفية اشتقاق منحنى الطلب الكلى .



اشتقاق منحنى الطلب الكلى

شكل رقم (٢)

فالشكل السابق يوضح أنه عند مستوى معين للأسعار فإن المستوى التوازني للدخل القومي الحقيقي يتحدد في الجزء الأعلى من الشكل رقم (٢) ، عند نقطة التقاطع بين دالة الانفاق الكلي أ ك$_{١}$ وخط ٤٥ فنكون بصدد نقطة التوازن (ن$_{١}$) ويصبح المستوي التوازني للدخل القومي محدداً عند ى$_{١}$.

أما في الجزء الأسفل من الشكل رقم (٢) ، فيوضح أن التوليفة التي تربط بين المستوى التوازني للدخل القومي (ى$_{١}$) والمستوى العام المناظر للأسعار (س$_{١}$) تنعكس في النقطة (ن$_{١}$) في الجزء الأسفل من الشكل رقم (٢) .

وعندما يتغير المستوى العام للأسعار فإن دالة الانفاق الكلي سوف تنتقل (للأسباب السابق تحليلها) . ويترتب على الوضع الجديد لدالة الانفاق الكلي تغير المستوى التوازني للدخل القومي الحقيقي عند هذا المستوى الجديد للأسعار ، وعلى ذلك نكون بصدد نقطة جديدة على منحنى الطلب الكلي . فمثلاً عند ارتفاع المستوى العام للأسعار ، سوف تنخفض دالة الانفاق الكلي من أ ك$_{١}$ إلى أ ك$_{٢}$ ، في الجزء الأعلى من الشكل رقم (٢) ، ونكون بصدد نقطة توازن جديدة (ن$_{٢}$) تحددت عند تقاطع دالة الانفاق الكلي أ ك$_{٢}$ وخط ٤٥ . وتعكس النقطة (ن$_{٢}$) انخفاض المستوى التوازني للدخل القومي إلى ى$_{٢}$ ، كما هو موضح في الجزء الأعلى من الشكل رقم (٢) . أما إذا انتقلنا إلى الجزء الأسفل من الشكل رقم (٢) ، فإننا نستطيع أن نحدد توليفة جديدة تعكس هذا المستوى التوازني الجديد للدخل القومي (ى$_{٢}$) عند المستوى العام للأسعار (س$_{٢}$) ، فبذلك نكون بصدد النقطة (ن$_{٢}$) على منحنى الطلب الكلي في الجزء الأسفل من الشكل رقم (٢) وهكذا نستطيع أن

تختبر بنفسك ماذا سوف يحدث فى حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار مرة ثالثة إلى المستوى (س٣) .

* **وعلى ذلك : فإن أى تغير فى المستوى العام للأسعار يترتب عليه انتقال دالة الانفاق الكلى ، وبالتالى نكون بصدد مستوى توازنى جديد للدخل القومى الحقيقى . وأن كل توليفة تربط بين المستوى التوازنى للدخل القومى الحقيقى والمستوى العام المناظر للأسعار ، تشكل نقطة على منحنى الطلب الكلى .**

ولعلك تلاحظ أن كل تغير فى المستوى العام للأسعار يسبب انتقال منحنى الانفاق الكلى فى الجزء الأعلى من الشكل رقم (٢) ويسبب التحرك على منحنى الطلب الكلى فى الجزء الأسفل من الشكل رقم (٢) . وعلى ذلك يعكس التحرك من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب الكلى مدى استجابة المستوى **التوازنى** للدخل القومى الحقيقى نتيجة التغير فى المستوى العام للأسعار .

وعلى القارئ أن يلاحظ أن منحنى الطلب الكلى يبين مستوى الدخل القومى الحقيقى التوازنى المصاحب لكل مستوى عام للأسعار والذى يكون عنده الانفاق الكلى المرغوب مساوياً للدخل القومى الحقيقى .

ميل منحنى الطلب الكلى :

يتضح من الجزء الأسفل من الشكل رقم (٢) أن منحنى الطلب الكلى سالب الميل . فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار يسبب انتقال منحنى الانفاق الكلى إلى أسفل وبالتالى نتحرك يساراً إلى أعلى على منحنى الطلب

الكلى مما يعكس انخفاضاً فى المستوى التوازنى للدخل القومى الحقيقى . ويسبب انخفاض المستوى العام للأسعار انتقال منحنى الانفاق الكلى إلى أعلى مما يؤدى إلى التحرك يميناً إلى أسفل على منحنى الطلب الكلى مما يعكس ارتفاع المستوى التوازنى للدخل القومى .

لقد رأيت من خلال دراستك للاقتصاد الجزئى أن منحنى الطلب الخاص بسلعة معينة يكون فى المعتاد سالب الميل . ولكن الأسباب الكامنة وراء سالبية ميل منحنى الطلب الكلى تختلف عن تلك المتعلقة بمنحنى الطلب الخاص بمنتج واحد معين . فلقد بينا فى الجزء السابق من التحليل أن العلاقة بين كل مستوى من مستويات الدخل القومى الحقيقى التوازنى ومستوى معين من الأسعار ليست علاقة مباشرة كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين السعر والكمية المطلوبة فى حالة طلب المستهلك الفرد . فعندما يرتفع سعر سلعة معينة ، فى نطاق الاقتصاد الجزئى ، فإن تغيرات الكمية المطلوبة منها تكون نتيجة أثر الإحلال وأثر الدخل . [وقد سبق لك دراسة هذين الأثرين] . أما فى حالة الطلب الكلى فالعلاقة غير مباشرة . فقد راينا أنه عند تغير المستوى العام للأسعار يتأثر الانفاق الاستهلاكى المرغوب والانفاق الاستثمارى المرغوب وصافى الصادرات . فيتغير الانفاق الكلى وهذا التغير هو الذى يؤدى إلى انخفاض الدخل القومى الحقيقى التوازنى .

ولعلك تتساءل : **ماذا تعكس النقاط الواقعة يمين ويسار منحنى الطلب الكلى ؟**

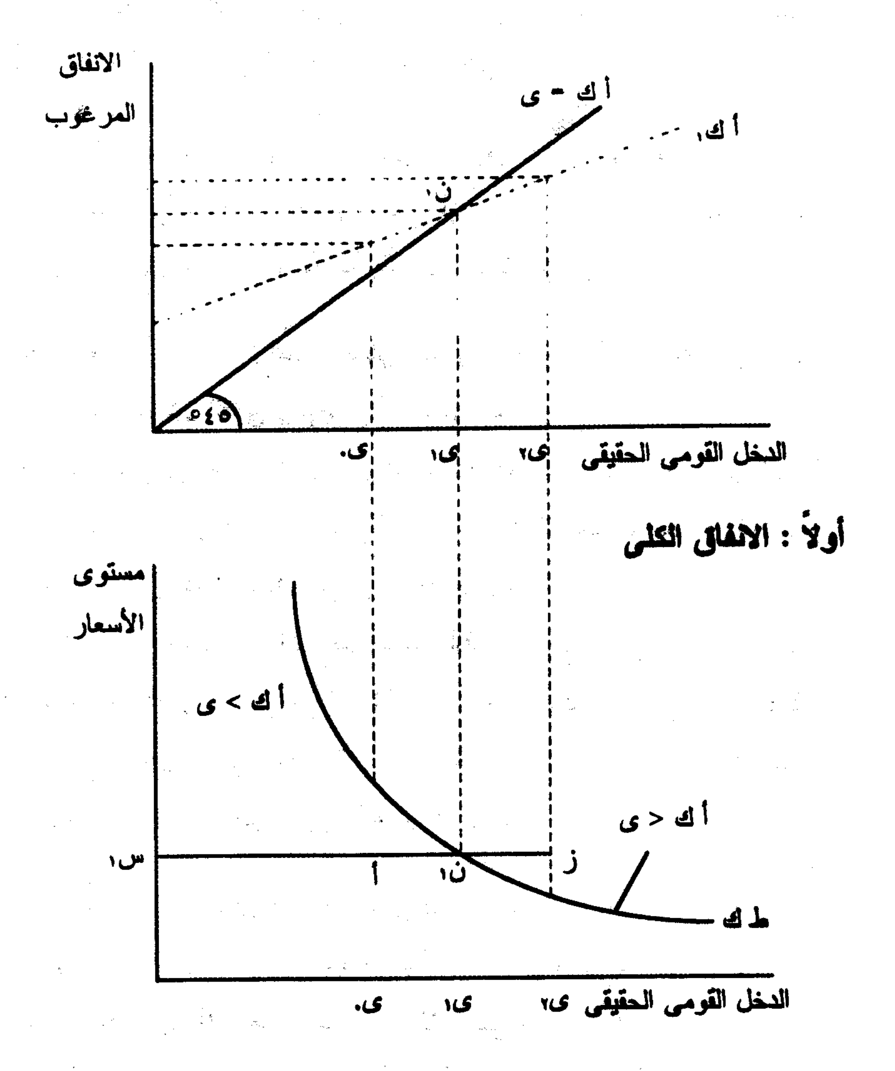
لقد عرفت أن منحنى الطلب الكلى هو المحل الهندسى لمجموعة النقاط التى تربط بين مستويات الدخل القومى الحقيقى التوازنية والمستويات

العامة للأسعار المناظرة وجميع هذه النقاط (التوليفات) تعكس أن هناك توازناً بين الانفاق الكلى المرغوب والدخل القومى الحقيقى .

* فإن مستويات الدخل القومى الحقيقى التى يعكسها منحنى الطلب الكلى تبين أنه عند انتاج هذا المستوى من الناتج فإن الاتفاق الكلى المرغوب ، عند مستوى معين للأسعار ، سوف يتساوى تماماً مع الناتج .

أما عن النقاط الواقعة يسار ويمين منحنى الطلب الكلى فتستطيع اختبارها من الشكل التالى رقم (٣) . فإن الجزء الأسفل من الشكل رقم (٣) يبين منحنى الطلب الكلى ، وعند كل نقطة عليه يكون مستوى الدخل القومى الحقيقى متوافقاً تماماً مع قرارات الانفاق عند المستوى السعرى المناظر . وعلى ذلك عند المستوى العام للأسعار والممثل فى المستوى (س١) ، يكون المستوى التوازنى للدخل القومى ممثلاً فى (ى١) . وعند هذا المستوى يكون منحنى الانفاق الكلى (أ ك) متقاطعاً مع خط ٤٥ فى الجزء الأعلى من الشكل رقم (٣) عند النقطة (ن١) . وعلى ذلك نكون بصدد النقطة (ن١) على منحنى الطلب الكلى .

إذا ظل المستوى العام للأسعار ثابتاً عند المستوى (س١) ، فماذا سوف يحدث إذا كان مستوى الدخل القومى الحقيقى مساوياً لـ ى. [لاحظ أن مستوى الدخل ى. أقل من المستوى التوازنى للدخل والممثل فى ى١] . لعلك تلاحظ أنه عند مستوى الدخل (ى.) ، فى الجزء الأعلى من الشكل رقم (٣) ، يكون الانفاق الكلى أكبر من مستوى الدخل (ك. > ى.) . وعلى ذلك لا يمكن أن يكون المستوى (ى.) توازنياً عند مستوى الأسعار (س١) . وإن التوليفة (س١) و (ى.) ، والتى تظهر فى الجزء الأسفل من الشكل رقم (٣) فى النقطة أ ، لا يمكن أن تكون نقطة على منحنى الطلب الكلى .



أولاً : الانفاق الكلى

ثانياً : الطلب الكلى

اختبار النقاط الواقعة يسار ويمين منحنى الطلب الكلى

شكل رقم (٣)

والآن نختبر ماذا يحدث عند مستوى الدخل الممثل فى ى٢ والذى يفوق المستوى التوازنى (ى١) . لاحظ أنه عند مستوى الدخل (ى٢) ، فى الجزء الأعلى من الشكل رقم (٣) ، يكون الانفاق الكلى الممثل فى (ك٢) أقل من مستوى الدخل (ى٢) أى ك٢ < ى٢ . وعلى ذلك لا يمكن مستوى الدخل (ى٢) توازنياً إذا كان المستوى العام للأسعار ممثلاً فى المستوى (س١) . وعلى ذلك لا يمكن أن تكون التوليفة (س١) و (ى٢) والتى تنعكس فى النقطة ز فى الجزء الأسفل من الشكل رقم (٣) ، احدى نقاط منحنى الطلب الكلى .

* وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن النقاط الواقعة إلى يسار منحنى الطلب الكلى تبين توليفات من الدخل القومى ومستوى الأسعار تسبب ارتفاع الانفاق الكلى المرغوب عن الناتج . وعلى ذلك تظهر هناك ضغوط لزيادة الدخل (الناتج) ، حيث أن المنشآت يمكنها بيع كمية أكبر من المستوى الجارى للناتج . أما النقاط الواقعة إلى يمين منحنى الطلب الكلى فتعكس توليفات من الدخل القومى ومستوى الأسعار المناظرة والتى يكون عندها الانفاق الكلى المرغوب أقل من الدخل الجارى . وعلى ذلك تظهر هناك ضغوط تؤدى إلى انخفاض الدخل (الناتج) ، حيث أن المنشآت لن تتمكن من بيع الناتج الجارى باكمله .

انتقال منحنى الطلب الكلى :

طالما أن منحنى الطلب الكلى يبين أن المستوى التوازنى للدخل القومى يكون دالة فى المستوى العام للأسعار ، فإى عامل آخر يترتب عليه

تغير المستوى التوازنى للدخل عند مستوى معين من الأسعار ، يجب أن يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلى بأكمله .

بعبارة أخرى ، فإن أى تغير (بخلاف تغير المستوى العام للأسعار) يسبب انتقال دالة الانفاق الكلى ، لابد وأن يترتب عليه انتقال منحنى الطلب الكلى . وأن مثل هذا التغير يطلق عليه " صدمة الطلب الكلى " . [تذكر ان تغير مستوى الأسعار يسبب تحركاً على منحنى الطلب الكلى ولا يسبب انتقالاً للمنحنى] .

ومن الأمثلة الواقعية ، نجد أن تغير القوانين الخاصة بالضرائب فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أوائل الثمانينات قد ترتب عليها زيادة الانفاق الاستهلاكى المصاحب لكل مستوى من مستويات الدخل القومى . فقد كانت هذه " صدمة طلب توسعية exgansionary demand shock " ، وقد أدت هذه الصدمة إلى انتقال منحنى الطلب الكلى فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليمين . وترتب على هذه الصدمة " آثار انتشار " فى الدول الأخرى التى كانت من الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تغيرت دالة صافى الصادرات فى هذه الدول . فإن زيادة الانفاق الأمريكى على الواردات كان يعنى تعرض دول أخرى لصدمة طلب كلى . فإن نقطة البدء كانت سياسة مالية اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية حيث خفضت الضرائب . ولكن انتقل تأثير هذا الإجراء ، عن طريق زيادة الواردات الأمريكية ، وبالتالى زيادة صادرات عدد من الدول الأخرى ، على منحنيات الطلب الكلى لهذه الدول .

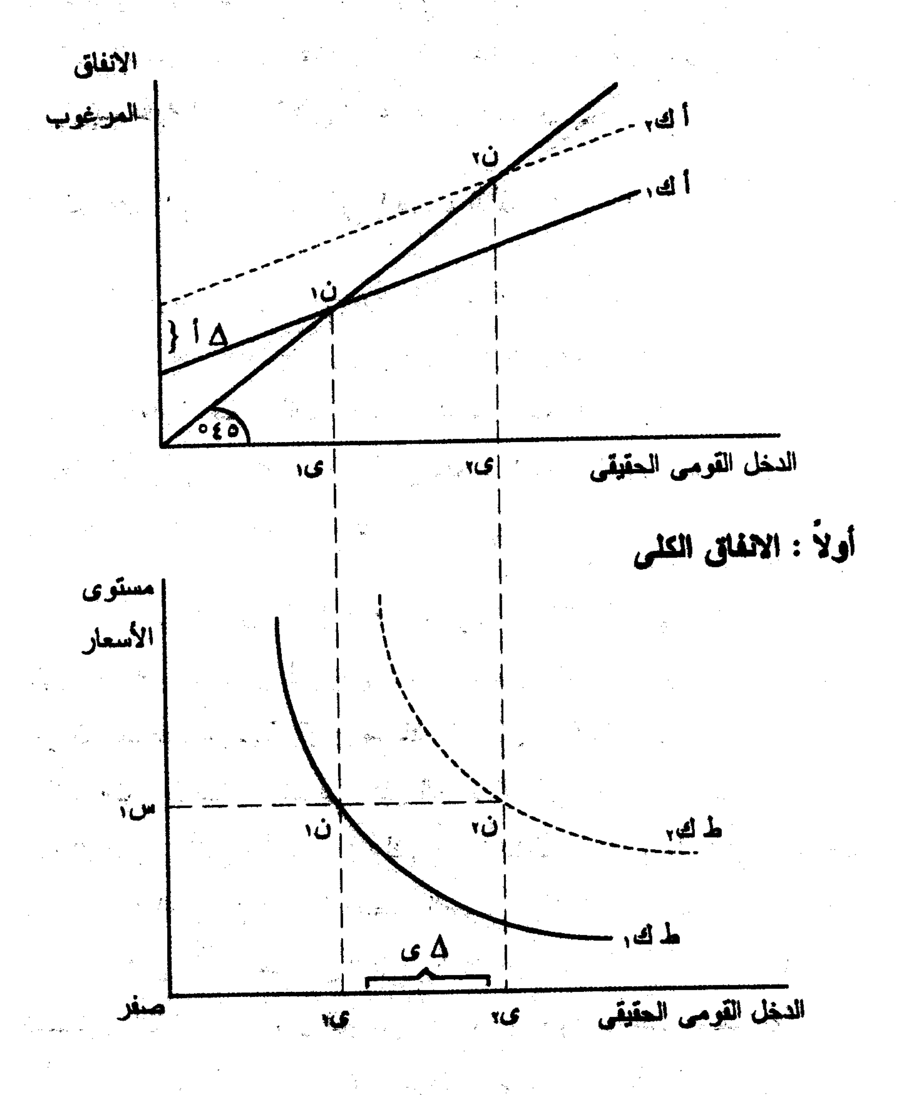
*** وعلى ذلك نستطيع أن نقول : ن زيادة الانفاق الاستهلاكى المرغوب والانفاق الاستثمارى والحكومى أو صافى الصادرات ، المصاحب لكل**

مستوى من مستويات الدخل القومى ، سوف تنقل منحنى الطلب الكلى إلى اليمين . وأن انخفاض أى أو بعض أو كل هذه الأوجه الانفاقية يترتب عليه انتقال منحنى الطلب الكلى إلى اليسار .

المضاعف البسيط ومنحنى الطلب الكلى :

لقد رأيت من خلال دراستك السابقة أن المضاعف البسيط يقيس مقدار تغير الدخل القومى التوازنى نتيجة تغير الانفاق التلقائى عندما كان المستوى العام للأسعار ثابتاً . وعلى ذلك يعكس المضاعف البسيط مقدار الانتقال الأفقى [المسافة الأفقية] فى منحنى الطلب الكلى نتيجة تغير الانفاق التلقائى . وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٤) .

يوضح الشكل رقم (٤) أن تغيرات الانفاق التلقائى (Δ أ) يترتب عليها تغيرات المستوى التوازنى للدخل القومى عند مستوى سعرى معين . وأن المضاعف البسيط يقيس مسافة الانتقال الأفقية (Δ ى) بين منحنى الطلب الكلى الأصلى والجديد . فإن الجزء الأعلى من الشكل رقم ٤ يبين أن دالة الانفاق الكلى الأصلية (أ ك١) قد تقاطعت مع خط ٤٥ ، فأصبحنا بصدد نقطة التوازن (ن١) وتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى عند المستوى (ى١) . وأما على الجزء الأسفل من الشكل رقم (٤) ، فقد تحدد المستوى التوازنى للدخل القومى عند (ى١) وذلك عند المستوى العام للأسعار والممثل فى (س١) ، فأصبحنا بصدد نقطة التوازن (ن١) على منحنى الطلب الكلى . وعندما انتقل منحنى الانفاق الكلى إلى أ ك٢ ، نتيجة زيادة الانفاق المستقل (التلقائي) بالمقدار (Δ أ) ، المصور على الجزء الأعلى من الشكل رقم (٤) ، فقد ارتفع المستوى التوازنى للدخل القومى



ثانياً : الطلب الكلى

المضاعف البسيط وانتقال منحنى الطلب الكلي

شكل رقم (٤)

إلى المستوى ($ى_٢$) وذلك مع ثبات المستوى العام للأسعار عند ($س_١$) .
وعلى ذلك انتقل منحنى الطلب الكلى ، فى الجزء الأسفل من الشكل رقم (٤) ، يميناً وأصبحنا بصدد نقطة التوازن ($ن_٢$) والتى تعبر عن مستوى توازنى للدخل أكثر ارتفاعاً وهو المستوى ($ى_٢$) المصاحب لنفس المستوى العام للأسعار ($س_١$) .

إن مقدار الانتقال (Δ ى) = (المضاعف البسيط (Δ الانفاق التلقائى)

ولعلك تتساءل : ماذا يحدث فى حالة انخفاض دالة الانفاق الكلى نتيجة لانخفاض الانفاق التلقائى ؟ حاول أن تقوم بهذا التحليل بنفسك وتأكد أنك سوف تتوصل إلى عكس الخطوات السابق شرحها .

* **وعلى ذلك يقيس المضاعف البسيط مقدار الانتقال الأفقى فى منحنى الطلب الكلى كإستجابة لتغير معين فى الانفاق التلقائى أو بعبارة أخرى يقيس المضاعف البسيط مقدار التغير فى مستوى الدخل التوازنى كإستجابة لتغير معين فى الانفاق التلقائى . فإن التغير التلقائى الموجب فى أى جزء من أجزاء الانفاق الكلى ! الاستهلاك أو الاستثمار أو الانفاق العام أو صافى الصادرات ، سوف ينقل منحنى الطلب الكلى إلى اليمين والعكس صحيح .**

مستوى الدخل القومى التوازنى والمستوى العام للأسعار :

حتى الآن قمنا بتحليل الكيفية التى يتحدد بها مستوى الدخل القومى التوازنى عند مستوى معين من الأسعار . كما تعرفنا على كيفية تغير المستوى التوازنى للدخل نتيجة لتغير المستوى العام للأسعار . والآن ننتقل

إلى خطوة أخرى في التحليل . ولكى نقوم بذلك علينا أن نتعرف على أداة تحليلية جديدة وهى منحنى العرض الكلى .

منحنى العرض الكلى Aggregate supply curve :

يشير العرض الكلى إلى إجمالى الناتج من السلع والخدمات التى ترغب المنشآت فى انتاجه للبيع (أى على افتراض أنها قادرة على بيع كل ما ترغب فيه) . وعلى ذلك يتوقف العرض الكلى على قرارات المنشآت المتعلقة باستخدام العمال والمدخلات المختلفة من أجل انتاج السلع والخدمات وبيعها للقطاع العائلى وللحكومة وللمنشآت الأخرى وللخارج فى شكل صادرات .

وعلى ذلك يرتبط منحنى العرض الكلى بالمستوى العام للأسعار . وهنا نميز بين أمرين :

أ - **منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير** : الذى يربط الكميات التى ترغب المنشآت فى انتاجها من أجل بيعها بالمستوى العام للأسعار على افتراض ثبات أسعار كافة عناصر الانتاج .

ب - **منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل** : ويربط الكميات التى ترغب المنشآت فى انتاجها من أجل بيعها بالمستوى العام للأسعار ، بعد أن يكون الاقتصاد قد تكيف تماماً لهذا المستوى من الأسعار .

ولكننا فى هذا الفصل سوف نركز على منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير . وينبغى أن يكون مفهوماً أننا نتكلم عن منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير short run aggregate supply فى كل ما يلى من

تحليل ، وأنه حينما نتطرق إلى الأجل الطويل سنذكر ذلك صراحة ونقول منحنى العرض الكلى فى الأجل الطويل .

ميل منحنى العرض الكلى :

حتى ندرس ميل منحنى العرض الكلـى ، فإن الأمر يتطلب معرفة الكيفية التى ترتبط بها التكاليف بالناتج من ناحية وكيفية ارتباط الأسعار بالناتج من ناحية أخرى .

أ - العلاقة بين التكاليف والناتج :

افترض أن المنشأة ترغب فى زيادة الناتج بالمقارنة بالمستويات الجارية. ماذا تتوقع أن يحدث لتكاليف الوحدة المنتجة ؟ لاحظ أن منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير يفترض ثبات أسعار كافة عناصر الانتاج المستخدمة بواسطة المنشأة ، ولكن ذلك لا يعنى ثبات تكاليف الوحدة المنتجة . فعندما يتزايد الناتج ، قد تبدأ المنشأة فى استخدام عناصر انتاج أقل كفاءة ، كما تبدأ المنشأة فى تأجير عمال جدد على درجة أقل من الكفاءة وفى نفس الوقت تقوم المنشأة بدفع المزيد للعمال الأصليين نظير العمل لساعات إضافية . ولهذه الأسباب وغيرها ، تميل تكلفة الوحدة إلى الارتفاع مع زيادة الناتج حتى فى ظل ثبات أسعار المدخلات (ولعلك تتذكر ما درسته فى نطاق النظرية الجزئية تحت عنوان " قانون تناقص الغلة " كسبب لارتفاع التكاليف فى الأجل القصير ، حيث تضطر المنشأة إلى زيادة الناتج مع ثبات كمية رأس المال المادى) .

وعلى ذلك ترتبط تكلفة الوحدة المنتجة والناتج ارتباطاً طردياً ، أى ترتفع تكاليف الوحدة المنتجة من أى سلعة مع زيادة الإنتاج .

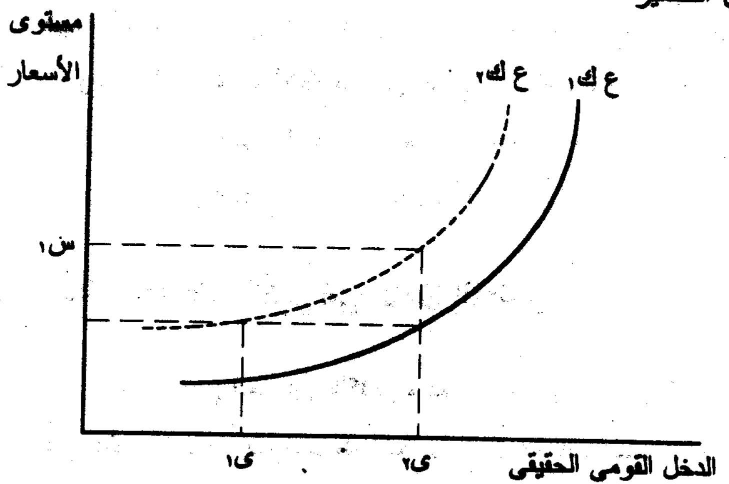
ب – العلاقة بين الأسعار والناتج :

لإختبار العلاقة بين الأسعار والناتج علينا اختبار سلوك المنشآت فـى ظل سوقين مختلفين . فقد تعمل المنشآت فى نطاق المنافسة الكاملـة ، فتكـون قابلة للسعر Price taker . وقد تعمل فى نطاق هيكل آخر من هياكل السوق غير الكاملة ، فتكون محددة للسعر Price Maker . فلعلك تلاحظ أن بعض الصناعـات التـى تنتـج معظـم المـواد الصناعيـة الأساسـية وبعــض منتجـات الطاقة ، تتسم بوجود عدد كبير من المنشـآت فـى مجـال الإنتـاج . وفـى ظـل مثل هذا السوق لا تستطيع منشأة بمفردها أن تؤثر فـى السـعر السـوقى (بـل يكون السعر محدداً بواسطة قوى الطلب والعرض للصناعـة ككـل) . وعلـى ذلك تكون المنشأة قابلة للسعر ومعدلة للكمية Quantity adjuster . وطالما أن تكاليف الوحدة المنتجة ترتفع مع زيادة الناتج ، فإن المنشأة القابلـة للسـعر سوف تنتج أكثر ، فقط فى حالة ارتفاع السعر وتنتج أقـل فـى حالـة انخفـاض السعر . ولكن من الناحية الأخرى فإن الكثـير مـن الصناعـات ، خاصـة تلـك التى تقوم بإنتاج المنتجات الصناعية ، تتسم بوجود عدد صغير مـن المنشـآت والتى تعمل فى سوق غير كاملة . وبالتالى تصبح للمنشأة قـدرة علـي التحكـم فى السعر السوقى . فالسلع المنتجة تكـون غـير متجانسـة (علـى الرغـم مـن تشابهها) . وفى ظل هذا السوق تصبـح المنشـأة محـددة للسـعر . ففـى حالـة تزايد الطلب على نـاتج هـذه المنشـآت إلـى الحـد الذى يـترتب عليـه ارتفـاع تكاليف الوحدة المنتجة (نتيجة لساعات العمل الإضافية ....) فإن مثـل هـذه المنشآت لن تقوم بزيادة الناتج إلا فى حالـة تمكنهـا مـن نقـل بعـض التكـاليف الإضافية عن طريق ارتفاع الأسعار .

* وعلى ذلك فإن المنشآت فى حالة الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية سوف تعمل مباشرة على رفع أسعار منتجاتها كلما أقدمت على زيادة انتاجها فى المدى الذى ترتفع فيه تكاليف إنتاج الوحدة لأنها تسعى لتعظيم الأرباح .

وعلى ذلك فإن تصرفات جميع المنشآت داخل الاقتصاد سواء كانت قابلة للسعار أو محددة لأسعار السوق ، تؤكد أن زيادة الكميات المنتجة لا تتم إلا مصحوبة بأسعار أعلى وذلك بالرغم من بقاء أسعار عناصر الانتاج ثابتة ، وعلى ذلك فإن الناتج القومى الحقيقى وهو يساوى الدخل القومى الحقيقى لن يزيد إلا مصحوباً بارتفاع المستوى العام للأسعار والعكس صحيح . وعلى ذلك يكون منحنى العرض الكلى موجب الميل .

إن الشكل التالي رقم (٥) يوضح ميل منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير .



منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير

شكل رقم (٥)

يوضح الشكل السابق ، أنه مع ثبات أسعار عناصر الانتاج فى الأجل القصير ، فإن إجمالى الناتج المرغوب والمستوى العام للأسعار يرتبطان بشكل طردى . وعلى ذلك فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار من (س١) إلى (س٢) على منحنى العرض الكلى (ع ك٢) سوف يكون مصحوب بزيادة الكمية المرغوبة المنتجة من (ى١) إلى (ى٢) .

لعلك تلاحظ من الشكل رقم (٥) السابق أن منحنيات العرض الكلى فى الأجل القصير تكون شبه مسطحة عند المستويات الدنيا من الدخل بالقرب من المحور الرأسى وأن الميل الموجب يزداد تدريجياً كلما ارتفع مستوى الدخل القومى الحقيقى حتى يصبح فى الجزء العلوى شديد الانحدار عند المستويات المرتفعة للدخل . وسوف تتعرف بالكامل على السبب وراء ذلك من خلال دراستك للفصل القادم . ولكن بصفة أساسية نستطيع أن نقول أنه عند المستويات المنخفضة للدخل القومى يتميز الاقتصاد بوجود طاقة إنتاجية عاطلة لم تستخدم ، وعلى ذلك يمكن زيادة الناتج مع تغير بسيط فى التكاليف . ولكن كلما اقترب الاقتصاد من الناتج المحتمل تكون هناك صعوبة شديدة لزيادة الناتج الحقيقى كإستجابة لتغيرات الطلب ، وأن زيادة الطلب سوف تؤدى أساساً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .

انتقال منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير :

إن إنتقال منحنى العرض الكلى والموضح فى الشكل السابق رقم (٥) يطلق عليه " صدمات العرض الكلى " . وهناك مصدران أساسيان لمثل هذه الصدمات والتى تلعب دوراً هاماً :

(١) التغير فى أسعار عناصر الانتاج .

(٢) تغير الإنتاجية .

وسوف نتناول كلاً منها بالتحليل .

(١) التغير فى أسعار عناصر الانتاج :

عرفنا أن أسعار عناصر الانتاج تظل ثابتة طالما تحركنا على منحنى العرض الكلى قصير الأجل ، وعندما تتغير هذه الأسعار فسوف ينتقل المنحنى بالكامل . ففى حالة ارتفاع أسعار عناصر الانتاج ، فإن المنشآت سوف تواجه انخفاض مستوى أرباحها من الناتج الجارى . وعلى ذلك فإنه لزيادة مستوى الناتج ، يتطلب الأمر ارتفاع المستوى العام للأسعار . ففى حالة عدم ارتفاع الأسعار فسوف تعمل المنشآت على خفض الناتج . لاحظ أنه بالنسبة للاقتصاد ككل فإن ذلك يعنى وجود مستوى أقل من الناتج عند كل مستوى عام للأسعار بالمقارنة بالوضع قبل ارتفاع أسعار عناصر الانتاج . وعلى ذلك يترتب على ارتفاع أسعار المدخلات انتقال منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير إلى اليسار . وأن انخفاض أسعار عناصر الانتاج تسبب انتقال منحنى العرض الكلى يميناً ، ذلك يعنى زيادة العرض الكلى أى أن كمية أكبر سوف تنتج عند كل مستوى من مستويات الأسعار .

لاحظ فى الشكل رقم (٥) السابق أنه عند المستوى العام للأسعار (س١) يكون مستوى الدخل القومى الحقيقى محدداً عند (ى٢) على منحنى العرض الكلى (ع ك١) . أما إذا حدث هناك ارتفاع فى أسعار المدخلات ، فإنه عند مستوى الأسعار (س١) يمكن فقط انتاج المستوى (ى١) . ولزيادة الناتج إلى (ى٢) ، فسوف يتطلب الأمر ارتفاع مستوى الأسعار إلى (س٢) . على ذلك ينتقل منحنى العرض الكلى من (ع ك١) يساراً إلى (ع ك٢) نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات . وان زيادة العرض الكلى نتيجة

انخفاض أسعار المدخلات سوف تعمل على انتقال منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير إلى اليمين من (ع ك٢) إلى الوضع (ع ك١) فى الشكل رقم (٥) .

(٢) تغير الإنتاجية :

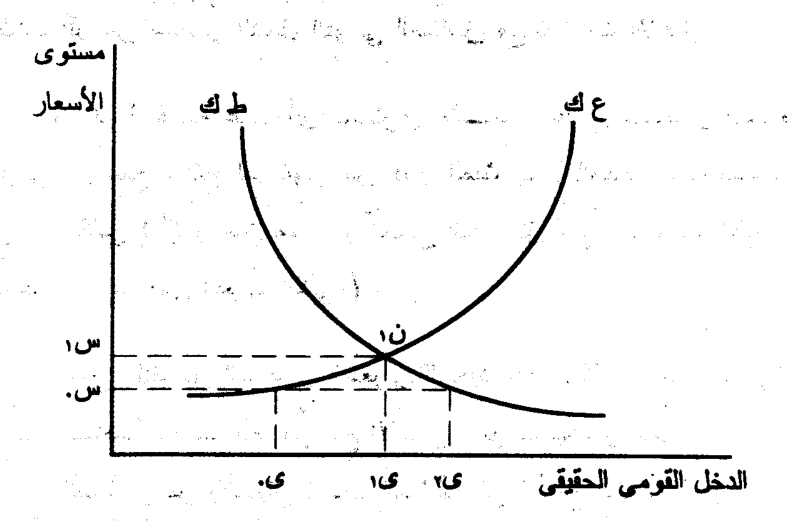
إن زيادة إنتاجية العمل تعنى أن العامل فى المتوسط يستطيع أن ينتج كمية أكبر . ومعنى ذلك أن مستوى الدخل الحقيقى سوف يمكن زيادته عند أى مستوى من مستويات الأسعار . مثلاً إذا أخذنا منحنى العرض الكلى (ع ك٢) فى الشكل السابق رقم (٥) نجد أن من الممكن الحصول على الدخل الحقيقى ى١ عند مستوى الأسعار س١ . ولكن بعد زيادة إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد سوف يمكن الحصول على الناتج الحقيقى (الدخل الحقيقى) (ى٢) .وهكذا عند أى مستوي آخر للأسعار . وهذا يعنى انتقال منحنى العرض الكلى يميناً من الوضع (ع ك٢) إلى الوضع (ع ك١) .

* وتلخيصاً لما سبق : ان ارتفاع أسعار عناصر الانتاج (أو انخفاض الإنتاجية) سوف ينقل منحنى العرض الكلى إلى اليسار وان انخفاض أسعار عناصر الانتاج (أو ارتفاع الإنتاجية) سوف ينقل منحنى العرض الكلى إلى اليمين .

التوازن الكلى :

ولعلك تتساءل كيف يتم تحديد مستوى الدخل القومى الحقيقى الفعلى والمستوى العام للأسعار .

بالقطع إنك تتوقع أن ذلك يتحدد بالتفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي وذلك يتضح من الشكل التالي رقم (٦) .



توازن الاقتصاد الكلى

شكل رقم (٦)

يبين الشكل السابق رقم (٦) أن توازن الاقتصاد الكلى يتحقق عند نقطة التقاطع بين منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي (عند النقطة ن١) . وبالتالى يتحدد مستوى الدخل القومي الحقيقي التوازنى عند المستوى (ى١) ومستوى الأسعار المناظر عند (س١) .

ففى حالة أن مستوى الأسعار يكون محدداً عند المستوى (س.) فى الشكل رقم (٦) ، فإن الناتج المرغوب بواسطة المنشآت ، والمعبر عنه بمنحنى العرض الكلى قصير الأجل ، سوف يكون محدداً عند (ى.) . ولكن عند مستوى الأسعار الممثل فى (س.) فإن مستوى الناتج الذى يكون متوافقاً مع قرارات الانفاق (والمعبر عنه بمنحنى الطلب الكلى) يكون عند

المستوى ($ى_{٢}$) . لاحظ أن $ى_{٢}$ > $ى_{٠}$. وعلى ذلك فإنه عند أى مستوى للأسعار أسفل مستوى السعر التوازنى يكون الناتج المرغوب من قبل المنشآت أقل من مستوى الدخل القومى المتناسق مع قرارات الانفاق .

وبالمثل فإنه عند أى مستوى للأسعار أعلى مستوى السعر التوازنى ، يصبح الناتج المرغوب من قبل المنشآت (المعبر عنه بمنحنى العرض الكلى) أكبر من مستوى الناتج المتناسق مع قرارات الانفاق (المعبر عنه بمنحنى الطلب الكلى) .

وعلى ذلك فإن المستوى السعرى الوحيد الذى تتلاقى عنده قرارات المنشآت الخاصة بجانب العرض مع الانفاق المرغوب هو المستوى $س_{١}$. فعند هذا المستوى من الأسعار ترغب المنشآت فى انتاج الكمية ($ى_{١}$) من الناتج وعندما تعمل على تحقيق هذا الهدف يصبح مستوى الدخل القومى مساوياً للمستوى ($ى_{١}$) . وتكون القطاعات المختلفة راغبة فى انفاق مقدار مساوٍ للمستوى ($ى_{١}$) ، فتعمل القطاعات على شراء ما تم إنتاجه . وهكذا تتوافق كافة القرارات .

* **والخلاصة أنه فقط عند نقطة التقاطع بين منحنى العرض الكلى و الطلب الكلى يصبح كل من الدخل القومى الحقيقى والمستوى العام للأسعار فى وضع توازنى حيث يكون السلوك المتعلق بالانفاق (الطلب) والعرض متوافقاً . وأنه عند أى مستوى للأسعار يقل عن المستوى التوازنى يصبح الناتج المرغوب أقل من الانفاق الكلى المرغوب مما يخلق إتجاهاً تصاعدياً على مستوى الأسعار . وعند أى مستوى للأسعار يفوق المستوى التوازنى يزيد الناتج المرغوب عن الانفاق الكلى المرغوب مما يخلق إتجاهاً نزولياً على مستوى الأسعار .**

تغيرات مستوى الدخل القومي التوازني ومستوى الأسعار :

السؤال الذي يرد إلى ذهنك هو : كيف تؤثر الصدمات المختلفة على الدخل القومي وعلى مستوى الأسعار ؟

خلصنا من التحليل السابق أن انتقال منحنى الطلب الكلي يطلق عليه " صدمة الطلب الكلي " ، فانتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين يعني زيادة الطلب الكلي ، مما يعني أنه عند كل المستويات السعرية ، فإن قرارات الانفاق صارت متوافقة مع مستوى أعلى للدخل القومي الحقيقي . وانتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليسار يعني نقص الطلب الكلي ، أي أنه عند كافة المستويات السعرية فإن قرارات الانفاق تكون متناسقة مع مستوى أكثر انخفاضاً للدخل القومي الحقيقي .

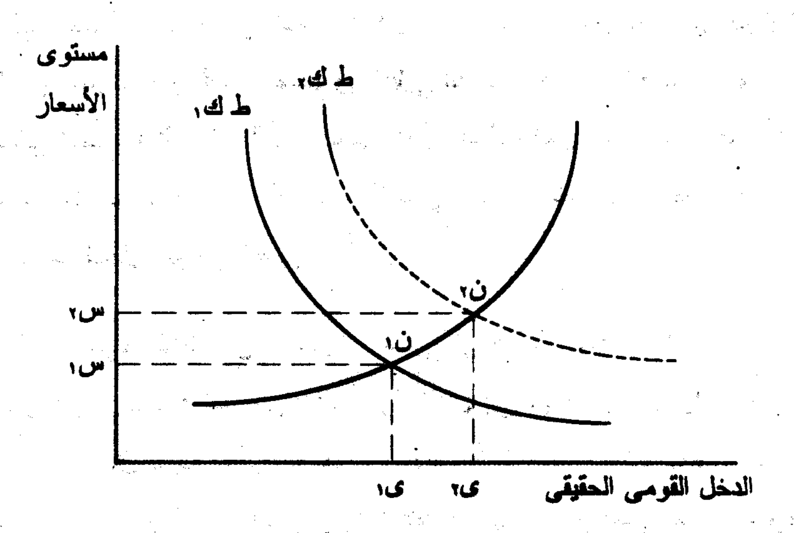
وعرفنا كذلك من التحليل السابق أن انتقال منحنى العرض الكلي يطلق عليه " صدمة العرض الكلي " والانتقال إلى اليمين يعني زيادة العرض أي أنه عند كل مستوى من مستويات الأسعار ترغب المنشآت في عرض حجم أكبر للناتج القومي الحقيقي وأن الانتقال إلى اليسار يعني نقص العرض أي أنه عند أي مستوى سعري ، ترغب المنشآت في عرض مستوى أقل من الدخل القومي الحقيقي .

وعلى ذلك ، ماذا يحدث للدخل القومي الحقيقي ومستوى الأسعار عندما ينتقل منحنى الطلب الكلي أو منحنى العرض الكلي .

* بالقطع أنت تتوقع أن انتقال منحنى الطلب الكلي أو العرض الكلي سوف يترتب عليه تغير القيم التوازنية لكل من الدخل القومي الحقيقي والمستوى العام للأسعار .

صدمات الطلب الكلي :

فإن تأثير صدمات الطلب الكلي تظهر في الشكل التالي رقم (٧) .



توازن الاقتصاد الكلي
شكل رقم (٧)

يبين الشكل السابق رقم (٧) تأثير صدمات الطلب الكلي على المستوى التوازني للدخل القومي الحقيقي ومستوى الأسعار . فانتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع ط ك١ إلى ط ك٢ (نتيجة لزيادة الانفاق الاستثماري أو الحكومي مثلاً) يترتب عليه زيادة الدخل القومي الحقيقي من ى١ إلى ى٢ وارتفاع مستوى الأسعار من س١ إلى س٢ . وبالقطع يؤدي انتقال منحنى

الطلب الكلى إلى اليسار إلى انخفاض كل من الدخل القومى الحقيقى والمستوى العام للأسعار .

* والخلاصة : **أن صدمات الطلب الكلى تسبب تغير مستوى الأسعار والدخل القومى الحقيقى فى نفس اتجاه تغير الطلب الكلى فزيادة الطلب الكلى ترفع مستوى الدخل والأسعار وانخفاض الطلب الكلى يقلل من مستوى الدخل التوازنى والمستوى العام للأسعار .**

لاحظ من الشكل رقم (٧) أن صدمة الطلب الكلى قد نقلت منحنى الطلب الكلى وبالتالى حدث هناك تحرك على منحنى العرض الكلى من ن١ إلى ن٢ .

المضاعف فى حالة تغير مستوى الأسعار :

رأينا فيما سبق أن المضاعف البسيط يصور مدى الانتقال الأفقى فى منحنى الطلب الكلى نتيجة لتغير الانفاق التلقائى . ففى حالة ثبات مستوى الأسعار وأن المنشآت ترغب فى عرض كل المطلوب عند المستوى السعرى المحدد ، فإن المضاعف البسيط يزيد مستوى الدخل القومى التوازنى . والآن وطالما أنك تعرفت على منحنى الطلب الكلى والعرض الكلى ، فحاول أن تفكر فيما يحدث فى الحالة التى يكون فيها منحنى العرض الكلى موجب الميل ؟

ففى هذه الحالة فإن زيادة الدخل القومى ، والتى تسببت فيها زيادة الطلب الكلى ، سوف تكون مصحوبة بارتفاع المستوى العام للأسعار . ولكن من الناحية الأخرى فقد رأينا فى أول هذا الفصل أن ارتفاع مستوى الأسعار

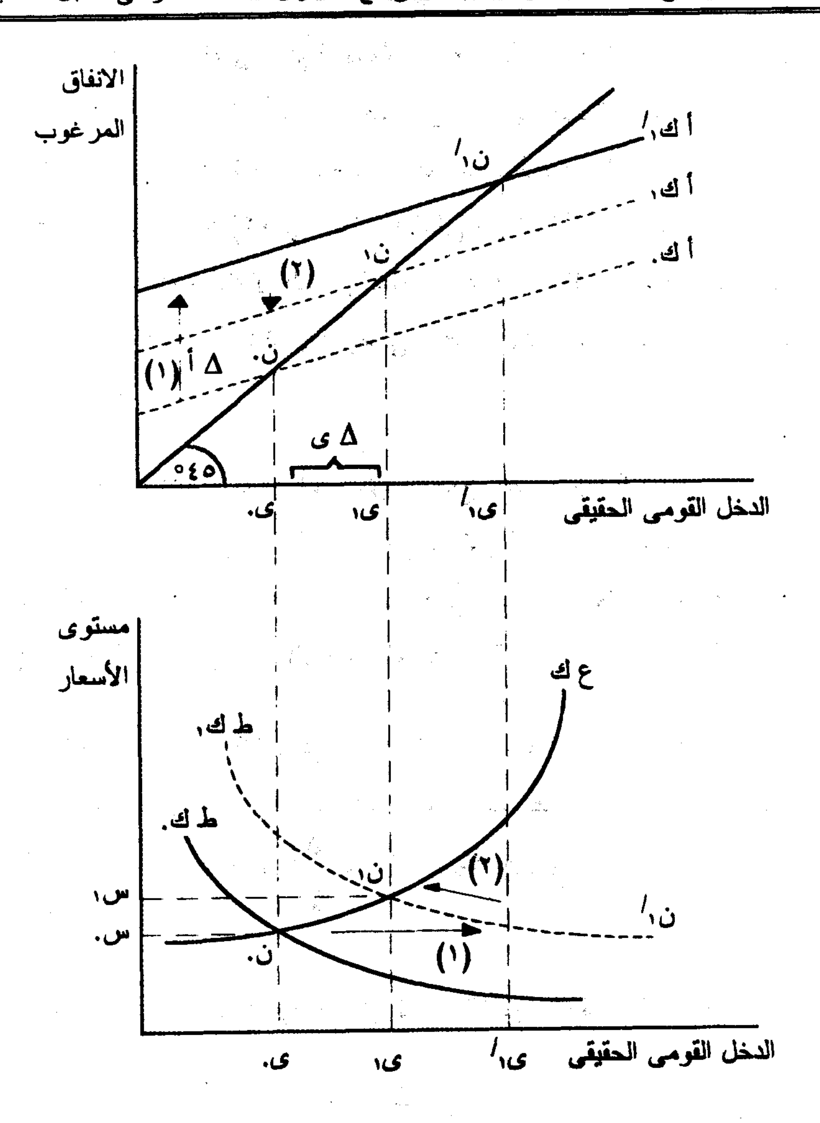
يسبب انخفاضاً فى الاستهلاك نتيجة انخفاض الثروة الحقيقية للمجتمع وكذلك يسبب هذا الارتفاع فى الأسعار انخفاض صافى الصادرات وبالتالى يترتب على أرتفاع مستوى الأسعار انتقال منحنى الانفاق الكلى إلى أسفل وبالتالى ينخفض المستوى التوازنى للدخل القومى (مع ثبات العوامل الأخرى) .

إن نتيجة كل القوى السابقة يمكن أن تظهر بشكل أيسر عن طريق استخدام منحنى الطلب الكلى ومنحنى العرض الكلى . وحتى يبدو الأمر سهلاً للقارئ فإننا نستطيع أن نقوم بتحليل التغير فى الدخل القومى على مرحلتين كما هو موضح فى الشكل رقم (٨) .

فالشكل رقم (٨) يوضح أمرين :

أولاً : مع ثبات مستوى الأسعار ن فإن زيادة الانفاق التلقائى سوف تنقل دالة الانفاق الكلى لأعلى من أ ك. إلى أ ك١/ (كما هو موضح فى السهم (١) فى الجزء الأعلى من الشكل رقم (٨) . وبالتالى سوف ينتقل منحنى الطلب الكلى إلى اليمين من الوضع ط ك. إلى الوضع ط ك١ (كما هو موضح فى الجزء الأسفل من الشكل رقم (٨) . ان مقدار الانتقال الأفقى فى منحنى الطلب الكلى تقاس بواسطة المضاعف البسيط . ولكن لا يمكن أن تكون النقطة ن١/ هى نقطة التوازن النهائية حيث أن المنشآت تكون غير راغبة فى انتاج ما يشبع هذا الطلب المتزايد عند مستوى الأسعار السائدة .

ثانياً : نركز على تأثير ارتفاع مستوى الأسعار آخذين فى الحسبان منحنى العرض الكلى قصير الأجل والذى رسم موجب الميل فى الشكل رقم (٨) فى الجزء الأسفل . فكما سبق وأن رأينا فى بداية هذا الفصل ،



منحنى الانفاق الكلى والمضاعف فى حالة تغير المستوى العام للأسعار

شكل رقم (٨)

فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار ، عن طريق تأثيره على صافى الصادرات والاستهلاك ، سوف يترتب عليه انتقال منحنى الانفاق الكلى إلى أسفل (من الوضع أ ك/١ إلى الوضع أ ك١ (كما هو موضح فى السهم (٢) فى الجزء الأعلى من الشكل رقم ٨) . وعلى ذلك فإن هذا الانتقال الثانى لمنحنى الانفاق الكلى سوف يقلل من الزيادة المبدئية للدخل القومى وبالتالى سوف يقلل من حجم المضاعف .

ان انتقال دالة الانفاق الكلى من الوضع أ ك/١ إلى أ ك١ (السهم رقم (٢) فى الجزء الأعلى من الشكل رقم ٨) ينعكس فى التحرك على منحنى الطلب الكلى كما هو موضح فى السهم (٢) فى الجزء الأسفل من الشكل رقم (٨) . وبالتالى تصبح نقطة التوازن الجديدة ممثلة فى ن١ .

لاحظ أن مقدار التغير فى الدخل (ى. ى١) = Δ ى يعكس الزيادة الواقعية فى الدخل الحقيقى . فالمضاعف ، بعد أخذ أثر ارتفاع مستوى الأسعار فى الحسبان يساوى $\frac{\Delta ى}{\Delta أ}$ (كما يتضح من الجزء الأعلى للشكل رقم ٨) .

حيث Δ ى : ترمز إلى تغير مستوى الدخل القومى الحقيقى التوازنى .

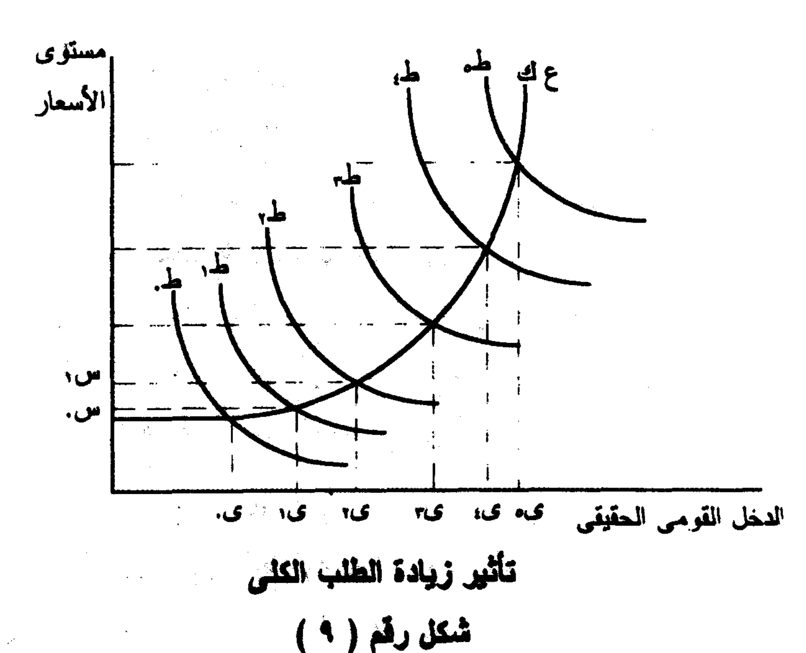
Δ أ : ترمز إلى تغير الانفاق التلقائى .

وعلى ذلك يلاحظ الطالب أن مدى تغير الدخل القومى (والذى تسبب فيه تغير الانفاق التلقائى) لم يعد مساوياً لمقدار الانتقال الأفقى فى منحنى الطلب الكلى . فإن انتقال منحنى الطلب الكلى إلى اليمين تسبب فى ارتفاع مستوى الأسعار فصار مقدار الزيادة فى الدخل القومى أقل من

المسافة الأفقية لانتقال منحنى الطلب الكلى . فإن تأثير زيادة الطلب الكلى قد انعكس جزئيا فى شكل زيادة الدخل الحقيقى . أما الجزء الآخر فقد انعكس فى ارتفاع مستوى الأسعار . وطالما ان مستوى الناتج قد تزايد فلا زال هناك أثر للمضاعف " ولكن قيمة المضاعف فى هذه الحالة لا تكون مساوية لقيمة المضاعف البسيط .

أهمية شكل منحنى العرض الكلى :

لقد رأينا من التحليل السابق أن شكل منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير له دلائل هامة من حيث تأثير صدمة الطلب الكلى على كل من الدخل القومى الحقيقى ومستوى الأسعار . ولكن مقدار التغير فى الدخل القومى من ناحية وفى مستوى الأسعار من ناحية أخرى يظهران فى الشكل التالى رقم (٩) .



تأثير زيادة الطلب الكلى

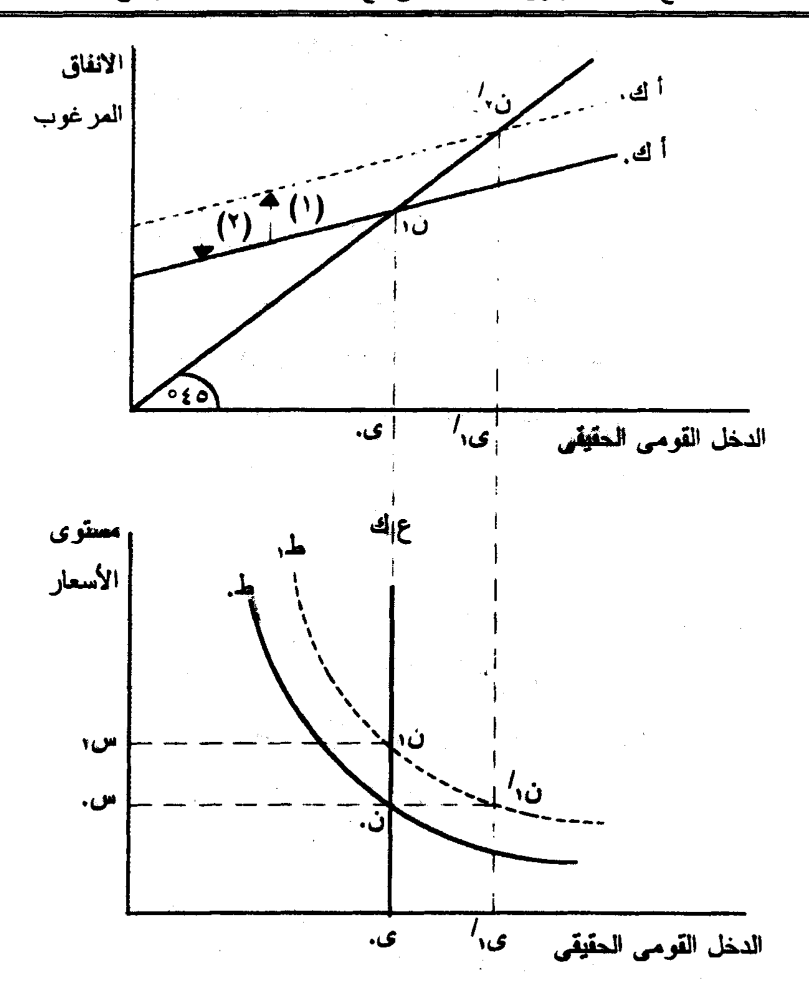
شكل رقم (٩)

يتضح من الشكل السابق أن صدمات الطلب الكلى تنقسم بين تغيرات الدخل القومى الحقيقى وتغيرات مستوى الأسعار لاحظ أن منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير ينقسم إلى ثلاثة أجزاء : فعند مستوى الدخل (الناتج) مساوٍ من الصفر إلى ى. ، يكون منحنى العرض الكلى شبه مسطح ، فنلاحظ أن مستوى الأسعار سوف يظل ثابتاً مهما تزايد الطلب الكلى وسوف يكون التأثير منصباً على زيادة الناتج فقط .

أما فى المدى المتوسط للمنحنى ، والذى يكون فيه منحنى العرض الكلى موجب الميل ، بين مستوى الدخل (ى.) و (ى،) ، فإن تغيرات منحنى الطلب الكلى يترتب عليها تغيرات فى كل من مستوى الدخل الحقيقى ومستوى الأسعار . فكما رأينا من التحليل السابق ، فإن تغير مستوى الأسعار يعنى أن الدخل الحقيقى سوف يتغير بشكل أقل ، نتيجة تغير الانفاق التلقائى ، بالمقارنة بالحالة التى يظل فيها المستوى العام للأسعار ثابتاً .

أما فى المدى الأخير شديد الانحدار ، أى مستوى دخل يفوق (ى،) ، فإن تأثير زيادة الطلب الكلى على الناتج يكون ضئيلاً للغاية (مهما بلغ مقدار التغير فى منحنى الطلب الكلى) . وهذا المدى يعبر عن حالة اقتصاد قريب من الطاقة الانتاجية القصوى (الناتج المحتمل) . فإن أية تغيرات فى الطلب الكلى سوف يترتب عليها تغيرات حادة فى المستوى العام للأسعار وتغيرات ضئيلة للغاية فى مستوى الدخل القومى الحقيقى . وأن قيمة المضاعف فى هذه الحالة تكون تقريباً مساوية للصفر .

ولعلك تتساءل : ماذا يحدث فى الحالة المتطرفة التى يكون فيها منحنى العرض الكلى رأسياً ؟ وهذا ما يوضحه الشكل التالى .



تأثير صدمات الطلب الكلى عندما يكون منحنى العرض الكلى رأسياً

شكل رقم (١٠)

فالشكل السابق يوضح أن زيادة الانفاق التلقائى تنقل منحنى الانفاق الكلى إلى أعلى من أ ك. إلى أ ك١ (السهم رقم (١) فى الجزء الأعلى من الشكل رقم ١٠) . ولكن طالما اتخذ منحنى العرض الكلى الشكل الرأسى

فإن ذلك يعنى عدم قدرة تحقيق أية زيادة فى الناتج للوفاء بـالطلب المـتزايد . وعلى ذلك سوف يؤدى زيادة الطلب إلى خلق ضغط تصاعدى على مستوى الأسعار .

وعندما يرتفع مستوى الأسعار ، فإن دالة الانفاق الكلى سوف تهبط لأسفل مرة أخرى (السهم (٢) فـى الجزء الأعلى من الرسم) . وسوف يستمر الارتفاع فى مستوى الأسعار حتى تعود دالة الانفاق الكلى إلى وضعها الأصلى (أ ك.) مرة أخرى . وعلى ذلك يلغى ارتفاع مستوى الأسعار التأثير التوسعى الذى سببته زيادة الطلب الكلى وعلى ذلك يظل المستوى التوازنى للدخل القومى على ما هو عليه .

فإذا رجعت إلى الشكل السابق رقم (١٠) فسوف نلاحظ أنـه نتيجة لزيادة الانفاق التلقائى ارتفعت دالة الانفاق الكلى من (أ ك.) إلـى (أ ك١) وبالتالى فعند مستوى الأسعار الأصلى (س.) سوف تنتقل نقطة التوازن من (ن.) إلى (ن١/) فى الجزء الأسفل من الشكل رقم (١٠) وسوف يرتفع مستوى الدخل من (ى.) إلى (ى١/) . ولكن مستوى الأسعار لا يظل ثابتاً ، فعندما يرتفع إلى المستوى (س١) ، فسوف تنتقل دالة الانفاق الكلى إلى أسفل لتعود مرة أخرى للوضع (أ ك.) (الجزء الأعلى من شكل رقم ١٠) ويظل المستوى التوازنى للدخل عند (ى.) . فلعلك تلاحظ فى الجزء الأسفل من الشكل رقم (١٠) أن نقطة التوازن الجديدة قد تحددت عند (ن.) ويكون المستوى التوازنى للدخل (ى.) . ويكون هـذا المستوى التوازنى للدخل القومى مصحوباً بارتفاع الأسعار إلى المستوى (س١) .

* **والخلاصة : أن تأثير أى انتقال فى الطلب الكلى سوف يكون مقسماً بين تغيرات الدخل الحقيقى وتغيرات مستوى الأسعار ، ويتوقف مقدار هذه**

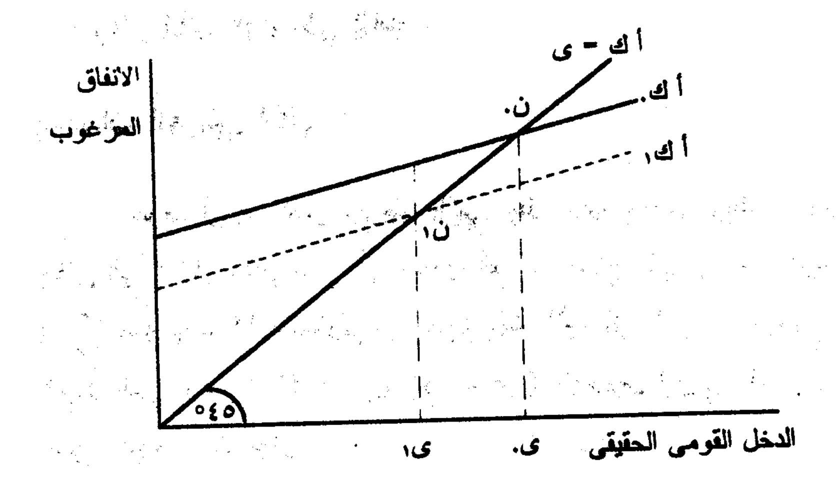
التغيرات على شكل منحنى العرض الكلى قصير الأجل . فكلما كان منحنى العرض الكلى شديد الانحدار فإن التأثير الأكبر يكون على الأسعار والتأثير الأقل يكون على الناتج .

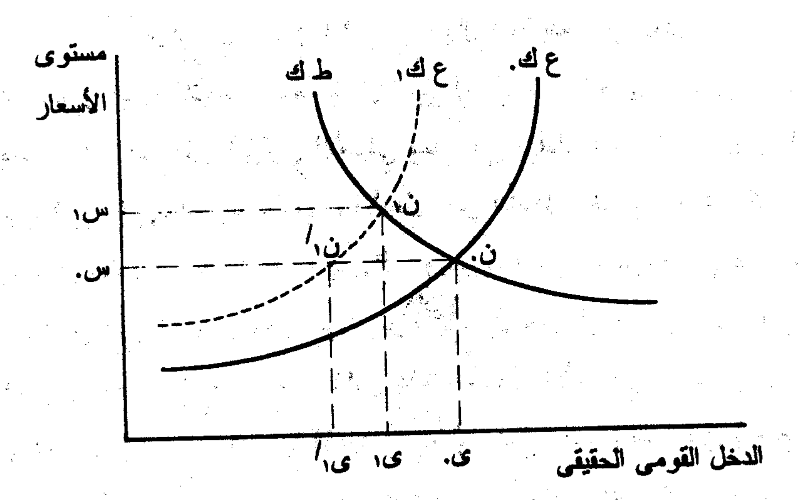
صدمات العرض الكلى :

عرفنا أن انخفاض العرض الكلى يمثل بيانياً بانتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار وذلك يعنى أن حجمها أقل من الناتج الذى ترغب المنشآت فى عرضه عند كل مستوى من مستويات الأسعار والعكس صحيح . إن الشكل التالى رقم (١١) يبين أثر صدمات العرض الكلى على كل من الدخل القومى والأسعار .

يوضح الشكل رقم (١١) أن إنتقال دالة العرض الكلى تسبب تغير المستوى العام للأسعار ومستوى الدخل القومى الحقيقى فى اتجاهين متضادين . فقد كان التوازن الأصلى ممثلاً فى النقطة (ن.) ومستوى الدخل عند (ى.) فى الجزء الأعلى والأسفل من الشكل رقم (١١) . كما كان مستوى الأسعار محدداً عند (س.) . ويترتب على صدمة العرض الكلى انتقال منحنى العرض الكلى فى الجزء الأسفل من الشكل رقم (١١) إلى الوضع الجديد (ع ك١) . ولكن عند مستوى الأسعار الأصلى (س.) ترغب المنشآت فى عرض الكمية (ى١/) . فإن نقص العرض (مع بقاء الطلب الكلى ثابتاً) سوف يترتب عليه ارتفاع مستوى الأسعار فنتحرك على منحنى العرض الكلى قصير الأجل . إن التوازن الجديد يتحقق عند (ن١) حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلى ومنحنى العرض الكلى الجديد . لاحظ أنه عند المستوى التوازنى الجديد للأسعار (س١) فإن دالة الانفاق الكلى تكون

قد هبطت إلى أسفل (أ ك١) ويصبح المستوى التوازنى للدخل ممثلا فى (ى١) كما هو موضح فى الجزء الأعلى من الشكل رقم (١١) .





تأثير صدمات الطلب الكلى عندما يكون منحنى العرض الكلى رأسياً

شكل رقم (١١)

إن الحالة السابقة يطلق عليها ظاهرة " الركود التضخمي " فهذه الحالة تدمج الركود والتضخم . وعلى العكس من ذلك فإن زيادة العرض الكلى يترتب عليها زيادة الدخل القومى الحقيقى وانخفاض مستوى الأسعار .

* **والخلاصة أن صدمات العرض تسبب تغيرات فى مستوى الأسعار وكذلك فى الدخل القومى الحقيقى ، وهذه التغيرات تسير فى الإتجاه المضاد . فمع زيادة العرض الكلى يزداد الدخل وينخفض مستوى الأسعار ومع نقص العرض الكلى يقل الدخل ويرتفع مستوى الأسعار .**

لاحظ أن صدمة العرض تمثلت فى انتقال منحنى العرض الكلى من الوضع (ع ك.) إلى الوضع (ع ك١) فى الشكل رقم (١١) مما أدى إلى تحرك على منحنى الطلب الكلى من النقطة (ن.) إلى النقطة (ن١) .

إن تطورات أسعار البترول خير مثال لصدمات العرض الكلى فى الفترة الأخيرة . فإن اقتصاد الكثير من الدول يتأثر نتيجة لتغيرات أسعار البترول ، حيث يستخدم البترول كمصدر أساسى للطاقة كما أنه يستخدم كمدخل فى الكثير من الصناعات . ان الارتفاع الحاد فى أسعار البترول خلال ١٩٧٣ - ١٩٧٤ و ١٩٧٩ - ١٩٨٠ قد أدى إلى انتقال منحنى العرض الكلى للولايات المتحدة الأمريكية إلى اليسار . وترتب على ذلك انخفاض الدخل القومى وارتفاع مستوى الأسعار مما سبب ظاهرة الكساد التضخمى . وخلال منتصف الثمانينات انخفضت أسعار البترول بشدة وترتب على ذلك انتقال منحنى العرض الكلى لليمين فزاد مستوى الدخل القومى وانخفض المستوى العام للأسعار .

أسئلة الفصل السابع

السؤال الأول : وضح مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع تبرير وجهة نظرك باختصار :

١ – يترتب على انخفاض المستوى العام للأسعار مع ثبات العوامل الأخرى انتقال دالة الإنفاق الكلى المرغوب إلى أعلى .

٢ – يعبر منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير عن العلاقة العكسية بين الدخل القومى الحقيقى والمستوى العام للأسعار .

٣ – يتزايد ميل منحنى العرض الكلى مع زيادة حجم الناتج القومى الحقيقى فى الاقتصاد القومى .

٤ – تؤدى زيادة الإنفاق الاستثمارى إلى التحرك من نقطة لأخرى على نفس منحنى الطلب الكلى .

٥ – يؤدى التغير فى إنتاجية عناصر الإنتاج إلى زيادة مستوى الناتج القومى الحقيقى والأسعار بسبب زيادة الطلب الكلى فى الاقتصاد القومى .

السؤال الثانى :

وضح المقصود بتناقص مرونة منحنى العرض الكلى فى الأجل القصير مع زيادة الناتج القومى وأسباب هذا التناقص .

السؤال الثالث : وضح مستخدما الرسم البياني مع كتابة البيانات على الرسم :

١ - كيفية انتقال منحنى الطلب الكلى بفعل أثر المضاعف .

٢ - أثر انخفاض صافى الصادرات على توازن الاقتصاد القومى .

الفصل الثامن*

التضخم

أولاً – المقصود بالتضخم .

أنواع التضخم .

ثانياً – النظريات المفسرة للتضخم .

١ – النظريات النقدية .

٢ – نظريات الطلب .

٣ – نظريات العرض .

ثالثاً – آثار التضخم .

١ – أثر التضخم على توزيع الدخول .

٢ – أثر التضخم على الثروة .

٣ – أثر التضخم على الاستثمار .

٤ – أثر التضخم على الصادرات والواردات .

رابعاً – سياسات مواجهة التضخم .

١ – السياسة النقدية .

٢ – السياسة المالية .

٣ – سياسات الأجور .

---

* كتب هذا الفصل د. إيمان عطيه ناصف .

الفصل الثامن

التضخم

تعتبر مشكلة التضخم من أكبر المشاكل التى تعانى منها جميع الدول النامية والمتقدمة على السواء فى الوقت الحاضر ، حقيقة يوجد اختلاف فى أسباب ومعدلات التضخم ما بين دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة إلا أن الحقيقة القائمة هى معاناة جميع دول العالم من هذه المشكلة . وتثير هذه المشكلة اهتمام الاقتصاديين لما لها من آثار سلبية على كافة جوانب الحياة اقتصادياً واجتماعياً بل وأخلاقياً أيضاً . وتكتسب هذه المشكلة اهتماماً خاصاً فى الدول النامية باعتبارها أكثر الدول معاناة من حدة موجات التضخم .

وسوف نتعرض فى هذا الفصل إلى عدة نقاط تثير ذهن القارئ لهذا الموضوع على النحو الآتى :

١ - المقصود بالتضخم وأنواعه .

٢ - نظريات التضخم .

٣ - آثار التضخم .

٤ - سياسات مواجهة التضخم .

أولاً - المقصود التضخم :

يقصد بالتضخم وفقاً للتعريف الشائع له بأنه الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار . ويوضح هذا التعريف أن مشكلة التضخم تظهر إذا عانت الدولة من :

أ - ارتفاع مستمر فى الأسعار فخطورة مشكلة التضخم تأتى من أن ارتفاع الأسعار يكون مستمرا على مدى فترة زمنية فالارتفاع المؤقت فى الأسعار بسبب أية ظروف طارئة أو عارضة قد لا يسبب مشكلة للدولة ولذلك لا يمكن اعتباره نوعاً من التضخم فبمجرد إنتهاء هذه الظروف غير الطبيعية والتى قد تكون ظروف حرب أو إضرابات عمالية أو سوء الأحوال الجوية التى تضر بالمحاصيل الزراعية تعود الأسعار إلى مستواها السابق ولذلك لا يمكن أن نطلق على هذا الارتفاع المؤقت فى الأسعار تضخماً .

∴ فالتضخم يعنى أن ارتفاع الأسعار يكون مستمراً .

ب - ارتفاع المستوى العام للأسعار : يعنى التضخم أن المتوسط العام للأسعار داخل الدولة يتعرض للارتفاع ، ولذلك فحدوث ارتفاع فى أسعار بعض السلع ، وانخفاض أسعار سلع أخرى قد لا يفضى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ولذلك لا يعتبر تضخماً . ولكن التضخم يشير إلى حدوث ارتفاع فى المتوسط العام لأسعار السلع المختلفة ، حقيقة أن حدوث التضخم لا يعنى ارتفاع أسعار جميع السلع بنفس النسبة فقد ترتفع أسعار بعض السلع بنسبة ١٠ ٪ وأخرى بنسبة ٣٠ ٪ وأخرى تظل ثابتة ولكن المتوسط العام للأسعار يظهر ارتفاعاً .

وتظهر حدة مشكلة التضخم بشكل واضح على أفراد المجتمع إذا كان الارتفاع الأكبر فى الأسعار يأتى من خلال ارتفاع أسعار السلع الأساسية أو السلع التى تمثل النمط العادى لاستهلاك الأسر متوسطة الدخل .

ويترتب على حدوث التضخم انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقود داخل الدولة حيث ترتبط القوة الشرائية لوحدة النقود عكسياً مع المستوى العام للأسعار .

ويركز التعريف السابق على مظهر التضخم المتمثل فى ارتفاع المستوى العام للأسعار ولكن فى حالات معينة قد يحدث التضخم ولكن لا يظهر فى صورة ارتفاع الأسعار ولذلك يفرق الاقتصاديون بين عدة أنواع للتضخم سوف نتعرض لها فيما يلى :

أنواع التضخم :

يمكن إجمال أهم أنواع التضخم فيما يلى :

(١) التضخم الزاحف :

يقصد بالتضخم الزاحف حدوث ارتفاع بطئ مستمر فى المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية طويلة وهذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد مرور فترة زمنية ، رغم وجوده بصورة دائمة ، ولذلك تظل النقود تؤدى وظائفها الأساسية وتظل مقبولة فى عمليات التبادل رغم انخفاض قوتها الشرائية .

(٢) التضخم الجامح :

يشير التضخم الجامح الى حدوث ارتفاع شديد جداً فى المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية قصيرة ، ويحدث هذا النوع من التضخم عادة فى أعقاب الحروب أو الأزمات الشديدة حيث تنهار قيمة وحدة النقد فى الدولة ، وتفقد ثقة الأفراد فيها والتخلى عن التعامل بها واللجوء إلى عمليات المقايضة فى التبادل . وتضطر الدولة عادة فى مثل هذا النوع من

التضخم إلى إلغاء العملة المتداولة وطرح عملة جديدة للتعامل تكتسب ثقة الأفراد من خلال موازنة المعروض منها مع مستوى النشاط الاقتصادى .

ومن أشهر أنواع التضخم الجامح ، التضخم الذى اجتاح ألمانيا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث اضطرت الحكومة الألمانية إلى طبع كميات كبيرة من النقود للقيام بعمليات إصلاح الاقتصاد بعد الحرب مما أدى إلى تدهور قيمة النقود وانفجار الأسعار التى ارتفعت فى عام ١٩٢٣ بنسبة مليون ٪ .

(٣) التضخم المكبوت :

فى هذا النوع من التضخم لا يظهر التضخم فى صورة ارتفاع فى الأسعار حيث تتدخل الدولة بوسائل معينة لمنع الارتفاع فى الأسعار من الظهور عن طريق تثبيت الأسعار بوسائل إدارية خاصة بالنسبة للسلع الأساسية أو عن طريق منح إعانات للمنتجين لتعويضهم عن أرباحهم ومنع الارتفاع فى الأسعار من الظهور . وعلى الرغم من عدم ظهور ارتفاع الأسعار فى هذا النوع من التضخم إلا أن التضخم المكبوت يكون واضحا فى عدة مظاهر أخرى من أهمها .

- إختفاء السلع ذات الأسعار الثابتة من الأسواق الرسمية وظهور السوق السوداء .
- ظهور طوابير المستهلكين أمام منافذ التوزيع الرسمية التى تعرض السلع بالسعر المثبت .
- انخفاض وزن عبوات السلع وانخفاض جودتها مع بيعها بنفس السعر المثبت .

ويعتبر هذا النوع من التضخم من أخطر الأنواع لأنه يؤدى إلى إهمال علاج السبب الحقيقى لحدوث التضخم مما يؤدى إلى تفاقم إثارة السلبية داخل الاقتصاد .

ثانياً - النظريات المفسرة للتضخم :

توجد العديد من النظريات التى تقوم بتفسير أسباب حدوث التضخم ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى ما يلى :

١ - النظريات النقدية .

٢ - نظريات الطلب .

٣ - نظريات العرض .

٤ - النظريات الهيكلية .

ويمكن إيضاح المنطق التى تستند إليه كل من النظريات السابقة فى تفسير التضخم فيما يلى :

(١) النظريات النقدية :

فى إطار تحليل النقديين لأسباب التضخم يمكن التمييز بين وجهة نظر النظرية النقدية التقليدية والنظرية النقدية الحديثة .

أ - تفسير التضخم وفقاً لوجهة النظر النقدية التقليدية :

يستند تحليل النقديين التقليديين لأسباب التضخم إلى نظرية كمية النقود الكلاسيكية والتى تقوم على عدة افتراضات أساسية تتمثل فى وجود الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظف الكامل حيث تصل نسبة تشغيل الموارد إلى ١٠٠ ٪ بالإضافة لافتراضها أن النقود ليس لها طلب ذاتى بل تطلب فقط من أجل المعاملات مع ثبات سرعة دورانها وتحت هذه الظروف

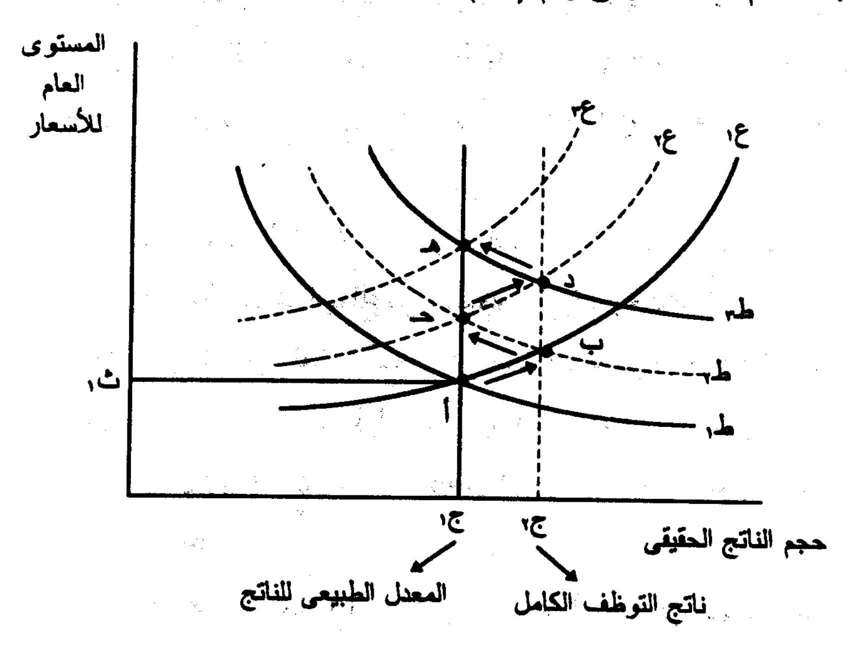
واستناداً إلى معادلة كمية النقود فإن أى زيادة فى كمية النقود سوف تؤدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة ولن يصاحبها أى زيادة فى حجم الناتج الكلى ويعنى ذلك أن الزيادة فى كمية النقود سوف تنعكس بكاملها فى صورة ارتفاع فى الأسعار . ولذلك ستزيد الأسعار بنفس نسبة الزيادة فى كمية النقود .

ب - تفسير التضخم وفقاً للنظرية النقدية الحديثة :

تتفق هذه النظرية مع النظرية التقليدية فى أن السبب فى حدوث التضخم يرجع إلى حدوث زيادة مستمرة فى العرض النقدى . إلا أن هذه النظرية والتى طورت على يد (ميلتون فريدمان) تختلف عن النظرية التقليدية فى الافتراضات الأساسية التى يقوم عليها تفسير كيفية حدوث التضخم . فوفقاً لهذه النظرية لا يوجد ما يسمى بمستوى التوظف الكامل فى أى مجتمع ، حيث تقرر النظرية أن هناك ما يعرف باسم المعدل الطبيعى للبطالة ويرتبط بهذا المعدل مستوى من الناتج يعرف باسم المستوى الطبيعى للناتج . ويتحدد وضع توازن الناتج عند المستوى الطبيعى .

ويظهر التضخم وفقاً لتحليل النقديين إذا حدثت زيادة فى كمية النقود مما يسبب حدوث زيادة فى الطلب الكلى ويترتب على هذه الزيادة زيادة فى الطلب على العمالة (ومن ثم انخفاض معدل البطالة عن المعدل الطبيعى) وتؤدى زيادة الطلب على العمالة إلى ارتفاع مستويات الأجور وارتفاع تكلفة الإنتاج مما يدفع العرض الكلى للانخفاض والعودة إلى وضع التوازن مرة أخرى ولكن مع ارتفاع الأسعار .

وإذا استمرت الزيادة فى كمية النقود بصورة مستمرة فإن زيادة الطلب الكلى وارتفاع الأجور وبالتالى انخفاض العرض الكلى مما يدفع الأسعار إلى الزيادة بصورة متواصلة . ويمكن إيضاح وجهة نظر النقديين باستخدام الشكل البيانى رقم (١) .



شكل رقم (١)

ويلاحظ من الشكل رقم (١) :

- يتحقق التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى عند النقطة (أ) حيث مستوى الناتج (ج١) يعادل المستوى الطبيعى حيث معدل البطالة = معدل البطالة الطبيعى و المستوى العام للأسعار (ث١) .
- يترتب على زيادة كمية النقود زيادة الطلب الكلى من (ط١) إلى (ط٢) ومن ثم يتغير مركز التوازن إلى النقطة (ب) حيث يزيد الطلب على

العمالة عن المستوى الطبيعى وينخفض معدل البطالة وبالتالى يحدث زيادة فى الناتج إلى (ج٢) ولكن هذه الزيادة يصاحبها ارتفاع فى الأجور نتيجة لزيادة العمالة .

- يؤدى ارتفاع الأجور إلى انخفاض العرض الكلى نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج ويتحدد التوازن الجديد عند النقطة (حـ) حيث يعود مستوى الناتج إلى المستوى الطبيعى (ج١) ولكن مع ارتفاع مستوى الأسعار من (ث١) إلى (ث٢) .

ويعنى ما سبق أن الأثر النهائى لزيادة كمية النقود هو ثبات حجم الناتج ولكن مع حدوث ارتفاع فى الأسعار . وقد يحدث الارتفاع فى الأسعار سريعاً دون انتقال الأسعار إلى مستوى الناتج (ج٢) إذا توقع العمال حدوث زيادة فى كمية النقود ومن ثم تحدث زيادة سريعة فى الأجور تؤدى إلى انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار دون حدوث زيادة فى الناتج .

- تستمر الزيادة فى الأسعار إذا حدثت زيادة مرة أخرى فى كمية النقود فى الفترات التالية حيث يحدد تكرار لانتقال منحنى الطلب إلى (ط٢) وانتقال العرض الكلى إلى (ع٢) ... وهكذا .

∴ وفقاً للنظريات النقدية فإن ظهور التضخم مرتبط أساساً بزيادة العرض النقدى فهو السبب الأساسى فى استمرار ارتفاع الأسعار .

(٢) نظريات الطلب :

أ – التحليل الكينزى لتضخم الطلب :

يقوم التحليل الكينزى على عدة افتراضات تختلف عن الافتراضات التى يقوم عليها التحليل الكلاسيكى ولذلك فإن التحليل الكينزى لأسباب التضخم تختلف عن التحليل الكلاسيكى . ويقوم التحليل الكينزى على مجموعة من الافتراضات الأساسية تتمثل فيما يلى :

- أن وضع التوازن لا يتحقق دائماً عند مستوى التوظف الكامل حيث يتحقق التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى مع وجود موارد عاطلة .
- أن النقود لا تستخدم من أجل تمويل المعاملات فقط فهناك طلب ذاتى على النقود .
- أن الطلب الكلى الفعال هو المحرك الأساسى لمستوى النشاط الاقتصادى ولذلك فإن أى زيادة فى الطلب الفعال من خلال زيادة الإنفاق الحكومى أو الإنفاق الاستثمارى الخاص تؤدى إلى زيادة الطلب الكلى الفعال .

وبناء على الافتراضات السابقة فإن التحليل الكينزى لأسباب حدوث التضخم تختلف عن التحليل الكلاسيكى فيما يلى :

١ – أن الزيادة فى كمية النقود قد لا يترتب عليها بالتأكيد زيادة فى الطلب الكلى ، ومن ثم لا يترتب عليها بالتأكيد ارتفاع فى المستوى العام للأسعار إذا تم استخدام الزيادة فى الطلب على النقود لزيادة حجم الأرصدة النقدية العاطلة لدى الأفراد .

٢ – قد يزيد الطلب الكلى مع ثبات كمية النقود إذا تم تمويل الزيادة فى الطلب الكلى من خلال الأرصدة النقدية العاطلة .

٣ - أن الزيادة فى الطلب الكلى لا يترتب عليها بالتأكيد ارتفاع فى المستوى العام للأسعار حيث يتوقف تأثير الزيادة فى الطلب الكلى على الأسعار على مرونة العرض الكلى فى المجتمع ، فإذا كان الاقتصاد لا يفترض أنه يعمل دائماً عند مستوى التوظف الكامل فإن هناك عدة حالات لتأثير الزيادة فى الطلب الكلى على المستوى العام للأسعار .

الحالة الأولى :

إذا كانت مرونة العرض الكلى لانهائية حيث يترتب على زيادة الطلب الكلى زيادة مماثلة فى العرض الكلى ففى هذه الحالة لا يترتب على زيادة الطلب الكلى أى تغير فى المستوى العام للأسعار فزيادة العرض الكلى بما يلبى حاجة الطلب الكلى تؤدى إلى زيادة الإنتاج دون حدوث أى تغير فى الأسعار ولذلك تعتبر زيادة الطلب الكلى غير تضخمية .

الحالة الثانية :

إذا كان العرض الكلى عديم المرونة وهى الحالة التى يكون عندها الاقتصاد القومى فى حالة توظف كامل . حيث لا يصاحب زيادة الطلب أى تغير فى العرض الكلى ويعنى ذلك أن الزيادة فى الطلب الكلى تنعكس بكاملها فى صورة ارتفاع فى الأسعار ويتفق هذا الاحتمال مع تحليل النظرية النقدية الكلاسيكية فى أن الزيادة فى الطلب الكلى تنعكس دائماً فى حدوث ارتفاع فى الأسعار ولكن الاختلاف فى سبب حدوث الزيادة فى الطلب الكلى .

الحالة الثالثة :

وهو الاحتمال الغالب دائماً فى التحليل الكينزى حيث تتراوح مرونة العرض الكلى ما بين صفر ومالانهاية ولذلك فأى زيادة فى الطلب

الكلى سيترتب عليها تشغيل الموارد العاطلة وزيادة العرض الكلى ولكن بدرجة أقل من الزيادة فى الطلب الكلى ولذلك يترتب على زيادة الطلب الكلى فى هذه الحالة أثرين : - زيادة فى الناتج الكلى .

- زيادة الأسعار .

فالزيادة فى الناتج الكلى تمتص جزءاً من الزيادة فى الطلب الكلى فى حين ينعكس جزء من الزيادة فى الطلب الكلى فى صورة ارتفاع فى الأسعار ولذلك تكون الزيادة فى الطلب الكلى زيادة تضخمية ولكنها ليست كاملة .

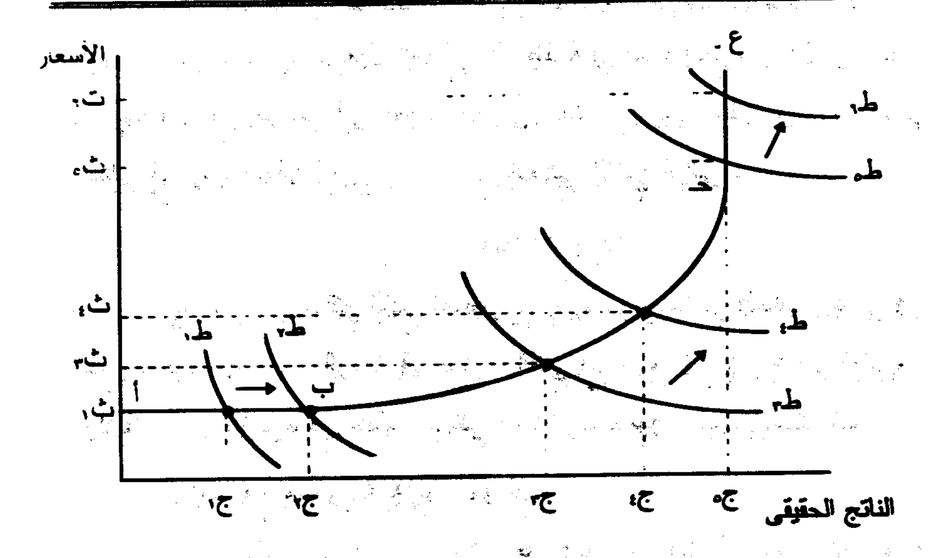
ولكن مع ملحوظة هامة وهو أنه :

لكى يستمر الارتفاع في الأسعار فترات متتالية ويمكن أن يطلق عليه تضخم لابد وان تستمر الزيادة فى الطلب الكلى فترات متتالية حتى يكون الارتفاع فى الأسعار ارتفاعاً مستمراً ولكن إذا كان هناك شك فى امكانية زيادة الإنفاق الحكومى أو الاستثمار الخاص بصفة مستمرة فإن الارتفاع فى الأسعار سيكون ارتفاع مؤقت .

وبصفة عامة يمكن ايضاح الاحتمالات الثلاثة المختلفة لأثر زيادة الطلب الكلى على المستوى العام للأسعار وعلاقتها بمرونة منحنى العرض الكلى فى الشكل البيانى رقم (٢) .

ويوضح الشكل البيانى التالى ما يلى :

أ - المسافة (أ ب) تمثل الحالة الأولى حيث مرونة العرض الكلى لانهائية ولذلك يترتب على زيادة الطلب الكلى من (ط١) إلى (ط٢) زيادة فى حجم الناتج الحقيقى من (ج١) إلى (ج٢) دون أن يصاحبها ارتفاع فى المستوى العام للأسعار ولذلك تكون زيادة الطلب الكلى غير تضخمية .



تأثير الزيادة فى الطلب الكلى على المستوى العام للأسعار

شكل رقم (٢)

ب – المسافة (حـ د) تمثل الحالة الثانية حيث العرض الكلى عديم المرونة وهى حالة التوظف الكامل ولذلك يترتب على زيادة الطلب الكلى من (طـ٥) إلى (طـ٦) زيادة فى المستوى العام للأسعار من (ثـ٥) إلى (ثـ٦) مع ثبات الناتج الحقيقى عند (جـ٥) ولذلك تكون زيادة الطلب الكلى زيادة تضخمية كاملة

حـ – المسافة (ب حـ) تمثل الحالة الثالثة حيث مرونة العرض الكلى ما بين صفر ومالانهاية ولذلك يترتب على زيادة الطلب الكلى من (طـ٣) إلى (طـ٤) حدوث زيادة فى حجم الناتج من (جـ٣) إلى (جـ٤) وزيادة فى المستوى العام للأسعار من (ثـ٣) إلى (ثـ٤) وتعتبر زيادة الطلب الكلى فى هذه الحالة زيادة تضخمية جزئية .

ب - التحليل الحديث لتضخم الطلب (صدمة الطلب) :

يظهر التحليل الحديث لتضخم الطلب أن الزيادة فى الطلب الكلى تحدث فى صورة صدمة نتيجة لحدوث زيادة فى أحد بنود الإنفاق الكلى (استهلاك أو استثمار خاص أو إنفاق حكومي ..) وتؤدى هذه الزيادة فى الطلب إلى ظهور فجوة تضخمية تؤدى إلى حدوث ارتفاع فى المستوى العام للأسعار وهذا الارتفاع فى الأسعار يؤدى إلى حدوث زيادة فى الأجور وتكاليف الإنتاج مما يؤدى إلى انخفاض العرض الكلى .

ويختلف أثر زيادة الطلب الكلى على فجوة الناتج التضخمية وفقا لما تقوم به السلطات النقدية من سياسات نقدية فهناك إحتمالين للسياسة النقدية فى هذه الحالة .

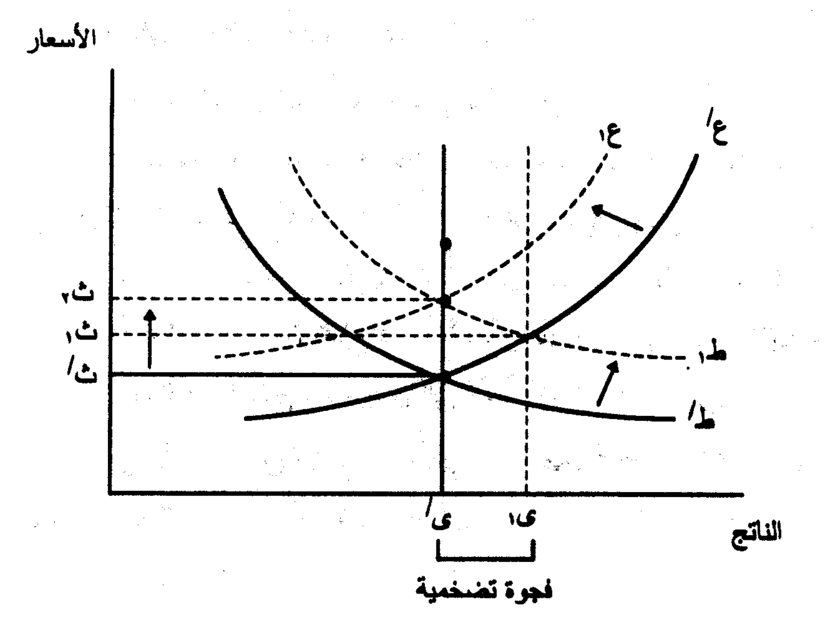
الاحتمال الأول :

عدم قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدى : وترك قوى الطلب والعرض تعمل دون أى تدخل . فى هذه الحالة يمكن استخدام الشكل البيانى رقم (٣) لإيضاح أثر التغيرات فى الطلب الكلى والعرض الكلى على كل من الناتج والأسعار .

ويلاحظ من الشكل رقم (٣) ما يلى :

١ - يتحقق التوازن عند النقطة (أ) حيث مستوى الدخل (ى/) (إنتاج العمالة الكاملة والأسعار = ث/ .

٢ - أدت صدمة الطلب إلى حدوث انتقال فى منحنى الطلب الكلى من (ط/) إلى (ط١) .



شكل رقم (٣)

٣ - ترتب على انتقال منحنى الطلب إلى اليمين ظهور فجوة تضخمية (ى/ ← ى١) حيث ى١ أكبر من مستوى ناتج العمالة الكاملة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار من (ث/ إلى ث١) .

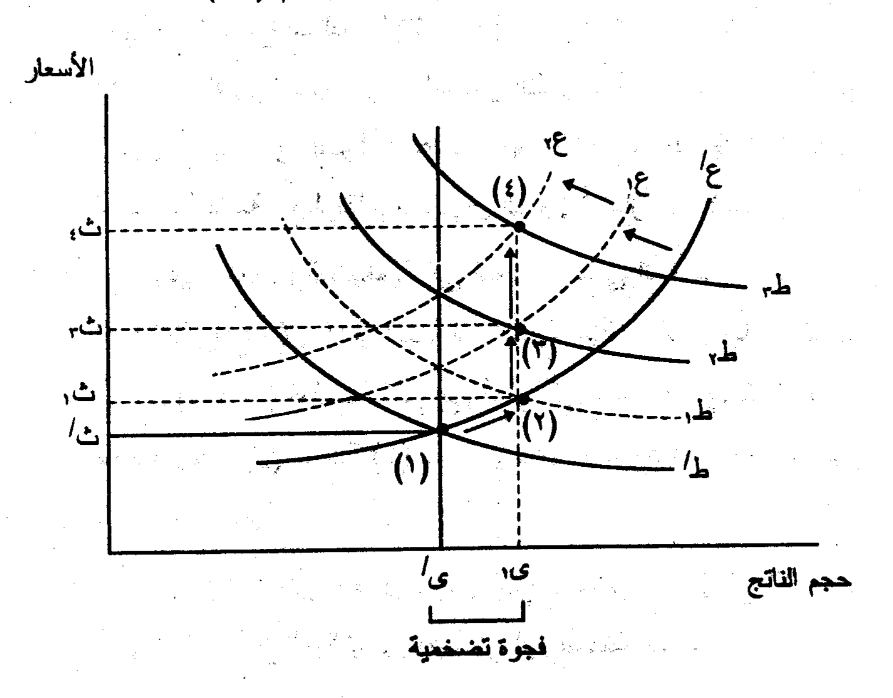
٤ - ترتب على ارتفاع المستوى العام للأسعار انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار من (ع/) إلى (ع١) ومن ثم انخفض حجم الناتج مرة أخرى إلى (ى/) اختفت الفجوة التضخمية ولكن مع ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى (ث٢) .

ويلاحظ من التحليل السابق أن الزيادة فى الأسعار لا تستمر إلا إذا حدثت زيادة دائمة فى الطلب الكلى . وإن كان هذا الأمر غير ممكن فإنه لا

يمكن أن نطلق على الارتفاع السابق فى الأسعار تضخماً . حيث يؤدى تفاعل قوى العرض والطلب إلى عودة نقطة التوازن إلى وضع التوظف الكامل . مع ارتفاع فى الأسعار ولكنها تثبت عند مستواها الجديد .

الاحتمال الثانى :

قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدى : فى هذه الحالة تقوم السلطات النقدية بعمل تغذية نقدية لمواجهة الزيادة فى الطلب الكلى حيث تدفع الزيادة فى عرض النقود منحنى الطلب إلى اليمين بصورة مستمرة ويمكن إيضاح هذه الحالة باستخدام الشكل البيانى رقم (٤) .



شكل رقم (٤)

يلاحظ من الشكل رقم (٤) ما يلى :

١ - يتحقق التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى عند النقطة (١) حيث مستوى الناتج = ى/ (ناتج العمالة الكاملة) والمستوى العام للأسعار (ث/) .

٢ - زيادة الطلب الكلى نتيجة لصدمة الطلب ستؤدى إلى انتقال نقطة التوازن إلى النقطة (٢) وبالتالى زيادة المستوى العام للأسعار إلى (ث١) وظهور فجوة تضخمية = (ى١ - ى/) .

٣ -يؤدى ارتفاع الأسعار إلى انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار (نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج) إلى (ع١) ومع قيام السلطات النقدية فى نفس الوقت بزيادة العرض النقدى يزيد الطلب الكلى إلى (ط٢) . ويتحقق التوازن عند النقطة (٣) حيث تظل الفجوة التضخمية قائمة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى (ث٣) .

٤ - يؤدى وجود الفجوة التضخمية إلى انتقال منحنى العرض الكلى مرة أخرى إلى (ع٣) ويؤدى استمرار التغذية النقدية من جانب الدولة إلى انتقال منحنى الطلب الكلى إلى أعلى إلى (ط٣) . وبالتالى تنتقل نقطة التوازن إلى النقطة (٤) حيث يستمر ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية .

∴ فزيادة العرض النقدى تؤدى إلى استمرار ارتفاع الأسعار وتحويل الارتفاع المؤقت فى الأسعار إلى تضخم مستمر .

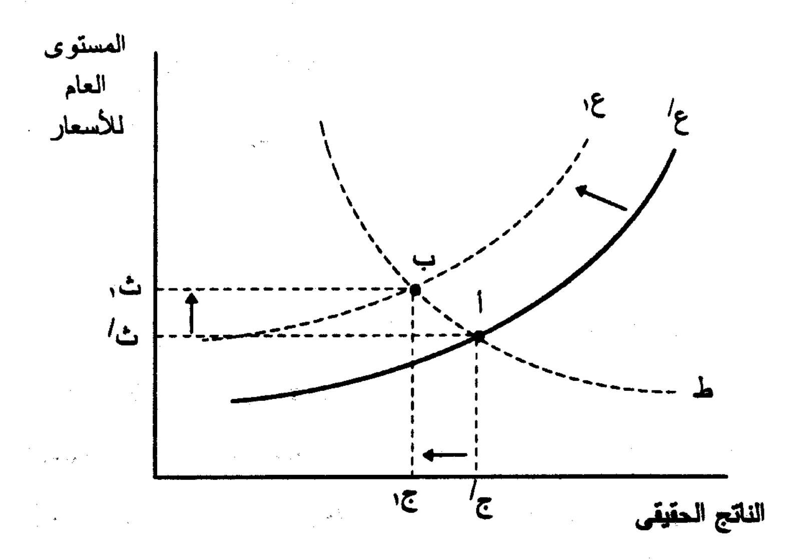
ويبرز هذا التحليل أن التضخم هو ظاهرة نقدية فزيادة العرض النقدى هى المسئولة عن موجات الارتفاع المستمر فى الأسعار .

(٣) نظريات العرض :

أ - نظرية دفع النفقة :

تفسر نظرية دفع النفقة حدوث التضخم بانخفاض العرض الكلى نتيجة لارتفاع الأجور دون أن يقابلها زيادة فى الإنتاجية ويترتب على ارتفاع الأجور ارتفاع فى نفقة الإنتاج ومن ثم انخفاض العرض الكلى . ويحدث الارتفاع فى الأجور لأسباب مختلفة ، فقد يحدث الارتفاع فى الأجور بصورة منتظمة نتيجة لوجود نقابات عمالية قوية تطالب دائماً بزيادة أجور أعضائها ، وقد يحدث الارتفاع فى الأجور نتيجة لارتفاع مستويات الأسعار ومن ثم ترتفع تكلفة المعيشة فيطالب العمال بارتفاع أجورهم لتغطية الارتفاع فى تكلفة المعيشة والمحافظة على أجورهم الحقيقية ثابتة .

وأى أن كان سبب الزيادة فى الأجور فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع الأجور يترتب عليه حدوث انخفاض فى العرض الكلى ويترتب على انخفاض العرض الكلى حدوث انخفاض فى حجم الناتج الكلى وارتفاع فى المستوى العام للأسعار ، حتى يحافظ رجال الأعمال على أرباحهم . ويترتب على ارتفاع الأسعار ارتفاع جديد فى نفقات المعيشة ومطالبة العمال مرة اخرى برفع الأجور مما يؤدى إلى انخفاض العرض الكلى مرة أخرى وارتفاع الأسعار .. وهكذا يغذى التضخم نفسه بنفسه حيث تستمر الارتفاعات المتتالية فى الأسعار ويطلق على هذا النوع من التضخم (التضخم الحلزونى) حيث تؤدى زيادة الأجور إلى زيادة الأسعار ثم زيادة الأجور مرة أخرى فزيادة الأسعار ... وهكذا . ويمكن إيضاح تضخم العرض بيانياً فى الشكل البيانى رقم (٥) .



تضخم العرض
شكل رقم (٥)

ويلاحظ من الشكل رقم (٥) أن ارتفاع نفقة الإنتاج نتيجة لارتفاع الأجور يؤدى إلى انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار من (ع/) إلى (ع١) ويترتب على هذا الانتقال تغير وضع التوازن من النقطة (أ) إلى (ب) حيث تحدث زيادة فى المستوى العام للأسعار من (ث) إلى (ث١) مع انخفاض حجم الناتج الحقيقى من (ج/) إلى (ج١) .

ويعنى ما سبق أن تضخم العرض يترتب عليه أثرين :

- ارتفاع المستوى العام للأسعار .
- انخفاض مستوى الناتج ومن ثم انخفاض مستوى التوظف وارتفاع مستويات البطالة .

أى أن تضخم العرض يصاحبه أيضاً ارتفاع فى معدلات البطالة .
ويطلق على ظاهرة تلازم التضخم والبطالة معاً الركود التضخمى .

ب - التحليل الحديث لتضخم العرض (صدمة العرض) :

يقوم التحليل الحديث لتضخم العرض على أن صدمات العرض تحدث نتيجة لارتفاع أسعار المدخلات الإنتاجية ، فقد عانت الدول الصناعية من ارتفاع أسعار البترول فى أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وأدى هذا الارتفاع إلى ارتفاع كبير فى تكاليف الإنتاج . ويترتب على ارتفاع تكاليف الإنتاج انخفاض العرض الكلى وانتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار .

ولكن هل يسبب هذا الارتفاع لأسعار المدخلات الإنتاجية ارتفاع مستمر فى المستوى العام للأسعار .

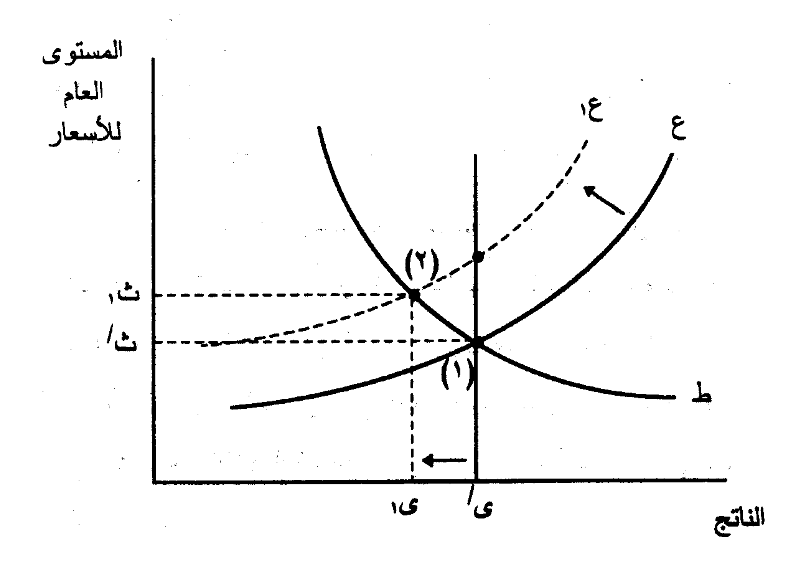
يتوقف الأمر فى هذه الحالة على الكيفية التى تتصرف بها السلطات النقدية حيال هذا الأمر . ويمكن التفرقة بين إحتمالين لتدخل السلطات النقدية :

الاحتمال الأول :

عدم قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدى : يمكن استخدام الشكل رقم (٦) لتوضيح هذه الحالة .

يبين الشكل التالى رقم (٦) أن صدمة العرض أدت إلى :

- انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار إلى (ع١) وانتقال نقطة التوازن من (١) إلى (٢) وترتب على هذا التغير ظهور فجوة انكماشية



شكل رقم (٦)

(ى/ ← ى١) نتيجة لانخفاض حجم الناتج مع حدوث ارتفاع في الأسعار من (ث/ ← ث١) .

- ويترتب على ظهور الفجوة الانكماشية انخفاض الطلب على العمالة ومن ثم انخفاض الأجور والتكاليف مما يؤدى بعد مرور فترة زمنية إلى عودة التوازن مرة أخرى إلى (١) .

∴ يبين هذا التحليل أن صدمة العرض لا تعتبر في هذه الحالة تضخمية . حيث لا تؤدى إلى ارتفاعات مستمرة في الأسعار .

- وفى حالة تكرر صدمة العرض مرات متتالية فإن الفجوة الانكماشية تتسع ويخلق ذلك ضغطاً على مستويات التوظف مما يدفع العمالة إلى وقف المطالبة بارتفاع الأجور بل قد يضطر العمال إلى قبول مستويات أقل من الأجور للحفاظ على مستوى تشغيلهم ويؤدى ذلك إلى أحد

احتمالين ، إما : الحفاظ على مستويات الأسعار ثابتة عند مستواها الجديد ولكن مع وجود فجوة انكماشية . أو : قد تحدث زيادة العرض الكلى نتيجة لانخفاض الأجور مما يؤدى إلى العودة مرة أخرى إلى مركز التوازن الأصلى .

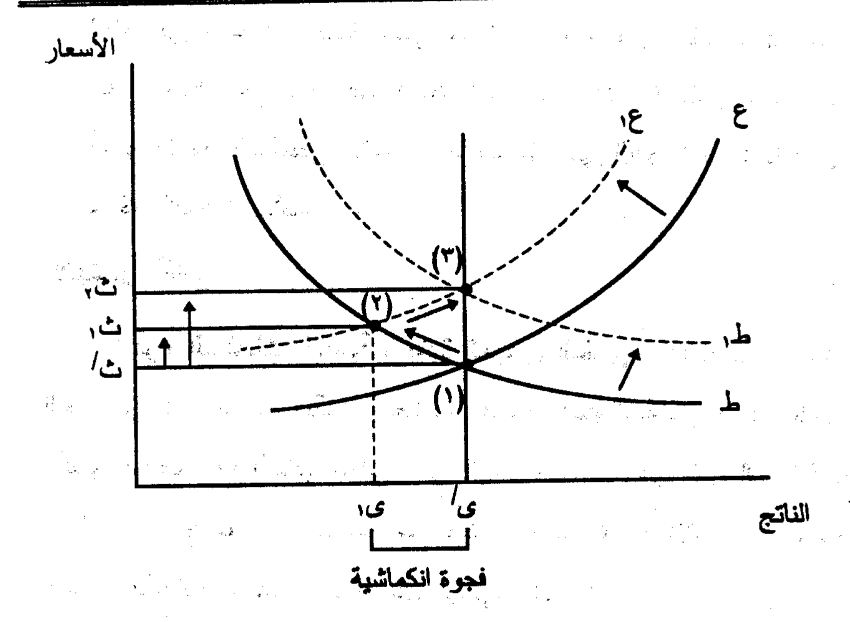
الاحتمال الثانى :

قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدى : إذا قامت السلطات النقدية بزيادة العرض النقدى لمعالجة الفجوة الانكماشية فإن زيادة العرض النقدى سوف تدفع الطلب الكلى إلى الزيادة مما يؤدى إلى الحفاظ على مستوى إنتاج العمالة الكاملة مع حدوث ارتفاع فى الأسعار . ويمكن إيضاح هذه الحالة باستخدام الشكل البيانى رقم (٧) .

ويتضح من الشكل رقم (٧) :

- أن انخفاض العرض الكلى بسبب صدمة العرض أدت إلى انتقال نقطة التوازن من (١) إلى (٢) حيث ترتب على ما سبق ظهور فجوة انكماشية من (ى/ ← ى١) مع ارتفاع الأسعار من (ث/ ← ث١) .
- مع قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدى انتقل منحنى الطلب الكلى إلى (ط٢) وتحدد التوازن عند النقطة (٣) حيث تم القضاء على الفجوة الانكماشية (للحفاظ على مستوى العمالة) مع استمرار الارتفاع فى الأسعار من (ث٢ ← ث٣) .

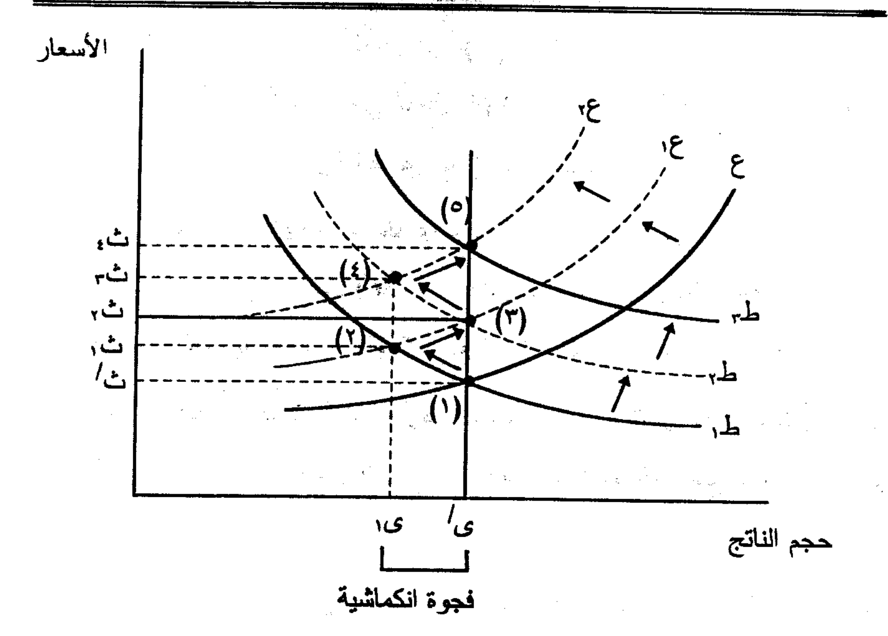
ولذلك فإن الأثر النهائى لهذه السياسة يتمثل فى ثبات مستوى الناتج ولكن مع ارتفاع المستوى العام للأسعار .



صدمة العرض مع وجود زيادة فى العرض النقدى

شكل رقم (٧)

وتزداد حدة تضخم التكاليف إذا تكررت صدمات العرض . فإذا كان الارتفاع فى الأسعار كبيراً سوف يدفع ذلك النقابات العمالية إلى المطالبة مرة أخرى برفع الأجور ولذلك سوف تتكرر صدمة العرض الانكماشية مما يؤدى إلى ظهور فجوة انكماشية جديدة . فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة العرض النقدى مرة أخرى للحفاظ على مستويات التوظف سيؤدى هذا الأمر مرة أخرى إلى ارتفاع جديد فى الأسعار مع اختفاء الفجوة الانكماشية . وهكذا تستمر الارتفاعات المستمرة فى الأجور والأسعار . ويمكن إيضاح التحليل السابق باستخدام الشكل البيانى رقم (٨) .



تكرار صدمة العرض مع وجود زيادة فى العرض النقدى

شكل رقم (٨)

يوضح الشكل السابق ما يلى :-

- **أدى انخفاض العرض الكلى من (ع) إلى (ع١) إلى انتقال التوازن من (١) إلى (٢) حيث ترتب على انخفاض العرض ظهور فجوة انكماشية (ى/ ى١) مع ارتفاع الأسعار من (ث/) إلى (ث١) .**
- **قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدى أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلى إلى (ط٢) حيث تحدد التوازن عند النقطة (٣) حيث زاد مستوى الناتج إلى (ى/) مرة أخرى ولكن مع استمرار الارتفاع فى الأسعار إلى (ث٢) .**

- انخفاض العرض مرة أخرى إلى (ع٣) (تكرر صدمة العرض بسبب ارتفاع الأجور) أدى إلى انتقال التوازن إلى النقطة (٤) حيث ظهرت الفجوة الانكماشية مرة أخرى مع ارتفاع الأسعار .
- قيام السلطات النقدية مرة أخرى بزيادة العرض النقدى ستؤدى إلى زيادة الطلب مرة أخرى إلى (ط٣) حيث يتحدد التوازن عند النقطة (٥) . وتختفى الفجوة الانكماشية ولكن مع ارتفاع جديد للأسعار إلى (ث٤) .
- وهكذا نجد أن صدمات العرض المتكررة مع الزيادة المستمرة فى العرض النقدى ستؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم مع ثبات مستوى الناتج .

ويؤكد ما سبق أن التضخم وفقاً للتحليل الحديث يعتبر ظاهرة نقدية حيث لا يظهر الارتفاع المستمر فى الأسعار إلا مع حدوث زيادة فى العرض النقدى .

(٣) التضخم الهيكلى :

تفسر النظرية الهيكلية حدوث التضخم لأسباب ترجع إلى اختلالات فى هيكل الطلب والعرض فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة على السواء .

النظرية الهيكلية للطلب :

وتشير النظرية الهيكلية للطلب إلى أن حدوث التضخم يرجع إلى حدوث اختلالات فى جانب الطلب دون أن يقابله تغيرات مماثلة فى جانب العرض .

فبصفة مستمرة ومع حدوث التطورات التكنولوجية تظهر سلع جديدة تحل محل السلع التقليدية ونتيجة لزيادة الدخول وبفضل أثر التقليد والمحاكاة يزيد الطلب على هذه السلع بدرجة تفوق زيادة العرض منها مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها نتيجة لتنافس السلع التقليدية والسلع الحديثة على الموارد المتاحة مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج . ولذلك فإن الأثر النهائى للتغير فى هيكل الطلب هو ارتفاع المستوى العام للأسعار ويستمر هذا الارتفاع مع استمرار حدوث تغيرات دائمة فى هيكل الطلب .

النظرية الهيكلية للعرض :

تشير النظرية الهيكلية للعرض إلى أن حدوث التضخم فى الدول المتقدمة أو النامية يرجع إلى اختلالات هيكلية فى جانب العرض .

بالنسبة للدول المتقدمة :

يفسر التضخم الهيكلى فى الدول المتقدمة بظهور الشركات العملاقة ذات القوى الاحتكارية والتى يتركز هدفها فى تعظيم أرباحها وثرواتها إلى أقصى درجة ممكنة وتستطيع الشركات تحقيق هذا الهدف من خلال عدة وسائل من أهمها :

- التحكم فى أسعار بيع منتجاتها حيث تتيح لها قوتها الاحتكارية تحقيق هذا الهدف ولا يقتصر التحكم على حدود الدولة التى تنشأ فيها الشركات ولكن تمتد إلى عدد كبير من الدول خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وعادة ما تبالغ هذه الشركات فى تحديد أسعار منتجاتها مما يؤدى إلى خلق ضغوط تضخمية بصفة دائمة .

- التحكم فى أسعار المدخلات من خلال احتكار شراءها على نطاق كبير ولذلك فإن هذه الشركات يتوفر لديها قدرة على التحكم فى أجور العمال .
- التحكم فى سلوك المستهلكين بطريقة غير مباشرة من خلال قدراتها التسويقية واستخدام الأساليب الدعائية الجذابة لتوجيه أذواق المستهلكين إلى السلع التى تقوم بإنتاجها .

بالنسبة للدول النامية :

يظهر التضخم الهيكلى فى هذه الدول نتيجة لعدة أسباب ترتبط بطبيعة هذه الاقتصاديات ورغبتها فى تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية .

وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلى :

- طبيعة عمليات التنمية فى هذه الدول والتى تتطلب إغراق قدر كبير من الاستثمارات فى مشروعات البنية الأساسية والتى تؤدى إلى وجود إنفاق ودخول جديدة للعاملين فى هذه المشروعات دون أن يصاحبها إنتاج مادى ملموس . بمعنى حدوث زيادة فى الطلب دون أن يصاحبه زيادة مماثلة فى العرض مما يدفع الأسعار بصفة مستمرة إلى أعلى . وكذلك في حالة قيام الدولة بالإنفاق على المشروعات الإنتاجية فإن هذه المشروعات تتطلب وجود فترة زمنية حتى يمكن لإنتاجها الظهور فى الأسواق . (فترة التفريخ) وخلال هذه الفترة التى تمر على البدء فى إنشاء المشروعات الإنتاجية وظهور إنتاجها الفعلى فى الأسواق يظهر ارتفاع الأسعار نتيجة لوجود دخول جديدة وإنفاق جديد دون أن يصاحبها زيادة فى العرض ولذلك فإن استمرار الدول النامية فى تنفيذ برامجها التنموية يؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية بصورة دائمة .

- ضعف معدلات الأداء فى القطاع الزراعى نتيجة لمجموعة من العوامل التى تساهم فى تخلف أداء هذا القطاع الحيوى وانخفاض مستويات الإنتاجية فيه . ويترتب على ذلك حدوث ارتفاع فى أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية اللازمة للتصنيع ولاشك أن ارتفاع أسعار هذه السلع الأساسية يؤدى إلى حدوث ضغوط تضخمية دائماً .
- تخصص الدول النامية فى إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع الأولية ولعدد محدود من الدول المتقدمة نتيجة للروابط الاستعمارية القديمة بين هذه الدول مما جعل الدول النامية مصدراً رخيصاً للحصول على المواد الأولية التى تحتاجها الدول المتقدمة . وقد خلق هذا الأمر حالة من تبعية الدول النامية للدول المتقدمة . وقد ترتب على هذه التبعية مجموعة من الأمور أضرت بمصلحة النشاط الاقتصادى وخلفت نوع من الضغوط التضخمية داخلها .

فارتباط الدول النامية بأسواق الدول المتقدمة وبحالة النشاط الاقتصادى فيها أدت إلى وجود تقلبات فى حصيلة صادراتها مما أدى إلى خلق مشاكل وقصور فى عرض كثير من السلع مما يؤدى إلى دفع الأسعار دائماً إلى الارتفاع .

ومن ناحية أخرى فإن أسعار المواد الأولية التى تصدرها الدول النامية تتعرض بصفة مستمرة للانخفاض نتيجة لتراخى الطلب عليها بصورة دائمة بسبب اكتشاف بدائل جديدة صناعية ، وحدوث تطورات تكنولوجية تؤدى إلى وفر فى استخدام المواد الأولية . وفى نفس الوقت فإن أسعار السلع المصنعة التى تقوم الدول النامية باستيرادها من الدول

المتقدمة تتعرض للارتفاع المستمر . ويترتب على ما سبق خلق ضغوط تضخمية تتزايد بصورة مستمرة داخل الدول النامية .

ثالثاً - آثار التضخم :

خلال فترات التضخم تتغير أسعار السلع بطريقة عشوائية حيث ترتفع أسعار بعض السلع ارتفاعاً كبيراً وتظل أسعار سلع أخرى ثابتة .. كما يحدث أيضاً تغير فى مستويات الدخول النقدية بطريقة عشوائية . ويترتب على ما سبق ظهور بعض الآثار السلبية للتضخم على توزيع الدخول والثروات فى المجتمع وعلى الاستثمار المحلى وعلى قدرة الدولة على التصدير والإستيراد .

ويمكن إيضاح أهم الآثار المترتبة على حدوث التضخم فيما يلى :

١ - أثر التضخم على توزيع الدخول :

تختلف معدلات الزيادة فى الدخول النقدية بين أفراد المجتمع خلال فترات التضخم فبعض الفئات تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدل التضخم وهى فئات رجال الأعمال .. فى حين تزيد دخول فئات أخرى بمعدل أقل من معدل التضخم وهى فئة موظفى الدولة حيث يحصلون على علاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار إلا أن هذه العلاوات لا تعادل التضخم فى حين تظل دخول بعض الفئات ثابتة مثل أصحاب الإيجارات فإذا علمنا أن :

$$\text{الدخل الحقيقى} = \frac{\text{الدخل النقدى}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

فيمكننا أن نميز بين الدخول الحقيقية للفئات التالية فى المجتمع خلال فترات التضخم :

أ - الفئة التي تزيد دخولها بمعدل أكبر من معدلات الارتفاع في الأسعار يرتفع دخلها الحقيقي وهذه الفئة تستفيد من حدوث التضخم . وغالبا ما تكون هذه الفئة هي فئة أصحاب المشروعات الصناعية التي تزيد إيراداتها بسبب زيادة الأسعار في حين لا تزيد نفقات الإنتاج بنفس النسبة وفي نفس الوقت .

ب - الفئة التي تزيد دخولها بمعدل يساوي معدل الارتفاع في الأسعار تظل دخولها الحقيقية ثابتة ويحدث ذلك للعاملين المنتمين إلى نقابات عمالية في الدول المتقدمة حيث ترتفع أجورهم مرتبطة بالارتفاع في المستوى العام للأسعار .

جـ - الفئة التي تزيد دخولها بمعدل أقل من معدل الارتفاع في الأسعار ينخفض دخلها الحقيقي وتضار من حدوث التضخم . وكلما كانت الفجوة بين معدلات الزيادة في الأسعار والأجور كبيرة كلما زاد الضرر الواقع على هذه الفئة .

د - الفئة ذات الدخول الثابتة يحدث انخفاض شديد في دخلها الحقيقي يوازي الارتفاع في الأسعار وهي أكثر الفئات تضرراً من حدوث التضخم .

وعلى ذلك يمكن القول أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول في المجتمع لصالح الفئات ذات الدخول المتغيرة حيث يتحول الدخل الحقيقي من الفئات ذات الدخول الثابتة وشبه الثابتة .. إلى أصحاب الدخول المتغيرة .

٢ - أثر التضخم على الثروة :

فى أوقات التضخم تنخفض القيمة الحقيقية للثروة التى يحتفظ بها الأفراد فى صورة نقود سائلة أو تلك التى يتم الاحتفاظ بها فى صورة ودائع فى البنوك ، فعلى الرغم من حصول أصحاب هذه الودائع على فائدة مقابل هذه الودائع إلا أن الفائدة تكون عادة أقل من معدلات التضخم .

وفى نفس الوقت ترتفع القيمة الرأسمالية للثروات التى تكون على شكل أصول عينية مثل الأراضى والعقارات حيث يستفيد أصحابها من ارتفاع قيمتها إذا تم بيعها فى أوقات التضخم .

ويؤدى التضخم أيضاً إلى استفادة المدينين " المقترضين " على حساب الدائنين " المقرضين " حيث يلتزم المدين برد القيمة النقدية لدينه ، فى حين تقل قيمته الحقيقية بالمقارنة بوقت قيامه بالاقتراض .

بالإضافة إلى ما سبق تحدث خلال أوقات التضخم إعادة توزيع للثروة بين الفئات المختلفة داخل المجتمع . وترتبط إعادة التوزيع للثروة بإعادة توزيع الدخول خلال فترات التضخم . فالفئات التى تنخفض دخولها الحقيقية بشكل حاد وهى عادة أصحاب الأراضى والعقارات .. التى تدر إيجارات ثابتة تصبح غير قادرة على مواجهة نفقات المعيشة فتضطر إلى التصرف فى بعض الممتلكات الخاصة بها فى حين تزداد القوة الشرائية للفئات التى تزيد دخولها الحقيقية وتصبح لديها القدرة على تكوين ثروات جديدة .

ويعنى ما سبق تحول ملكية الأصول من الفئات التى يتناقص دخلها الحقيقى إلى الفئات التى يزيد دخلها الحقيقى خلال فترات التضخم .

٣ - أثر التضخم على الاستثمار :

يؤثر التضخم سلبياً على الاستثمار القومى من خلال أثره السلبى على كل من : - الادخار الاختيارى .

- هيكل الاستثمار .

ففى أوقات التضخم ومع انخفاض القوة الشرائية للدخول النقدية تزيد نسبة الإنفاق من الدخل على الاستهلاك أى يرتفع الميل المتوسط للاستهلاك ومن ثم ينخفض الميل المتوسط للادخار حيث تنخفض النسبة المدخرة من الدخل الجارى لعدد كبير من أفراد المجتمع .

ومن ناحية أخرى فإن كثير من الأفراد يضطروا إلى سحب جانب كبير من مدخراتهم لمواجهة نفقات المعيشة ، بالإضافة إلى أن انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات خلال فترات التضخم لا تؤدى إلى وجود أى حوافز على الادخار .

ويعنى ما سبق أنه يترتب فى (أغلب الأحوال) انخفاض حجم المدخرات الاختيارية لأفراد المجتمع خلال فترات التضخم مما يؤثر سلبياً على حجم الاستثمار فى المجتمع .

ويؤثر التضخم سلبياً على الاستثمار من خلال تأثيره على هيكل الاستثمار فخلال فترات التضخم ترتفع أسعار السلع الرأسمالية من آلات ومعدات وأراضى ومبانى ... الخ . مما يؤدى إلى ارتفاع التكاليف الاستثمارية لإقامة المشروعات الإنتاجية . وفى نفس الوقت تحتاج هذه المشروعات إلى فترة طويلة حتى تستطيع أن تسترد قيمة تكاليفها الرأسمالية حيث تتميز هذه المشروعات بانخفاض معدل دوران رأس المال . مما يجعل الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية مرتفع المخاطر .

ولذلك ففى فترات التضخم يتجه الاستثمار إلى الأنشطة الاستثمارية سريعة الدوران مثل الأنشطة الخدمية كالفنادق والمطاعم حيث تنخفض درجة المخاطرة بها . كما يتجه الاستثمار إلى المخزون السلعى الذى تتزايد قيمته بمرور الوقت .

ويعنى ما سبق أن خلال فترات التضخم يحدث تحول فى هيكل الاستثمار لصالح الاستثمار فى الأنشطة سريعة الدوران والاستثمار فى المخزون فى حين ينخفض حجم الاستثمار فى الأنشطة الإنتاجية مما يؤثر سلبياً على عمليات التنمية فى داخل الدولة .

٤ – أثر التضخم على (الصادرات والواردات) :

يؤثر التضخم سلبياً على احتياطى الدولة من العملات الأجنبية من خلال أثره السلبى على صادرات وواردات الدولة . ففى أوقات التضخم تصبح الأسعار المحلية أغلى نسبياً من الأسعار فى الدول الأخرى . حيث تصبح صادرات الدولة أغلى نسبياً من وجهة نظر الأجانب مما يؤدى إلى انخفاض الطلب الخارجى عليها وبالتالى تنخفض حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية (فى حالات معينة) . ومن ناحية أخرى تصبح السلع المحلية أغلى نسبياً بالمقارنة بالدول الأخرى مما يشجع على زيادة الاستيراد واستنزاف قدر كبير من العملة الأجنبية .

ويترتب على ما سبق تزايد العجز فى ميزان مدفوعات الدولة واستنزاف احتياطى الدولة من العملات الأجنبية .

رابعاً - سياسات مواجهة التضخم :

تختلف السياسات العلاجية لمشكلة التضخم باختلاف السبب فى ظهور هذه المشكلة . فعلاج التضخم يعنى علاج السبب وراء ظهور هذه المشكلة . وقد إتضح من الجزء السابق وجود عدة أسباب لظهور المشكلة وقد يحدث التضخم لسبب واحد أو لعدة أسباب مجتمعة .

ويمكن تقسيم سياسات علاج التضخم إلى سياسات نقدية وسياسات مالية وسياسات الأجور .

١ - السياسات النقدية :

تركز هذه السياسات على ضرورة ضبط معدلات الزيادة فى العرض النقدى بما يتناسب مع معدل النمو فى الناتج الحقيقى . حيث تتفق العديد من وجهات النظر فى أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية فالإفراط فى العرض النقدى يعتبر السبب الحقيقى لظهور التضخم ذلك أن زيادة العرض النقدى هى التى تدفع الأجور إلى الارتفاع وتشعل نار التضخم فى داخل الدولة .

٢ - السياسات المالية :

تركز هذه السياسات على أن ضبط معدلات التضخم يتطلب تخفيض عناصر الطلب الكلى من خلال ضبط مستويات الاستهلاك من خلال رفع معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية خاصة السلع الكمالية مما يشجع على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار . كما يمكن استخدام السياسة المالية لتشجيع الاستثمار فى مجالات مرغوبة من خلال استخدام سياسة ضريبية تمييزية .

ضبط الإنفاق الحكومى وترشيده من خلال تخليصه من كافة وجـوه الإنفاق غير الضرورية .

٣ – سياسات الأجور :

ترتكز هذه السياسات فى علاجها للتضخم على ضرورة ربـط الزيادة فى الأجور بالزيادة فى الإنتاجيـة للحد من ارتفـاع تكـاليف الإنتـاج وانخفاض العرض الكلى .

بالإضافة إلى ما سبق فإن إصلاح وتعديل الهيكـل الإنتـاجى للدولـة من خلال التركيز على زيادة الـوزن النسبى للقطـاع الصنـاعى مـن خـلال اتخاذ الدولة لسياسات معينة تشجع علــى الاسـتثمار فـى هـذا القطـاع سـواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب وحل مشاكل الوحدات الصناعية القائمة .

هذا فضلاً عن أن تنويع هيكل الإنتاج الزراعى يسـاهم فـى تخفيـف حدة التقلبات فى حصيلة العملة الأجنبية والمساعدة فى استقرار الأسعار .

أسئلة الفصل الثامن

السؤال الأول : وضح مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع تبرير وجهة نظرك باختصار :

١ - يعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحته .

٢ - يفسر التضخم الكينزى بالارتفاع المتتابع بين الأجور والأسعار .

٣ - تتفق النظريات الكلاسيكية فى تفسير التضخم فى كل الأحوال مع التفسير الكينزى لهذه الظاهرة .

٤ - يفسر التضخم الهيكلى بزيادة الطلب الكلى عند مستوى التشغيل الكامل .

السؤال الثانى : قارن بين كل اثنين مما يلى :

١ - التفسير الكينزى للتضخم وتفسير النقديين .

٢ - التضخم الهيكلى فى كل من الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة .

السؤال الثالث : وضح مستخدماً الرسم البيانى :

١ - حالة صدمة الطلب التى لا يصاحبها زيادة فى العرض النقدى .

٢ - حالة صدمة العرض التى يصاحبها زيادة فى العرض النقدى .

الفصل التاسع*

البطالة

- ارتباط البطالة بمستوى النشاط الإنتاجي .
- البطالة الإجبارية فى ظروف الأجور المرنة .
- البطالة الإجبارية فى ظروف الأجور غير المرنة .
- ظروف البطالة فى البلدان النامية .
  - أ - ظروف البطالة الاحتكاكية .
  - ب - ظروف البطالة الهيكلية .
  - حـ - أنواع أخرى من البطالة .
- أسباب البطالة فى البلدان النامية .
- آثار البطالة .
- علاج البطالة .

---

* كتب هذا الفصل أستاذ دكتور / عبد الرحمن يسرى .

الفصل التاسع

البطالة

تعرف البطالة بأنها عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدى .. ورسمياً لا تسمح قوانين الدول المختلفة بعمل الأطفال لأغراض التعليم أو للمحافظة عليهم من الاستغلال . ولكن تحديد عمر الطفل الذى لا يسمح له بالعمل قد يختلف من دولة لأخرى .. وهناك عموماً دول كثيرة فى العالم لا تسمح بعمل من هم دون ستة عشر عاماً .. وفى الدول النامية ستجد مخالفات صارخة للعرف الدولى حيث هناك أطفال قد لا يتعدون الخامسة ويعملون فى الحقول أو الورش الصناعية الصغيرة أو كخدم فى المنازل .

وتصنف البطالة فى الإحصائيات الرسمية تبعاً لفئات العمر والجنس (ذكر وأنثى) ودرجة الخبرة أو التعليم . كما تتم التفرقة فى دول كثيرة بين فئة الذين كانوا يشغلون وظائف ثم تعطلوا وفئة المتعطلين من الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة .

ويلاحظ أن إحصائيات البطالة ليست دقيقة دائماً .. ففى الدول المتقدمة تجد حرصاً على تدوينها بدقة وفى فترات متقاربة خلال السنة الواحدة ، بينما انه فى الدول النامية تجد بيانات غير صحيحة ومسجلة على فترات متباعدة تصل أحياناً إلى سنوات .. وأسباب عدم الاهتمام بالدقة فى البلدان النامية هو الجهل ومحاولة

إخفاء الحقائق الخاصة بالبطالة خصوصاً وأن لها انعكاسات سيئة .. ومع ذلك فإن محاولة إخفاء حقيقة البطالة أشبه بمن يسد أذنيه بأصابعه كي يدعي أن الضجيج غير موجود .. فالبطالة حين تنتشر تعلن عن نفسها في كل مكان ولا تخفى على أحد .

وهناك أسباب أخرى لعدم الدقة في الإحصائيات الخاصة بالبطالة حتى في البلدان المتقدمة من أهمها عدم اهتمام فئات من المتعطلين بتسجيل حالاتهم رسمياً .. ويلاحظ عموماً أن إقبال الأشخاص المتعطلين على تسجيل حالاتهم أو عدم تسجيلها مرتبط بمعونة البطالة الرسمية أو بما توفره الحكومة أو بعض الهيئات من فرص مجانية للتدريب المهني .. فمثلاً حينما تكون هناك معونات بطالة تضمن حداً مناسباً للمعيشة يقبل معظم الأفراد على تسجيل حالاتهم والعكس صحيح .

وتشير الإحصائيات المتاحة عن البطالة إلى انخفاض معدلاتها في البلدان المتقدمة بالمقارنة بالبلدان النامية . ففي مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة ظل متوسط البطالة يتراوح بين ٦ ٪ - ٨ ٪ في خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢ . وكان المعدل منخفضاً بصفة خاصة في اليابان حيث تراوح بين ٢ ٪ - ٢,٥ ٪ خلال نفس الفترة . أما البلدان النامية فقد تراوحت معدلات البطالة السافرة ما بين ١٢ ٪ - ٣١ ٪ في معظم الحالات خلال الثمانينات . وكانت المعدلات مرتفعة بشكل خاص في دول أفريقيا جنوب الصحراء (٢٢ ٪ - ٣١ ٪) ، ومتوسطة في عديد من بلدان أمريكا اللاتينية (١٢ ٪ - ١٧ ٪) ،

ومنخفضة بشكل خاص فى البلدان سريعة النمو (كوريا الجنوبية ٤ ٪ ، الفلبين ٧ ٪ ، وماليزيا ٩ ٪) أنظر الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١) : معدلات البطالة السافرة فى البلدان النامية خلال الثمانينات (٪) من قوة العمل

(١) أفريقيا جنوب الصحراء	بوتسوانا	٣١
	كينيا	٢٣
	نيجيريا	١٠
	تانزانيا	٢٢
	زامبيا	٣١
(٢) أمريكا اللاتينية	الأرجنتين	٦
	البرازيل	٨
	شيلى	١٧
	كولومبيا	١٤
	اكوادور	١٢
	فنزويلا	١٣
(٣) آسيا	بنغلاديش	١٢
	ماليزيا	٩
	الفلبين	٧
	كوريا الجنوبية	٤

ارتباط البطالة بمستوى النشاط الإنتاجي :

عرفنا في الفصول السابقة أن مستوى التوظف يرتبط بمستوى الناتج القومي الحقيقي في الأجل القصير يتقلب بتقلبه . فحينما يصل الناتج القومي الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن يصل التوظف كذلك إلى أقصى مستوى ممكن (عملياً) ويكون معدل البطالة حينئذ عند حده الأدنى الذى نطلق عليه المعدل العادى غير التضخمي للبطالة . أما إذا ارتفع مستوى الناتج الفعلي فوق أقصى مستوى ممكن فإن المعدل الفعلي للبطالة يصبح أقل من المستوى العادى وهذا هو ما يحدث في حالة وجود فجوة تضخمية . والعكس صحيح في حالة وجود فجوة انكماشية حيث يرتفع معدل البطالة الفعلي فوق المستوى العادى . وفي هذه الحالة الأخيرة فإن الفرق بين المعدل الفعلي للبطالة والمعدل العادى يمثل بطالة إجبارية Involuntary Unemployment وهي تعتبر بطالة دورية Cyclical لأنها نشأت عن تقلبات الدخل أو الناتج القومي الحقيقي . وتعتبر البطالة الإجبارية أو السافرة أخطر أنواع البطالة لأنها تعني وجود أشخاص قادرين يبحثون عن عمل ولكن ليس لهم وظائف في أى مكان داخل الاقتصاد القومي .

أما حينما تكون البطالة الإجبارية صفر أى في حالة توازن الناتج القومي الحقيقي عند أقصى مستوى ممكن له في الأجل القصير فإنه لن يوجد سوى البطالة العادية وهذه إما أن تكون بطالة احتكاكية Frictional Unemployment أو بطالة هيكلية Structural Unemployment .

وتعرف **البطالة الاحتكاكية** بأنها بطالة الأشخاص خلال الوقت الذى ينقضى فى البحث عن وظيفة جديدة - سواء كان الشخص له وظيفة سابقة أو يبحث عن وظيفة لأول مرة . فالبطالة الاحتكاكية تعتبر عادية من حيث أنها ناشئة أولاً عن الرغبة الطبيعية لبعض الأشخاص العاملين فى تغيير وظائفهم الحالية لعدم رضاهم عن هذه الوظائف فى حد ذاتها أو عن شروط العمل بها (الأجر أو معاملة الرؤساء) ، وثانياً عن رغبة الشباب الذى يدخل سوق العمل لأول مرة فى البحث عن الوظيفة المناسبة .. وقد تكون هناك وظيفة متاحة ولكنها ليست الوظيفة التى يبحث عنها الشاب (أو الفتاة) الذى يدخل سوق العمل لأول مرة .. لذلك ترتبط البطالة الاحتكاكية دائماً بالبحث أو التفتيش عن وظيفة مناسبة ويطلقون عليها لذلك Search Unemployment .

أما **البطالة الهيكلية** فتعرف بأنها البطالة الناشئة عن عدم التوافق فى سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى . وهذه البطالة تعتبر عادية فى إطار التطورات المتوقعة على مدى الزمن فى هيكل الطلب على العمل والناشئة عن التطورات التقنية والاقتصادية المستمرة بينما أن هيكل عرض العمل فى الاقتصاد القومى لن يتطور آلياً بما يجاريها ويناسبها .. ولمزيد من الإيضاح نفرض أن صناعة معينة كانت قائمة فى إحدى المدن وتستخدم أعداداً كبيرة من العمل ولكن التطورات التقنية تسببت فى كساد هذه الصناعة .. وهناك من الجانب الآخر صناعة جديدة قامت فى نفس المدينة تنتج سلعة مختلفة وتعتمد على فنون إنتاجية مختلفة وبالتالى

تحتـاج إلـى خـبرات ومهـارات عمالية مختلفـة عـن تلـك التـى كـانت مستخدمة فى الصناعة الأولى .. سوف ينشـأ عـن هـذا الموقـف بطالـة هيكلية لأن العمال الذين تعطلوا بعد كساد الصناعة الأولى ذوى خـبرة ومهـارة لا تصلـح للصناعـة الجديـدة .. إن هنـاك عـدم توافـق بيـن خصـائص عنصـر العمـل المطلـوب مـن جهـة الصناعـة الجديـدة وخصائص عنصر العمل المعروض . ولابد من إعادة تدريب العمال المتعطلين وتـأهيلهم وفقاً لظروف الطلب حتى تختفى البطالة الهيكلية . والمثال العددى يبسط الوضع كما يمكن أن يحدث على المستوى الكلى .

جدول رقم (٢) : أسواق العمل فى الاقتصاد القومي

(أ) الطلب على العمل

القطاع / السنة	ن١	ن٢
قطاع أ	٢٠٠	٢٠٠
قطاع ب	٣٠٠	٤٠٠
قطاع حـ	٣٠٠	٢٠٠
قطاع د	٢٠٠	٢٠٠
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠

(ب) عرض العمل تبعاً لتأهيلهم

القطاع / السنة	ن١	ن٢
أ	٢٠٠	٢٠٠
ب	٣٠٠	٣٠٠
حـ	٣٠٠	٣٠٠
د	٢٠٠	٢٠٠
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠

يتكون الاقتصاد من أربعة قطاعات أ ، ب ، حـ ، د . والعمال المؤهلين لهذه القطاعات مصنفين تبعاً لتأهيلهم أ ، ب ، حـ ، د . فى السنة ن١ هيكل الطلب على العمل متوافق تماماً مع هيكل عرض العمل . فى السنة ن٢ تغير هيكل الطلب على العمل فأصبح القطاع ب يطلب عمال أكثر لأنه يتوسع والقطاع حـ يطلب عمل أقل بسبب تطورات تقنية أدت إلى انكماشه .

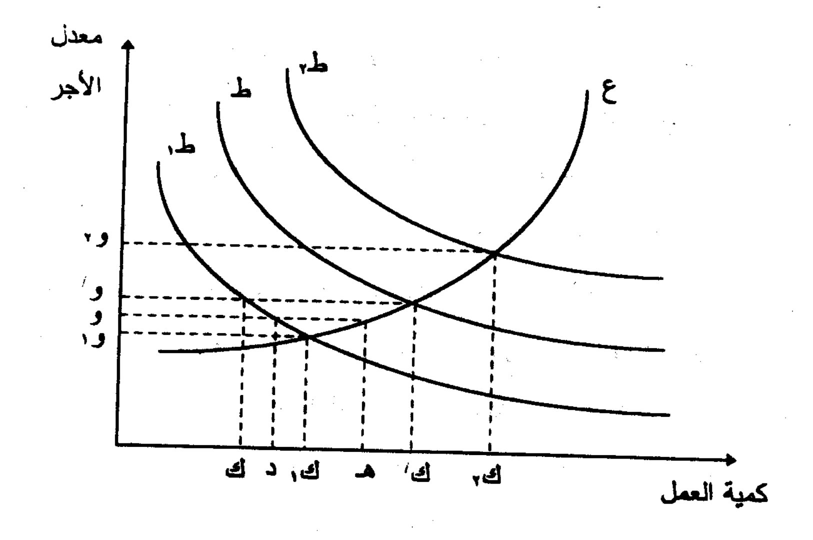
حجم الطلب الكلى على العمل يتساوى مع العرض الكلى للعمل فى السنة ن١ وكذلك فى السنة ن٢ ، ولكن فى السنة الأخيرة تظهر البطالة الهيكلية وتتمثل فى مائة عامل خرجوا من حـ . إن القطاع ب يطلب مائة عامل إضافيين حقاً ولكن العمال الذين خرجوا من حـ غير مؤهلين لها . وحل هذه المشكلة يأتى عن طريق إعادة التدريب والتأهيل سريعاً تبعاً لظروف الطلب الجديد على العمل .

البطالة الاجبارية فى ظروف الأجور المرنة :

حينما تنشأ البطالة الإجبارية كظاهرة دورية ، هل يمكن للتغيرات فى معدلات الأجور أن تعالجها معالجة تامة ؟ قد يكون هذا ممكناً إذا كانت التغيرات فى معدلات الأجور مرنة مرونة تامة ويكون العمال على استعداد لتغيير كمية العمل التى يعرضونها تبعاً لذلك .

ولشرح هذا فإننا نبدأ من موقف التوازن للناتج القومى الحقيقى عند مستوى التوظف الكامل . فإذا تقلب الطلب الكلى فإن هذا سيؤدى أيضاً إلى تقلب الناتج القومى الحقيقى فوق أو تحت مستوى ناتج التوظف الكامل . ومع هذه التقلبات فى الناتج القومى الحقيقى سيتقلب الطلب على العمل أيضاً فوق أو تحت مستوى التوظف الكامل ، فيزيد الطلب على العمل فى حالة الرواج ويقل فى حالة الانكماش أو الكساد . فإذا كانت الأجور تتغير بمرونة تامة فإنها سوف تعمل دائماً على تحقيق التوازن فى سوق العمل بحيث تتساوى الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة دائماً . لقد ظل هذا الاعتقاد مسيطراً على الاقتصاديين زمناً قبل ظهور النظرية الكينزية . وفى إطار هذا الاعتقاد لن يكون هناك إلا بطالة اختيارية .

وفى الشكل رقم (١) نصور وضع سوق عمل يتميز بالمنافسة الكاملة بحيث لا يستطيع العمال من جهتهم أو أصحاب الأعمال من الجهة الأخرى التأثير فى معدلات الأجور . فهذه تتحدد بقوى الطلب على العمل وعرض العمل معاً . الطلب على العمل



شكل رقم (١)

ممثل بالمنحنيات ط١ ، ط/ ، ط٢ والتى يتوافق كل واحد منها مع حالة من حالات النشاط الاقتصادى الكلى . فالمنحنى ط/ يتوافق مع حالة توازن الناتج القومى الحقيقى عند مستوى التوظف الكامل " ى* " والمنحنى ط١ يمثل طلب على العمل أقل من ط يتوافق مع حالة الركود (عندما يكون ى* > ى حيث ى الناتج الحقيقى الفعلى) أما المنحنى ط٢ ويمثل طلب على العمل أكبر من ط/ فيتوافق مع حالة الرواج (عندما يكون ى > ى*) .. ويلاحظ أنه فى حالة الركود (ى* > ى) ينخفض معدل الأجر إلى و١ (تقاطع ط١ مع ع) وينخفض مستوى التوظف تلقائياً إلى ك١ . أما فى حالة الرواج (ى > ى*) فيرتفع معدل الأجر إلى و٢ (تقاطع ط٢ مع ع) ويزيد مستوى التوظف إلى ك٢ .

ومعنى هذا أن حالة الركود تنعكس فى طلب أقل على العمل من قبل أصحاب المشروعات وأجور منخفضة . وفى هذه الظروف ينسحب بعض العمال الذين كانوا يعملون عند معدل الأجر وباختيارهم من سوق العمل لأنهم لا يرضون بمعدل الأجر و، المنخفض و، . ويلاحظ أن مثل هذا الانسحاب من سوق العمل يمثل بطالة اختيارية . وعلى ذلك فليس هناك بطالة إجبارية فى ظروف الركود بسبب المرونة التامة فى تغير معدل الأجر والاستجابة التلقائية فى عرض العمل لهذا التغير . ويلاحظ أنه عند حدوث الرواج وارتفاع الأجر إلى و٢ سوف تطلب المشروعات عمالاً إضافيين وسوف تحصل على حاجاتها لأن هناك أشخاص كانوا فى حالة بطالة اختيارية وسوف يدفعهم معدل الأجر الذى ارتفع إلى عرض خدماتهم . وهكذا فإن الركود ينعكس فى أجور أقل وتوظف أقل أما الرواج فينعكس فى أجور أعلى وتوظف أكبر والتغيرات تحدث فقط فى حجم البطالة الاختيارية ، تزيد فى حالة الركود وتقل فى حالة الرواج . أما البطالة الإجبارية فلن تظهر وإذا ظهرت فإنها ستكون عارضة وغير هامة .

البطالة الإجبارية فى ظروف الأجور غير المرنة :

رأينا فيما سبق أن افتراض الأجور المرنة لا يدع مجالاً لظهور البطالة الإجبارية وعلى ذلك نتوقع أن ظروف الأجور غير المرنة ستؤدى إلى عكس النتيجة السابقة .

ويمكن باستخدام نفس الشكل السابق (١) أن نستدل على أن البطالة الإجبارية سوف تظهر بمجرد افتراض عدم مرونة الأجور .. لنفترض أنه مع انتقال منحنى الطلب من ط/ إلى ط١ بسبب الركود فإن معدل الأجر يبقى ثابتاً عند و/. فى هذه الحالة ستطلب المشروعات كمية عمل ك بينما أن العمال يعرضون ك/ . والفرق ك ك بطالة إجبارية . وبالطبع فإن افتراض بقاء معدل الأجر عند و/ قد يكون غير واقعى . دعنا إذاً نفترض أن معدل الأجر قد انخفض بعد انتقال منحنى الطلب إلى الوضع ط١ ولكنه لم ينخفض إلى و١ كما فى حالة الأجور المرنة ، لقد انخفض معدل الأجر إلى و (لاحظ أن و أصغر من و/ ولكن أكبر من و١) . فى هذه الحالة سنجد أيضاً أن هناك بطالة إجبارية ممثلة فى المسافة " د هـ " وهى فائض عرض العمل عند مستوى الأجر و . (وبطريقة مماثلة يمكن أن نرى أن عدم ارتفاع معدل الأجر إلى و٢ فى ظروف الرواج وانتقال منحنى الطلب إلى ط٢ سوف يؤدى إلى وجود فائض طلب على العمل) .

ونستخلص من هذا أن ظهور البطالة الإجبارية ليس متعلقاً بظروف الركود فحسب وإنما أيضاً بظروف الأجور غير المرنة .. فما هو السبب فى عدم مرونة الأجور ؟

لماذا لا تتغير الأجور بمرونة ؟

إن معظم الاقتصاديين خصوصاً بعد الكساد العظيم وظهور النظرية الكينزية لم يعتقد فى الفرض التقليدى الخاص بمرونة الأجور ومقدرة سوق العمل على تحقيق التوازن تلقائياً عن طريق التغيرات

فى مستويات التوظف وحجم البطالة الاختيارية .. أن الشواهد العملية تدل على أن نسبة من العمال يصبحون بالفعل فى حالة بطالة إجبارية خلال الركود بمعنى أنهم قادرون على العمل ويرغبون فى العمل ولكنهم لا يجدون وظائف عند معدلات الأجور الجارية بالرغم من بحثهم الجدى . ومعنى هذا أن الأجور ليست مرنة بما يؤدى إلى تحقيق التوازن فى سوق العمل ومن هنا ينصب السؤال على تفسير قلة أو إنعدام مرونة الأجور .

والواقع أن أسواق العمل ليست تنافسية بالمعنى الذى يسمح بتحركات الأجور بمرونة لأسفل أو لأعلى فالنقابات العمالية تقاوم بشدة خفض معدلات الأجور فى ظروف الركود كما أن أصحاب الأعمال يقاومون رفع معدلات الأجور فى ظروف الرواج بما يعبر عن زيادة الطلب على العمل .

إن آلية التغيرات فى الأجور قد تختلف كثيراً عن ما تصوره النظرية .. فلن يذهب العمال المتعطلين فى ظروف الركود لأصحاب الأعمال يعرضون عليهم خدماتهم بأجور أقل . كما أن أصحاب الأعمال لن يبادروا العمال الموظفين لديهم بتخفيض معدلات أجورهم متى حل الركود .. إن الأجور تبقى غالباً على ما هى عليه ويبقى العمال الذين يشغلون وظائف فى وظائفهم [ما لم يكن هناك بالطبع حالات يغلق فيها النشاط بالكامل] أما المتعطلون فقد يوظف البعض منهم حسب حاجات الأنشطة الإنتاجية عند معدلات الأجور الجارية أو ربما أقل قليلاً وبالطبع فإنه فى هذه الظروف تبقى أعداد فائضة من العمال ترغب فى العمل ولكنها لا تجده ..

ولقد اجتهد الكينزيون الجدد New Keynesian فى تفسير سبب عدم مرونة الأجور .. أحد هذه التفاسير يتمثل فى اهتمام العمال ورجال الأعمال بعلاقات الأجل الطويل . أكثر مما يهتمون بتغيرات الأجور فى الأجل القصير .. فالعمال يهتمون بالاستقرار فى وظائفهم فى الأجل الطويل بغض النظر عن تقلبات الطلب .. وبالتالى فإنهم لا يصرون بالضرورة على رفع الأجور فى ظروف الرواج على النحو الذى يعكس شدة الطلب عليهم . ومن جهة رجال الأعمال فإنهم يهتمون باستقرار عمالهم فى وظائفهم حيث أنهم قد فهموا هذه الوظائف كما فهموا أبعاد النشاط الإنتاجى والتسويقى لمشروعاتهم ، ومن ثم فإن رجال الأعمال لن يقدموا على خفض أجور عمالهم حينما تحل ظروف الركود .. إنهم يحافظون على علاقات الأجل الطويل .

أما التفسير الثانى فيتعلق بما يسمى أجور الكفاءة effeciency wages بمعنى أن معدلات الأجور غالباً تتحدد من أجل حث العمال على بذل أقصى ما يستطيعون فى العمليات الإنتاجية المكلفين بها . ذلك لأنه من الصعب مراقبة العمال فى كل شئ أو فى كل لحظة أثناء عملهم من أجل ضمان كفاءتهم ، وحتى إن أمكن القيام بهذه المراقبة فإن تكلفتها ستكون مرتفعة . ومن ثم يعمد رجال الأعمال إلى تحديد أجور عمالهم عند المستويات التى تضمن أدائهم لهذه الأعمال بكفاءة من تلقاء أنفسهم .. وبينما أن هذه السياسة الأجرية تضمن تحقيق المصلحة الإنتاجية للمشروعات من جهة فإنها أيضاً تضمن ولاء العمال لمستخدميهم وحرصهم على الاستمرار فى العمل لديهم . وفى ظل هذه الظروف نجد أن معدلات الأجور تتحدد

بعوامل مستقلة عن الطلب على العمال فى السوق وعرضه ومن ثم فإنها لن تكون أداة فى تحقيق التوازن فى هذه السوق .

ظروف البطالة فى البلدان النامية :

تواجه البلدان النامية مثل البلدان المتقدمة أنواعاً من البطالة الإجبارية والهيكلية والاحتكاكية . إلا أن ظروف البلدان النامية تجعل لهذه الأنواع أحجاماً وأبعاداً تختلف عن أحجامها وأبعادها المعتادة فى البلدان المتقدمة . كذلك فإن هناك أنواع أخرى من البطالة التى لم نذكرها من قبل وتعد من إحدى السمات المميزة للبلدان النامية بينما أن وجودها فى البلدان المتقدمة يعتبر من قبيل الاستثناء .. وفيما يلى نتناول شرح هذا التقرير .

أ - ظروف البطالة الاحتكاكية :

تعتبر البطالة الاحتكاكية أحد أنواع البطالة الاختيارية ، ولكن السؤال الذى يثار هل هى دائماً اختيارية ؟ ألا يمكن أن تعتبر إجبارية فى بعض الحالات ؟ وبطبيعة الحال فإن الخط الفاصل بين البطالة الاختيارية والإجبارية ليس دائماً واضحاً . يقال مثلاً أن بعض الأشخاص الذين خرجوا من وظائفهم ويبحثون عن أعمال جديدة لم يفعلوا ذلك بمحض رغبتهم ، ربما أنهم طردوا من أعمالهم أو ربما أن المشروعات التى كانوا يعملون بها تعرضت لخسائر وفى سبيلها للتصفية ؟ فكيف نعتبر هؤلاء فى حالة بطالة اختيارية ؟ ولكن فى البلدان النامية نجد حالات أكثر وضوحاً تثبت أن البطالة الاحتكاكية ليست دائماً اختيارية بل أنها إجبارية على سبيل التأكيد .. مثلاً ،

الشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل لأول مرة .. أنهم يرغبون فى وظائف معينة يعتقدون أنها مناسبة لتأهيلهم المهنى أو لنوع التعليم الذى حصلوا عليه ولذلك فإنهم يبحثون عن هذه الوظائف ، هل نعتبرهم فى حالة بطالة احتكاكية إلى أن يعثروا على هذه الوظائف بالرغم من أن عاماً واثنين أو ثلاثة أعوام قد تنقضى قبل أن يجدوا ما يرغبون فيه ؟ الواقع أن أحوال النشاط الاقتصادى فى البلدان النامية سوف تؤكد لنا أن هذا الشباب ليس فى حالة بطالة اختيارية حينما تطول مدة البحث وحين يبدأ عدد متزايد من الذين يبحثون يعلن أنه لن يمتنع عن قبول أى وظيفة تتقارب فى مواصفاتها مع رغباته ثم يؤكد أنه على استعداد قبول أى وظيفة تعرض عليه عند مستويات الأجور السائدة ومع ذلك لا يجد ذلك أيضاً .. هنا نتأكد أنها ليست بطالة احتكاكية اختيارية بل هى بطالة إجبارية .

ب - ظروف البطالة الهيكلية :

تقرر النظرية أن البطالة الهيكلية أحد أنواع البطالة الاختيارية يضاف معدل البطالة الهيكلية إلى معدل البطالة الاحتكاكية لحساب المعدل العادى للبطالة التى تظل قائمة عند تحقيق أقصى ناتج قومى حقيقى ممكن . وحينما نفحص أحوال البلدان النامية نجد أن معدل البطالة الهيكلية وظروفها وأبعادها تختلف تماماً ..

إن التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية تعتمد على إقامة صناعات جديدة والتخلى عن بعض الصناعات القديمة أو الأنشطة التقليدية .. وترجمة هذه التطورات بالنسبة لقوة العمل تعنى أن هناك

طلب متزايد على عمال ذوى خبرة خاصة للعمل فى الصناعات الجديدة ، ومن جهة أخرى فإن العمال الذين كسدت صناعاتهم القديمة أو أنشطتهم التقليدية لا يمتلكون هذه الخبرة الخاصة .. هذه البطالة الهيكلية الناشئة عن عدم التوافق بين العمل المطلوب والعمل المعروض ليست ظاهرة استثنائية أو مؤقتة كما هو الحال فى البلدان المتقدمة أنها ظاهرة عامة وشبه مستديمة فى البلدان النامية .

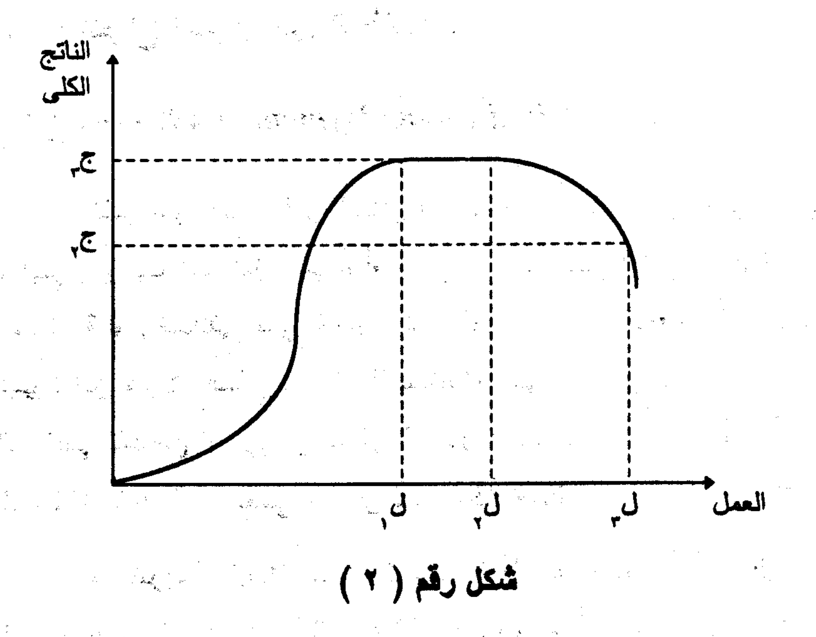
إن البلدان المتقدمة قد تواجه البطالة الهيكلية على مستوى صناعة كسدت فى مدينة من المدن بسبب قيام نشاط صناعى جديد ولكن البلدان النامية تواجه البطالة الهيكلية على مستوى الاقتصاد كله لأن عملية التغير الهيكلى مستمرة وواسعة النطاق . الأنشطة التقليدية تتهاوى ويتعطل عمالها بينما صناعات وأنشطة جديدة تنشأ محلها تطلب عمالاً ذوى خبرة ليست فى هؤلاء المتعطلين .. وفى البلدان المتقدمة تتوافر الإمكانات المالية والفنية اللازمة لإعادة تدريب وتأهيل عرض العمل بحيث يتوافق مع الطلب وبهذا تتم معالجة أسباب البطالة الهيكلية ولا يترك لها فرصة الاستمرار كثيراً . أما فى البلدان النامية فإن كبر حجم البطالة الهيكلية وقلة الإمكانات المالية والفنية تقف عائقاً أمام التخلص من هذه البطالة فتستمر لفترات طويلة ويظل الاقتصاد يعانى منها . وحيث يرتفع معدل البطالة الهيكلية ويتسع نطاقها ويطول مداها الزمنى لا يمكن الإدعاء بأنها عادية أو أنها اختيارية إلا على سبيل الاستثناء . إن هذا الوضع يختلف تماماً كما ذكرنا فى بداية الكلام عما يحدث فى البلدان المتقدمة حيث أن البطالة الهيكلية فى هذه الأخيرة عادية " واختيارية " ولن تكون إجبارية إلا استثناءاً .

حـ - أنواع أخرى من البطالــة :

(١) البطالة المقنعة *Disguised Unemployment* :

كثير من الناس فى البلدان النامية يبدو لنا أنهم يعملــون لأنهــم يذهبــون يوميــاً إلــى مزارعهــم أو إلــى مكــاتبهم فــى الإدارات الحكوميــة المختلفــة أو وظــائفهم فــى الشــركات العامــة . ولكــن الحقيقــة أن نســبة كبيرة من هؤلاء الناس يمكــن الاســتغناء عنهــا دون أن يتعــرض النــاتج الزراعى للنقص أو دون أن يختل العمــل الحكومــى أو النشــاط الإنتــاجى للشركات العامــة .. معنى هذا أن لدينا **بطالــة مقنعــة** فى هذه الحــالات .

والنظريــة النيوكلاســيكية تعــرف البطالــة المقنعــة بأنهــا الوضـــع الذى تنخفض فيه الإنتاجية الحدية إلــى الصفـر أو أقـل (تصبـح سـالبة) . ويمكن شرح ذلك بالاستعانة بمنحنــى النــاتج الكلــى والــذى يصــل فــى ظروف تناقص الغلة إلى أقصى حد لـه ثـم يبدأ فـى الهبـوط . وعلــى ذلك فــإن جميــع الأشــخاص الذيـن يتـم اسـتخدامهم بعـد وصـول النــاتج الحدى إلى أقصى حد لـه ، وقبل انخفاضه ، لهم إنتاجية حديـة تسـاوى الصفر . أما الأشخاص الذين يستخدمون فــى المرحلــة التــى يبـدأ فيهــا تناقص الناتج الكلى فهم ذوى إنتاجية حدية سالبة. والشــكل (٢) يبيـن الوضـع المذكور فنجد أن جميع العمـــال المســتخدمين فــى المــدى $ل_١$ $ل_٢$ لا يضيفون شــيئاً إلــى النــاتج الكلــى بعـد أن وصــل إلــى $ج_١$ ، والتخلــى عنهم لـن ينقـص هذا النـاتج . أمـا العمـال المسـتخدمين فــى المـدى $ل_٢$ $ل_٣$ فـإن إنتـاجيتهم الحدية سالبة وقد تسببوا فى نقص النــاتج الكلــى إلــى $ج_٢$ والتخلص منهم يؤدى إلى زيادة الناتج من $ج_٢$ إلــى $ج_١$.



شكل رقم (٢)

ولكن الدراسات التجريبية أثبتت أن العمال حينما يزيد عددهم عن المطلوب [مثال العمال المستخدمين بعد ل١ فى الشكل (٢)] ، فإنهم يوزعون عبء العمل عليهم جميعاً (ربما بالتساوى) فلا يبقى واحد منهم إلا وله دور يؤديه ويساهم فى الناتج الكلى ولكن مساهمة منخفضة تتلاءم مع دوره . وعلى ذلك ليس هناك فى الواقع العملى أشخاص لهم إنتاجية حدية تساوى الصفر أو سالبة يعملون جنباً إلى جنب مع أشخاص إنتاجيتهم عادية أو مرتفعة ، بل كما قلنا يوزع العمل الكلى عليهم فيصبح لكل واحد منهم إنتاجية متوسطة موجبة ولكنها منخفضة عن المستوى العادى لإنتاجية الفرد لو كانت طاقته على العمل مستخدمة بالكامل .

(٢) البطالة الكامنة أو المخفية ***Hidden Unemployment*** :

تعرف البطالة الكامنة أو المخفية بأنها وضع الأشخاص القادرين على العمل ولكنهم يشغلون أنفسهم ظاهراً بأنشطة لا تدر دخلاً وتتسبب فى أنهم لا يبحثون عن أعمال منتجة تدر لهم دخلاً . ومثال هؤلاء الطلاب الذين أتموا تعليمهم الثانوى أو المتوسط وكانوا يرغبون فى الحصول على عمل بأجر وحيث لم يجدوه فإنهم يكملون تعليمهم فى الجامعة أو المعاهد العليا .. فإذا تخرجوا من هذه الأخيرة ولم يجدوا عملاً مناسباً بأجر استأنفوا الدراسات العليا .. هذه حالة من حالات البطالة الكامنة أو المخفية . كذلك أيضاً هناك الفتيات والسيدات اللاتى تعلمن أو اكتسبن خبرة ومع ذلك باقيات فى منازلهن بحجة أو بأخرى ولو وجد عمل بأجر أو راتب مجزى فسوف يخرجن إلى العمل . مثال آخر للبطالة المخفية حالة الذين تركوا وظائفهم فى سن قريب من سن الإحالة للمعاش وما زالوا قادرين على العمل وراغبين فيه ولكنهم لا يجدون عملاً مجزياً أو بأجر مناسب فيدعون أنهم يريدون الراحة وهدوء البال فى منازلهم أو فى النوادى الخاصة .

(٣) البطالة الجزئية ***Under Employment*** :

هى بطالة الأشخاص الذين يعملون ساعات أقل من " المعتاد " يومياً أو أسبوعياً ، أو يعملون خلال فترة من العام ويتعطلون فترات أخرى .. أو فى مواسم معينة (مثل مواسم الحصاد فى الزراعة أو مواسم السياحة) ويتعطلون بقية العام . وهذه الأخيرة يطلق عليها مصطلح البطالة الموسمية . وتضم البطالة الجزئية أيضاً كافة الأعمال ضئيلة الإنتاجية التى لا يستغرق أدائها إجمالاً إلا وقت

ضئيل جداً ومع ذلك يخصص لها العاملين فيها نهارهم أو ليلهم بأكمله لقضائها .. مثل من يتجول طوال اليوم بصندوق صغير للحلوى ليبيع للناس منه أو بصندوق لمسح الأحذية . والبطالة الجزئية تعني في الواقع أن طاقة العمل الكاملة لدى الفرد ليست مستخدمة إلا جزئياً . ولهذا السبب يمكن أن يدخل تحت مسمى البطالة الجزئية البطالة المقنعة وذلك حينما تعرف بأنها الحالة التي يزداد فيها عدد العمال عن الحاجة الكلية للعمل فتنخفض الإنتاجية المتوسطة للواحد منهم حيث يعمل بجزء من طاقته الكاملة .

ولبيان خطورة البطالة الجزئية بكافة أشكالها قام أحد الاقتصاديين (Y. Sabolo) بمحاولة لتقدير حجمها في البلدان النامية فكانت على النحو الآتي في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ :

جدول رقم (٣) : تقديرات للبطالة الجزئية في البلدان النامية (٪)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٣
افريقيا	٣١	٣٩	٣٨
آسيا	٢٤	٢٦	٢٨
امريكا اللاتينية	١٨	٢٠	٢٥
البلدان النامية *	٢٥	٢٧	٢٩

Source : International Labor Review 112 (1975) (Yves Sabolo)

* فيما عدا الصين .

أسباب البطالة فى البلدان النامية :

رأينا كيف تتحدد أنواع البطالة وكيف يأخذ بعض هذه الأنواع أبعاداً خطيرة ليست معروفة فى البلدان المتقدمة . وكما قلنا من قبل فإن النظرية الاقتصادية المعروفة اهتمت بحالة البلدان المتقدمة ، ولذلك تحتاج بطالة البلدان النامية إلى تفسير خاص بها يضاف إلى ما عرفناه من قبل من أسباب عامة .

وأهم أسباب البطالة فى البلدان النامية يمكن تلخيصه فيما يلى :

١ - نمو السكان بمعدلات أكبر من البلدان المتقدمة ومن ثم نمو قوة العمل بمعدلات أكبر مما يستلزم خلق فرص عمل متزايدة باستمرار ، وهذا لا يتحقق فى غالبية البلدان النامية . ذلك لأن فرص العمل لن تزيد إلا بتنمية النشاط الإنتاجي الحقيقى وهذه التنمية لظروف كثيرة تتحقق بمعدلات منخفضة فى معظم البلدان النامية . هذا السبب يفسر نمو البطالة الإجبارية فى البلدان النامية على مدى الأجل الطويل .

٢ - بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدى إلى ارتفاع معدلات البطالة . فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينات والسبعينات بتنمية الصناعات الكبيرة التى تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال (أى موفرة للعمل) . وبالتالى كانت مشكلة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلاً من انخفاضها .

٣ - تنتاب البلدان حالات من الركود الاقتصادى فى بعض السنوات بسبب ظروف أو سياسات اقتصادية .. فمثلاً يؤدى الركود الاقتصادى فى البلدان المتقدمة دائماً إلى ركود اقتصادى فى البلدان النامية .. فالبلدان المتقدمة تستورد جانباً كبيراً من السلع الأولية من البلدان النامية . وحينما يحدث ركود اقتصادى فى البلدان المتقدمة سيقل دخل البلدان النامية من تصدير السلع الأولية إليها وهو دخل هام جداً لها .. ولهذا نرى أنه حينما يحدث الركود فى البلدان المتقدمة وترتفع معدلات البطالة فيها يحدث ركود أيضاً فى البلدان النامية وترتفع معدلات البطالة فيها عن المعدلات السائدة فى غير هذه الظروف .

كذلك فإن بعض السياسات الاقتصادية تتسبب فى الركود الاقتصادى وبالتالى ترفع معدلات البطالة . فمثلاً تضمنت السياسة النقدية الإنكماشية الهادفة إلى خفض معدلات التضخم فى البلدان النامية ، فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، الحد من القروض المصرفية للمشروعات ورفع أسعار الفائدة بشكل غير معتاد .. وكان من نتيجة هذه السياسة ، التى اقترحها صندوق النقد الدولى ووقف يساندها بشدة ، أن انخفضت معدلات الاستثمار وحل الركود الاقتصادى وارتفعت معدلات البطالة عن ما هو معتاد .

٤ - البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية لهما أسباب مستمرة فى البلدان النامية فهى ليست ظواهر عارضة أو معتادة كما هو الحال فى البلدان المتقدمة . وأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة الاحتكاكية تزايد أعداد الخريجين من

المدارس الفنية والمعاهد العليا والجامعات فى كل عام (المد السكانى والتعليم الرخيص) . ومع غياب تخطيط علمى أو سياسة واضحة لتشغيل القوى العاملة الجديدة ، ومع ضآلة المعلومات أو إنعدامها عن فرص التوظف المتاحة فى الاقتصاد القومى يظل عدد كبير من الخريجين فى كل سنة يبحث عن الوظيفة لفترة طويلة قد تمتد لسنوات وبالتالى تتراكم أعداد الخريجين المتعطلين فى السنوات المتتالية .

أما البطالة الهيكلية فإن ارتفاع معدلاتها يرجع إلى عدم وجود برامج كافية للتدريب وإعادة التأهيل المهنى .. ومع نمو أعمال حديثة تتطلب خبرات خاصة تزداد الفجوة بين خصائص العمل المعروض وخصائص العمل المطلوب . وتزداد المشكلة حدة مع التقدم التقنى المستمر الذى يأتى مع الاستثمارات الجديدة فى البلدان النامية ويستلزم معرفة فنية متطورة وتدريب على مستوى أفضل .

• – ظاهرة البطالة المقنعة ارتبطت بالنشاط الزراعى فى كثير من البلدان النامية لأن العلاقات الاجتماعية السائدة فى الريف تسمح بتزايد الأفراد العاملين على الرقعة الزراعية المحدودة بغض النظر عن الحاجة الحقيقية إليهم . فالزيادة فى أعداد العمال الزراعيين على قطعة أرض صغيرة تحدث لأن هؤلاء العمال أما أبناء الرجل أو أقاربه . وهو ملزم بهم أو مسئول عنهم . أما البطالة المقنعة التى انتشرت فى الأجهزة الحكومية وفى الشركات العامة المملوكة للدولة فكانت بسبب سياسة التوظيف الرسمية التى اتبعتها بعض الحكومات فى البلدان النامية (مثل مصر) بالنسبة

للخريجين من المعاهد العليا والجامعات . فكانت هذه السياسات تسمح بتعيين هؤلاء الخريجين دون تدقيق بالنسبة للحاجة الحقيقية إليهم . وبالتالى ارتفعت نسبة البطالة المقنعة فى الأجهزة الحكومية (حتى قيل إنها بلغت ٥٠ ٪ فى مصر فى أواخر الثمانينات) وفى شركات القطاع العام (قيل أنها ما بين ٢٠ ٪ - ٤٠ ٪ فى شركات القطاع العام فى مصر فى الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠) .

آثار البطالة :

١ - تعتبر البطالة ضياع حقيقى للموارد الاقتصادية فهى تعنى فقدان حقيقى للسلع والخدمات التى كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين . وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصاً للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا وإنتاجهم لن يعوض الفاقد الذى حدث خلال فترة البطالة .. افترض مثلاً أحد البلدان مثل مصر يبلغ فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقى ٦٤٠ دولار فى السنة عام ١٩٩٢ . هذه هى قيمة الفاقد الحقيقى لفرد واحد عاطل .. فإذا قيل لنا أن فى عام ١٩٩٢ بلغت البطالة الإجبارية نحو ٣ مليون عاطل (١٧٪ من القوة العاملة) فإن الفقد الحقيقى للاقتصاد القومى فى ذلك العام وحده يبلغ (٣ مليون × ٦٤٠ دولار) ١٩٢٠ مليون دولار . أى نحو ٢ مليار دولار [١] . هذه هى البطالة .. خسارة حقيقية لا يمكن تعويضها فيما بعد .

---

[١] متوسط نصيب الفرد من الناتج - احصائيات البنك الدولى - التقرير السنوى ١٩٩٤ والرقم الثانى عن المتعطلين انظر " الندوة " نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا - المجلد الثانى - العدد الثانى - يوليو/اغسطس ١٩٩٥ ص ٤ .

٢ – هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطى المهارة حينما تطول فترة بطالتهم .. هذه الخسارة تتمثل فى فقدانهم التدريجى لمهاراتهم أو خبرتهم .. فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك وخصوصاً كلما تعرض العامل لمواجهة فنون إنتاجية أحدث خلال عمله .

٣ – نوع آخر من الخسارة يترتب على تخصيص جانب من موارد الدولة للانفاق على الاحتياجات الأساسية للمتعطلين .. فالحكومات تجد نفسها مواجهة بمشكلة اجتماعية وسياسية خطيرة كلما وجد متعطلون فقدوا مصادر دخلهم ، ولهم هم وعائلاتهم احتياجات أساسية .. وهنا لابد من توفير الإعانات الضرورية عن طريق الميزانية العامة . ومبالغ هذه الإعانات كان من الممكن – فى غير ظروف البطالة – أن تذهب لبناء مدارس أو مستشفيات أو كبارى وطرق الخ .. وقد أصبح عرفاً سائداً على مستوى العالم أن الحكومات لابد أن تلتزم إنسانياً وسياسياً بإعانة المتعطلين حتى تتوافر لهم فرصاً للعمل .

٤ – للبطالة آثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً أو خطورة عن الآثار الاقتصادية بل أن هذه الآثار الاجتماعية والسياسية تنعكس بعد ذلك فى شكل آثار اقتصادية خطيرة . فالأشخاص الذين كانوا يشغلون وظائف ثم فقدوها وأصبحوا متعطلين يتعرضون وعائلاتهم لتدهور أحوالهم المعيشية ثم تتدهور أوضاعهم الاجتماعية وظروفهم النفسية حينما يضطرون إلى طلب المعونة من أقاربهم وأصدقائهم وجيرانهم .. وقد يقع هؤلاء فى مشكلات

معقدة نتيجة الاستدانة والرغبة فى إخفاء حقيقة أوضاعهم البائسة .. ومشكلات المتعطلين من الشباب قد تكون أسوأ بالرغم من أنهم متعطلين لأول مرة ! فحينما تطول فترة البطالة تبدأ مشاعر اليأس تنتاب الشباب ويتزايد الشعور بعدم الارتياح والقلق لاستمرار الاعتماد على عائليهم .. وقد لاحظ علماء النفس وعلماء الاجتماع ارتفاع نسبة الجرائم فى أوساط المتعطلين بصفة عامة ، كما كثرت المقالات أيضاً فى السنوات الأخيرة عن العلاقة بين الحركات السياسية المتطرفة فى البلدان النامية ومعدلات البطالة المرتفعة . ولاشك أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مناخ يتسم بالاستقرار الاجتماعى والسياسى ولذلك فإن الآثار الخطيرة للبطالة التى تؤدى إلى تعكير هذا المناخ سوف تؤدى أيضاً إلى عرقلة عملية نمو النشاط الإنتاجى فى أى بلد من بلدان العالم ..

علاج البطالة :

١ - من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات Information Services التى يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها .

ويمكن أيضاً الحد من البطالة الاحتكاكية إذا أمكن للشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلاً . وهذا لا يأتى إلا عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف

المتاحة مع تقديم النصيحة بشأنها من ذوى الخبرة ، ذلك لأنهم إن أخطأوا فى اختيار الوظيفة المناسبة أول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك ويقومون مرة أخرى بالبحث عما يلائمهم .

٢ - علاج البطالة الهيكلية لا يأتى إلا بإعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب فى سوق العمل .. وأحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية فى البلدان النامية خريجى المدارس العليا والمعاهد والجامعات الذين لا يؤهلهم تعليمهم للوظائف المطلوب شغلها .. والعلاج هنا يتمثل فى تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادى . كذلك فإن علاج البطالة الهيكلية أيضاً بتشجيع العمال على الحركة من المدن التى لا يجدون فيها وظائف متناسبة مع تخصصاتهم أو خبراتهم إلى المدن التى بها أنشطة محتاجة إلى هذه التخصصات أو الخبرات ..

٣ - السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً فى خفض حجم البطالة الإجبارية تدريجياً .. فالمفروض أن تعمد الحكومات إلى السياسات النقدية والمالية التوسعية التى تساعد على خلاصها سريعاً من الركود الاقتصادى .. وفى البلدان النامية يلزم بالإضافة إلى ذلك بذل جهود إنمائية مكثفة حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار وتنمية النشاط الإنتاجى فى الأجل الطويل بما يخلق فرصاً متزايدة للعمل .. وينبغى تفادى الاعتماد على التقنيات الحديثة التى ترفع درجة تكثيف رأس المال فى العمليات الإنتاجية حيث هذا يقلل من الطلب على العمل ..

٤ - فى البلدان النامية بشكل خاص (وأحياناً فى البلدان المتقدمة) يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة فى خلق فرص للعمل .. فهذه الصناعات تعتمد غالباً على تقنيات مكثفة للعمل . وحيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها فإن من السهل للشباب ولكثير من الناس القيام بها .. ولكن يجب على الأجهزة الحكومية أن تحسن معاملة هذه الصناعات وتبتعد عن مضايقتها عن طريق التأمينات والضرائب أو تعطيل الموافقات الرسمية الخاصة بنشاطها .. من ناحية أخرى فإن دعم هذه الصناعات بمنحها أماكن لتقيم فيها نشاطها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها فى تسويق منتجاتها سوف يساعدها كثيراً على النمو وبالتالى استيعاب أعداد أكبر من الأفراد للعمل فيها .

٥ - تصحيح آلية الأجور فى سوق العمل يمكن أن يلعب دوراً هاماً فى تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة فى سوق العمل ، كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه . وبالتالى يصبح ممكناً أن تقوم التغيرات فى الأجور بدورها فى تصحيح الوضع كلما اختل بسبب البطالة .. وبالطبع فإنه ليس من المنتظر واقعياً أن يتم التخلص فى سوق العمل من كافة العوامل التى تحد من درجة المنافسة فيه .. ولكن أى خطوات تتخذ لتقليل حجم التدخل الحكومى أو النقابى فى سوق العمل والحد من سيطرة الشركات الضخمة على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آلية الأجور فى خفض معدلات البطالة السافرة .

أسئلة الفصل التاسع

السؤال الأول : قارن بين :

١ - البطالة السافرة والبطالة المقنعة .

٢ - البطالة الاحتكاكية والبطالة الكينزية .

٣ - البطالة الهيكلية والبطالة الموسمية .

٤ - البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية .

الفصل العاشر*

الإطار العام لتحليل النمو الاقتصادى

كيف يحدث نمو الناتج القومى الحقيقى ؟

أولاً - نمو الناتج القومى الحقيقى يتوقف على التغيرات فى الإنتاجية الحدية .

ثانياً - التغيرات فى عناصر الإنتاج والتقنية والتغيرات الحضارية هى أساس عملية النمو .

عرض بيانى مبسط لنموذج النمو النيوكلاسيكى .

تحليل عملية النمو .

---

* كتب هذا الفصل أستاذ دكتور / عبد الرحمن يسرى .

الفصل العاشر

الإطار العام لتحليل النمو الاقتصادى

سنلجأ فى تحليلنا أولاً إلى استخدام مستوى الدخل القومى الحقيقى أو الناتج القومى الحقيقى (ى) والتغيرات فيه كمعيار للنمو الاقتصادى . وبالرغم مما يحيط بهذا المعيار من انتقادات بسبب المسائل الخاصة بمقياس الرفاهة الاقتصادية (والتى لا يمكن قياسها فقط بمستوى الناتج القومى الحقيقى) وكذلك بسبب المسائل الخاصة بالتغيرات فى الأسعار وتركيب الأرقام القياسية للإنتاج إلا أننا سوف نسلم أو نفترض أنه أصلح المعايير عملياً . وبالطبع فمازال هناك معايير أخرى للنمو الاقتصادى مثل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقى أو معدل نموه .

واستخدام الناتج القومى الحقيقى كمقياس للنمو الاقتصادى يتضمن أخذ " دالة الإنتاج " كقاعدة أساسية للتحليل . هذه الدالة تربط بين الناتج القومى الحقيقى خلال فترة معينة من الزمن ن ($ى_ن$) والكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج فى كافة العمليات الإنتاجية داخل الاقتصاد خلال هذه الفترة وكذلك العوامل الرئيسية التى تحدد إنتاجية هذه العناصر وتؤثر فيها . ومفهوم دالة الإنتاج فى هذا المعنى يختلف عن المفهوم التقليدى لدالة الإنتاج والتى هى فقط علاقة بين الناتج الكلى وعناصر الإنتاج . أما تأثير العوامل التى تحدد الإنتاجية العينية لعناصر الإنتاج مثل المعرفة الفنية (التقنية) وتدريب وتنظيم العمال والبيئة الاجتماعية والسياسية ، فعادة ما يفترض ضمناً أنها قد ساهمت فى تحديد شكل دالة الإنتاج . ومن ثم ففى التحليل التقليدى نجد أن التغيرات فى شكل دالة الإنتاج قد أخذت فى الحسبان آثار

التغيرات فى المعرفة وفى البيئة الاجتماعية فى تحليلنا الحالى ، فنحن نفضل تحليل هذه العوامل الأخرى التى تؤثر فى الإنتاجية العينية لعناصر الإنتاج كعوامل مستقلة وذلك لتوضيح آثارها بصفة خاصة ، وعلى هذا الأساس فسنكتب دالة الإنتاج كما يلى :

$$ى_{ن} = د (ر_{ن} ، م_{ن} ، ل_{ن} ، ت_{ن} ، ح_{ن})$$

حيث : $ى_{ن}$: الناتج القومى الحقيقى خلال الفترة الزمنية " ن " .

$ر_{ن}$: المستخدم من رأسمال المجتمع المتاح خلال " ن " .

$م_{ن}$: مستوى استخدام الموارد الطبيعية الموجودة فى المجتمع خلال " ن " .

$ل_{ن}$: مستوى توظيف القوة العاملة خلال " ن " .

ومن أجل التوصل إلى طريقة سهلة للإحاطة بالتغيرات فى الإنتاجية التى تنشأ من تطبيق الاختراعات الفنية ومن التغيرات فى مهارة القوى العمالية فإننا أدخلنا فى دالتنا الإنتاجية الرمز $ت_{ن}$ الذى يمثل ثروة المجتمع من المعرفة الفنية والتنظيمية المطبقة فعلاً خلال الفترة " ن " (كان يمكن بالطبع أن نجعل دالة الإنتاج متغير تابع للزمن ومن ثم يتغير شكلها بتغير هذا العامل مع مرور الزمن ، وكان من الأسهل من الناحية البيانية أن نأخذ دالة الإنتاج بهذه الصورة ونجعلها مبسطة معتمدة على مستوى المعلومات الفنية المطبقة) وأيضاً فإننا أجملنا فى دالة الإنتاج أثر العوامل الاجتماعية والثقافية أو الدينية والتغيرات فى مؤسسات وتنظيمات المجتمع أثرها على إنتاجية الاقتصاد ورمزنا إلى ذلك كله من أجل التبسيط بالرمز $ح_{ن}$. وبالرغم مما يتضمنه هذا من تبسيط زائد لأثر العوامل الحضارية المختلفة على الناتج القومى الحقيقى إلا أننا فضلنا هذا لسببين :

أولاً : لكى نتذكر دائماً ما لهذه العوامل من أهمية يجب أخذها فى الاعتبار .

ثانياً : لأننا حتى الوقت الحاضر وبالرغم من المجهودات التى بذلها عدد من الاقتصاديين فى السنوات الأخيرة لا نستطيع أن نقيس قياساً كمياً أثر هذه العوامل الحضارية على الكفاءة الإنتاجية وبالتالى على الناتج القومى الحقيقى .

كيف يحدث نمو الناتج القومى الحقيقى ؟

بالرجوع إلى دالة الإنتاج $ى_{ن} = د (ر_{ن} ، م_{ن} ، ل_{ن} ، ت_{ن} ، ح_{ن})$

وباستخدام الأسلوب الرياضى [١] سوف نتبين أن :

معدل التغير فى الناتج (ى) خلال الفترة (ن) وهو $\frac{\Delta ى}{\Delta ن}$ سوف يتوقف على :

١ – معدل التغير فى كل عنصر من العناصر : ر ، م ، ل ، ت خلال الفترة الزمنية (ن) .

---

(١) باستخدام أسلوب التفاضل لمعادلة دالة الإنتاج نحصل على الشكل الرياضى لكيفية تغير الناتج الكلى تبعاً لتغير العناصر المختلفة المحددة له ويكون :

$$\frac{د ى}{د ن} = \frac{د ى}{د ر} . \frac{د ر}{د ن} + \frac{د ى}{د م} . \frac{د م}{د ن} + \frac{د ى}{د ل} . \frac{د ل}{د ن} + \frac{د ى}{د ت} . \frac{د ت}{د ن} + \frac{د ى}{د ح} . \frac{د ح}{د ن}$$

وقد استبدلنا حرف (د) وهو الذى يعبر عن التغير البسيط بالرمز (Δ) وذلك لتبسيط العرض والشرح فقط . وسنجد فيما بعد أن كل واحد من المتغيرات المستقلة ر ، م ، ل ، ت ، ح يتغير تبعاً لتغير بقية العوامل الأخرى بما فيها ى ، وليس المقصود هنا أن يدخل الطالب فى تفاصيل اشتقاق النتائج من الناحية الرياضية بل فهم مضمون النموذج ونتائجه .

٢ – معدل التغير فى الناتج الحقيقى (ى) تبعاً للتغير الحادث فى كل عنصر من العناصر ر ، م ، ل ، ت خلال الفترة الزمنية (ن) .

ومعنى هذا أن $\frac{\Delta ى}{\Delta ن}$ الذى يعبر عن نمو الناتج القومى الحقيقى خلال الفترة الزمنية (ن) سوف يتوقف على مجموعة المعاملات الآتية :

١ – $\frac{\Delta ر}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ى}{\Delta ر}$

٢ – $\frac{\Delta م}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ى}{\Delta م}$

٣ – $\frac{\Delta ل}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ى}{\Delta ل}$

٤ – $\frac{\Delta ت}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ى}{\Delta ت}$

٥ – $\frac{\Delta ح}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ى}{\Delta ح}$

وبالنسبة لمسألة عدم تجانس عناصر الإنتاج ، وهى مسألة عملية فإنه يمكننا تفتيت كل عنصر من عناصر الإنتاج إلى الأنواع المختلفة التى تنطوى تحته وبالتالى فإنه يمكن بدقة قياس معدل التغير فى الناتج القومى الحقيقى فى الفترة ن = $\frac{\Delta ى}{\Delta ن}$ تبعاً لتغير النوع س من رأس المال فى نفس الفترة

وذلك إذا ما حددنا نوع رأس المال ، فمثلاً لو كان ر س فإن $\frac{\Delta ى}{\Delta ن}$ يتوقف على $\frac{\Delta ر س}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ى}{\Delta ر س}$.

وهكذا بالنسبة لجميع أنواع عناصر الإنتاج الأخرى مثلاً بالنسبة للنوع س من العمل فإن $\frac{\Delta ى}{\Delta ن}$ يتوقف على $\frac{\Delta ل س}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ى}{\Delta ل س}$.

أولاً – نمو الناتج القومى الحقيقى يتوقف على التغيرات فى الإنتاجية الحدية :

إذا تأملنا فى مجموعة المعاملات $\frac{\Delta ى}{\Delta ر}$ ، $\frac{\Delta ى}{\Delta م}$ ، $\frac{\Delta ى}{\Delta ل}$ ، $\frac{\Delta ى}{\Delta ت}$ ، $\frac{\Delta ى}{\Delta ح}$ نجد أنها جميعاً تمثل لنا الإنتاجية الحدية لكل عنصر من العناصر المحددة والمؤثرة فى الناتج القومى الحقيقى فمثلاً $\frac{\Delta ى}{\Delta ر}$ هى الإنتاجية الحدية لرأس المال ، $\frac{\Delta ى}{\Delta م}$ هى الإنتاجية الحدية للموارد الطبيعية وهكذا ... ولكى نكون أكثر دقة فلابد أن نعين نوعاً معين من رأس المال أو من الموارد الطبيعية أو فئة معينة من الفئات العمالية العديدة التى تعمل فى الإنتاج فيقول مثلاً $\frac{\Delta ى}{\Delta س ل}$ هى الإنتاجية الحدية للفئة س من العمال . وكذلك فإن الإنتاجية الحدية للعنصر ت يمكن أن تعرف بطريقة متشابهة فلو حددنا مثلاً نوع معين من الفنون الإنتاجية ت س فإنه يمكن أن نقول أن الإنتاجية الحدية هذا النوع تساوى مقدار التغير فى الناتج الحقيقى الذى نحصل عليه بإجراء تغير طفيف فى ت س وذلك مع افتراض بقاء الكميات

المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج ر ، م ، ل على حالها وكذلك بقاء (ح) دون تغير .

وعملية النمو تستلزم أن تكون الإنتاجية الحدية موجبة خلال الفترة (ن) فى كل حالة وسوف نفترض فى دراستنا هنا عموماً أن جميع التغيرات فى الفن الإنتاجى (ت) تؤدى إلى تغيرات موجبة فى إنتاجية الوحدة من عناصر الإنتاج وبالتالى تؤدى إلى تغيرات موجبة فى الناتج القومى الحقيقى .

أى أن $\frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{ت س}}$ لابد أن يكون موجباً وذلك لأن المجتمع لا يطبق عادة إلا تلك الاختراعات أو الفنون والأفكار التى تزيد الإنتاجية . وكذلك نستطيع تحديد معنى $\frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{ح}}$ بطريقة متشابهة . فبافتراض بقاء كميات ر ، م ، ل على حالها وبافتراض عدم تغير الفن الإنتاجى المستخدم **فإن التغيرات الحدية الموجبة فى أى عامل من العوامل الحضارية سوف تؤدى إلى زيادة فى الناتج القومى الحقيقى** . فمثلاً نأخذ أثر تغير بسيط حدث فى آمال الطبقة العاملة فى المجتمع بالنسبة لمستقبلهم ونوجد التغير بالتالى فى الناتج القومى الحقيقى . أو نأخذ مثلاً اثر تغير بسيط فى العادات الاجتماعية إلى وضع أفضل ... الخ . **ويلاحظ أن $\frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{ح}}$ ليس بالضرورة موجباً مثل $\frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{ت}}$ لأنه يصح جداً أن التغير الحضارى الذى حدث كان للوراء وليس للأمام . فإذا كان التغير الحضارى إلى الوراء مثل اضمحلال بعض القيم الاجتماعية أو التخلص تدريجياً من عقيدة دينية صالحة فإنه يكون معوقاً للنمو الاقتصادى وبالتالى فإن التغيرات فى الناتج Δ ى سوف تكون بالسالب** . وقد

يحدث هذا بالرغم من بقاء كميات ر ، م ، ل على حالها وبالرغم أيضاً من التغيرات الموجبة فى (ت) .

ثانياً – التغيرات فى عناصر الإنتاج والتقنية والتغيرات الحضارية هى أساس عملية النمو :

وإذا تأملنا فى مجموعة المعاملات $\frac{\Delta ر}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta م}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ل}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ت}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ح}{\Delta ن}$ وجدنا أنها تمثل على التوالى معدل تغير رأس المال ، معدل التغير فى الموارد الطبيعية معدل الزيادة فى قوة العمل ، معدل التغير فى المستحدثات الفنية ومعدل التغير فى جميع الجوانب الحضارية . فإذا ما استطعنا معرفة قيم هذه المعاملات الأخيرة والمعاملات السابقة التى تمثل الإنتاجية الحدية لمختلف العناصر التى تؤثر فى الإنتاج فإننا نستطيع أن نحدد بشكل كمى معدل التغير فى الناتج الحقيقى الذى يحدث على مدى الزمن أى $\frac{\Delta ى}{\Delta ن}$. وقبل أن نبحث فى محددات المعاملات الأخيرة علينا أن نستوعب تماماً المعنى المتضمن فى أخذ عامل الزمن Δ ن فى الاعتبار حين قياس التغيرات التى تحدث بالنسبة لجميع العناصر التى تؤثر على الإنتاج فالنمو عملية تحدث على مدى الزمن .. أى أن عامل الزمن فى حد ذاته Δ ن يأتى بتغيرات فى Δ ر ، Δ م ، Δ ل ، Δ ت ، Δ ح فمثلاً على مدى الزمن يصبح الناس أكثر رغبة فى القيام بعملية التراكم الرأسمالى . أو على مدى الزمن تزداد قوة العمل ويصبح العمال أكثر رغبة فى زيادة كفاءتهم الإنتاجية وهكذا .

ومحدد كل من المعاملات $\frac{\Delta ر}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta م}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ل}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ت}{\Delta ن}$ ، $\frac{\Delta ح}{\Delta ن}$ يعتمد على مجموعة العناصر الأساسية فى النموذج والتى تؤثر فى الإنتاج أى أن :

Δ ر / Δ ن = د (ى ، ر ، م ، ل ، ت ، ح ، ن) (١)

Δ م / Δ ن = د (ى ، ر ، م ، ل ، ت ، ح ، ن) (٢)

Δ ل / Δ ن = د (ى ، ر ، م ، ل ، ت ، ح ، ن) (٣)

Δ ت / Δ ن = د (ى ، ر ، م ، ل ، ت ، ح ، ن) (٤)

Δ ح / Δ ن = د (ى ، ر ، م ، ل ، ت ، ح ، ن) (٥)

ويمكن أن نكون أكثر دقة وأكثر اقتراباً من الواقع العملى وذلك بكتابة هذه المعادلات بالنسبة لكل نوع من أنواع العنصر الإنتاجى فمثلاً :

Δ ر س / Δ ن = د (ى ، ر ، م ، ل ، ت ، ح ، ن) وهكذا ..

ما هو معنى هذه المجموعة الأخيرة من المعادلات ؟

(١) حينما نقول أن Δ ر س / Δ ن = د (ى ، ر ، م ، ل ، ت ، ح ، ن) فإننا نقصد بها أن **معدل التراكم الرأسمالى** يعتمد على الناتج أو الدخل القومى الحقيقى وعلى رأس المال والموارد الطبيعية وعلى الفن الإنتاجى المستخدم والعوامل الحضارية المختلفة وأيضاً على عنصر الزمن فمعدل التراكم الرأسمالى يعتمد على الدخل القومى الحقيقى (ى) حيث أن هذا هو المحدد الرئيسى للادخار والاستهلاك .. ونحن نعرف أن الادخار المحقق Ex-post يساوى الاستثمار المحقق (معدل

الإضافة الصافى إلى رأس المال = Δ ر) كما أن الاستهلاك (الميل المتوسط للاستهلاك × حجم الدخل) هو المحدد الأساسى لحجم السوق ومن ثم لربحية الاستثمارات وبالتالى للرغبة فى إنشاء الاستثمارات الجديدة كما أن معدل التراكم الرأسمالى يتوقف أيضاً على رأس المال المستخدم بالفعل فى العملية الإنتاجية فمثلاً عدم وجود الطرق والكبارى والمستشفيات (رأس المال الاجتماعى Social-overhead Capital ويسمى أيضاً بالبنية الأساسية Infra-Structure) سيقف عائقاً فى سبيل إنشاء استثمارات جديدة كما الهيكل الصناعى الحديث يتميز بالتكامل والترابط ، بمعنى تكامل رأس المال المستخدم كل صناعة مع رأس المال المستخدم لدى الصناعات الأخرى من خلال العمليات الإنتاجية التى تتم على المستوى الكلى . ومن ثم يمكن لنا أن نتصور كيف أن عدم اكتمال الهيكل الصناعى (مظهر واضح للنقص فى التكوين الرأسمالى على المستوى الكلى) يؤدى فى حد ذاته إلى إعاقة عملية التكوين الرأسمالى والعكس صحيح .

أى أن نجاح الاستثمار الجديد (ث = Δ ر) يعتمد على وجود تكوين رأسمالى سابق أو Δ ر / Δ ن = د (ر) . وقد يكون جزء من (ر) عبارة عن رأس مال أجنبى (استثمارات أجنبية) ومن ثم نستطيع أن نتصور كيف يؤدى حجم الاستثمارات الأجنبية إلى تشجيع قيام استثمارات جديدة . ومعدل التراكم الرأسمالى يعتمد أيضاً على م (الموارد الطبيعية) فوفرة الموارد الطبيعية وأشكال هذه الموارد وأيضاً إمكان استغلالها بوسائل رأسمالية أحدث وأكثر تقدماً الخ .. عوامل تتدخل تدخلاً قاطعاً فى تحديد حجم الاستثمارات الجديدة Δ ر . كما أن Δ ر تتوقف أيضاً على (ل) قوة العمل المستخدمة والمهارات

المتعددة التـى تتكـون منهـا كفـاءة العمـل فمثـلاً نجـد أن الوفـرة النسـبية لعنصر العمل تؤدى إلى انخفاض معدلات الأجور مما يحد من الاعتماد الكثيف على رأس المال فى الاستثمارات الجديدة كما أن وفرة عنصر العمل غير الماهر تؤثر بلا شك فـى ربحيـة الاسـتثمارات الجديـدة التـى تعتمد على فنون إنتاجية متقدمة وتحتاج إلى عمال مهرة لمباشرة العملية الإنتاجية فإذا فرضنا أن حجم هذه الاستثمارات سـوف يتـأثر تبعـاً لذلـك وهذا أمر محتمل نظرياً وواقـع عمليـاً فإننـا نسـتطيع أن نقـرر أن نـدرة العمل الماهر تحد من معدل التراكم الرأسمالى . وبالنسبة إلـى Δ ر / Δ ن = د (ت) فإننا نلاحظ أن المستحدثات الفنية تحدد إلى قدر كبير معـدل التراكم الرأسمالى فإذا كانت الاختراعات المحايدة بمعنـى أنهـا لا توفـر ولا تكثف فى رأس المال المسـتخدم فـى العمليـة الإنتاجيـة . فـإذا تـأثير تطبيقها فى العملية الإنتاجية سيكون محايداً بالنسبة إلى Δ ر . ولكن إذا كانت الاختراعات مكثفة لرأس المال أى تحتاج فى تنفيذهـا لمـزج رأس المال بنسبة أكبر من العوامل الإنتاجية الأخرى فإنها سوف تؤثر إيجابياً بالزيادة فى Δ ر والعكس صحيـح . كمـا يمكـن أيضـاً أن تصـور تـأثير العوامل الحضارية (ح) على معدل التراكم الرأسـمالى – فمثـلاً إتبـاع سياسة من شأنها الحد من البطالة أو القضاء عليها كهـدف اجتمـاعى لـه أولويـة وذلـك بتـأثير القـوة المـتزايدة لنقابـات العمـال أو بسـبب وجـود حكومة ذات نزعة اشتراكية قـد يـؤدى إلـى زيـادة التفضيـل الاجتمـاعى للاستثمارات التى تتضمن الاستخدام الكثيف لعنصر العمل . وأخيراً فقد سبق أن ذكرنا أن عنصر الزمن فى حد ذاته كفيل بإحداث تغيرات فـى رغبات الأفراد فى تحمل مخاطر لقيـام الاسـتثمارات أو فـى المتغيرات الأخرى الأساسية فى النموذج والتى تؤثر بدورها جميعاً فى Δ ر / Δ ن .

(٢) بطريقة متشابهة يمكن أن نشرح معادلة **الموارد الطبيعية** فهذه المعادلة تعكس أولاً أثر التغيرات فى الطلب النهائى على استخدام الموارد الطبيعية وذلك من خلال العلاقة Δ م / Δ ن = د (ى) ودرجة توفر رأس المال وأثره على استغلال الموارد الطبيعية مثل المناجم ... الخ من خلال العلاقة Δ م / Δ ن = د (ر) انعكاس حالة ومستوى استغلال الموارد الطبيعية فى العملية الإنتاجية على إمكانية المزيد من الاستغلال للموارد الطبيعية نفسها من العلاقة Δ م / Δ ن = د (م) . وأثر الزيادة السكانية على اكتشاف موارد طبيعية جديدة أو الاستغلال الكامل لموارد طبيعية كانت متعطلة جزئياً ذلك من خلال العلاقة Δ م / Δ ن = د (ل) . وأثر المستخدمات الفنية والتغيرات التكنولوجية على وسائل استغلال الموارد الطبيعية ومن ثم الزيادة فى هذه الموارد وذلك من خلال العلاقة Δ م / Δ ن = د (ت) . وكذلك أيضاً تعكس أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية والتغيرات فى مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية من خلال العلاقة م / Δ ن = د (ح) على سبيل المثال أثر الأفكار التعاونية على استغلال الموارد الطبيعية من خلال إنشاء مزارع أو مؤسسات تعاونية زراعية ، أو أثر الإرشاد الزراعى من قبل الحكومة لصغار المزارعين على رغبتهم فى استغلال الموارد كانت متعطلة أو قدتها على ذلك . أو أثر تطبيق قاعدة إسلامية مثل " من أحيا أرضاً مواتا فهى له " استصلاح واستغلال الأراضى البور البعيدة عن المدن .

(٣) بالنسبة للمعادلة الثالثة الخاصة **بمعدل التغير فى قوة العمل** فإن هذه تعكس آثار التغيرات فى الدخول (التحسن فى مستويات المعيشة العمالية) على معدلات المواليد والوفيات من خلال العلاقة Δ ل / Δ ن

= د (ى) ، وآثار التغيرات فى الكفاءة العمالية بسبب تحسن مستوى الصحة من خلال العلاقة Δ ل / Δ ن = د (ت) ، الرغبة فى الإقامة والعمل بالقرب من أماكن توطن الصناعة وآثار التغيرات فى الدين والعقيدة والعادات على الكفاءة العمالية من خلال العلاقة Δ ل / Δ ن = د (ح) ..

كما أنها تعكس أيضاً أثر التراكم الرأسمالى على مهارات العمال وعلى معدل استخدامهم من خلال العلاقة Δ ل / Δ ن = د (ر) . كما أن المعادلة تأخذ فى الاعتبار أيضاً مسألة المفاضلة والاختيار ما بين العمل والراحة وأثر هذه المفاضلة على Δ ل . ويلاحظ أن تفضيل العمل عى الراحة يتحدد بتأثير (ى) ، أما تفضيل الراحة على العمل فيتحدد بعوامل حضارية مختلفة أى تأثير (ح) .. ومما لاشك فيه أن النمو الاقتصادى يتأثر بهذه المفاضلة وتأثيرها على كمية الجهد أو العمل المعروض فى الاقتصاد .. كما أن المعادلة أيضاً تأخذ فى الاعتبار تأثير المستحدثات الفنية على كفاءات العمال وعلى تشغيلهم من خلال العلاقة Δ ل / Δ ن = د (ت) . ويلاحظ أن التقدم الفنى ينعكس فى شكل ارتفاع درجة المهارة العمالية ويحدد المطلوب منهم بما يتناسب مع طبيعة التقنية إذا كانت مكثفة للعمل أو موفرة له .

(٤) المعادلة الرابعة تصور من ضمن أشياء كثيرة آثار التغيرات الاجتماعية الحضارية على المقدرة التنظيمية وذلك من خلال العلاقة Δ ت / Δ ن = د (ح) وتأثير الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية المتاحة المستخدمة فى النشاط الإنتاجى والرغبة فى استغلال موارد جديدة بطرق فنية أحدث على المستحدثات الفنية من خلال العلاقة Δ ت / Δ ن = د (م) كما أنها تعكس أيضاً أثر الفن الإنتاجى

المستخدم والثقافة على الاختراعات من خلال العلاقة Δ ت / Δ ن = د (ت) . فالواقع العلمى يشير إلى أن الاختراع يولد الاختراع عن طريق التحسين الدائب المستمر والتقدم العلمى التراكمى كما أن المعادلة تعكس أيضاً أثر معاملات رأس المال / العمل ومعاملات الأجور / الأرباح على نوع التغير التكنولوجى المستحدث فى العملية الإنتاجية وذلك من خلال العلاقة ت / Δ ن = د (ر ، ل ، ى) .

(٥) المعادلة الأخيرة تصور لنا من جانب كيفية **تأثر العوامل الحضارية بالعوامل الاقتصادية** : Δ ح / Δ ن = د (ى ، ز ، ل ، م ، ت) ، ومن خلال جانب آخر بالعوامل الحضارية : Δ ح / Δ ن = د (ح) .

أما بالنسبة للجانب الأول وهو الخاص بتأثير العوامل الاقتصادية على العوامل الحضارية فإنه يصور تأثير العوامل المادية على العوامل غير المادية أو المعنوية وهو أمر محتمل منطقياً وواقع علمياً ويبرر هذا التأثير على وجه الخصوص حينما تتغلب النزعة على سلوك الأفراد والقيم السائدة بينهم وفى هذا المجال نجد أن الفلسفات المادية التى هى مصدر التفسيرات المادية المحضة للسلوك البشرى – تؤكد على وجود هذا الاتجاه داخل المجتمعات وربما كانت الضجة الكبرى التى أثارها كارل ماركس راجعة إلى إصراره على أن العوامل الاقتصادية الموجودة فى أى مجتمع : حجم الدخل وهيكل توزيعه والتكوين الرأسمالى والملكية وقوة العمل والبطالة والتغيرات التكنولوجية فى علاقتها برأس المال والملكية هىَ المؤثر الأول والأخير فى التكوين الاجتماعى للطبقات والقيم الفكرية والدينية والثقافية فى مؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية إلا أن هذا التطرف الشديد من جانب ماركس لم يكن له ما يبرره سواء من الناحية العلمية أو الواقعية . ونلاحظ

الآن أن إدخال أثر مجموعة العوامل الحضارية على التغيرات في هذه العوامل (الجانب غير المادى) Δ ح / Δ ن = د (ح) هو إكمال للصورة السابقة ويمثل انتقاداً صريحاً للتفسير المادى البحت الذى يصر على أن Δ ح / Δ ن = د (ى ، ل ، م ، ر) فقط . ولاشك أن العوامل الحضارية كانت ومازالت تقوم بدور ذاتى مستقل فى جلب التغيرات على مؤسسات المجتمع الاجتماعية والثقافية ، ومن ثم على النشاط الإنتاجى وأيضاً على جميع العوامل الاقتصادية المستقلة وعلى سبيل المثال كان للقيم الروحية دائماً أثر واضح على رغبة العمال فى العمل وعلى القيم والأهداف المثالية التى يتمسك بها رجال الأعمال فى مجالات أنشطتهم المختلفة ولقد اجتهد العديد من رجال الاقتصاد المعاصرين فى مجال الكشف عن أثر العوامل الاجتماعية أو القيم الدينية فى سلوكيات الأفراد سواء كانوا من العمال أو رجال الأعمال وامتدت البحوث إلى بيان الارتباط بين التغيرات فى هذه السلوكيات والتغيرات فى معدل التراكم الرأسمالى وفى الفنون الإنتاجية وكذلك التغيرات فى الناتج .

عرض بيانى مبسط لنموذج النمو النيوكلاسيكى :

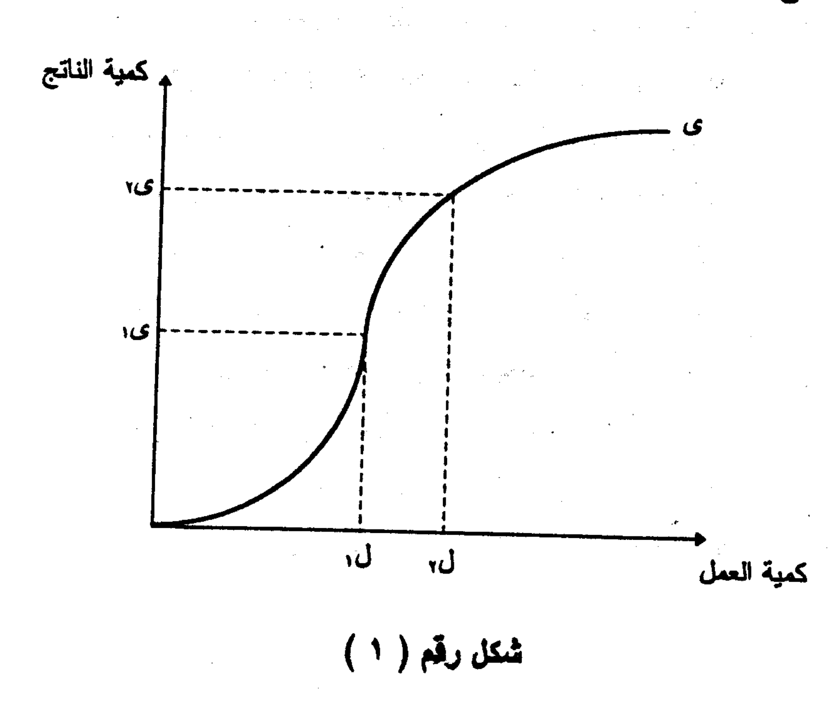
عرضنا فيما سبق نموذجاً لكيفية نمو الناتج القومى الحقيقى من خلال التغيرات الكمية فى عناصر الإنتاج الرئيسية (ر ، ل ، م) على مدى الزمن والتغيرات فى التقنية والنواحى التنظيمية وكذلك العوامل الحضارية وأثر هذه التغيرات جميعاً على الناتج أو الدخل القومى الحقيقى من خلال التغيرات فى الإنتاجية الحدية للعناصر المختلفة .ويلاحظ أن الإطار الذى عرضنا عملية النمو من خلاله هو الإطار النيوكلاسيكى فى صيغته الحديثة . وسوف نقوم

فيما يلى بعرض النموذج النيوكلاسيكى بشكل مبسط مستخدمين التحليل البيانى :

(١) سوف نستخدم نفس دالة الإنتاج التى سبق شرحها وهى :

$$ى_ن = د (ر_ن ، ل_ن ، م_ن ، ت_ن ، ح_ن)$$

(٢) سنفترض أولاً أننا نعمل في ظروف الفترة الزمنية القصيرة ، ثم ثانياً نتحرك بعد ذلك لنعرف ماذا يحدث فى ظروف الفترة الزمنية الطويلة أى الأجل الطويل وذلك حتى نتأكد أن النمو الاقتصادى لا يتحقق إلا فى الأجل الطويل ..



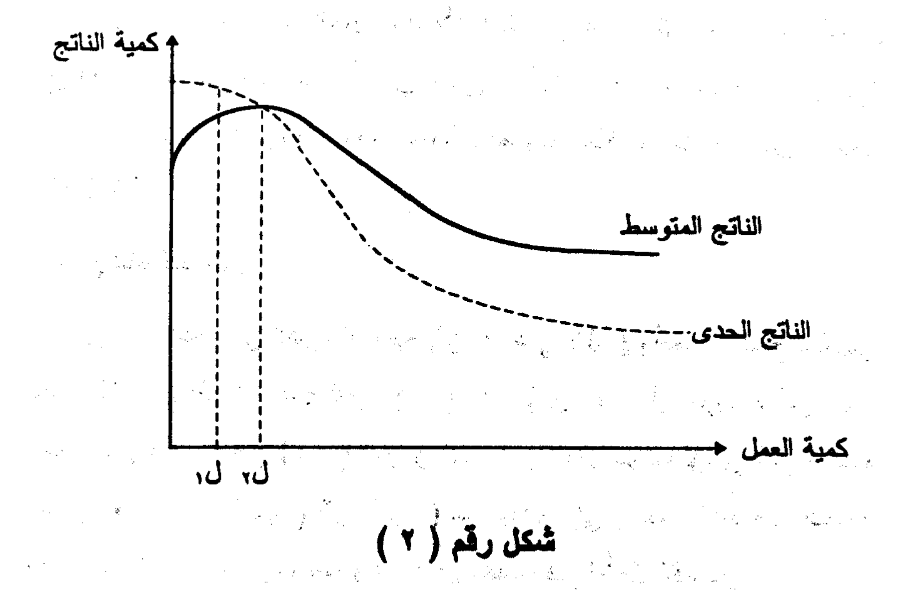
شكل رقم (١)

أولاً :

(أ) فى الشكل رقم (١) نفترض أن كمية العمل (ل) هى وحدها المتغيرة بينما أن جميع العناصر الأخرى المؤثرة فى الناتج القومى الحقيقى ثابتة ويجب أن ينتبه الدارس إلى أن هذه ظروف الفترة القصيرة .

(ب) كمية العمل التى تمثلها على المحور الأفقى تمثل العدد الكلى للعمال فى المجتمع ودعنا نفترض أن العمال فى حالة توظيف كامل . ومن الممكن أخذ الإنتاجية المتوسطة للعمل = $\frac{ى}{ل}$ كمؤشر لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقى فى الاقتصاد .

(حـ) حيث نعمل فى ظروف الفترة القصيرة والتى تتسم بثبات رصيد رأس المال فى المجتمع (ر) وبقاء الموارد الطبيعية (م) على حالها وعدم تغير مستوى التقنية أو المقدرات التنظيمية (ت) أو العوامل الحضارية (ح) فإننا نتوقع **ظاهرة تناقص الغلة** وهذه الظاهرة معروفة من دراسة الاقتصاد الجزئى ونطبقها الآن على المستوى الكلى . فحينما يزداد عدد العمال المشتغلين فى العمليات الإنتاجية فى المزارع والمصانع وقطاع الخدمات مع ثبات جميع العوامل الأخرى (ر ، م ، ل ، ح) فإن الناتج القومى الحقيقى سوف يزداد ولكن بمعدل متناقص فى النهاية ونظهر هذا فى الشكل (٢) من مستوى الدخل ($ى_١$) وفى الشكل (٢) يظهر أثر تناقص الغلة فى تناقص الناتج الحدى اعتباراً من أول تقابل ($ى_١$) فى الشكل السابق وبعد ذلك يبدأ تناقص الناتج المتوسط ويعنى هذا أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل وكذلك الإنتاجية المتوسطة سوف تتعرضان للتناقص فى الأجل القصير إذا بقيت عناصر الإنتاج والتقنية والعوامل الحضارية على حالها دون أى تغير بينما ظلت أعداد العمال تتزايد لاحظ أن نقص الناتج المتوسط



شكل رقم (٢)

مؤشر لتدنى متوسط نصيب الفرد (العامل) من الدخل أو الناتج الحقيقى .

تحليل عملية النمو :

كما عرفنا من قبل فإن تحقيق النمو بشكل إيجابى يستلزم نمو عناصر الإنتاج وتحسن التقنية ومستوى القدرات التنظيمية وتغير العوامل الحضارية بشكل مناسب .

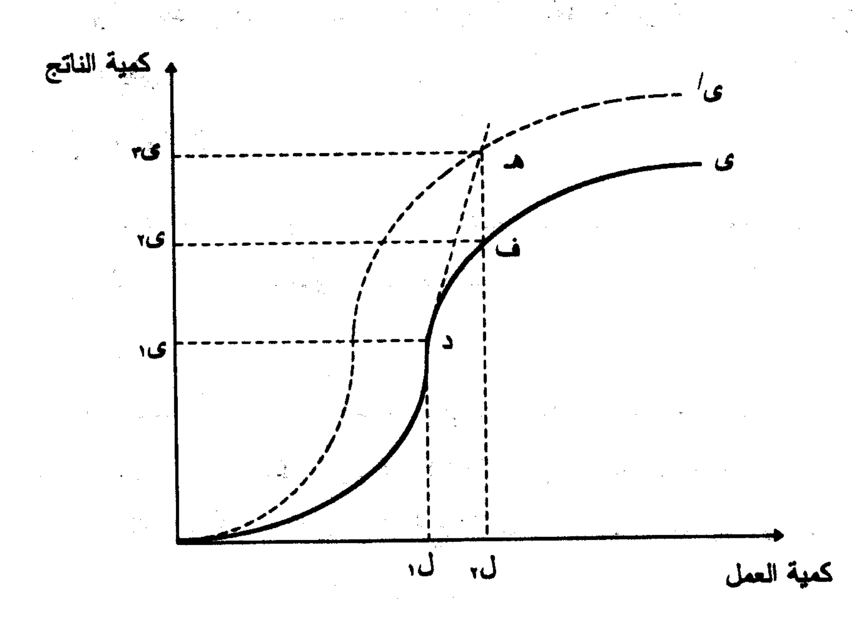
سوف نأخذ أحد العوامل المؤثرة مع الناتج القومى الحقيقى وليكن رأس المال ونفترض أن رصيده زاد فى الأجل الطويل من الفترة ن إلى ن١ ونتساءل ما هو أثر هذا على الناتج القومى الحقيقى مستعينين بالتحليل البيانى .

إن زيادة رأس المال فى المجتمع مع زيادة العمل وبفرض بقاء العناصر الأخرى على حالها سوف يؤدى إلى تحقيق مستوى أعلى للناتج الحقيقى عند

كل مستوى من مستويات العمل ذلك لأن استخدام كمية أكثر من رأس المال مع العمال مع بقاء العوامل الأخرى على حالها يتسبب مباشرة فى ارتفاع الإنتاجية الحدية والمتوسطة للعمل ويمكن تصوير هذا بيانياً كما فى الشكل رقم (٣) .

وشرح ذلك كما يلى :

إن قوة العمل فى الفترة الزمنية (ن) هى (ل) وأقصى ناتج حقيقى يمكن التوصل إليه فى هذه الفترة (ن) هو (ى١) . وأن الزيادة فى عدد العمال من (ل١) إلى (ل٢) دون زيادة رأس المال سوف تؤدى إلى زيادة الناتج الحقيقى من (ى١) إلى (ى٢) مما يؤدى إلى تناقص الإنتاجية الحدية والمتوسطة كما سبق وشرحنا وهو الذى يحدث فى الأجل القصير .



شكل رقم (٣)

أما فى الأجل الطويل خلال الفترة الزمنية من (ن) إلى الفترة التالية ($ن_1$) فقد ازداد رصيد رأس المال مع زيادة عدد العمال من ($ل_1$) إلى ($ل_2$) وقد أدى هذا إلى انتقال منحنى الناتج الحقيقى إلى أعلى ($ى^/$) . إن مستوى الناتج الحقيقى المقابل لحجم العمل ($ل_2$) قد أصبح ($ى_3$) مع زيادة رصيد رأس المال وهذا يقارن بالمستوى ($ى_2$) فى حالة ثبات رأس المال .

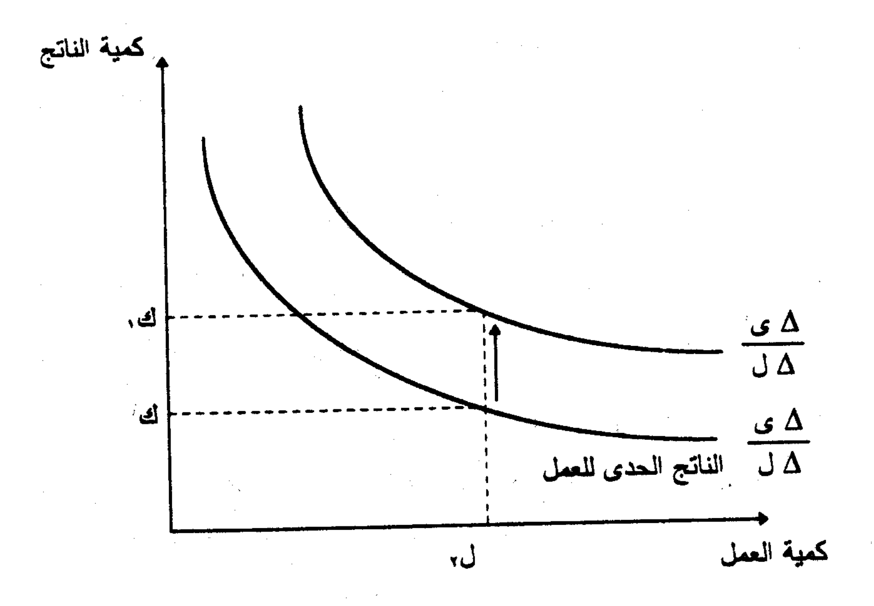
إن معنى النمو قد أصبح واضحاً الآن :

فعند زيادة عدد العمال من ($ل_1$) إلى ($ل_2$) سوف نتحرك من النقطة (د) على المنحنى (ى) إلى النقطة (هـ) على المنحنى الأعلى ($ى^/$) وذلك بسبب زيادة رصيد رأس المال ، وذلك بدلاً من التحرك من النقطة (د) إلى (ف) فى حالة ثبات رصيد رأس المال . ومعنى هذا أن الإنتاجية الحدية وكذلك الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل قد ازدادت .

ومن الممكن تصوير التغير فى الإنتاجية الحدية للعمل على النحو المبين فى الشكل التالى (٤) فقد انتقل منحنى الناتج الحدى إلى أعلى من الوضع $\frac{\Delta ى}{\Delta ل}$ إلى الوضع $\frac{\Delta ى^/}{\Delta ل}$.

لقد ارتفع الناتج الحدى للعمل من ($ك^/$) إلى ($ك_1$) وذلك عند كمية العمل ($ل_2$) نتيجة النمو . أما عن الإنتاجية المتوسطة للعمل فيمكن التعبير عنها بطريقة مماثلة . ويلاحظ أن من الممكن استخراجها حسابياً عند كل مستوى بقسمة الناتج القومى الحقيقى على عدد العمال المستخدمين فى كافة العمليات الإنتاجية داخل الاقتصاد .

وبطريقة مماثلة يمكن تتبع أثر العوامل الأخرى على الإنتاجية الحدية أو الإنتاجية المتوسطة للعمل . فإذا زادت مساحة الأرض الزراعية أو تغيرات



شكل رقم (٤)

التقنية إلى الأحسن فإن هذا الأثر أو ذاك سوف يؤدى إلى انتقال منحنى الناتج الحقيقى إلى أعلى بنفس الطريقة التى سبق وصفها .

كذلك أيضاً فى التغيرات الإيجابية فى العوامل الحضارية كما سبق وشرحنا يمكن أن تؤدى إلى رفع إنتاجية العمل بشكل مباشر ويتحقق النمو الاقتصادى .

إن النمو الاقتصادى وفقاً للنموذج النيوكلاسيكى سوف يتحقق باستمرار انتقال منحنى الناتج القومى الحقيقى إلى أعلى ولن يحدث تناقص غلة فى الأجل الطويل إلا إذا أبطأت عملية تكوين رأس المال بسبب ضعف معدلات الاستثمار أو أبطأت عملية التقدم التقنى ، أو لم يكتشف المجتمع مصادر جديدة للموارد الطبيعية أو يعمل على استصلاح الأراضى البور . كذلك فإن

النمو الاقتصادى سوف يبطئ إذا أصاب المجتمع ركود فكرى أو علمى . ومن الممكن أن يتقهقر المجتمع اقتصادياً إذا ظل الناتج القومى الحقيقى ثابتاً بينما يزداد السكان (وتزداد القوة العاملة بالتالى) .. وفى هذه الحالة سيهبط متوسط الإنتاجية أى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقى .. أن أى مجتمع يمكن أن يتعرض لهذا إذا أصيب بالركود العلمى والتقنى وإذا انخفضت معدلات الاستثمار حتى أن رصيد رأس المال ربما يتعرض للنقص .. وهنا يصبح الباب مفتوحاً للتردى فى هوة التخلف الاقتصادى بدلاً من التقدم إلى الأمام ..

الفصل الحادى عشر *

مفهوم النمو والتنمية

---

* كتب هذا الفصل الدكتورة إيمان عطية ناصف .

الفصل الحادى عشر
مفهوم النمو والتنمية

تقديم :

فى الفصل السابق أوضحنا مفهوم التخلف الاقتصادى وخصائصه ولاشك أن التخلص من حالة التخلف الاقتصادى تتطلب من الدول المتخلفة بذل جهوداً مضاعفة للتخلص من مظاهر التخلف ويتحقق ذلك من خلال تحقيق معدلات مقبولة من النمو أو التنمية ولذلك فسوف نركز فى هذا الفصل على مفهوم النمو والتنمية موضحين العناصر الأساسية لكل منهما حتى يتسنى لنا أن نحدد هل الهدف الرئيسى للدول المتخلفة هو تحقيق نمواً اقتصادياً أم تنمية اقتصادية . فعلى الرغم من أن الكثيرين يعتبروا أن التعبيرين مترادفين إلا أن هناك اختلافاً كبيراً بينهما ، فالنمو قد يكون ضرورى ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية ولذلك يفرق الاقتصاديون بين مفهوم النمو والتنمية وهذا ما سنحاول ايضاحه فيما يلى :

مفهوم النمو :

يقصد بالنمو الاقتصادى حدوث زيادة مستمرة ومستقرة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى .

عناصر النمو الاقتصادى :

يوضح المفهوم السابق للنمو الاقتصادى أن حدوث النمو الاقتصادى يرتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلى :

١ - العنصر الأول :

تحقيق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى . ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى عن طريق :

$$\frac{\text{الدخل القومى}}{\text{عدد السكان}}$$

ويتطلب حدوث زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى أن يكون معدل الزيادة فى الدخل القومى أكبر من معدل الزيادة فى عدد السكان وهذا يتطلب أن يكون :

$$\frac{\text{معدل الزيادة فى الدخل}}{\text{معدل الزيادة فى عدد السكان}} \quad \text{أكبر من ١}$$

- فإذا كانت النسبة السابقة = ١ فهذا يعنى أنه على الرغم من زيادة الدخل القومى إلا أن نصيب الفرد منه يظل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة .

- وإذا كانت النسبة السابقة أقل من ١ فهذا يعنى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ينخفض رغم زيادة الدخل القومى وذلك لأن معدل النمو فى السكان يزيد عن معدل النمو فى الدخل القومى .

٢ - العنصـر الثـانى :

تحقيـق زيـادة حقيقيـة فـى متوسـط نصيـب الفـرد مـن الدخـل الحقيقـى أى تحقيق زيادة حقيقية فى مقـدرة الأفـراد علـى شـراء السـلع والخدمـات المختلفـة .

ويقـاس الدخـل الحقيقـى عـن طريـق :

$$\frac{\text{الدخل النقدى}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ولذلـك فـإن تحقيق زيـادة فـى متوسـط نصيـب الفـرد مـن الدخـل الحقيقـى يتطلـب أن يكـون معـدل الزيـادة فـى متوسـط نصيـب الفـرد مـن الدخـل القومـى أكـبر مـن معـدل الزيـادة فـى المسـتوى العـام للأسـعار " التضخم " ويعنـى ذلـك أن حـدوث زيـادة حقيقيـة فـى متوسـط نصيـب الفـرد مـن الدخـل القومـى يتطلـب أن يكـون :

$$\frac{\text{معدل الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى}}{\text{معدل الزيادة فى المستوى العام للأسعار " التضخم "}} \text{ أكبر من ١}$$

- فـإذا كـانت هذه النسبة = ١ فهـذا يعنـى أن نصيـب الفـرد مـن الدخـل الحقيقـى " قدرتـه علـى الشـراء " تظـل ثابتـة علـى الرغـم مـن زيـادة دخلـه النقـدى بسـبب ارتفـاع المستوى العـام للأسـعار بنفـس النسـبة .

- وإذا كـانت هـذه النسـبة أقـل مـن ١ فهـذا يعنـى أن القـوة الشـرائية لمتوسـط نصيـب الفـرد من الدخـل القومـى انخفضـت علـى الرغـم مـن زيادتـه بسـبب ارتفـاع المسـتوى العـام للأسـعار بنسـبة أكـبر .

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادى فى دولة ما عن طريق المعادلة الآتية :

معدل النمو الاقتصادى = معدل الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى - معدل الزيادة فى المستوى العام للأسعار " معدل التضخم "

٣ - العنصر الثالث :

تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى .

والزيادة المستمرة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية فى مستوى النشاط الاقتصادى أى أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدول على اعانة من الخارج لفترة معينة أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث فى حالة ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ ، حيث أدت إلى زيادة كبيرة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فى الدول المصدرة للنفط لم يلبث أن اختفى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى فى الثمانينات فهذا النمو يعتبر نمواً عابراً لا يلبث أن يزول .

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لابد وأن تكون مستقرة بمعنى ألا تتعرض للتقلب الشديد فى معدلها من فترة زمنية لأخرى .

مفهوم التنمية الاقتصادية :

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي .

فالتنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشتمل على تغيرات فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادى وتقليل التفاوت فى توزيع الدخول وابادة الفقر المطلق .

عناصر التنمية الاقتصادية :

المفهوم السابق للتنمية الاقتصادية يؤكد ان التنمية الاقتصادية تحتوى على عدة عناصر أساسية على النحو التالى :

١ - تحقيق النمو الاقتصادى بالمعنى الذى سبق ايضاحه فيما سبق ، أى بمعنى حدوث زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى .

٢ - حدوث تغير فى هيكل الإنتاج بفرض زيادة الطاقة الإنتاجية وذلك من خلال تحويل هيكل الإنتاج من هيكل يعتمد بصفة أساسية على المنتجات الأولية سواء زراعية أو معدنية إلى هيكل إنتاجى يتميز بارتفاع نسبة الإنتاج الصناعى إلى اجمالى الناتج القومى . فالدول النامية تتميز بزيادة نسبة الإنتاج الأولى إلى اجمالى الناتج القومى فى حين تنخفض مساهمة الناتج الصناعى فى تكوين الناتج القومى . ويعنى ذلك أن الدول النامية تظل

تابعة دائماً للدول المتقدمة بفرض الحصول على السلع الصناعية والمعدات والآلات اللازمة للنشاط الإنتاجى ، ولذلك ينصب اهتمام التنمية الاقتصادية على زيادة نسبة الإنتاج الصناعى إلى إجمالى الناتج القومى مع عدم اهمال القطاع الزراعى ولكن التغير الهيكلى يضمن تطوير القطاع الزراعى من خلال القطاع الصناعى وذلك بإمداد القطاع الزراعى بما يحتاجه من معدات وآلات وبذور حديثة وأسمدة بما يضمن رفع الإنتاجية فى القطاع الزراعى .

٣ – التغير فى هيكل التجارة الخارجية وذلك عن طريق التحول من هيكل يعتمد على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع الصناعية إلى هيكل يتسم بارتفاع نسبة الصادرات المصنعة على أن تبدأ بتصدير الصناعات التى تتمتع فيها بميزة نسبية ، أى التى تستطيع أن تنتجها اعتماداً على المواد الأولية المتوفرة فيها أو اعتماداً على استغلال عنصر العمل المتوفر نسبياً لديها .

٤ – حدوث تغير فى نوعية السلع والخدمات بما يتلائم واحتياجات الطبقة الفقيرة ، فهذه الطبقة تعانى أساساً من نقص الغذاء والخدمات الأساسية من مسكن وتعليم ورعاية صحية ولذلك يجب أن ينصب اهتمام التنمية الاقتصادية على توفير الحاجات الأساسية لأفراد الطبقة الفقيرة فى المجتمع .

٥ – حدوث تغيير فى هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة . يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر التنمية الاقتصادية فقد أثبتت تجربة الخمسينات والستينات أن كثير من الدول النامية قد

استطاعت أن تحقق نمواً فى الدخل القومى بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان ، إلا أنه مع ذلك لم تتحسن مستويات معيشة شعوب كثير من هذه الدول وزادت حدة الفقر فيها . وقد أدى ذلك إلى تغير وجهة النظر فيما يتعلق بتعريف التنمية الاقتصادية ونادى كثير من الاقتصاديين بأن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا من خلال القضاء على الفقر وعدم المساواة فى توزيع الدخول . ويعنى ذلك أن الجانب الأكبر من ثمار عملية التنمية يجب أن يعود على الطبقات الفقيرة . ويمكن التعرف على مدى نجاح التنمية الاقتصادية فى تحقيق أهدافها من خلال نجاحها فى تخفيف حدة الفقر فى المجتمع . وسنبين المقصود بالفقر وكيف نتعرف على حدة الفقر فى دولة ما فى نهاية هذا الفصل .

٦ - تغير الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية ، فالتنمية لا تعنى تغير فى الجانب الاقتصادى فقط ولكن التنمية الاقتصادية تعنى التحديث بما ينطوى عليه هذا المفهوم من تغير فى كافة جوانب الحياة الاجتماعية بما يتلاءم والقيم الأخلاقية المتعارف عليها . وأيضاً فى الجوانب الثقافية بفرض استخدام المعرفة العلمية فى اتخاذ القرارات المختلفة . هذا بالإضافة إلى زيادة درجة الحرية السياسية والمشاركة فى اتخاذ القرارات والتقليل فى درجة المركزية .

خلاصة ما سبق يوضح لنا أن هناك اختلاف جوهرى بين مفهوم النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ويمكن أن نوضح هذه الاختلافات فيما يلى :

أولاً : أن التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من مجرد النمو الاقتصادى .

ثانياً : أن النمو الاقتصادى يعنى الحصول على المزيد من نفس الشئ فهو لا ينطوي على أى تغير هيكلى ، فى حين أن التنمية الاقتصادية تعنى الحصول على المزيد من شئ آخر مختلف لصالح المجتمع . أي أن النمو الاقتصادى يهتم بالكم فى حين ان التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف بجانب الكم .

ثالثاً : أن النمو الاقتصادى لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادى أى لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادى ، فى حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة فى داخل المجتمع .

رابعاً : أن النمو الاقتصادى يحدث تلقائياً ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة ، فى حين أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل من جانب الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن حدوث التغير الهيكلى المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة .

قضية الفقر :

قد يكون من المفيد فى النهاية أن نتعرض لبعض جوانب قضية الفقر .

١ - تعريف الفقـر :

يعرف الفقر بأنه الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية ، وعلى ذلك فإن اى شخص يقل دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى للحصول علي الحاجات الأساسية والذى يسمى بخط الفقر يعد فقيراً .

وتعرف **فجوة الفقر** على انها النسبة المئوية للفرق بين دخول الفقراء وخط الفقر وكلما زادت فجوة الفقر كان ذلك دليلاً على زيادة حدة الفقر .

٢ - تقدير حدود الفقـر :

تقدر حدود الفقر باستخدام مداخل متعددة نذكر منها ما يلى :

(أ) عدد السعرات الحرارية التى يحصل عليها الفرد من الغذاء حيث يعتبر الشخص فقيراً إذا كان استهلاكه يقل عن هذا الحد .

(ب) تجديد سلة تضم عدد من الاحتياجات الأساسية والتى تشمل بالإضافة إلى الغذاء انفاق الفرد على سلع غير غذائية مثل الملبس والمسكن والعلاج والمواصلات ... الخ . إذا انخفض دخل الفرد عن الحد اللازم للحصول عليها يعتبر فقيراً .

وتختلف حدود الفقر من دولة لأخرى وفقاً لمستوى المعيشة داخلها . فلا يمكن اعتبار خط الفقر فى مصر والولايات المتحدة الأمريكية واحداً ، وذلك لإختلاف المستوى المادى والاقتصادى . وكذلك يختلف حد الفقر ما بين المناطق الريفية والحضرية . ويختلف أيضاً من فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة .

العوامل المحددة لانتشار الفقر فى دولة ما :

يعتمد التغير فى مدى انتشار الفقر فى دولة ما على عاملون أساسيين :

١ - درجة النمو الاقتصادى : فمن المتوقع (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادى ودرجة انتشار الفقر . فزيادة معدل النمو الاقتصادى يترتب عليها انخفاض نسبة الفقر والعكس صحيح .

٢ - درجة العدالة فى توزيع الدخل : يرتبط انتشار الفقر (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) بعلاقة عكسية مع درجة العدالة فى توزيع الدخل ، فكلما زادت درجة العدالة فى توزيع الدخل انخفض انتشار الفقر والعكس صحيح .

ولذلك فمن المتوقع أن تقل درجة إنتشار الفقر فى دولة ما إذا :

(أ) زاد معدل النمو الاقتصادى المصحوب بحدوث تحسن فى طريقة توزيع الدخل .

(ب) حدث تحسن فى توزيع الدخل فى المجتمع مع ثبات معدل النمو .

(حـ) زاد معدل النمو الاقتصادى مع ثبات طريقة توزيع الدخل .

٣ - ويمكن التعرف على درجة إنتشار الفقر فى دولة ما باستخدام أحد مدخلين على النحو الآتى :

أولاً - مدخل الفقر المطلق :

ويرتبط هذا المدخل بالمفهوم السابق للفقر حيث يحدد حد معين للفقر ويسمى هذا الحد بخط الفقر وتحسب نسبة الفقر فى المجتمع عن طريق

$$\frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{إجمالى عدد السكان}} \%$$

ووفقاً لهذا المدخل تكون جهود التنمية الاقتصادية ناجحة إذا أدت إلى :

(أ) انخفاض عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر .

(ب) انخفاض نسبة الفقر أى انخفاض نسبة الفقراء إلى إجمالى عدد السكان .

(حـ) ارتفاع دخول الأفراد الواقعين تحت خط الفقر ويتضمن ذلك أن ارتفاع دخول بعض الأفراد الذين انتقلوا فوق خط الفقر لم تأت على حساب الواقعين تحت خط الفقر ويعنى ذلك انخفاض فجوة الفقر .

ثانياً - مدخل الفقر النسبى :

يقوم هذا المدخل على أساس أن أى مجتمع مهما بلغت درجة ثرائه يوجد به فقراء . ولذلك ينظر هذا المدخل إلى الفئة التى تمثل نسبة الـ ٤٠ ٪ من السكان الأقل دخلاً فى المجتمع على أنها فئة الفقراء ، ولذلك فإن جهود التنمية لا تؤدى أبداً إلى القضاء على ظاهرة الفقر . فدائماً يوجد نسبة الـ ٤٠ ٪ الأقل دخلاً فى المجتمع ولكن تكون جهود التنمية الاقتصادية ناجحة إذا أدت إلى زيادة دخول هذه الفئة .

ويمكن التعرف على حالة الفقر فى بعض الدول العربية وفقاً لمفهوم الدخل المطلق باستخدام بيانات الجدول التالى رقم (١) .

جدول رقم (١)

النسبة المئوية للفقراء فى بعض الدول العربية

الدولة	النسبة المئوية للفقراء
الأردن	٢٣
الامارات العربية المتحدة	٣
الكويت	١١
الجمهورية العربية السورية	٢٢
لبنان	١٩
مصر	٢٢
اليمن	٤٧

المصــدر : الفقــر فــى غربــى آســيا منظــور اجتمــاعى . اللجنــة الاقتصاديــة والاجتماعيـة بغربـى آسـيا . الأمـم المتحـدة . نيويـورك ١٩٩٧ .

وتقـدر الدراسـة السـابقة نسـبة الفقـر فـى جنـوب آسـيا بنحـو ٤٣ ٪ وأمريكـا اللاتينيـة بنحـو ٤٠ ٪ وأفريقيـا جنـوب الصحـراء بنحـو ٥٤ ٪ فـى حين تصل فـى شرق آسيا إلى ٩ ٪ وتصـل هـذه النسـبة فـى الـدول الناميـة بصفـة عامـة إلـى ٣١ ٪ .

ويوضـح الجـدول رقـم (٢) نسـبة الفقـر فـى جمهوريـة مصـر العربيـة بيـن الحضـر والريـف خـلال الفـترة مـن ١٩٧٤ - ١٩٩١ .

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر فى مصر

الفترة	الحضر	الريف
٧٤ / ١٩٧٥	٣٤,٥	٤٤
٨١ / ١٩٨٢	٣٠,٤	٢٦,٩
٩٠ / ١٩٩١	٣٥,٩	٣٩,٢

المصدر : نفس المصدر السابق .

ويوضح الجدول السابق (بغض النظر عن المدخل المستخدم لقياس الفقر) إلى أن نسبة الفقر قد انخفضت خلال الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات وهى فترة النمو السريع . كما أن الانخفاض فى نسبة الفقراء كانت أكثر انخفاضاً فى المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية بسبب سياسات الرعاية الاجتماعية التى تبنتها الدولة فى ذاك الوقت بالإضافة إلى ارتفاع الأجور نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل أفضل .

وقد ارتفعت نسبة الفقر مرة أخرى فى سنة ١٩٩٠ / ١٩٩١ مع تبنى الدولة لسياسات الاصلاح الاقتصادى والتى كان لها بعض الآثار الاجتماعية السلبية .

ومن ناحية أخرى لم تزد فقط نسبة الفقر أيضاً فى مصر خلال الفترة السابقة ولكن زادت حدته بمعنى أن الفقراء أصبحوا أكثر فقراً مما كانوا حيث زاد متوسط فجوة الفقر فى الحضر والريف على حد سواء .

ويبين الجدول رقم (٣) فجوة الفقر المطلق فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٤ / ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

جدول رقم (٣)

فجوة الفقر فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ / ١٩٩١

السنة	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
١٩٧٤ / ١٩٧٥	١٣,٨	١٢,٥
١٩٨١ / ١٩٨٢	٦,٥	٤,٢
١٩٩٠ / ١٩٩١	١٢,٣	٧,٥

المصدر : المصدر السابق .

ويوضح الجدول السابق أنه على الرغم من زيادة حدة الفقر فى مصر خلال الفترة من ١٩٨١ / ١٩٨٢ إلا أنه كان أقل حدة مما كان عليه فى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ مما يؤكدان أن الفقراء كانوا نسبياً فى حالة أفضل مما كانوا عليه فى منتصف السبعينات .

ويوضح ما سبق أن زيادة حدة الفقر فى مصر تعد انعكاساً لسوء توزيع الدخل في الاقتصاد المصرى بصفة أساسية .

التنمية البشرية المتواصلة :

ظهر مفهوم التنمية البشرية المتواصلة نتيجة للتوليف بين منهجين للتنمية .

المنهج الأول : هو استراتيجية التنمية البشرية التى ظهرت فى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى .

المنهج الثانى : وهو منهج التنمية المتواصلة الذى وضعه المهتمون بشئون البيئة واعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية فى " ريودى جانيرو " عام ١٩٩٢ .

ويقوم هذا المنهج على أساس أن هدف التنمية ليس تحقيق نمواً اقتصادياً فقط ولكن لابد من الاهتمام بتوزيع فوائد النمو توزيعاً عادلاً بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على البيئة وإعطاء العنصر البشرى دوراً أساسياً فى عمليات التنمية باعتباره أداة وهدف عمليات التنمية .

ويختلف هذا المنهج عن الفكر الاقتصادى التقليدى فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فى أن الفكر الاقتصادى كان ينصب على أهمية رأس المال المادى فى تحقيق التنمية باعتباره العنصر الرئيسى فى تحريك التنمية ولذلك فقد تعاملت نظريات التنمية مع عنصر العمل على أنه عامل من عوامل الإنتاج واعتبرت القوى العاملة فى الدول

النامية بصفة عامة منخفضه الانتاجية ، وقد بدأ هذا الفكر التقليدى فى التغير مركزا الاهتمام على أهمية التنمية البشرية .

العوامل التى أدت إلى الاهتمام بالتنمية البشرية :

١ - أثبت التطبيق العملى أن كثيراً من الدول النامية قد حققت معدلات مرتفعة من تكوين رأس المال ومع ذلك لم تتحقق معدلات مرضية للنمو الاقتصادى ، فى حين حققت دول أخرى معدلات سريعة للنمو رغم تحقيقها لمعدلات متواضعة من تكوين رأس المال . يؤكد ذلك على أن هناك عوامل أخرى بجانب العمل ورأس المال تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عمليات التنمية وأن الوزن النسبى لهذه العوامل فى تحقيق التنمية يكون كبيراً جداً فى كثير من الأحيان . وبدأ الاتجاه إلى تقليل دور تكوين رأس المال فى العملية الإنتاجية وتوجيه النظر إلى عدد آخر من المتغيرات غير المادية تتعلق بالمهارات البشرية أو ما يسمى برأس المال البشرى والذى أصبح أهم العناصر فى العملية الإنتاجية .

٢ - فشل السياسات التنموية فى كثير من الدول النامية مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل مثل زيادة حدة أزمة المديونية وانخفاض الإنتاجية فى القطاع الصناعى بصفة خاصة وزيادة الفوارق الاجتماعية وانتشار الفقر وظهور المجاعات وسوء التغذية فى بعض الأحيان ، وتدمير البيئة وزيادة درجة التلوث .

٣ - تجارب بعض الدول فى شرق آسيا التى استلهمت سياستها التنموية من التجربة اليابانية ونجحت نجاحاً باهراً فى تحقيق التنمية البشرية والمادية معاً مثل كوريا الجنوبية وسنغافوره وماليزيا وتايوان . فقد أثبتت هذه التجارب أن النجاح لا يتوقف على السياسات التنموية ولكن يمتد أيضاً إلى الإطار المؤسسى الذى تطبق خلاله هذه السياسات له أثر هام فى نجاح الجهود التنموية . وأن تدخل فى مجال التنمية لتحقيق العدالة ومساهمة كل الفئات الاجتماعية فى عمليات التنمية هو من أهم عناصر نجاحها ووضعها على أسس ثابتة . فهذه الدول كان لها فى بداية الستينات نفس ظروف وسمات ومستوى الدخل الذى كان سائداً فى معظم الدول النامية ، وقد أصبحت اليوم فى عداد الدول الناجحة وفقاً لمعايير التنمية الاجتماعية والبشرية معاً .

وقد أدت العوامل السابقة إلى تغير فى النظريات التنموية وأصبحت تركز بصفة أساسية على هدف التنمية وهو الإنسان وأحواله الصحية والثقافية والاجتماعية والسياسية بدلا من التركيز على وسائل التنمية المادية أى زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادى وزيادة الاستهلاك من السلع الصناعية الحديثة .

الجوانب الأساسية للتنمية المتواصلة :

تعتمد التنمية المتواصلة على عدة جوانب رئيسية يمكن ايضاحها على النحو التالى :

١ - تنمية المهارات والقدرات البشرية ، فالعنصر البشرى هو القادر على استمرار عمليات التنمية ولذلك فإن الانفاق على تنمية القوى البشرية تعتبر أهم عناصر التنمية .

وينصرف مفهوم التنمية البشرية إلى كل ما يساهم فى رفع كفاءة العنصر البشرى من جوانب صحية وتعليمية وثقافية مع تمكين كل شخص من المشاركة فى عمليات التنمية .

٢ - عدالة توزيع فوائد النمو ، ويتطلب ذلك ضرورة تدخل الدولة لإيجاد آليات تؤدى إلى إعادة توزيع الثروة والدخل بما يساهم فى التخفيف من حدة الفقر .

٣ - تطوير الأطر المؤسسيه بما يضمن حسن الإدارة والمحاسبة والمشاركة فى اتخاذ القرارات .

٤ - الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة ومنع تراكم الديون عليها . فالكثير من الدول يسرف فى استغلال موارده الطبيعية معتمداً على الخبرة الأجنبية والمساعدات والقروض الخارجية أكثر من اعتمادها على الجهد البشرى . ويترتب على هذا الوضع حالة تنموية ولكنها هشه تتعرض لصدمات عديدة مع تغير ظروف الاقتصاد العالمى بالإضافة إلى تعرضها لمشاكل بيئية متعددة بسبب الإفراط فى استخدام الموارد .

فعلى سبيل المثال نجد أن نمط التنمية فى الدول العربية اعتمد على مزيج من الاستغلال المكثف لموارده الطبيعية

المتمثلة فى النفط بصفة رئيسية والاعتماد على الخبرات والمساعدات الأجنبية مما أدى إلى تعرضها لصدمات متعددة مع تغير ظروف الاقتصاد العالمى ، بالإضافة إلى ما أصبحت تعانى منه من مشاكل بيئية مختلفة من أهمها الاستهلاك المفرط فى المياه وزيادة ملوحتها وزيادة ملوحة الأرض الزراعية وزيادة التضخم وتآكل الأراضى الصالحة للزراعة بسبب زيادة المجتمعات الحضرية .

٥ - الاهتمام بالوسائل الحديثة التى تؤدى إلى إكتساب العلم والتكنولوجيا وتطويرهما لأغراض التصنيع وتنظيم سوق العمالة ورفع كفاءة العنصر البشرى . وكل هذه الوسائل ترتبط بالنشاط الذهنى أو الفكرى او ما يطلق عليه البرمجيات ونظم المعلومات ، فلا يمكن لأى مجتمع إن يحقق تقدم مستمر بدون هذه الوسائل مهما زاد حجم استثماراته . ومن ناحية أخرى لابد وأن يشارك فى هذا التقدم أكبر عدد ممكن من أفراده .

المحتويات